السلام البارد

أمريكا واليابان وألمانيا

٩ المفضل من أجل البقاء

www.books4all.net

منتديات سور الأزبكية

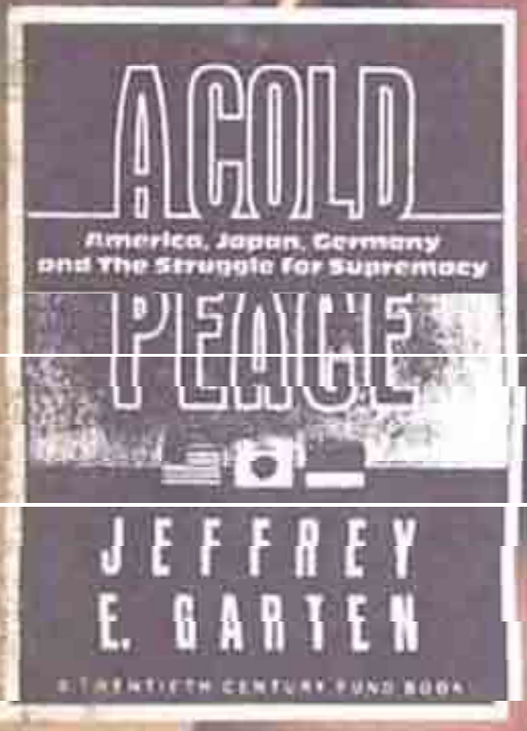

تأليف: جيفري جيرتون

ترجمة: حسن صبري

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

من هو چيڤرى كارتون

* شغل چيڤرى كارتون عدة مناصب قيادية فى البيت الأبيض وفى وزارة الخارجية أبان حكم الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد . كما عمل ضمن ادارة الرئيس چيمى كارتر ويعمل حاليا ضمن مجموعة بلاكستون ويتخصص فى المعاملات التجـارية الدوليـة .

وقد قام بالتدريس لمادة الاقتصاد السياسى فى جامعة نيويورك ويكتب حاليا بشكل منتظم فى العديد من النشرات المتخصصة فى مجال السياسة الدولية والاقتصاد . وقد قضى فترة من حياته فى اليابان وألمانيا ويعيش حاليا فى مدينة نيويورك .

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

سلام بارد

أمريكا واليابان وألمانيا
والصراع من أجل السيادة

تأليف : چيفرى كارتون
ترجمة : حسن صبرى

رقم الإيداع ٥٢٤٦ / ١٩٩٣
I.S.B.N
977 - 5 / 93 - 22 - 2

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

تمهيد

التقدم الاقتصادى يعتبر فكرة مركزية للتجربة الأمريكية ؛ وفى العقد الأخير فى الواقع بدا أن لب معتقداتنا المشتركة يمكن تلخيصه بشكل أكثر محدودية فى حرية الحصول علي الثروة الخاصة بدون تدخل الحكومات سواء كانت حكوماتنا أو حكومات الدول الأخرى .

وحتى فترة قريبة للغاية ، كان هناك اجماع على أن المهمة المشتركة النهائية لحكومتنا الوطنية (يقصد الحكومة الأمريكية) تظل هى هزيمة الشيوعية . ولكن هذا الصراع ، وبصفة خاصة فى مراحله الأخيرة ، تحول أكثر من أى شئ آخر إلي منافسة اقتصادية أكثر منها عسكرية . ونشبت معارك خاطفة ضد من يخدمون الأيديولوجية الشمولية ، ونشأ تكوين قدرة ضخمة لتدمير العالم . إلا أن الحد الباتر لجهودنا لم يستهدف تدمير العدو ولكن تثبيط همته على القتال وحرمانه من القدرة على المنافسة العسكرية . وفى هذا الأطار نجحنا بشكل أكثر مما أدركنا حيث تخطى أنهيار الاتحاد السوفيتى السابق أبعد من رؤيانا تفاؤلا بشأن النتيجة المحتملة للصراع .

وفى أعقاب هذا الانتصار انتاب كثير من الأمريكيين احساس مزعج بأنهم تخلفوا عن حفل النصر . وبالفعل ألم يكن يتعين أن نكون ، نحن الذين تحملنا هذه المخاطر العديدة والكثيرة الأعباء ، ضيوف الشرف ؟.

ولكن تحول الأمر على نحو يشبه ماحدث فى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وفرنسا ، عقب الحرب العالمية الأولى إلى طرح مجموعة من التساؤلات خول موقعنا فى العالم الجديد .

فأين نقف اليوم ومن هم غرماؤنا ؟ فنحن بعد كل شئ ، شعب قادر على المنافسة (وقد يقول البعض أننا مغرورون) ، وأننا كنا واثقين طوال الجزء الأكبر من هذا القرن من قوتنا الاقتصادية الفريدة وموقعنا فى العالم . وهذه الحقائق تراوغنا اليوم . ويبدو للبعض أننا أتممنا دورة كاملة ونواجه من جديد غرمائنا القدامى الذين كانوا حلفاء لنا لبعض الوقت وهم الألمان واليابانيين . وهذه المواجهة ليس بين دول تواجه بعضها البعض بالأسلحة أو حتى ، كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتى ، بين أيديولوجيات متصارعة . ولكنه ببساطة صراع حول التفوق الاقتصادى ويقول البعض أنه حول الاستقلال الأقتصادى الأمريكى .

وهذا الموضوع يستحوذ الآن على تفكير قادتنا السياسيين والاقتصاديين ، بل وحتى على المواطن العادى . وهو الآن مادة الروايات ذات الشعبية ومحور اهتمام الصحافة المالية . وبالفعل ، هناك داخل مايعتبر حتى الآن أضخم اقتصاد فى العالم ، جرس انذار بل وحتى غضب تجاه المنافسة الدولية « الظالمة » ، وبخاصة من جانب اليابان . ويظهر الدعوة لإجراء تغييرات شاملة فى أسلوب حياتنا ومدارسنا وأماكن العمل على أساس الأثر الإيجابى الواعد لهذه العوامل على موقفنا التنافسى .

وفى الصفحات التالية ، يأخذ جيفرى جارتن المدير الادارى لمجموعة « بلاكتسون » الذى كتب كثيراً حول هذه الموضوعات ، هذه المنافسة القومية الكبرى الجارية كنقطة بداية . وهو يتخطى على نحو بعيد الحجج التقليدية ليوضح حقائق العلاقات الجديدة البارزة ويفرق بين الاستراتيجيات التجارية بين الولايات المتحدة وألمانيا واليابان . ويقدم معلومات ورؤية ثاقبة تساهم بشكل ملحوظ فى قدرتنا على تشكيل سياسات جديدة لعالم جديد .

ويتصدر العناوين الرئيسية اليوم رأى أولئك الذين يصفون هذه الاقتصاديات بتعبيرات مبسطة والذين يصفون وسائل علاج بسيطة . وتزداد الكنايات المولعة بالحرب لتحول منافسينا الاقتصاديين إلى غرماء يهددونا بالخطر . ويعلو صوت النفير من أجل التعبئة المحلية ولاشئ أقل من ذلك . ويعترف جارتن بالمأساة ولكنه يركز بشكل أكثر فائدة على ضرورة فهم أسباب مايحدث فى عالم التجارة القائمة ، والتعاملات المتبادلة اليومية والشركات متعددة الجنسيات .

وكثيراً ما تتحول هذه « المتغيرات » التى يتم تجاهلها فى نموذج الاقتصاديين ، لتصبح عوامل حاسمة للتاريخ الاقتصادى . وهناك قدر أكبر من التعقيد فى توجه جارتن ولكن أيضاً قدر أكبر من الواقعية . وهذا تحليل سيثبت قيمته الثمينة لاولئك الذين يسعون لفهم التحديات العملية التى تواجهنا .

ريتشارد ليون

رئيس صندوق القرن العشرين

فبراير ١٩٩٢

مقدمة

إذا أردت أن تعرف شكل العالم القادم ، لن تجد الاجابة فى موسكو أو وارسو ولا فى الصراع العربى الاسرائيلى أو فى المفاوضات التجارية العالمية . وسيتعين عليك بدلا من ذلك ان تمعن النظر فى العلاقة بين ثلاث دول مؤثرة اليوم ،. هى ألمانيا واليابان وأمريكا . ويجب عليك ان تستخلص كيف تغيرت القوة الحقيقية فيما بينهم خلال الحرب الباردة وكيف ستتحول مرة أخرى خلال التسعينيات . ويتعين عليك ان تصارع مائة وعشرين عاماً من التاريخ بين الولايات المتحدة وحليفيها الرئيسيين ، سواء الصراعات العسكرية والاقتصادية ، والتحدى اليابانى والألمانى المتمثل فى الديكتاتورية والفاشية والحرب العالمية الثانية الطويلة الدموية والإبادة الجماعية فى أوروبا والفظائع اليابانية فى آسيا ، والاحتلال العسكرى الأمريكى والتحالف زمن الحرب الباردة والتوترات الاقتصادية والشكوك الأمنية الحالية .

وبالتفكير فى الشرعيات التاريخية المختلفة للدول الثلاث بالإضافة إلى شخصياتها المتميزة اليوم ، سوف نتمكن من قياس امكانات التعاون والصراع فيما يتعلق بالقضايا الكبرى للمستقبل ، من اجراءات الحماية وتقاسم الأعباء فى الدفاع والاقتصاد وحركة اللاجئين وتأمين البيئة . وستظهر الاهتمامات المحلية فى جميع الدول الثلاث كيف أنه من المرجح أن تتصرف كل دولة على الساحة الدولية فى المستقبل . وقد تجد اليابان وألمانيا ومساراتهما الصاعدة المروعة طوال الخمسة وأربعين عاماً الماضية تتناقض تماماً مع الاتجاه اللولبى إلى أسفل الذى يهدد أمريكا . وقد تقول أن إمكاناتها أفضل كثيراً من امكاناتنا وتتساءل عما إذا كانو سيصبحون أصدقائنا أو أعدائنا أو كليهما معاً . ومن المحتمل ان تحسدهما أو تستاء منهما . ولكنك سترى هاتين الدولتين كمرآه يمكننا ان نرى فيها أوجه ضعفنا وقوتنا ولكن أوجه ضعفنا فى الأغلب . وقد تستنتج ، كما فعلت ، ان أهم متطلبات الولايات المتحدة ليس فقط اجراء تغيير فى سياسة أو سياستين وليس فقط نوعية جديدة من السياسيين أو الشعارات الدعائية ولكن ثورة فى تفكيرنا تجاه الطريق الذى يسير فيه العالم وكيف يتعين علينا ان نغير أولوياتنا وهذا هو موضع هذا الكتاب .

لقد بدأت أفكارى تتبلور فى عام ١٩٨٨ . ووجهت إلىّ الدعوة للمشاركة فى مؤتمر صغير فى معهد أسين فى برلين حول « دور ومسئوليات اليابان وألمانيا فى

الاقتصاد العالمى » وقبل وقت قصير طلب منى اعداد ورقة بحث . وواجهت مشكلتين فوريتين . فقد كان هناك الكثير الذى يمكن قوله عن هاتين القوتين الاقتصاديتين العظيمتين الصاعدتين والقادمتين ، ولكن لم يكن لدى وقت للقيام بأى بحث . وبالإضافة إلى ذلك ، بدا واضحا لى أن القضايا التى تحيط بألمانيا واليابان يجب ألا تناقش بأسلوب تقريرى عقيم ، فعلى الأقل بما أننى عشت ومارست العمل فى البلدين لم أرد ان أقوم بالبحث على هذا لنحو . ولذلك توصلت إلى صيغة روائية للاجتماعات ذات النوعية الأكاديمية ، فكتبت سرحية من فصل واحد توجه فيها كبار المسئولين فى مؤسسة الرئاسة الأمريكية إلى كامب ديڤيد لمناقشة مايجب عمله تجاه التحديات القادمة من اليابان وألمانيا . وكان هذا أسلوب سمح لى بالتعامل مع الحقائق والمشاعر معاً ، وفى المسرحية ، تمكن القادة الأمريكيين من التعبير عن آرائهم بما فى ذلك آمالهم ومخاوفهم الشخصية فى أسلوب صريح وغير رسمى يمكن ان يحدث فعلا فى أحد أمسيات يوم السبت بعيداً عن المكتب . وكان الجانب الباطنى للجلسة الاستراتيجية الزائفة يرى أن اليابان وألمانيا ستصبحان سريعاً أكبر مشكلات أمركيا الخارجية ، وستمثلان تهديدات للمصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية وأن واشنطن تبدو فى صورة سيئة للغاية فى مواجهة كل هذه التحديات . ووفقا للنص فإن أهم معوقات أمريكا نجمت عن التوترات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة فى الداخل التى تقوض أسس نفوذها الحقيقى . وعبرت شخصياتى فى المسرحية عن الأفكار التى اعتقدت أنها تؤمن بها ولكن بالطبع كان هناك الكثير من أرائى فى هذه الشخصيات أيضاً .

وكان رد الفعل على ورقتى عاطفيا مثل المسرحية نفسها . وفى المؤتمر ، بدأ المشاركون الأمريكيون حريصين على شرح مايعنيه اليابان وألمانيا حقا للولايات المتحدة ، وبخاصة الاحساس بإن هاتين الدولتين ينافسان أمريكا فى قضايا متنوعة على نطاق واسع وانهما تأخذان من هذه الدولة أكثر مما تعطيان فى المقابل ، وان أزمة تتشكل . وكان لدى المشاركين الألمان واليابانيين مجموعة اهتمامات أخرى . فقد شعروا ان أمريكا اشتاقت بلا جدوى لعودة « الأيام الخوالى الجميلة » حين كان أنكل سام يوجه كل الأمور وان واشنطن الآن تسير نحو مهاجمة حلفائها بسبب عيوبها الداخلية . وظل اليابانيون والألمان يشيرون للشكل الذى كانت عليه الحياة فى الأربعينيات والجهود والتضحيات التى بذلت منذ ذلك الحين وظل الأمريكيون يسترجعون سخاء خطة مارشال وأعباء وتكاليف الحرب الباردة .

وأحمرت الوجوه وترددت التلميحات . وكانت تلك المناقشات التى شاهدتها فى مثل هذه النوعية من المؤتمرات ، كانت أكثر المناقشات حيوية .

ووجدت المسرحية طريقها لصحفى مجلة الشئون الخارجية ربع السنوية التى شجعتنى على تحويلها إلى مقال تقليدى بصورة أكبر ، وسعدت بالقيام بذلك وظن مقال « اليابان وألمانيا : مصادر قلق أمريكية » فى شتاء ١٩٨٩ قبل سقوط سور برلين مباشرة . ومرة أخرى أوضحت المشكلات التى ستواجه أمريكا وطوكيو وبون ، فى الشئون المالية والتجارة والمنافسة التكنولوجية فى أوروبا وآسيا ، ولكننى كنت اناقش ايضا بعض الدوافع الأساسية التى جعلت اليابان وألمانيا تهديدين متماثلين للولايات المتحدة . لقد افترضت دائماً ان مجلة « الشئون الخارجية » صحيفة مقهى ، جميلة من أجل العرض ، ولكن نادراً ماتقرأ ولكن فى هذه الحالة دهشت بكم الخطابات والمكالمات التليفونية الخاصة بمقالى . وكان عدد تلك القادمة من خبراء السياسة الخارجية يقل كثيراً عن تلك التى بعث بها أشخاص يعملون فى مجالات أخرى ، رجال أعمال وأطباء وعسكريين متقاعدين وطلبة . كما تلقيت بعض التعليقات من الخارج .

وكان هناك نوعان من ردود الأفعال ملفتين للاهتمام بصفة خاصة . فبداية ، رغم شحوب الحرب الباردة والتفاؤل العام من انتهاء التوترات التى سادت طوال الخمسة والأربعين عاماً الماضية أخيراً ، لم يجادل شخص واحد فكرة مواجهة أمريكا لمشكلات حادة مع حليفتيها الهامتين . كما لم يعارض أى شخص نوعية المشكلات التى حددتها أو أن أغلبها ضاربة فى جذور التاريخ أو فى الأساليب المختلفة التى تشكل بها كل مجتمع . وفى الواقع ، ففى حين شعرت باننى كنت صريحا للغاية ، اعتقد غالبية من انتقدونى اننى اتسمت بقدر كبير من الدبلوماسية فى تقييم المستقبل .

ثانيا ، لقد صدمت من الآراء القادمة من خارج البلاد . فقد شعر الألمان أننى كنت مخادعاً حين وضعتهم جنباً إلى جنب مع اليابانيين وتساءلوا ماهى الأمور المشتركة بين البلدين ؟ وكان رد فعل اليابانيين مماثلا تماماً ، فلم يفهموا السبب الذى دفعنى لوضعهم مع الألمان جنباً إلى جنب . وقال صديق بريطانى اننى كنت مربوطا فى حبل مشدود للحرب العالمية الثانية واجه فيه الحلفاء قوات المحور . وايد آراءه شخص من فرنسا وآخر من سنغافورة ، أراد كلاهما أن يؤكدا حجم

الاختلاف الضخم بين اليابانيين والألمان من حيث ثقافتهم وبنائهم الاقتصادى وأهداف سياستهم الحالية . وبما أن أى من الأمريكيين لم يثر مطلقاً قضية الأسباب فى قيامى بمناقشة اليابان وألمانيا فى نفس الأطار ورغم ان ذلك بدا طبيعيا بما يكفى بالنسبة لى فقد بدأت فى التفكير فى احتمال وجود شئ عن هاتين الدولتين فى العقل الأمريكى ، شئ يعود إلى نحو أبعد من الحرب العالمية الأخيرة وشئ يستحق محاولة وصفه فى رؤية أكثر شمولية لتفاعل أمريكا مع اليابان وألمانيا .

ووافق « صندوق القرن العشرين » فى صيف سنة ١٩٩٠ على دعم جهودى لوضع كتاب عن أمريكا واليابان وألمانيا بعد الحرب الباردة . ومنذ البداية كانت أكبر المشكلات بالنسبة لى هى الاستمرار فى متابعة الاحداث . وبعد أن بدأت الكتابة ، توحدت ألمانيا ، وانهارت مفاوضات التجارة العالمية واندلعت حرب الخليج وتفجرت الحرب الأهلية فى يوغوسلافيا ووافقت المجموعة الأوروبية على توحيد السياسة النقدية والسياسة الخارجية ، وانهار الاتحاد السوفيتى وتحولت ألمانيا من دولة مقرضة إلى دولة مقترضة فى العالم وتحولت اليابان من النمو الخطر إلى أبعد حد إلى التراجع . وطرحت مقترحات للحد من التسلح وهو الأمر الذى لم يكن أحد يحلم به قبل عدة أشهر ، وفى أمريكا انعشت الرؤى الجديدة لخفض الانفاق العسكرى الأمل فى مكاسب السلام ، وبدأت تظهر اهتمامات أمنية جديدة تتضمن حروباً أقليمية وعرقية وفرص انتشار الأسلحة النووية ، وبسبب انهيار السيطرة المركزية لموسكو . وحلت الكآبة الشديدة محل التفاؤل الاقتصادى الذى ساد خلال الثمانينيات حيث دخلت أمريكا حالة ركود طويلة ، وتراجع معدل النمو اليابانى وسجلت أسعار الفائدة الألمانية أعلى معدلات لها منذ الأربعينيات . وطوال الوقت عقدت اجتماعات قمة لاتحصى وجرت عمليات اعادة تقييم للسياسة الخارجية من جانب الرؤساء ورؤساء الوزارات وكم غير طبيعى لتعليقات الخبراء فى وسائل الاعلام تؤكد ان كل شئ يتغير . وأضطررت أكثر من مرة أن أعيد دراسة النظام العالمى البازغ ودور أمريكا واليابان وألمانيا فيه .

ومع ذلك فمع كل عملية اعادة تقييم كنت أعود لنفس نقطة البدء : ان مايحدث بين أمريكا واليابان وألمانيا ، الذين أسميهم « الثلاثة الكبار » ، مازال السؤال الحرج الذى يحدد شكل العالم ونحن نتقدم صوب قرن جديد . ومن المفهوم اننا منومون مغناطيسيا بالتطورات المروعة فى أوروبا والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى السابق واقتصادنا .وما من شك فى انه سيحدث مزيد من المفاجآت فى

المستقبل . ولكن كثيراً من الأسس ثابتة ، بما في ذلك الشرعيات التاريخية للثلاثة الكبار ، وطبيعة القوة فى اقتصاد عالمى تبادلى وآمال ومخاوف ودوافع الشعب فى كل من الدول الثلاث .

وخلال العام الماضى أدليت بعدة كلمات عن أمريكا واليابان وألمانيا أمام منتديات للسياسة الخارجية وجماعات الأعمال ومسئولين حكوميين وجامعات . ووجدت ان الموضع يشمل العديد من القضايا والعديد من المشاعر لدرجة انه فى أى نقاش يصبح تحديد النقاط التى ابدأ منها وابعادى أمرا حرجا . ومازال الوضع كذلك حتى الآن .

وفى البداية فانه من الأهمية بمكان أن نفهم ماالذى لايحاول هذا الكتاب القيام به .

فرغم قيامى بتولى مهمة فى أطقم تخطيط السياسة فى وزارة الخارجية لمدة خمس سنوات مع وزيرى الخارجية هنرى كيسنجر وسايروس ڤانس فلم أحاول كتابة كتاب تقليدى عن السياسة الخارجية . ولم أحاول توفير برنامج عمل لما يجب أن تفعله أمريكا فى أعالى البحار ، أو وصف جميع التحديات التى تواجهها أو عرض نظرية عميقة عن السياسات الدولية فى نهاية القرن . وبالطبع تختبر اليابان وألمانيا الولايات المتحدة فى الخارج بطرق عديدة ، وقد لمست مجموعة من القضايا ، ولكن يمكن كتابة كتب بأكملها عن سياسة الدفاع الأمريكية وعن استراتيچياتها التجارية وعن طبيعة حرفة السياسة فى عام ألفين ولا أدعى التبحر فى هذه الموضوعات بأى عمق باستثناء توضيح نقاطأكثر عمومية عن التحديات العالمية التى تواجهها أمريكا .

وهذا ليس كتاب عن الاقتصاد العالمى أيضاً . فمثل أى شخص عمل فى « وول ستريت » خلال الأثنى عشر عاما الماضية ، كتبت العديد من المقالات عن هذا الموضوع وبالتأكيد فإن اليابان وألمانيا تمثلان العديد من التحديات فى المال والتجارة والتكنولوجيا . ولكن فى حين اننى اشرت إلى العديد من القضايا الأخرى فاننى استخدمتها فقط كأمثلة على المجالات التى سيتنافس فيها الثلاثة الكبار .

كما اننى لم أحاول بقدر كبير ان اكتب بحثا محدداً عن كل من الدول الثلاث نفسها ، ولايقتضى الأمر أن أقول أنه يوجد لكل دولة العديد من الأعمال

فى التاريخ والسياسة والاقتصاد والثقافة . وتوجد بعض التناولات المقارنة الممتازة أيضاً وبخاصة حول القضايا المعاصرة مثل ادارة الأعمال أو السياسة الاقتصادية ، لم أحاول أن أدخل فى منافسة مع هذه أيضاً .

فماذا فعلت إذن ؟ لقد فحصت الدول الأمريكى فى العالم ليس من نقطة السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية ولكن من كلا المنظورين ، واستخدمت اليابان وألمانيا لتقديم التحديات التى نواجهها على كل صعيد ، اقتصادياً وامنياً ، وسيكولوجيا . ومرت أوقات مثل أواخر القرن الثامن عشر ، حين كانت أمريكا منشغلة بالتنمية الداخلية وأرادت أن تظل بمنأى عن العالم . ومرت أوقات أخرى ، مثل الخمسينيات والستينيات من القرن الحالى حين كنا أقوياء فى الداخل والخارج ولم نكن فى حاجة للتفكير كثيراً فى الصلة بين السياسات الداخلية والخارجية . ولكن نحن ندخل الآن حقبة تبدو فيها الحاجة لسياسة دولية فعالة ملحة ولكن الأساس الذى ستستقر عليه فى الداخل ضعيف بصورة رهيبة . وهو عصر ، بالإضافة إلى ذلك يتطلب قدرتنا على تناول مشاكلنا ، سياسات ذات ابعاد دولية قوية والتعاون مع الدول الأخرى . ولم نصل بعد إلى الأمساك باحكام بالمعنى الكامل لانتهاء الحرب الباردة ، أو بالتداعيات على حياتنا فى الداخل أو عواقبها خارج حدودنا والأمر الأكثر أهمية أننا لم نتوصل للصلة بين الأمرين . ويجبرنا التحدى الذى يمثله اليابان وألمانيا للولايات المتحدة على التفكير فى هذه الصلة .

وهناك أسباب أخرى عديدة لاختيارى التركيز على اليابان وألمانيا . فأولاً ، هما يعتبران بعد الولايات المتحدة أقوى دولتين بعدصعودهما من حالة الانهيار وقت الحرب بسرعة وقوة لم يسبق لهما مثيل . وبالطبع فإن الولايات المتحدة هى أكبر الثلاثة حتى الآن . ومن ناحية المساحة فهى تزيد ستة وعشرين مرة على أى من اليابان وألمانيا . ويزيد تعدادها بمقدار الضعف على تعداد اليابان وثلاثة أضعاف على ألمانيا . والدولار هو أهم عملة ، ويستخدم بكمية ساحقة فى التجارة العالمية والاستثمار عبر الحدود ويمثل نحو سبعين فى المائة من الاحتياطيات التى تحتفظ بها الحكومات فى جميع انحاء العالم . وتتفوق الاستثمارات الأمريكية فى الخارج على استثمارات أى دولة أخرى . وترتبط كندا وجزء كبير من أمريكا اللاتينية بشكل معقد بالاقتصاد الأمريكى ، مما يخلق كتلة تجارية واستثمارية ونقدية صاعدة ذات امكانيات مرعبة .

والأصول الأمريكية الأكثر مرونة ، قوية هى الأخرى . فلا توجد أى دولة تتمتع بايديولوجية محبة للحرية ذات قبول عالمى بهذا القدر . ولاتملك أى دولة أخرى القدرة على استيعاب هذا القدر المتنوع من الثقافات والتعامل معها مما يجعلها وسيطاً طبيعياً فى النزاعات الدولية . ولاتملك أى دولة أخرى هذه التجربة كقائد عالمى فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وبالطبع فإن الولايات المتحدة تملك أمراً لايملكه الأخرون مطلقاً ، فهى القوى العسكرية العظمى الوحيدة فى العالم ، وتحتفظ بترسانة نووية ضخمة وقادرة على إرسال قوات فى جميع الانحاء تقريبا . للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها .

وأصبحت اليابان التى يبلغ حجم اقتصادها حجم اقتصاد ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا مجتمعة ، رجل البنوك الأول فى العالم ومصدر غالبية الاقراض والاستثمار الجيد عبر الحدود . وهى موطن غالبية أكبر عشرة بنوك فى العالم . وبعد الدولار والمارك يعد الين ثالث أهم عملة فى العالم . وخلال الفترة من سنة ١٩٥٠ حتى ١٩٩٠ زاد نصيب اليابان من اجمالى الناتج القومى للعالم من خمسة فى المائة إلى ستة عشر فى المائة ، وهو أحد أكبر التحولات التى تحققها أى دولة فى فترة زمنية مماثلة . وخلال الثمانينيات ، قاد الاداء التجارى والاستثمارى لليابان لتحقيق فائض اجمالى يبلغ ٤٦٢ مليار دولار على عكس أمريكا التى حققت عجزاً اجمالياً بلغ ٨٠٧ مليار دولار خلال نفس الفترة . وفى أوائل الثمانينيات بلغ صافى الاستثمارات اليابانية فى الخارج فى صورة سندات وأسهم ومصانع وعقارات عشرة مليار دولار فى المتوسط سنويا ، وبنهاية هذا العقد بلغ الرقم ١٩٢ مليار دولار . وخلال الفترة من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٠ وحدها توسع الاقتصاد اليابانى بمقدار اجمالى الناتج القومى لكندا بالكامل . وخلال السنوات الأخيرة تخطت جميع الدول الصناعية الأخرى فى نموها الاقتصادى ومعدلات الأدخار وحجم الاستثمار الجديد . وبداية من السيارات حتى لوحات شاشات الكمبيوتر المسطحة ، تتحرك الشركات اليابانية للهيمنة على عدد من أهم الصناعات التكنولوجيا المكثفة فى العالم . ولم يقتصر الأمر على ان تصبح الشركات اليابانية نماذج تحتذى من جانب الشركات الأخرى متعددة الجنسيات فيما يتعلق باستراتيجية الانتاج وأسلوب الادارة ولكنها أيضاً القوة الدافعة المركزية وراء الاقتصاد العالمى الذى تدفعه التكنولوجيا لتخطى الحدود . وبالإضافة إلى ذلك ، تعد طوكيو القوة الاقتصادية المهيمنة فى أكثر مناطق العالم حركة ، وهى الممر من سول إلى سيدنى ، الذى يضم هونج كونج وسنغافورة وتايوان وتايلاند وماليزيا واندونيسيا .

وظلت ألمانيا طويلا مصدر التأثير الاقتصادى لغرب أوروبا ، أصبحت الآن آهم قوة سياسية أيضا . وعلى الرغم من صغر حجمها كثيراً عن الولايات المتحدة ، فهى تنافسها كأكبر مصدر فى العالم . وفى حين تتركز انجازات التصدير اليابانية فى صناعات كبرى محدودة بعدد مركز من الشركات مثل مؤسسة سونى أو عائلة شركات ميتسوبيشى فإن الصادرات الألمانية تغطى مساحة أوسع من الصناعات وهى ليست مقصورة فقط على شركات مثل ديملر – بنز وباير ولكن أيضا الآلاف من المؤسسات التجارية الصغيرة فى جميع انحاء البلاد التى استغلت انشطة التكنولوجيا المتقدمة التى تتباين من الكيماويات ذات الأداء عالى الجودة إلى معدات حماية البيئة . وتسيطر الشركات الألمانية على العديد من الصناعات الكبرى لغرب أوروبا ، بما فى ذلك الصلب والآلات والكيماويات . ويعد المارك بعد الدولار الأمريكى هو ثانى أكثر العملات استخداماً فى التجارة والمال وهو العملة المفضلة لذى المستثمرين حين يسعون لتنويع انشطتهم .

وقد سئلت مرارا لماذا يوجد لدى الكثير قوله عن ألمانيا وليس المجموعة الأوروبية . والسبب الرئيسى هو انه فى المجموعة الأوروبية ، تعد أهمية ألمانيا طاغية . وعلى الرغم من كل الحديث عن اعادة توجيه حلف شمال الأطلنطى أو اقامة مجموعة أوروبية أكثر تكاملا فان ألمانيا بالقوة التى يمنعها من الاختفاء فى اطار أوربى أوسع . فهى صاحبة أضخم اقتصاد وأكبر عدد من السكان فى القارة الأوروبية . وفى السنوات الأخيرة سجلت ألمانيا الغربية نحو ثلث حجم الصناعة فى المجموعة الأوروبية وبدأت ألمانيا الموحدة وجودها بنسبة ٢٨ فى المائة من اجمالى الناتج القومى للمجموعة الأوروبية . وفى عام ١٩٩٢ بلغ نصيب ألمانيا من ميزانية المجموعة أكثر من عشرة مليار دولار وهو مايزيد ثلاثة أضعاف مساهمة بريطانيا العظمى وضعف مساهمة بريطانيا وفرنسا معا . وربطت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا ودول البينيدلوكس قيمة عملاتها بالمارك الأمانى . وحين يزيد البنك المركزى الألمانى أو يخفض معدلات الفائدة تحذو نظرائه فى أوروبا حذوة خلال ساعات إن لم يكن دقائق . وتستخدم ألمانيا هيمنتها الأقتصادية للمطالبة بإصلاحات أساسية فى سياسات المجموعة الأوروبية مثل وجود دور أقوى للبرلمان الأوربى بمزيد من التمثيل لألمانيا . وتنشر ألمانيا اجنحتها شرقاً ، وتصل إلى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق وأوكرانيا وروسيا والدول المستقلة الأخرى للاتحاد السوفيتى السابق . وألمانيا هى الآن المركز العصبى بين لندن وموسكو والدولة التى

بدونها لايمكن أن يتخذ أى قرار اقتصادى هام يؤثر على القارة ، الدولة التى تؤثر سياساتها الداخلية والخارجية إلى أقصى حد على الآخرين على بعد آلاف الأميال فى كل اتجاه .

وفى حين لايوجد أى خلاف بشأن نمو القوة الألمانية ، مازال يوجد بعض الشك فى شكل القارة فطوال السنوات القليلة الماضية ، ابرمت المجموعة الأوروبية اتفاقيات بشأن التكامل الاقتصادى ولكن سيستغرق الأمر عدة سنوات قبل ان تدرك مدى نجاحها . ومازال يوجد العديد من القضايا المعلقة الخاصة بتشغيل بنك مركزى أوروبى وعملة موحدة تشارك فيها الدول بالكامل . ومازال أمام التنسيق فى السياسة الخارجية والدفاع طريق طويل مع افتراض حدوث ذلك أصلا . ولايمكن تحقيق وحدة أوروبية قوية بدون دعم ألمانى قوى ، ومع ذلك أوضحت استطلاعات الرأى فى أوائل عام ١٩٩٢ افتقار المواطنين الألمان للحماس بصورة كبيرة . وبما أنه من المرجح ان تقبل المجموعة الأوروبية عدداً من الأعضاء الجدد ، من بينهم البعض من أوروبا الشرقية ، فإن عملية استيعاب هذا الكم الكبير من الأنظمة السياسية والاقتصادية من المؤكد ان يضعف تماسكها لعدة سنوات قادمة . فعلى سبيل المثال طلبت السويد والنمسا وقبرص ومالطة وتركيا الانضمام لعضوية المجموعة الأوروبية ، وأصبحت المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا على وشك التقدم بطلب العضوية ، لذلك ستظل ألمانيا للعقد القادم على الأقل بارزة بطاقتها وقواها الدافعة وبشخصيتها دون ان يلحق بها ضعف ملحوظ .

وسبب أخر يجعل اليابان وألمانيا على هذا القدر من الأهمية لأمريكا هو انهما ليسا أقوياء اليوم فقط ولكنهما يزدادان قوة . وبالتأكيد فإن أى صورة ثابتة للثلاثة الكبار تكون خادعة . ففى التسعينات على سبيل المثال ستناضل أمريكا لعكس أثر التكهنات المالية وعمليات الاقتراض والاستهلاك وقلة الاستثمار فى بعض المجالات الحيوية مثل المدارس والبنية الأساسية المادية . ويقفز دينها القومى ليصل إلى ٤,٥ تريليون دولار فى منتصف العقد ، مقابل ترليون دولار فى عام ١٩٨٠ وتتضاعف بشكل متزايد مشاكلها الاجتماعية بداية من الجريمة إلى الرعاية الصحية . ومهما يحدث خلال السنوات القليلة القادمة ، حتى بما يسمح بتحول ضخم فى التوجهات ، فإن الدولة ستكون محظوظة إلى أقصى حد ، إذا أمكنها فى نهاية التسعينيات ان تصل إلى ماكانت عليه قبل عشرين عاماً .

أما اليابان فهى قضية أخرى ، فهناك أيضاً شهدت سنوات الثمانينيات المنتعشة تطور ثقافة المال السائب ، بالإفراط فى الإقراض والاستهلاك . إلا أن الدولة ظلت تستثمر ، بما يفوق الاستهلاك الأمريكى بالدولار بنسبة ٣٠ فى المائة فى أواخر الثمانينيات رغم ان اجمالى ناتجها القومى كان أقل . ومع مضى التسعينيات من المؤكد ان تزيد البراعة الاقتصادية اليابانية مع ظهور ثمار استثماراتها الاقتصادية فى المنتجات الجديدة والعمليات الحديثة . كما تتبنى اليابان برنامجا للبنية الأساسية يتكلف عدة تريليونات من الدولارات يؤدى لاتصالات أفضل ونقل أحسن وتعليم أفضل . وحقيقى ان معدل النمو اليابانى بطئ حاليا ، ولكن بالمقارنة بألمانيا وأمريكا فانها مازالت متقدمة وفى أكثر من مناسبة فى السنوات الأخيرة ، خلال أزمتى الطاقة فى سنة ١٩٧٣ و سنة ١٩٧٩ ، على سبيل المثال ، أو بمضاعفة سعر الين فى سنة ١٩٨٦ ، أظهرت طوكيو مرونتها الملحوظة وقدرتها على الرد بشكل أسرع وأقوى مما توقع الجميع تقريبا . وبحلول عام الفين قد يصبح حجم الاقتصاد اليابانى مثل حجم الاقتصاد الأمريكى تقريبا .

وفيما يتعلق بألمانيا ، فان التكلفة الباهظة لانجاح الوحدة قد تسبب توقفا مؤقتا فى فهم الدولة كقوة كبرى ليس فقط بسبب الضغوط الاقتصادية ولكن أيضاً بسبب الاهتمام بالقضايا الداخلية . ولكن فى غضون عدة سنوات من المرجح ان تبرز ألمانيا أقوى من أى وقت سابق ، باراضى ممتدة ومصدر للعمال الدئوبين الحريصين على تعويض الوقت الضائع ، وطبيعة ملهمة جديدة نابعة من العودة لأن تكون دولة واحدة مرة أخرى . كما ستزداد قبضة ألمانيا على أوروبا قوة مع هيمنتها المتزايدة على المجموعة الأوروبية وقيامها بدور فريد كجسر بين الشرق والغرب ومزيجها الخاص بين الأسواق الحرة والرعاية الاجتماعية التى تصبح نموذجاً مؤثراً من لشبونة وحتى ڤلاديڤوستوك ومع ممارستها قدراً أكبر من الهيمنة فى المجموعة الأوربية التى ستصبح هى نفسها منظماً هاماً على نحو متزايد لبرامج المعونة الأجنبية والمعونة الفنية ووعاءاً للتنازلات الاقتصادية لشرق أوروبا والجمهوريات الجديدة للاتحاد السوفيتى السابق .

إلا أنه توجد أشياء كثيرة فى الصورة . فأمريكا واليابان وألمانيا تمثل ثلاثة أقطاب يستقر عندها هيكل السياسة والأقتصاد العالميين . وأيا كان نوع النظام العالمى المتشكل فسوف يكون « للثلاثة الكبار » الرأى الأول فى كيفية اداراته . وإذا عملوا معا بشكل وثيق فسوف تزداد بشكل كبير فرص اقامة عالم يسوده السلام والرخاء ،

حيث تحتاج جميع المشكلات الضخمة لعالم اليوم فى حقيقة الأمر تعاوناً دولياً كبيراً . والثلاثة الكبار بتحركهم فى تناغم أو تنافر هم الذين سيحددون ماإذا كان الاقتصاد العالمى سينمو أو سيتقلص ، وسواء ستدار التجارة والاستثمار فى اطار سوق حرا أو ما إذا كان العالم سيتقسم إلى كتل تفرض اجراءات حماية . وستحدد هذه الدول الثلاث ماإذا كانت العملات مستقرة وما إذا كان التضخم العالمى فى نطاق السيطرة . وتحركاتهم هى التى سيكون لها تأثير ضخم على ماإذا كانت الاحباطات السياسية خارج الديمقراطيات الصناعية الكبرى ، فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق وغالبية دول العالم الثالث ، يمكن احتوائها وتوجيهها فى اطار التنمية الاقتصادية السلمية . وهم الذين سيملكون المفتاح لقيام المؤسسات العالمية بعملها بفعالية أو ما إذا كان الأمن الجماعى مجرد حملة خاوية من المضمون وما إذا كانت المشكلات الكبرى للبيئة أو الهجرة أو منع الانتشار النووى يمكن تناولها بفعالية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن مصير أمريكا فى التسعينيات سيرتبط على نحو وثيق بالقرارات التى تتخذ فى طوكيو وبرلين . وستمارس اليابان وألمانيا نفوذا على الاقتصاد الأمريكى أكثر من أى دول أقوى بشكل مباشر من خلال الاقراض والاستثمار والتجارة وسعر الفائدة وسياسات العملة . وانطلاقا من الفضيلة المتمثلة فى رغبتهما فى ان يحذو حذو القيادة الأمريكية فى المجال الأمنى أو رغبتهم فى عدم اتباعها ، أيا كان المسار الذى سيختارانه ، فسوف يكون لطوكيو وبرلين فى النهاية أثر أكثر من أى طرف آخر على رؤيتنا للعالم والمسئوليات والأعباء التى سنكون مستعدين لتحملها .

وتمثل اليابان وألمانيا تحديا لأمريكا لايعد فقط سياسة خارجية صارمة ولكن سياسة داخلية ونشر القوات أو التفاوض من أجل التوصل لمعاهدات اقتصادية ليس جزءا من جدول الأعمال الهام للثلاثة الكبار . فهناك منافسة فى المعامل وفى عمليات شراء الأوراق المالية والمدارس وهناك سباق لجذب الاستثمار والعاملين المهرة وهى نفسها منافسة على مكونات الانتاجية مثل انظمة النقل الجيدة وبرامج الرعاية الصحية والطرق الأمنة .

وبالاضافة إلى ذلك فمع اندماج السياسات الخارجية والداخلية سيتشكل مايحدث بين الدول المختلفة بشكل أكبر من خلال مايحدث بداخل كل دولة . ومما يدعو للسخرية انه كلما صغر العالم وكلما ازدادت الحاجة للمزيد من التنسيق

الدولى كلما ازداد ترديد تعبير « كل السياسات محلية » . وفى التفكير فى عالم مابعد الحرب الباردة من المهم بصفة خاصة لذلك ان ندرس التطورات المحلية فى الدول الكبرى ، وكيف ترى نفسها ومشكلاتها ومصالحها . وفى هذا الصدد لاتمثل ثلاث دول دراسات حالة أفضل من أمريكا واليابان وألمانيا ، فجميعها محاصرة بتغيير الهويات واستيعاب اهتمامات جديدة ومجموعة واسعة من القيود المفترضة على سلوكها .

وتبرز الدول الثلاث من تغييرات ضخمة فى البيئة العالمية . فقد ترك انتهاء المنافسة الأمريكية السوفيتية التى حددت السياسات الدولية طوال خمسة وأربعين عاما فراغا ضخما فى اطار التفكير والعمل على المسرح العالمى وخلقت الحركة الضخمة للمال عبر الحدود مع الاتصالات المباشرة السريعة وقوة أجهزة الكمبيوتر وانتشار التكنولوجيا ، ثورة صناعية ثالثة تغير حياة الجميع فى أشكال تكاد تكون غير مفهومة حتى الآن وتعرضت كل من واشنطن وطوكيو وبرلين لضغوط ليس فقط من أجل اقتسام السلطة مع بعضها البعض ولكن أيضاً لتحويل عملية صناعة القرار السياسى لميادين صراع أكثر محلية وللمنظمات الدولية . وكانت نتيجة كل هذا فقدان الاتجاه بشأن أهداف ووسائل السياسة القومية ، كوصفة حماسية مؤكدة لسياسات لم يسبق لها مثيل فى الداخل والخارج وتؤدى بذلك لمزيد من الصعوبة فى قيام الثلاثة الكبار بالعمل معاً .

وبجانب هذه الضغوط العامة تشعر كل دولة من « الثلاثة الكبار » بالارتباك من الشكوك والتطورات الخاصة بها . ففى أمريكا على سبيل المثال حلت دولة معتمدة على العلاقات المالية والصناعية بأوروبا واسيا وأمريكا اللاتينية محل سوق قارى ضخم يحقق اكتفاء ذاتى نسبى . وتقوم دولة كان اقتصادها مربوطا إلى حد كبير بالانفاق العسكرى والأبحاث بفك مجمعها الخاص بالصناعة العسكرية بدون أدنى فكرة عن العواقب بعيدة المدى أو البدائل الاقتصادية ، وانتهت تماما احياء « أوزى » و « هاريت » وحل محلها بشكل متزايد بمنازل تضم أحد الأبوين فقط مزودة بأنظمة انذار على الأبواب والنوافذ . وترك اللاجئون من أوروبا المجال لتدفق أولئك اللاجئين القادمين من أمريكا اللاتينية وآسيا وتتأرجح بين أن تكون نقطة صهر ونقطة غليان . وتجعلنا مدارسنا العليا غير التقليدية والتكنولوجيا التى لاتضاهى فى مجالات كالطب أو الفضاء الخارجى نرى أنفسنا أكثر مجتمعات العالم تقدما ولكن ديوننا الخارجية وحاجتنا لعملة أرخص وتأكيدنا على الزراعة والصادرات

السلعية الأخرى ووضعنا الكئيب حين يتعلق الأمر بتعليمنا الثانوى ونسبة الوفيات بين المواليد الرضع يضعنا فى مرتبة العالم الثالث أيضاً .

وتمر اليابان أيضاً بتغيير ضخم . فقد نشأت ثروتها الضخمة سريعا لدرجة أن شعبها مازال يعتبر نفسه فقيراً ومعرضا للخطر وهو سلوك ينعكس فى حذر الدولة وسياستها الخارجية الدفاعية . ويزداد غضب مجتمع يفخر بانه يفتقر إلى التمييز الطبقى تجاه ظهور بليونيرات العقارات ، ويشعر الشعب بالاكتئاب أسرع من أى مجتمع صناعى آخر ويضع ضغوط شديدة على العمل والخدمات الاجتماعية . ولذلك يواجه اقتصادا مقيدا باحكام المطالب الأمريكية والأوروبية وهى مطالب قوية وعالية ، من أجل الانفتاح واجراء عملية تحرير جذرية للقوانين المنظمة الأساسية له والجمارك التى ظلت تميز اليابان لعشرات السنين . وفى الوقت نفسه ، تناقش طوكيو دورها فى مرحلة مابعد الحرب الباردة ، وما إذا كان يجب أن تلعب دوراً عسكرياً أكثر فاعلية أو ما إذا كان يتعين ان تغير هيكلها الصناعى لمواجهة المطالب التجارية الخارجية بشكل أفضل ، وتقف نظرتها لنفسها محصورة فى صراع الاجيال ذات الذكريات والمخاوف المختلفة . ويتم الاعتراف فى الداخل والخارج بان النظام السياسى الذى مازال يتضمن عناصر من عصور المحن ، ضعيفا للغاية ومتخم بالفضائح مما يعوق أى تقدم ذو معنى ولكن لايتوقع أى شخص اصلاح جذرى فى المستقبل القريب .

ولايقل التحول الذى تمر به ألمانيا ضخامة . ويخلق دمج المقاطعات الألمانية الشرقية السابقة ليس فقط مجموعة من المشكلات تتراوح بين الزيادة الضخمة للضرائب وبين الصراع الطبقى ولكنه يجعل الأمة تعيد دراسة مراسيها السياسة والثقافية وهى ترمم هويتها كدولة غربية وشرقية معاً . وفور استعادة ألمانيا لسيادتها فى عام ١٩٩٠ تدفعها عملية التكامل الأوثق مع المجموعة الأوربية للتساؤل عما إذا كانت للسيادة معنى كبير حين يتعلق الأمر بالدفاع القومى والسياسة المالية والعمالية والهجرة والبيئة .

وفى الواقع فإن الصراع لايبدو يمثل هذا الوضوح فى أية دولة أخرى بين الرغبة العاطفية فى الاستقلال الذاتى على مستوى الولاية والمستوى المحلى وحقيقة التنسيق المتخط للحدود القومية بشكل متزايد فى فنائها الخلفى . وتدفع الضغوط من جانب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق ألمانيا إلى حافة الصراع الأهلى والمنافسات العرقية والفوضى الاقتصادية التى تقلق تسلط فكرة الاستقرار والنظام التى

تسيطر على فكر ألمانيا . ومع ذلك فان كل شئ فى برلين يتحرك من أجل توفير بعض السيطرة على الموقف وقد أدينت صراحة لاتصافها بقدر كبير من الغرور والاصرار فى الوقت الذى تكاد تكون فيه التلميحات لماضيها الأسود غير خافية .

وبالتركيز على أمريكا واليابان وألمانيا فنحن نرى العالم كما هو حقيقة . فكثيرا مانسمع عن وصفات سياسية كما لو كانت كل النتائج منطقية والهدف سهل المنال . فكم من مرة سمعنا ان اجراءات الحماية سيئة وان الدول يجب أن تتقاسم عبء الدفاع الجماعى ضد العدوان وان ادارة العملة أو النمو الاقتصادى يجب ان يتم تنسيقه بين الدول الهامة . وبالنظر إلى كيفية تناول واشنطن وطوكيو وبرلين لهذه القضايا وفى محاولة فهم مصالحها المختلفة وضغوطها السياسية واهتماماتها الفردية فان التنسيق الموضوع على غرار الكتب المدرسية يبدو بعيدا بشكل أكبر ونحن نملك فكرة أفضل عن الضغوط الحقيقية على كل دولة .

ويجسد التركيز على « الثلاثة الكبار » جزءاً آخر من الحقيقة أيضاً . فقد سمعنا مراراً عن مشكلة أمريكية تلو الأخرى ، انهيار صناعة السيارات الأمريكية ، ضياع الصدارة الأمريكية لانتاج اشباه الموصلات ، الاعتماد المتزايد على رأس المال الأجنبى وغيرها . وهناك دائماً أغراء قوى لتحديد المشكلات كل على حدة وارجاعها إلى قوة السوق المستقلة أو لعناصر فريدة داخل أى صناعة . وفى دوائر الأعمال والدوائر الاقتصادية المتقدمة اعادة مايكون الحديث عن المنافسة بين الدول أو الأنظمة القومية غير ملائم والأفضل الاشارة إلى المنافسة بين الشركات . ولا أميل لهذا الخلط من التفكير وبين الحجج التى سأطرحها ان ألمانيا واليابان وتملكان وظلتا دائماً تملكان أنواعاً من الرأسمالية مختلفة عن الصورة الأمريكية (ومختلفة عن بعضهما البعض أيضا) وهذه الاختلافات التى يتضمن العلاقة بين الحكومة والتجارة وبين المال والصناعة وبين السياسة الداخلية والخارجية وسوف تكون الأساس لكثير من المشكلات التى ستواجهها الدول الثلاث جميعاً فى السنوات القادمة . وستكون مصدر خلافات شرسة متزايدة حول التجارة والاستثمار بالتأكيد ولكن ستصبح الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة متنافسة على ولاء الدول الأخرى فى أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وجنوب شرق آسيا وسوف تنتج سياسات متصارعة فى الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والجهاز التجارى العالمى المسمى (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المشهورة باسم « جات ») .

وأخيراً فان بالحديث عن اليابان وألمانيا فنحن نتحدث حقيقة عن أنفسنا . فلاتوجد عدسة أكثر وضوحاً يمكن من خلالها رؤية ماكانت عليه أمريكا وماسيصبح عليه أمرها . ولايوجد وسيلة أفضل لتحليل التحديات القادمة التى ستواجه سياستنا والأمر الأكثر أهمية أسلوبنا فى التفكير فى أنفسنا ، ولاتوجد دولتان كانتا انعكاسا أفضل لآمالنا ومخاوفنا وأفضل أوقاتنا وكوابيسنا المستقبلية . واثناء ذروة القوة الأمريكية ، كمثال واحد لم يعرف أى شئ أمريكا مثلما عرفها يد العون التى مددناها لاعدائنا المهزومين ، أو تواجد قواتنا الشابة الفخورة بنفسها فى الخارج أو الطلب النهم على الدولارات الأمريكية والموسيقى الأمريكية أو ملابس البلوچينز الأمريكية ، ولكن فى أحلك لحظاتنا لم تكن هيمنة التعليم الفرنسى أو الانتاجية البريطانية أو الاقتصاد الصينى هو الذى نخشاه ، وانما المدارس والمصانع والبنوك اليابانية والألمانية . ولذا حين يتطلع الأمريكيون للمستقبل وحين يريدون قياس ماسيواجهونه ومايجب أن يفعلوه للحفاظ على أسلوب حياتهم ومستوى معيشتهم فإن المعايير لن تكون فقط معاييرنا ولكن المعايير الموضوعة فى طوكيو وبرلين .

وبوضع اليابان وألمانيا معا أعنى أن أدلل ضمنياً انهما دولتان متماثلتان أو حتى مقارنتان مباشرة . ويجب أن يدرك بدون نقاش ان ثقافتهما ولغتهما وجغرافيتهما ومصادر مواهبهما للطبيعية مختلفة مثلها مثل الحجم المادى واجمالى الناتج القومى والسكان وتملك الدولتان أنظمة سياسية مختلفة وأساليب مختلفة لتنظيم اقتصاديتهما ووسائل مختلفة لادارة مصانعهما . والاقتصاد اليابانى أكثر انغلاقا أمام الواردات أو الاستثمار الاجنبى من الألمانى واليابان ليست جزءا من حلف شمال الأطلنطى والمجموعة الأوروبية مثل ألمانيا كما أنها ليست عضوا فى ترتيبات متعددة الجنسيات موازية . ومن منظور أمريكى بالإضافة إلى ذلك ، ينظر لألمانيا بوصفها جزءاً من التقليد الغربى فهى مجتمع مألوف لنا بصورة أكثر من اليابان . كما ان التوترات بين أمريكا والدولتين ليست واحدة . وحين يتعلق الأمر بالسياسة التجارية على سبيل المثال لايصرخ أحد من واردات « بى . أم . دبليو » أو يتهم سيمنز بأغراق السوق بمنتجات إليكترونية باسعار غير عادلة . ويصف القليلون ان وجدوا أصلا ، ألمانيا كخطر أمنى بسبب أختراقها الاقتصادى لأمريكا والسبب فى النظر لهاتين الدولتين معا ليس تشابههما إنما لأنه على مستوى آخر ، مستوى كيفية ضرورة تفكيرنا فى أمريكا وماستصبح عليه فى العالم ، يوجد أشياء

كثيرة مشتركة بين اليابان وألمانيا . فعلى النقيض مع الولايات المتحدة ، على سبيل المثال فان اليابان وألمانيا مجتمعات مدخرين ومستثمرين على مستوى عال بشكل غير تقليدى . وكلاهما يستحوذ عليهما فكر فريد بشأن المنافسات الاقتصادية يعود لأكثر من قرن وكلاهما شكلتا ، السياسة الخارجية ، والمصالح الاقتصادية وفقا لذلك ، وفى شكل يحقق الآن عائدات ضخمة ، وكلاهما اعطت أعلى أولوية للبحث التجارى غير العسكرى وكلاهما تميزتا فى التدريب والتعليم . وكلاهما أقامتا اقتصاديات متشابكة بقوة تندفع فيها المؤسسات والحكومات والعمال فى نفس الاتجاهات وبالفعل هنا دولتان وجدت كل منهما بطريقتها ، وسائل ناجحة للغاية لتطبيق استراتيجيات اقتصادية واجتماعية قومية .

وبالإضافة إلى ذلك ، مع انتهاء القرن العشرين ، يوصف عالمنا بالتكنولوجيا الحديثة ووسائل الانتاج والتوزيع الجديدة ومطالب جديدة للتعليم والمتطلبات الجديدة للاستثمارات الضخمة فى البنية الأساسية الخاصة والعامة . وقد تكون اليابان وألمانيا دولتين مختلفتين ولكنهما يتقاسمان المنزلة ؛ فبين الدول الصناعية المتقدمة بذلتا أقصى جهد للاستفادة من هذا العالم الجديد ، وكانتا الأنجح فى قيادته . وفى اطار تركيبتهم الفعلية يوجد أشياء كثيرة مشتركة . فبالمقارنة بأمريكا وبريطانيا العظمى وفرنسا تأخرت اليابان وألمانيا فى التحول للتصنيع فى القرن العشرين . وأدى ذلك لاحساس بعدم الأمان والدونية ، واليأس من اللحاق بالأخرين ونظرة عن مسئوليات القطاع العام فى الاقتصاد تواصل التسلل فى تعكير هم حتى اليوم . ولم تمر أى منهما بشئ يقارب ثورة ديمقراطية حقيقية ، ظهرت خلالها مبادئ الفكر السياسى الليبرالى التقليدى من متطلبات شعبية بما فى ذلك التأكيد القوى على الحقوق الشخصية والاختيار الشخصى .

وعادة مانظرت اليابان وألمانيا للعالم بنفس النظرة أيضاً . فمرارا اعتبرنا نفسيهما مسجونتين وضحيتين للقوى الكبرى . وطوال عقود كاملة شعرتا بضرورة توسيع سيطرتهما السياسية لتتخطى حدودها من أجل ايجاد مساحة أكبر لشعبيهما الناميين وتأمين الحصول على المواد الخام واحتلال الأسواق . وفى عملية توسيع امبراطوريتهما قامتا بغزو الدول المجاورة وارتكبتا جرائم لايمكن ان تروى .

وأصبحت الدولتان ذات تأثير كبير على الأسلوب الذى نرى به نحن الأمريكيون العالم ولعبتا دورا فيه ، قد يكون أكثر تأثيرا من أى دولتين أخريين .

فطوال أكثر من مائة عام كانت لنا مصالح قوية عبر المحيطين الاطلنطى والهادى وبداية من هذا القرن ظلت اليابان وألمانيا أكثر التحديات اثارة لقلقنا فى المسرح العالمى احيانا عسكريا وأحيانا اقتصاديا . وشعرنا بالقلق تجاه صعودهما السريع للسلطة ، وعارضنا فلسفاتهما الشمولية وقلقنا على قدرتهما على ارتكاب اعمال وحشية . وتعلمنا من ميونخ معنى الاسترضاء على حساب المبادئ . ومن بيرل هاربور تعلمنا درس حسن الاستعداد للحرب . ومن فورفيتس اعدنا اكتشاف معنى الارادة الجماعية وشاهدنا من ناركينج ويلان أكثر جوانب الطبيعة الانسانية اظلاما . واعتبارا من الهزيمة الكاملة لطوكيو وبرلين قمنا اعباء الاحتلال واعادة البناء وقيادة العالم الحر ومن انبعاث اليابان وألمانيا حصلنا على أصدقاء جيدين وحلفاء ومقربين وشركاء اقتصاديين هامين والآن منافسين شرسين .

واليوم فان هاتين الدولتين أصبحا القوتين الاقتصاديتين العظميتين غير العكسريتين المتفوقتين . وعادة مايوصفان بانهما النماذج الدولية للمستقبل ، دول تجارية سلمية . ولسنوات طويلة كان هذا ماتريده أمريكا ان يكونا عليه . ولكن بالنسبة للمستقبل فان هذا الوضع الشاذ سيخلق بعض من أكثر مشكلات أمريكا صعوبة مع شكوانا من تكاليف وتضحيات قيامنا بدور رجل الشرطة فى العالم ، ومع ذلك نقلق من احتمال ان يصبح الآخرون وبصفة خاصة اليابان وألمانيا ، على قدر من التأثير بما يكفى فى مجال الدفاع للحد من مرونتنا على الدفاع عن مصالحنا .

وتعتبر اليابان من جانب غالبية الأمريكيين منافسا أكثر خطورة بكثير من ألمانيا فلا يقتصر الأمر على امتلاكها طرق داخلية أكبر للاقتصاد الأمريكى . أو أنها أكثر مناعة للصادرات والاستثمارات الأمريكية ولكن فى اطار الزخم الاقتصادى المستقبلى يبدو ايقافها أمر أكثر صعوبة للغاية . وتوضح الاستطلاعات اليوم ان اعداداً ضخمة من الأمريكيين يؤمنون بان اليابان متفوقة اقتصاديا على الولايات المتحدة وتراجع الثقة الأمريكية مرتبط بالقلق من صعود اليابان كقوة عظمى اقتصاديا . ولكن فيما يتعلق بالهموم الأمريكية الشاملة . فإن وزن اليابان وألمانيا قبالة بعضهما البعض ليس بسيطا مثلما ينطوى عليه الاهتمامات والاستطلاعات الحالية ، المتأثر كثير منها بالركود الاقتصادى الأمريكى . فألمانيا تبرز كدولة أكثر اكتمالا وان كانت عملاقا اقتصاديا أصغر من اليابان ، ولكن أيضاً ليست قزما سياسيا مثلها . فألمانيا بدت أكثر استعدادا من اليابان للقيام بمبادرات سياسية مثيرة وأكثر استعداداً

لتعبير عن مطالبها السياسية وأكثر استعداداً لابلاغ الدول الأخرى ، صراحة وبقوة ، انها لن تمضى كما كانت . وبالاضافة إلى ذلك فان أمريكا وهى قلقه من اليابان تواجه دولة واحدة ولكن فى مواجهة ألمانيا نتحدث بشكل متزايد عن أوروبا بالكامل . ومشكلات أوروبا مع اليابان وألمانيا ليست واحدة ولكن يمثل كل منهما تحديا رهيبا .

وتشكل طوكيو وبرلين مشكلة أخرى ضخمة . فلم تعودا شركاء كاملين أو غرباء تماماً ولكن خليط بين الاثنين وتقليديا ، صنف الأمريكيون ، الدول الأخرى كأصدقاء أو اعداء . ولم نواجه مشكلة كبيرة فى ذلك خلال الحربين العالميتين أو خلال الحرب الباردة ، ولكن اليابان وألمانيا فى التسعينيات سيكونان مختلفتين . فلم يعد بوسعنا تقسيم العالم إلى خير وشر ، وهى حالة غموض حرجة يتعين ان نحيا معها .

وأخيرا فان اليابان وألمانيا تمثلان القطبين اللذين تتحول نحوهما قوة العالم . وليس هذا تنبؤاً بالتراجع الأمريكى ، ولكن ببساطة ، اعتراف بان الهيمنة السابقة الكاسحة للولايات المتحدة ، خلال الخمسينيات والستينيات لايمكن ان تستمر . ولكن على مدار التاريخ ، تنشأ المشكلات الكبرى اينما تتحول القوة والافتراضات الحالية عمن سيحصل على أى شئ ومن يدفع ومن يتخذ القرار يتعين اعادة فحصها . وكما سنرى فان عمليات اعادة التقييم تلك ستظل مستمرة فى السنوات القادمة ، مرتبطة بالصراعات والتوترات والنزاعات . وإذا حدث كل هذا فى غياب زعامة قوية من جانب أى دولة ستكون الصراعات الخطيرة حتمية مع تحرك الجميع لاحتلال موقع متقدم فى ظل انهيار الإطار العام للنظام القائم .

ولقد بحثت جميع هذه القضايا من منظور أمريكى بحث . ولذلك امضيت وقتا طويلا فى بحث العلاقات بين اليابان وألمانيا على الرغم من انه موضوع يبرز فى مناطق عديدة . ويكفى ان تذكر هنا ، ان التفاعل بين اليابان وألمانيا ، تاريخيا واليوم أيضاً اتسم بقدر من الكثافة من علاقات أمريكا مع كل من الدولتين على حدة .

وحين خرجت اليابان من قرون من العزلة فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى . نظرت لألمانيا بحثاً عن أسس القانون الحديث والعلوم والطب والتعليم والنظرية السياسية والمنظمة العسكرية . ومع ذلك فمع انتهاء القرن وحتى عشرينيات

القرن الحالى ، أصبحت طوكيو وبرلين عدوتين فى آسيا ، مع انضمام ألمانيا للقوى الغربية الأخرى ، وروسيا والصين للحد من التوسع اليابانى وبوقوف اليابان ضد ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ومصادرة التوسعات الاستعمارية لها فى منطقة المحيط الهادى . وفى العشرينات والثلاثينات بدأ البندول يعود فى اتجاه المصالحة ولكن ليس أكثر من ذلك . وأقامت برلين وطوكيو تحالفا فى زمن الحرب عام ١٩٤٠ ولكنة كان تحالفا ضعيفا يتميز بالتنسيق الضعيف الذى يفتقر للحماس . قلم تعط ألمانيا انذارا لليابان على سبيل المثال قبل قيامها بغزو روسيا . وفاجأت طوكيو برلين حين قصفت بيرل هاربور . وبعد عام ١٩٤٥ لم يكن بين الدولتين معاملات مباشرة كثيرة ذات أهمية كبيرة لكليهما . وسيطر على كلاهما فكرة الاصلاح الاقتصادى والعلاقات مع واشنطن . وبالإضافة إلى ذلك بدت اليابان مشغولة بآسيا وألمانيا بغرب أوروبا وألمانيا الشرقية ولم يكن لديهما لا الوقت ولا الطاقة الكافيين لتنمية علاقاتهما مع بعضهما البعض وأى اتصال حدث بينهما تم فى الأغلب فى المنظمات الاقتصادية الدولية .

ومع ذلك فان العلاقات اليابانية – الألمانية اليوم لها أهمية خاصة فى مجالين . فمن المؤكد ان تزداد التوترات التجارية بعينهما التى ظلت مجدودة حتى الآن بسبب حجم التبادل التجارى المحدود ويرجع هذا إلى تزايد الاختراق اليابانى لأوروبا . وبالإضافة إلى ذلك فان أى تقييم للزعامة العالمية الممكنة لأى من الدولتين يجب أن يأخذ فى الاعتبار نقص التأثير الذى تملكه أى منهما على الأخرى .

وقد ركزت على ماتبقى من التسعينيات كأطار زمنى ولذلك عدة مضامين . فهو يستبعد الاهتمام بقضايا هامة مثل التوجهات الديموغرافية بعيدة المدى ، والتهديدات المدبرة من أجزاء من العالم الثالث والمشكلات البيئية التى تغير وجه السياسات الدولية . وتزيل عوامل مثل الصعود الممكن لقوى كبرى جديدة بما فى ذلك الصين وجمهورية روسيا وكوريا الموحدة . وعلى الأرجح فانه يمنحنى رؤية متشككة بصفة خاصة تجاه مضامين الاعتماد التبادلى الاقتصادى للسياسات العالمية وهو أكثر الأمور دلالة .

فلا يمكن ان ننكر ، على سبيل المثال ، ان العالم يزداد صغرا وان الدول أصبحت مرتبطة ببعضها بشكل أكبر ، وتشعبت الاتصالات الدولية ووسائل النقل

والسفر والتجارة والاستثمار : وتمت عمليات اندماج لاتحصى بين شركات من جنسيات مختلفة واصبحت انظمة الانتاج والتوزيع عالمية وأذواق المستهلكين أكثر تشابها . فى نفس الوقت قد توجد منظمات دولية فعالة لتنظيم التجارة والاستثمار أو حماية البيئة ، وبحلول العقد الثانى من القرن القادم قد تتصرف المجموعة الأوروبية كدولة واحدة وقد تتفتت الكتل الاقتصادية التى تتشكل حاليا فى العالم إلى اقتصاد عالمى لاشبيه له . وقد تقف أوروبا الشرقية على أقدامها ونفس الحال بالنسبة للعديد من الجمهوريات السوفيتية السابقة . ومع ذلك فخلال التسعينيات من المرجح ألا يحدث أى شئ من ذلك .

وفى الواقع اعتقد ان التحول إلى اقتصاد عالمى متكامل ، بافتراض ظهوره ، سيخلق المزيد من التوتر مع مقاومة الدول التخلى عن سيادتها وتهديد الاختراق التجارى لفرص العمل ومقاومة السياسيين لعجزهم على السيطرة على الأحداث فى خارج نطاق سيطرتهم . وبالإضافة إلى ذلك أرى نزوعا حتميا للتعامل مع التغيير السريع بإعادة التأكيد واعادة التركيز على الرموز والهويات القومية ، والجذور الثقافة ويمكن ان نرى ذلك يحدث فى أمريكا حيث يغير السياسيون حملاتهم على أساس العلم والعائلة واستعادة الحلم الأمريكى . والواقع ان صانعى السياسة لايعرفون مايجب عمله وسط كل هذه التغييرات المتزامنة ، من عمليات اعادة التنظيم التى تقلل من سيطرة الحكومات وعمليات الدمج الدولية التى تخلق شركات عملاقة يمكنها تحويل التجارة والتلاعب فى الضرائب عبر الحدود القومية وبرامج الكمبيوتر التى تزعزع استقرار العملات وأسواق الأسهم فى غضون ثوان . وعادة مانجهل الحكومات ما إذا كان يتعين التدخل وكيفيته ، وهى تدرك انها يجب ان تكون جديرة بالدوائر التى قامت بانتخابها ولكن فى ظل الطبيعة العالمية للقوى المؤثرة على حياة الشعوب ، فان السياسيين يكونون عاجزين عن القيام بأى شئ ولكن يجادلون من أجل اجراءات قومية ضيقة ، تكون الشئ الوحيد الذى يبدو صالحا على المدى القصير . وليس من قبيل المصادفة ان قوة دفع التحرر الاقتصادى تباطأت بشكل كبير .

وهذا يعيدنا إلى أمريكا والهدف من هذا الكتاب . فأمتنا تواجه أقسى تحدياتها منذ عام ١٩٤١ ، واليوم نحن أقل استعدادا للرد بالمقارنة بما كنا بالأمس . ونحن نواجه خطر ان نتحول إلى قوة عرجاء ودولة من الدرجة الثانية فى مناطق كنا نعتمد عليها إلى أقصى حد فى النظام العالمى القادم ، وذلك تأسيسا على التوجهات

الحالية . والأمر الأكثر دلاله ، اننا نخاطر بإمكانية تراجع مستوى المعيشة فى ظل الصراع الاجتماعى الحاضر وزيادة الاعتماد على دول أخرى للحصول على رأس المال والتكنولوجيا الضروريين . وفى ظل تسجيل عشرة فى المائة من ابناء الشعب فى كوبونات الغذاء وتوقع حصول طفل من بين كل ثلاثة أطفال على شكل من أشكال المعونة العامة قبل ان يصل لسن السابعة عشر ، ووجود ٣٥ مليون شخص بدون تأمين صحى ، ومقتل شخص كل ٢٥ دقيقة ، وتشعب مبالغ العجز الفيدرالى وفقدان المدارس لارض المنافسة الأجنبية وانهيار البنية الأساسية المادية والتآكل المتزايد لقاعدتنا الصناعية والتكنولوجية ، والمشكلات التى تواجه بنوكنا ، وأقسام ونظام حكمنا القومى بالاستقطاب السياسى والشعارات الجوفاء والسخرية ، وفى ظل كل هذا وغيره كثير فلايوجد مجال للدهشة عن سبب اضطرارنا للتفكير فى اليابان وألمانيا وكل مايمثلانه فيما يتعلق بالمنافسة التى نواجهها والتعاون الذى نريده وأهم شئ الضرورة الملحة لفهم أنفسنا فى الداخل .

١٧ فبراير ١٩٩٢

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

الفصل الأول

تحدى افتراضات قديمة

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

الفصل الأول
تحدى افتراضات قديمة

بالعودة إلى الماضى من المرجح ألا يتفق المؤرخون فى أوائل القرن الحادى والعشرين على تفسير واحد حول كيف تحول الصراع بين أمريكا واليابان وألمانيا الذى تسبب فى قيام النظام العالمى الجديد من منتصف إلى أواخر التسعينيات إلى أن يصبح كابوساً . ولن تصف « الحرب الاقتصادية » بالتحديد ماحدث ، لأنه حتى مع تزايد اجراءات الحماية ، فسوف يستمر معدل نمو ثابت فى المعاملات التجارية ، وتدفق رأس المال وأحجام التجارة بين الدول الكبرى . ولن تكون « الصراعات المسلحة » دقيقة لأنه من المؤكد أن واشنطن وطوكيو وبرلين لن ترفع السلاح فى وجه بعضها البعض . وسيظهر شئ آخر بين الثلاثة الكبار ، ليس متعمداً أو ناجما عن ضغائن . فسوف يحدث هذا الجديد ببساطة لأن هذه الدول القوية التى يدفعها قوة مواريثها التاريخية المختلفة ، ومؤسساتها وأفضلياتها الثقافية ، المثقلة باشكال المسئوليات والقيود الجديدة والمرهقة باضرارها سوف يدفعها للتصدى لأزمة تلو الأخرى لايمكنها ببساطة أن تجد سبيلا للتغلب على مصالحها المحددة على نحو ضيق . وفى الوقت الذى لن يكون هناك يوم محدد لانهيار النظام فمن المحتمل ان يحدث على النحو التالى :

اليوم هو ٢٠ يناير ١٩٩٧ ، حيث يلقى رئيس أمريكى منتخب حديثاً خطاب التنصيب . ويشير إلى جميع الوعود الفاشلة للادارة السابقة من اجل تحسين المدارس ومواجهة المخدرات والجريمة ، وإعادة بناء شبكات الطرق والسكك الحديدية الأمريكية المنهارة ، ودعم نظامها المصرفى المتداعى . ثم يدعو لبرنامج عاجل لإعادة البناء الداخلى ، أو خطة مارشال محلية . ويتعهد بان تبذل ادارته كل الجهد لإيجاد المال اللازم لكل هذه الأمور ، بما فى ذلك ، للمرة الأولى اجراء تخفضيات حاسمة فى ميزانية الدفاع وتخفضيات ضخمة فى المساهمات المالية فى الأمم المتحدة والبنك الدولى والمنظمات الدولية الأخرى . ثم يهدد الدول الأخرى التى لاتفتح أسواقها تماما أمام الصادرات الأمريكية برد انتقامى تجارى مؤثر ، وحتى يوضح جدية مايعنيه فانه يزيد التعريفات الجمركية على الواردات من منتجات

الاتصالات اللاسلكية اليابانية والآلات الألمانية إلى ثلاثة أضعاف ويعد باجراء تحقيق واسع النطاق من جانب وزارة العدل للانتهاكات المحتملة لقوانين مكافحة الاحتكارات من جانب الشركات اليابانية والأوروبية ، التى تسيطر المصالح الألمانية على الكثير من الشركات الأخيرة منها ، التى تعد منشآتها الأمريكية جزءا من شبكة عالمية مركزة . وفى اشارة إلى البناء العسكرى الضخم الذى احتفظت به أمريكا لاكثر من نصف قرن ، نتيجة للدم الأمريكى الذى أريق لحماية الغرب واليابان والتهديد بان الوقت قد حان لاتخاذ موقف ، يعلن الرئيس الجديد انسحاب القوات الأمريكية المتواجدة فى الخارج . ومع احتدام التأييد والترحيب ، يقول انه سوف يستخدم الكتلة التجارية لأمريكا الشمالية المشكلة من السوق المشتركة الجديد الذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك كعصا غليظة ضد أولئك الذين لايتبعون قواعد اللعبة .

ولايوجد للاحداث الدائرة فى واشنطن تأثير كبير على أوروبا . ففى اجتماعهم الذى سيعقد فى بوتسدام بألمانيا فى شتاء ١٩٩٧ ، يواجه القادة الأوربيون مشكلات أخرى تثير قلقهم . وكان قرارهم بانشاء كتلة أوروبية تمتد من لشبونه إلى موسكو ، قد اتخذ قبل عدة سنوات وخلق مشاكل سياسية وادارية تشغلهم طوال الربع قرن القادم . وشعرت أوروبا بالاستياء على سبيل المثال ، حين خفت بريق حلم تشكيل مجموعة أوروبية بين دول متساوية حين بدأت ألمانيا تهيمن على البنك المركزى الأوروبى الجديد والمؤسسات السياسية الجديدة ، التنظيم الدفاعى الأوروبى الجديد . وتفاقمت الأمور بصورة أكبر حين طالبت ألمانيا بدمج العديد من دول أوروبا الشرقية فى المجموعة الأوربية ثم مضت فى خلق تحالف تيوتونى چرمانى يضم كرواتيا والمجر وجمهوريات البلطيق داخل المجموعة الأوروبية الموسعة . ثم اندفعت الأزمة تلو الأخرى لتأخذ من وقت واهتمام القادة الألمان أكثر من أى همهمات قادمة من واشنطن . فعلى سبيل المثال ستكون قد حدثت قلاقل متصلة فى القطاع الشرقى من ألمانيا مع تزايد عمليات التفرقة والصعوبات التى يصعب تحملها الناجمة عن الاصلاحات فى السوق . ثم تظهر عمليات التخلف عن دفع الديون واسعة النطاق من جانب دول أوروبا الشرقية ، روسيا واوكرانيا والجمهوريات المستقلة حديثاً وما يترتب على ذلك من تدفق موجات اللاجئين التى تدفع قدرة ألمانيا على الاحتمال مالياً واجتماعياً إلى نقطة الانهيار . ولم يقع حدث واحد أو يعقد اجتماع واحد تردد فيه عبارة « يتعين ان نهتم بانفسنا ، فلم يعد

الأمركيون وثيقى الصلة بنا » . وهم لم يقولوا ذلك تحديدا بهذا الأسلوب ولكن حدث ذلك بشكل ما .

ولم تمثل أى من هذه الأحداث مفاجأة كبيرة للمسئولين اليابانيين . فقد كانت النذر واضحة لهم منذ زمن طويل .، فمنذ وقت طويل اسقطوا من حسابهم المظلة الأمنية الأمريكية . وأدركوا ان الركود الطويل فى الولايات المتحدة الذى بدأ عام ١٩٩٠ واستمر لسنوات سيجبرهم على تسريح العاملين فى مصانعهم الموجودة فى أمريكا وكانوا مستعدين لغضب الكونجرس . ومع قيام جنرال موتورز بتسريح نحو ٧٠ ألف عامل توقعوا مضايقات متزايدة ليس فقط لشركات تويوتا ونيسان وشركات السيارات الأخرى ولكن أيضا لهيتاشى وماتسوشيتا والشركات اليابانية الأخرى العاملة فى الولايات المتحدة من جانب وزارة العمل ولجنة حقوق الانسان ومكتب البيت الأبيض للفرص الاقتصادية المتساوية ووكالة حماية البيئة ولجان لاتعد ولا تحصى داخل الكونجرس . وأدركوا أن قرارهم بتحقيق مزيد من التقارب مع الصين فى الاقتصاد والسياسة سيثير ضيق واشنطن التى تزداد سياستها عداءا للصين . ولم يصابوا بالدهشة من مقاومة الولايات المتحدة لجهود اليابان المتزايدة لبناء تجمع فى شرق آسيا تكون اليابان مركزا له . ولكن لم تحدث حالة هلع فى مجلس الوزراء الياباني . وتذكر طوكيو نفسها بان عهد الحرب الباردة قد انتهى . وأصبح أمام الدول الآسيوية مشكلاتها التى تثير قلقها ، بما فى ذلك ارتفاع سن مواطنيها ونقص العمالة المؤمنة للعمل وانقساماتها الطبقية المتزايدة . ومع ذلك اثارت الروح الاقتصادية العدوانية الجديدة لواشنطن ضيق اليابانيين الذين أصبحوا مرهقين من ان يظلوا الصبى الذى يتلقى العقاب بسبب أوجه القصور الداخلية المتزايدة فى أمريكا . واستنتجوا انه يوجد اثنان يمكنهما ممارسة اللعبة الأمريكية وأصدرت وزارة المالية فى طوكيو توجيهاتها للمقرضين اليابانيين بابطاء القروض لأمريكا ، كما اعاقت وكالة الدفاع بهدوء صفقات التكنولوجيا المتقدمة التى كان يتوقعها البنتاجون ، وأصدرت وكالة الفضاء اليابانية الأوامر بتكثيف « البرنامج المستقل » لصناعة الطيران والفضاء اليابانية ، وهو واحد من القطاعات القليلة التى كانت الولايات المتحدة مازالت تتمتع بالتفوق فيها ، ووجد المستثمرون الأمريكيون الذين يقومون بعمليات من أوساكا وحتى سابورو إلى أى مدى أصبحت الحياة غير مريحة فى ظل تحول، مركز اهتمام المشرعين اليابانيين .

ولم تتأثر طوكيو وبرلين بشكوى الرئيس الأمريكى من تحمل الولايات المتحدة لاعباء عسكرية غير متوازنة . فماذا عن قوة التدخل الأوروبية التى تهيمن عليها ألمانيا والممتدة من بولندا إلى روسيا وتحاول الحفاظ على بعض النظام مع قيام كل دولة تلو الأخر بالنظر بعين الطمع لحدود جاراتها ومأأسفرت عنه التوترات الاقتصادية والعرفية من اضطرابات أهلية نشبت فى اعقابها ؟ وماذا عن الأسطول البحرى اليابانى ، الذى يقوم الآن بدوريات فى بعض مناطق الحدود المتنازع عليها فى آسيا ؟ فماهى شكوى أمريكا ؟ .

كما توقفت طوكيو وبرلين عن الاستماع للخطاب الأمريكى عن اقتصاديات السوق الحر . وهم يقولون نعم ، نحن نحب آدم سميث ولكن الحياة أصبحت أكثر تعقيدا من ذلك . فالنظام الصناعى الجديد يتطلب شركات كبيرة ، وعلاقات عمالية متناغمة ، وحكومة قادرة على الفعل . ويحتاج عدم استقرار وضعف الدول الشيوعية السابقة لدعم مكثف بواسطة التدخل الحكومى . ويجب ان تقلق امريكا بصورة أكبر قليلا على قدرتها على المنافسة من قلقها على الايديولوجية ، وتقلق أكثر على مدخراتها واستثماراتها أو على مدارسها من قلقها على سياستنا الاحتكارية أو تشريعاتنا المالية . فهل تريد واشنطن ان تهددنا بنادى الحماية الخاص بها ؟ إذن فلتحاول ذلك . لايوجد أى شخص يرغب فى حرب تجارية ولكن إذا أضطرت الظروف لنشوبها ، فنحن فى موقف أقوى منهم .

وبالإضافة إلى ذلك أصيبت واشنطن وبرلين وطوكيو فى أواخر التسعينيات بالتخمة والسأم من عملية ادارة الأزمة . فقد كانت الاحداث المتلاحقة أكثر من قدرة الزعماء السياسيين على مواجهتها بداية من المخاوف الأولية تجاه انهيار النظام القديم فى أوروبا الشرقية ، ثم المخاوف مما إذا كانت ألمانيا الموحدة ستقلب من جديد السياسات الدولية ثم حرب الخليج التى اعقبها الحرب الأهلية فى روسيا والتباطؤ الاقتصادى الشديد فى العالم الصناعى ، وكل هذا حدث فى النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين ، وظل الثلاثة الكبار يتخاصمون باستمرار حول الأجنحة والزعماء فى الجمهوريات السوفيتية السابقة الذين يجب دعمهم وكيفية تقديم هذا الدعم . وحين بدأ ملايين اللاجئين فى التدفق على أوروبا الغربية من الشرق ومن شمال أفريقيا ، وقع صدام آخر حول كيفية الرد على ذلك . وحين بدأ عدم الاستقرار السياسى يهز آسيا بما فى ذلك الانهيار فى الصين مع وفاة الزعامة القديمة ، حدد كل من الثلاثة الكبار مجموعة مختلفة من المصالح الأولى .

وحين تزايد عدم الاستقرار النقدى واجراءات الحماية ، تحطمت كل الآمال فى تعاون وثيق بين الثلاثة الكبار .

وبذلك تحولت الحرب الباردة إلى سلام بارد بعد جولة التهانى التى اعقبت انهيار سور برلين . وكتبت صحيفة نيويورك تايمز فى افتتاحيتها « بإمعان النظر فى السنوات القليلة الماضية ، يجب ألا يصاب أحد بالدهشة بسبب التآكل الحاد للعلاقات بين أمريكا واليابان وألمانيا . فغالبية أسباب استيائنا هى مشكلات من صنعنا ، ولكننا نحتاج لعدو ليحل محل الاتحاد السوفيتى القديم وتحولنا سريعاً ضد حلفائنا السابقين . ويبدو أن طوكيو وبرلين سقطتا فى اطارهما السابق للحرب العالمية الثانية للهيمنة على جيرانهما المباشرين وعدم التفكير كثيرا فى مصلحة العالم خارج اهتماماتهما الضيقة . وكان نمو التجارة والاستثمار العالميين أو الاقتصاد بلا حدود كما يسميه البعض ، محل شعور عظيم بالأحباط من وجهة نظر السياسة العالمية . واعتقدنا انه حين انهارت الشيوعية انه انتهت المنافسة السياسية والايديولوجية الكبيرة للقرن العشرين . واعتقدنا ان التحدى الرئيسى هو دعم حركة الحكومات المنتخبة انتخابا حرا التى تبنت رأسمالية على النمط الأمريكى . ومع دخولنا للقرن الحادى والعشرين ، تبدو الحياة بصورة أكبر مثل العشرينيات والثلاثينيات المضطربة للقرن العشرين ، حين انهار النظام ولم تكن هناك أية دولة مؤهلة للصدارة ، أكثر من كونه عهد سلام أمضينا نصف القرن الأخير فى الحرب من أجله . ولايبدو واضحا كيف سنخرج انفسنا من هذه الفوضى » .

هل هو خيال جامح ؟ إلى حد ما . ففى الواقع من المستحيل وضع توقع كامل مجنون للاحداث هذه الأيام . وايمانك أو عدم ايمانك باننا فى سبيلنا لمواجهة مشكلات لايعتمد كثيرا على تصورات عن نوعية المشكلات التى ستنشأ لأن طبيعة هذه المشكلات واضحة تماما . ويمكننا توقع المزيد من الصراعات العرقية والأقليمية خارج الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية واليابان . ويمكننا توقع تحولات اقتصادية مع تفاعل الاقتصاديات القومية مع بعضها البعض بمنافسة أكثر ضراوة . ويمكننا توقع تقلص الضغوط من أجل تحرك الديمقراطيات الصناعية الكبرى كفريق فى غياب تهديد عسكرى من جانب عدد متناغم ومنظم . والقضية المثيرة للنزاع حقا ليست ما إذا كان كل هذا سيحدث ولكن ماإذا كان فى قدرة الدول الرئيسية ان تتعامل مع هذه المشكلات بشكل فعال ، وماإذا كان الثلاثة الكبار سيظهرون بدرجة لامثيل لها من التعاون المستمر الضرورى . والقضية ليست

ماهى أكثر نتيجة مرغوبة ولكن ماهى النتيجة المرجوة . ولننسى الخطابات المتعالية لقادة اليوم ، المليئة مثلهم بالأشارات للنظم العالمية الجديدة وماشابه ذلك . فالأسئلة الحيوية كلها تنويعات على معنى واحد : « إلى أين نسير حقاً ؟ » .

اعتبارات خطيرة

هناك بعض الأسئلة الكبيرة التى يجب توجيهها : « كيف ستتعامل أمريكا مع مسرح داخلى وعالمى متغير ؟ » . فلم تعد الولايات المتحدة فى الموقع المتقدم الذى كانت تحتله فى يوما ما . ويمكن الجدل حول ماإذا كنا فى حالة تراجع أم لا ، ولكن لا أحد ينكر ان القوة النسبية لأمريكا فى مواجهة ألمانيا واليابان تراجعت . وبالاضافة إلى ذلك تواجه الولايات المتحدة على الأقل تحديين لم تواجههما منذ نصف قرن . فلم تجتاحها من قبل بهذا القدر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ممايتطلب برامج جديدة ومصادر طبيعية ضخمة فى كل تحول . ولم تشعر بالحاجة لدعم الدول الأخرى لتحقيق أهدافها فى الخارج والداخل بهذا القدر منذ أوائل القرن .

ويشهد الحلم الأمريكى تحسنا ثابتا ومستمراً فى أسلوب الحياة ، كاتجاه لولبى متصاعد لانهائى لاشباع رغبات الفرد . ولكن ماهو الوضع ان لم يصبح الحلم حقيقية ؟ فهل تتقوقع الولايات المتحدة على نفسها فى الداخل فى محاولة لمواجهة تحدياتها الداخلية ، وإذا حدث ذلك ، فهل يصبح موقفها تجاه العالم الخارجى أكثر انعزالية ونزوعا لاجراءات الحماية بمزج الانسحاب العسكرى بسياسة تجارية عدوانية تماما ؟ أم هل ستتبنى موقفا أكثر عالمية ، وتستعيد ثقتها بالاهتمام بمشكلاتها الداخلية ومحاولة خلق مجموعة ترتيبات عالمية جديدة تمارس من خلالها نوعا جديدا من النفوذ مبنى ليس على أساس الهيمنة المنفردة ولكن على أسلوب سياسى تقليدى بشكل أكبر على أساس الأخذ والعطاء ؟ .

« وماهى نوعية الدول التى ستصبح عليها ألمانيا واليابان ؟ فقد كانت هاتان البلدان تعيشان خلال الحرب الباردة فى ظروف فريدة . ومن المحتمل انهما كانتا تتمتعان بالسيادة بالمعنى القانونى ولكنهما فى الواقع كانتا انصاف دول ، مكبلة بالقيود والمحظورات الناجمة عن هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك إلى حد ما إلى ان جيرانهما ظلا ينظران لافعالهما بشك وبخاصة حين تبدو ايا منهما

مليئة بالتصميم . كما يرجع جزئيا لحصولهما على ميزات كبيرة ناجمة من تمكنهم من التركيز على بناء اقتصادياتهما فى الوقت الذى تحملت فيه أمريكا مسئولية الدفاع عنهما .

وفى منتصف التسعينيات سيتغير المناخ بالنسبة لألمانيا واليابان . فكل دولة ستشعر بقدر أقل من الالتزام بابلاغ العالم بما تريد وبالتالى تتبنى مصالحها القومية وستتصرف كل دولة بقدر أكبر من الاستقلالية عن أمريكا عما كان الأمر طوال الخمسة والأربعين عاما السابقة وسيتعين على الأمريكيين طرح الأسئلة الأساسية الخاصة بهاتين الدولتين . فقبل عام ١٩٤٥ كانتا دولتان غير مستقرتين تقاومان الاندماج فى المجتمع الدولى إلا بشروطهما . فهل تقف كل هذه الدوافع خلفهما الآن ؟ وهل يظلان حليفين قويين للولايات المتحدة على الرغم من اختفاء خطر أمنى مشترك ومرور جيل كان يتذكر الحرب العالمية الثانية وماحدث فى اعقابها ؟ هل يمكن توجيه الطاقة والطموح الألمانيين فى طريق لايخيف أو يهيمن على جيرانها ؟ وهل تواصل اليابان صعودها غير المسبوق كزعيم اقتصادى عالمى دون القيام بالمزيد لتسوية مصالح ومخاوف الدول الأخرى ؟ وهل تستمر أى من الدولتين كمركز قوة اقتصادية بدون تصور قدرة عسكرية خارج حدودها أو ستنضم هذين الشكلين من أشكال القوة معا بصورة حتمية ؟ « كيف سيتم توزيع الأعباء العسكرية والاقتصادية بين الثلاثة الكبار ؟ » لقد تحملت أمريكا منذ عام ١٩٤٥ وحتى منتصف الستينيات غالبية الأعباء العسكرية والاقتصادية للعالم الحر – من دخول الحروب إلى المحافظة على الأسواق المفتوحة . وفى العقود التالية تزايدت المساهمات الألمانية واليابانية من المساهمة فى تحمل تكاليف القوات الأمريكية إلى تقديم قروض ضخمة إلى الحكومة الأمريكية ولكن لم تحل بعد قضايا أقتسام الأعباء بين الثلاثة الكبار . وبعد حرب الخليج كشف النقاب بقوة عن مشكلة أمريكا المتزايدة ، فواشنطن يمكنها ان تظل رجل الشرطة فى العالم طالما ظل الآخرون يدفعون التكاليف . ولم يجد الكثير من الأمريكيين هذا الدور مناسبا ، ولكن ماهو البديل ؟ فكيف يتم تقاسم الزعامة العسكرية وكيف يتم تقسيم المسئوليات الاقتصادية – هذه هى الأسئلة الأولى . ولكن يجب ان تأخذ أى رؤية أمريكية متصلبة ، فى الاعتبار ، ليس فقط توزيع النفقات ولكن أيضاً إلى أى درجة ترغب الولايات المتحدة ان يكون للآخرين دور مساو فى العملية الفعلية لصنع القرار . وبعبارة أخرى ، ماهو حجم القوة التى ترغب أمريكا حقا فى ان يتمتع بها اليابان وألمانيا ؟ .

اعادة دراسة الاعتبارات القديمة

لايوجد أى اجابات محددة لهذه الأسئلة ، ولكن يجب ان نبدأ فى التفكير فيها ووضع أحكام عامة . ونقطة البدء تتمثل فى إلقاء نظرة ثابتة على التصورات التى يضعها الأمريكيون عموماً عن العالم .

لقد تصورنا انه بعد الحرب الباردة ستصبح أمريكا واليابان وألمانيا شركاء مقربين فى جميع المساعى .

ولقد تحدث الرئيس بوش بعد فترة قصيرة من توليه مهام منصبه عن اليابان وألمانيا كشركاء كاملين لأمريكا . وكانت أول زيارة يقوم بها للخارج لليابان ، حيث طرح فكرة « المشاركة العالمية » . ولم يخفى رغبته فى جعل ألمانيا ، وليس بريطانيا ، أهم حليف للولايات المتحدة فى أوروبا ، ووجه الدعوة لبون للانضمام للولايات المتحدة « كشريك فى الزعامة » ووافق الأخرون خارج الادارة . وكتب فريد بيرجستن ، رئيس معهد الاقتصاد الدولى فى واشنطن وأحد كبار صناع القرار فى ادارتى نيكسون وكارتر ، عن المثلث الأمريكى – اليابانى – الألمانى يقول « ان مبادرات الثلاثة الكبار لاصلاح الأنظمة التجارية الدولية واجراء تحسينات جذرية عليها .. بالإضافة إلى اجراء تغييرات أساسية فى هياكلها الاقتصادية الداخلية سيمثل بوضوح بداية عهد جديد فى الزعامة الجماعية » . وأضاف « ان هذا سيظهر ان كل منها يمكنه تبنى فكر جديد : بالنسبة لأمريكا استعداد لاقتسام السلطة مع الآخرين ، وبالنسبة لليابان قبول المسئوليات الدولية ، وبالنسبة لأوروبا الاستعداد للتحرك المشترك فى مجالات الاقتصاد والمال والتجارة والسياسة » .

وبالتأكيد لم يكن هناك مغالاة فى الإيمان بان التقارب سيزداد بين الثلاثة الكبار . فمنذ سنة ١٩٤٥ أشارت جميع التوجهات ، لهذا الاتجاه . فقد أصبحت اليابان وألمانيا تحت التأثير الأمريكى ديمقراطيات واقتصاديات خاضعة لآليات السوق . وتحملت واشنطن وطوكيو وبون العديد من الأزمات معا – حصار برلين ، والحرب الكورية ، والنزاعات التجارية ، وأزمات العملة ، والخلافات حول الاستراتيجية النووية . وبالتأكيد فان مودة العلاقات بين واشنطن وطوكيو وبين واشنطن وبرلين كانت شاملة تماما ، ومزيج من علاقة الآب والإبن والمعلم بالطالب والصديق بالصديق فى كل شئ من التطور السياسى حتى الحماية العسكرية . وكان من

الطبيعى استنتاج اقتسام الدول الثلاث لنفس القيم ، واحتفاظهم بنفس الأراء تجاه العالم والإيمان فى نوعيات متماثلة من المؤسسات السياسية والاقتصادية .

إلا أن الأحداث منذ انتهاء الحرب الباردة تروى قصة مختلفة . لقد شوهد أول صدع فى المظهر الزائف للوحدة فى عملية الوحدة الألمانية . فقد أصبح تقسيم ألمانيا يرمز لكل ما تدور حوله الحرب الباردة ، ففى النهاية بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الحدود بين الألمانيتين .، النيل من بعضهما البعض وهنا تم انشاء الستار الحديد . وحين تغير الوضع سريعا ، توقع البعض أن يقدم المستشار الألمانى الغربى هليموت كول خطوة تجاه حلفاءه الأمريكيين والأوروبين . ولكن بدلا من ذلك أظهر استقلالا مثيرا للعجب مما اثار ضيق زعماء بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة . وحين زار المستشار الاتحاد السوفيتى فى يوليو ١٩٩٠ لتأمين موافقة الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف على خطته للوحدة ، تم إبعاد الآخرين جميعا إلى الخطوط الجانبية . وتحولت القضية العالمية إلى مسألة ثنائية ألمانية – سوفيتية .

وإذا انتقلنا الآن لاجتماع القمة الذى عقد فى هيوستن بولاية تكساس ، أيضا فى يوليو ١٩٩٠ فسنرى ان زعماء الدول الصناعية بزعامة الرئيس بوش والمستشار كول ووئيس الوزراء اليابانى توشيكى كايفو ، قد اجتمعوا فى أحد لقاءاتهم السنوية . وعقد اللقاء احتفالا بانتهاء الحرب الباردة . ففى النهاية ، كانت ألمانيا على وشك الوحدة والاتحاد السوفيتى يثير صخبا من اجل الانضمام للنادى الغربى مع وجود ايماءات عن تراجع كبير فى التوترات العالمية . وكانت هناك درجة عالية من التوقعات بشأن كيفية تحرك هذه الدول معا على نحو وثيق تجاه قضايا هامة حقا ، مثل فرص العمل والأمن الاقتصادى والبيئة . إلا أن الأمور لم تمض كما كان مقررا .

وتمثلت أولى القضايا الكبرى فى القمة فيما إذا كان يتعين تقديم معونة ضخمة للاتحاد السوفيتى . وحثت واشنطن على ضبط النفس حتى تبدو صورة أوضح عما يحدث هناك ومعرفة الاحتياجات الحقيقية . وقال كول فى عبارة قصيرة « شكرا ولا داعى للشكر » وذلك فى اشارة إلى أن واشنطن بامكانها ان تفعل ماتريد ، إلا أن ألمانيا وضعت بالفعل خططها باستقلال تام . وكانت الصين القضية الكبرى الثانية . فقد وقعت مذبحة ميدان تيانانمن قبل عام واحد . وخلال

الاثنى عشر شهراً التالية ، لم يحدث أى تراجع كبير فى القمع الصينى . وكانت أمريكا قد قطعت معونتها لبكين ووافقت الدول الأخرى على ان تحذو حذوها . والآن أرادت أمريكا ان تستمر نفس السياسة لفترة أطول . وفى هذه المرة كان رئيس الوزراء اليابانى كايفو هو الذى اعترض ، وقال ، انه فى جوهر الأمر فان اليابان تعتزم العودة للصين بموافقة الولايات المتحدة أو عدم موافقتها .

وبالانتقام إلى جنيف بعد خمسة أشهر نرى مندوبى الدول التجارية الكبرى وقد اجتمعوا لاختتام أربع سنوات من المفاوضات ، لما يسمى « بجولة أورجواى » من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات / جات / ، من أجل تحرير التجارة العالمية . وكانت تلك أبعد المعاهدات التجارية اثرا على الاطلاق التى تجرى المحاولات للتوصل إليها ، ولاتغطى فقط القمح والمنسوجات والآلات ولكن أيضا المسائل المصرفية والامتيازات والاستثمار الأجنبى . وخلال الأشهر السابقة لاجتماع جينف ، أوضح الرئيس بوش ان الشرط المسبق لأى توقيع أمريكى على المعاهدة الجديدة هو تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية . وحذر مرارا ، من انه دون التوصل لاتفاق فى هذا المجال ، فان الولايات المتحدة ستنهى مشاركتها فى المفاوضات . وكان يتعين ان يقدم اثنان من المشاركين تنازلات ضخمة ، هما أوروبا واليابان . ففى أوروبا ظل الفرنسيون ملتزمين باجراءات الحماية على نحو ردئ ، ولكن لم يكن بوسعهم الاستمرار بمفردهم . وبالفعل لم يكونوا بمفردهم . فقد ألقت ألمانيا بثقلها بالكامل خلف الفرنسيين فى معارضة رغبة الولايات المتحدة لتجارة أكثر حرية فى المنتجات الزراعية . أما اليابان ، فانها مع أستمرار الحظر على واردات الأرز ، لم تقدم أى شئ من أجل تحرير التجارة . وعلى الرغم من انها ظلت على الأرجح أكثر القوى تأثيرا فى نظام التجارة العالمى ، فان صوت طوكيو ظل خافتا لدرجة تعذر سماعه . ولذلك انهارت المحادثات وأنسحبت أمريكا لتنفذ تهديدها .

وكان الحدث الرابع هو انهيار التعاون المالى . ففى اوائل سنة ١٩٩١ ، اجتمع وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية من الدول السبع الصناعية الكبرى فى نيويورك . وكان هذا الوقت يتسم بقدر خاص من الحساسية . فقد كانت حالة الركود الأمريكى تزداد عمقا . وبدت اليابان فى حالة عصبية بسبب تراجع سوق الأوراق المالية واحتمال انهيار اسعار العقارات . وكانت ألمانيا تواجه ضغوطا متزايدة لتمويل نفقات الوحدة ، هذا بخلاف الاشارة إلى المشكلات الأخرى على بوابتها فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى . كما ظهرت الشكوك التى تحيط بحرب

الخليج . فكما كان يأمل الجميع حققت الدول السبع بقيادة الثلاثة الكبار ، وهى الدول ذات الهيمنة المالية والعملات الثلاثة الهامة ، حققت الربح الوفير من تضامنها . ووعدوا العالم « بالمحافظة على الاستقرار فى الأسواق المالية الدولية » .

وبعد عدة أيام ، وبدون انذار ، رفع البنك المركزى الألمانى « بوند سبنك » اسعار الفائدة ، فى اجراء دفعت الاعتبارات الداخلية وحدها للاقدام عليه . وفى اجراء غير مرتبط لهذه الخطوة ، خفض بنك الاحتياطى الفيدرالى اسعار الفائدة الأمريكية مرة أخرى ، كرد فعل فقط للظروف الداخلية . ووضع الاختلاف الضخم بين رفع اسعار الفائدة فى ألمانيا واسعار الفائدة الأمريكية ضغوطا متزايدة لخفض قيمة الدولار مما أجبر البنوك المركزية على شراء الدولارات بكميات ضخمة للمحافظة على العملة الأمريكية من الأنهيار السريع والشديد . ونظراً للارتباط الشديد للاقتصاديات الأوروبية ، وضع الاجراء الألمانى ضغوطا على الدول الأوروبية الأخرى كى ترفع اسعار الفائدة بها أيضا . وبذلك تباطأ النمو الاقتصادى فى جميع انحاء أوروبا .

وفى الأيام التالية ، بعثت واشنطن اشارات متداخلة تقول ان اسعار الفائدة يجب ان تكون أقل ، ولكنها تدخلت أيضا لدعم الدولار . واعلن المسئولون الألمان ان تثبيت العملات ليس على هذا القدر من الأهمية . ودار جدل داخلى فى اليابان حول سياستها الخاصة ، المنفصلة على مايبدو عن الجميع . وطرحت تفسيرات عديدة لهذه الفوضى . ولكن من يجادل فى ان ماحدث يوضح حتى قدرا ضئيلا من التعاون المالى ؟ ومن ينفى انه يوجد شئ اساسى على نحو أكبر هنا وهو تنافر الأهداف القومية ، ففى الوقت الذى تصرخ فيه أمريكا المنكوبة بالركود من اجل تحقيق نسبة نمو أعلى ، تمارس ألمانيا اجراءات لكبح سرعة النمو وتتراجع اليابان داخل قوقعتها ؟ ومن يجادل فى ان هذه السلسلة من الأحداث أوضحت فشل الثلاثة الكبار فى ادراك أفكار كل دولة على حدة ، التى لاتأخذ فى الاعتبار الآثار السلبية لسياستها علب بعضها البعض ، وانها ستعجز عن تحقيق اهدافها لفترة طويلة ؟ .

وجاءت بعد ذلك حرب الخليج . وحول هذه القضية ذات الأهمية الكبيرة لأمريكا ، فيما يتعلق بقضية المبدأ الخاص بكيفية مواجهة العدوان الأجنبى وقضية الحرب والسلام ، اختارت اليابان وألمانيا ان تتصرف تجاه هذه القضايا بأقصى قدر

من الحذر . فصحيح انهما فى النهاية أرسلا عددا من الطائرات لتقل اللاجئين وان ألمانيا وفرت دعما لعمليات الامداد والتموين ونشرت صواريخ مضادة للطائرات فى تركيا وامدت اسرائيل بصواريخ « باتريوت » ومعدات أخرى كما أرسلت اليابان فى النهاية عددا من كاسحات الألغام إلى الخليج . كما أنه صحيح ان كلا من ألمانيا واليابان ساهمت بأكثر من عشرة مليارات دولار فى الجهود المبذولة وهو مبلغ ضخم بكل المقاييس ولكن كل هذا تم بشكل متردد وبشكل تحسدان عليه ، فقط بعد تعرضهما لضغوط مكثفة من جانب واشنطن . واعترف الجميع بالمشكلات المؤلمة فى طوكيو وبرلين ، المخاوف التاريخية والقيود السياسية على استخدام جيوشهما خارج الحدود بعد خمسة وأربعين عاماً ظلوا خلالها يتلقون المحاضرات عن ضرورة عدم قيامهما بذلك مطلقا مرة أخرى . وأعترف الكثيرون بحقهم فى التساؤل عما إذا كانت أمريكا قد مضت فى الشوط أكثر مما ينبغى ، وما إذا كانت امدادات البترول أو حرية الكويت على سبيل المثال تستحق الموت من أجلها . ومع ذلك لم تكن القضية ما إذا كانت اليابان وألمانيا على خطأ أو صواب . ولكنها كانت انهما تفكران بشكل مختلف عن أمريكا . وكانت تتمثل فى اختلاف مفاهيمها عن النظام العالمى الجديد والسعر الذى يستعدان لدفعه من أجل هذا النظام عن الأراء العميقة التى تتمسك بها واشنطن .

وبدأ المسئولون الأمريكيون بعد فترة قصيرة من حرب الخليج فى الضغط على اليابان وألمانيا لخفض اسعار الفائدة . وكان الخط الرسمى فى واشنطن يرى ان معدل النمو العالمى يتباطأ وان الاستثمار فى أوروبا الشرقية لايمضى بشكل جيد وأن الوصفة تقتضى ان تكيف طوكيو وبرلين اقتصادياتهما من خلال تقديم قروض ذات تكلفة منخفضة . وشن وزير الخزانة الأمريكى نيكولاس برادى حملة علنية تماما للوى ذراع اليابان وألمانيا . إلا أن جهوده واجهت حائطا أصم . فقد اتهمت حكومتا كايفو وكول فى المقام الأول واشنطن بشن حملة علنية على اليابان وألمانيا لمساعدة أمريكا على الخروج من حالة الركود بدعم الأسواق الخارجية للصادرات الأمريكية . ثانيا ، شعرت طوكيو وبرلين بقدر أكبر من القلق تجاه التضخم وليس النمو ولم تكونا فى مزاج يسمح بالمخاطرة بالتساهل فى تقديم المال . ثالثا ، اختلفتا مع الوصفة الأمريكية لدعم استثمارات جديدة فى أوروبا الشرقية أو أى مكان آخر . وطرحتا حجة تقول ان خفض اسعار الفائدة ليس بنفس قدر أهمية السياسات الاقتصادية الشاملة السليمة . ومرة أخرى كان فى وسع مؤيدى

ومعارضى حجج كل دولة ان يثيروا الجدل . ولكن الأمر الذى لم يكن محل نقاش هو التوجهات المختلفة للغاية التى طرحتها الدول الثلاث بشأن القضايا الاقتصادية الأساسية التى تواجه العالم .

ومع ذلك ظهر انقسام جديد تجاه التعامل من الدين الخارجى للعالم الثالث وأوروبا الشرقية . ففى ربيع سنة ١٩٩١ ، تحركت ادارة بوش من تلقاء نفسها لالغاء الدين الكامل فعليا المستحق للولايات المتحدة على مصر وبولندا . وثارت ثائرة اليابان وألمانيا . فلم يقتصر الأمر على عدم قيام الولايات المتحدة بتنسيق سياستها معهما ولكن واشنطن تجاهلت أرائهما الاساسية التى ترى ان مثل هذا الاعفاء الشامل يعد سياسة خاطئة . وكان لكل من الثلاثة الكبار مجموعة مصالح مختلفة . فقد كانت أمريكا حريصة للحصول على نقاط سياسية سريعة فى بولندا وأرادت ان تكافئ مصر على دعمها فى حرب الخليج . إلا أن ألمانيا كانت أكبر المقرضين لبولندا حتى الآن وثارت لقيام واشنطن بوضع سابقة لالغاء الديون . وشعرت اليابان أكبر مانحة للقروض فى العالم بنفس القدر من القلق تجاه وضع مثل هذه السابقة .

واستمر اطار تبنى اهدافا مستقلة فى قمة لندن فى يوليو سنة ١٩٩١ . ولم يحقق رؤساء الدول أى تقدم فعلى فى احياء « جولة اورجواى » للمفاوضات التجارية التى وصلت لطريق مسدود ، رغم تأكيدهم على ان هذه هى اهم الاولويات للاقتصاد العالم .وطرحوا مظهرا خارجيا للوحدة تجاه المعونة للاتحاد السوفيتى ، وكان موقفهم المشترك هو « الانتظار والترقب » وتقديم « المعونة الفنية » فى الوقت المناسب ، ولكن كان معروفا للجميع ان ألمانيا تريد تقديم المعونة بشكل أكبر وان اليابان تأخذ موقفا أكثر تشددا من الولايات المتحدة . وحتى حول قضية حماية البيئة ، فضلت ألمانيا فى التوصل لتفاقية حول التحرك الملموس تجاه حماية الغابات المطيرة فى البرازيل أو برامج جديدة لحماية طبقة الأوزون المحيطة بالأرض .

وفى ديسمبر سنة ١٩٩١ ظهرت شقوق جديدة فى المظهر الزائف للتناغم بين الثلاثة الكبار . ففى أوروبا استمر اندلاع الحرب الأهلية فى يوغوسلافيا دون ان تتمكن المجموعة الأوروبية أو الأمم المتحدة فى تطبيق وقف لاطلاق النار . وانتهزت ألمانيا الفرصة واعلنت انها ستعترف بالجمهوريتين المنفصلتين كرواتيا وسلوفينيا . وفى أوروبا اعترضت فرنسا وبريطانيا . وعبر الاطلنطى اعترضت الولايات المتحدة .

وطالب السكرتير العام للأمم المتحدة ألمانيا بعدم المضى قدما فى الاعتراف بهذا الشكل المنفرد الذى يفتقر للتنسيق ، فى غياب تسوية أكثر شمولية . واعلن متحدث باسم الحكومة الألمانية « سوف نمضى قدما سواء انضمت لنا أية دول أوروبية أم لا » .

وبدأ الرئيس بوش عام ١٩٩٢ باشارة مشئومة بنفس القدر . ففى زيارة اثارت زوبعة لليابان ، طرح توقعات غير واقعية لتحقيق تقدم على الجبهة التجارية ثم روج بطنطنة ضخمة لمبيعات واحدة من أقل المنتجات الأمريكية قدرة على المنافسة وهى السيارات . وفى هذه العملية اثار موجة من الاحساس المناهض لليابان بشكل غير متعمد فى الولايات المتحدة وضمن تجدد الحماس للمزيد من اجراءات الحماية . وهدد الزعماء الأوروبيون فى اليوم التالى لزيارته واشنطن وطوكيو بعدم ابرام صفقات ثنائية على حسابهم .

ومع بداية العام أيضا ، أظهر الثلاثة الكبار قدرة محدودة على التعامل مع الوضع المتدهور فى الاتحاد السوفيتى السابق . وطالب وزير الخارجية چيمس بيكر على عجل بعقد مؤتمر لدول العالم لتنسيق المعونة الانسانية للجمهوريات الجديدة . وازداد استياء ألمانيا بسبب الاحساس بان ألمانيا تتحمل قدرا يزيد كثيرا عن نصيبها العادل من العبء المالى فى حين تقف واشنطن جانبا وتحاول ان تبدو كزعيم للجهد العالمى . وافتقدت اليابان للحماس بشأن تقديم أى معونة للاتحاد السوفيتى السابق بسبب عدم اعادة روسيا للجزر التى استولى عليها ستالين من اليابان خلال الحرب العالمية الثانية . والواقع ان كلا من الثلاثة الكبار كان مشغولا بوضعه الخاص . وكانت السياسة الأمريكية مدفوعة بمزارعيها الذين يريدون ان يضمن أنكل سام المبيعات لموسكو ، فى حين بدت ألمانيا مدفوعة ببنوكها القلقة على عمليات التخلف عن تسديد الدين فى الجمهوريات وأراد الوطنيون اليابانيون استعادة اراضيهم . وضاع فى هذا الشجار أى استجابة متفق عليها للآمال المتبخرة فى الديمقراطية والرأسمالية فى المساحة الواسعة من الأرض الممتدة بين أوروبا والمحيط الهادى .

وأخيرا ، مع انتهاء العام الأول بعد انهيار سور برلين ، تدهورت الظروف الاقتصادية للثلاثة الكبار جميعا . فقد استمر الركود الأمريكى مع اعلان عمليات استغناء ضخمة عن العاملين من جانب الشركات التى لم تكن تتأثر من قبل

بالأزمات . واعيدت مراجعة توقعات النمو فى اليابان لتنخفض مع كل أسبوع يمر . ورفع البنك المركزى الألمانى أسعار الفائدة لمعدلات لم تحدث منذ ثلاثين عاما ، وبذلك ضمن ان ينخفض ليس فقط معدل نمو الاقتصاد الألمانى ولكن الاقتصاد الأوروبى بالكامل . وفى هذا الوضع كان يمكن ان يتوقع المرء أن يتضامن الثلاثة الكبار ، بما أنهم ، عقلانيا على الأقل ، يدركون جميعا ان مصير احدهم يعتمد على الآخر . وبدلا من ذلك فمع بدء عام ١٩٩٢ساد صمت تام باستثناء المخاوف المعلنة من وضع كل منهم على حدة .

وقد افترضنا أنه فى عصر مابعد الحرب الباردة ان تتحمل اليابان وألمانيا بشكل طبيعى مسئولية أكبر تجاه السلام العالمى وإدارة الاقتصاد العالمى .

وبالطبع كان لدى أمريكا اسباب عديدة ، لتنمية عملية اقتسام المسئوليات بين القوى العظمى . فقد سعت واشنطن ، على أحد المستويات ، للاستفادة من الأمور الحتمية ، بادراكها ان اليابان وألمانيا تحوزان على مزيد من النفوذ والأهمية . ولكن على مستوى أكثر براجماتية ، احتاجت الولايات المتحدة مساعدة طوكيو وبرلين لتمويل عجز وارادت اموالهما لدعم مساهماتها المنخفضة فى التنمية الاقتصادية العالمية . بتقييم الأمر نظريا فقد تقلبت ألمانيا واليابان الفكرة . فبعد كل شئ ، فانهما تخطيتا منذ زمن طويل دور الدول التى تمر بمرحلة اعادة البناء وأصبحتا مستعدتين لممارسة بعض السخاء تجاه الآخرين . وتحدث السياسيون اليابانيون مثل رئيس الوزراء كايفو عن « قيام اليابان بدورها الدولى » . وقال الرئيس الألمانى ريتشارد فون فيدزسيكر « ان مسئوليات ألمانيا زادت وسوف تتحملها » . واعلن وزير الخارجية الألمانى هانز ديتريش جينشر « ان ألمانيا الموحدة ستتحمل عبئا أكبر ولكننا لن نصارع من اجل مزيد من السلطة ولكننا سنكون مدركين للمسئولية الأعظم » .

وبانتهاء الحرب الباردة ، شعر الأمريكيون بالقلق من احتمال ان تتمتع اليابان وألمانيا بقدر من التصميم أكثر مما ينبغى . وأكدت الخلافات فى قمة هيوستن سنة ١٩٩٠ المشكلات الكامنة . وكتب ليونارد سيلك كاتب الصمود فى صحيفة نيويورك تايمز يقول « ان المحادثات أظهرت عمق الصراعات بين الثلاثة الكبار . وتمزقهم بين المصالح الشخصية والرغبة فى توزيع أكثر مساواة للقوة الاقتصادية » ولاحظ روبرت هورماتس نائب رئيس شركة « جولدمان ، شاتش انترناشونال » « ان

اليابان وألمانيا حضرتا إلى هيوستن وابلغتا الولايات المتحدة ماتعتزمان القيام به وابلغتا قبوله أو رفضه . وهذا هو البناء الجديد للعالم الاقتصادى » .

وفى الواقع فقد اسأنا تفسير مايحدث وصحيح ان طوكيو وبرلين كانتا تعبران عن نفسهما بمزيد من القوة . ولكنهما كانتا تركزان على قضايا محددة للغاية ذات أهمية عاجلة للنظام والاستقرار فى افنيتهما الخلفية . ولم يكن هناك نزوع للقوة أو المسئولية العالميتين .

وهناك أسباب عديدة فى احتمال عدم استعداد اليابان وألمانيا لتحمل الاعباء الدولية التى تتوقع أمريكا ان يتحملاها . فقبل كل شئ ، لاتملك اليابان ولا ألمانيا أى تقليد لتحمل التزامات عالمية سلميا ، على عكس أمريكا أو بريطانيا العظمى . وفى الواقع ، فقد ظهرتا على المسرح العالمى بقوة دفع شرسة جعلتهما قوتين تثيران عدم الاستقرار بعد ان كانتا آخر من دخل عالم الصناعة مع بناء مجتمعات ذات صبغة عسكرية . وبالإضافة إلى ذلك أصبحت طوكيو وبرلين دولتين ناجحتين للغاية بدون تحمل أى مسئوليات عالمية . فلماذا إذن يرغبان فى تغيير أسلوب يحقق الفوز ؟ وفى الوقت الذى يرغب الأمريكيون فى ان يرى الآخرون العالم كما نراه ، إذا كان لديهم الحرية للقيام بذلك ، ففى حالة اليابان وألمانيا لم يكن هذا الافتراض صادقا . فلم يكن فى هاتين الدولتين أى شئ يماثل التصور الأمريكى للقيم الكونية أو المهام العالمية . وقد تعنى المسئولية العالمية بالنسبة لليابان وألمانيا المحافظة على نظام منازلهما وأفنيتهما الخلفية ولاشئ أكثر من ذلك .

ففى ألمانيا ، على سبيل المثال ، يبدو الرأى العام متأرجحا فى احسن الأحوال تجاه تحمل مسئوليات دولية جديدة . فعلى سبيل المثال رفض ٧٥ فى المائة من المشاركين فى أول استطلاع رأى واسع النطاق بعد الوحدة قيام دولتهم بأى دور دولى جديد . وفى الواقع فان الدول الثلاث التى يراها غالبية الألمان نموذجا لدولتهم هى سويسرا (٤٠ فى المائة) والسويد (٣٠ فى المائة) واليابان وإيطاليا (١٠ فى المائة لكل منهما) . وحصلت أمريكا على نسبة ٦ فى المائة .

ويظهر سلوك اليابان غير المعلن فى جولة اورجواى من المفاوضات التجارية مدى صعوبة قيامها بدور نشط . ويكشف فشلها المتكرر فى الحصول على موافقة البرلمان على المساهمة بالرجال والنساء فى عمليات حفظ السلام الدولية ، على الرغم من الجهود المكثفة من جانب رئيس الوزراء السابق توشيكو كايفو وخليفته السيد كيتشى ميازاوا ، يكشف احساس الشعب تجاه تقديم أية مساهمات بخلاف المال .

وبالطبع فان مجرد عدم رغبة طوكيو وبرلين فى تحمل المزيد من المسئوليات العالمية لايعنى انهما ستيمكنان من تجنب تورط أضخم فى افنيتهما الخلفية . وقد يفعلا ذلك لأنهما يريان خطر عدم وجود زعامة أو لأنهما يريدن حماية مصالحهما القومية المحددة . ولكن من المرجح ألا يتحركا بوصة واحدة أكثر مما يتعين عليهما .

فعلى سبيل المثال ، انجذبت ألمانيا لاوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق بشكل اعمق مما توقعت على الإطلاق بسبب المخاوف من عدم الاستقرار . واستجابة للمشاعر الداخلية القوية فى ألمانيا تزعم هانز ديتريش جينشر وزير الخارجية الألمانى الاعتراف الأوروبى بجمهوريات البلطيق والجمهوريات اليوغوسلافية المنفصلة . وكانت ألمانيا هى الدولة التى اقترحت انشاء قوة حفظ سلام اوروبية خاصة بسبب خوفها من الفوضى الاقتصادية فى القارة وتدفق اللاجئين على حدودها . وكانت ألمانيا أكثر الدول اثارة للصخب بين الدول الغربية الكبرى واليابان من اجل ضخ المعونات فى الاتحاد السوفيتى . وحذرت مجلة ايكونوميست « من ان ألمانيا لايمكنها ان تكون سويسرا ، قنفذ منكفئ على ذاته فى عالم يموج بالحركة وتزداد سمنة ، وذلك بسبب ثقلها ومكانتها » .

ومع تراجع ضغوط المصالح الأمنية الأمريكية ، سيتم امتصاص اليابان فى فراغ . فقد لعبت بالفعل دورا رئيسيا فى التسوية الكمبودية ، وتنظر الدول الأسيوية لطوكيو للحصول على المساعدة من اجل تحقيق الوحدة الكورية النهائية . وتعد اليابان إلى حد بعيد اكثر الدول المقدمة للمنح للصين وكانت السباقة على الولايات المتحدة وأوروبا إلى حد كبير فى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع بكين بعد مذابح ميدان تيانانمن . وتفرض الشركات اليابانية سيطرة مكثفة على اسواق منطقة شرق آسيا . وبكل هذا ، لايمكن ان تقاوم اليابان التورط بشكل أكبر سياسيا واقتصادية . ومثلها مثل ألمانيا فسوف تتحمل مسئولياتها الجديدة بتردد وبنزعة دفاعية وبصفة خاصة فى المجال العسكرى حيث قد يمر وقت طويل قبل ان يوافق السياسيون اليابانيون على إرسال قوات للخارج .

وقد اعتقدنا ان أمريكا ستظل القائد وان ألمانيا واليابان اللتان تقدمان مزيدا من المساهمات فى الجهد المشترك ، ستظلان تابعين .

فرغم كل الحديث الذى يتحسر على التراجع الأمريكى لم يقتنع غالبية الأمريكيين بهذه الحجة وقد ابلغ الرئيس بوش فى سبتمبر سنة ١٩٩١ مشاهديه على شاشات التليفزيون انه « يجب ان تقود أمريكا مرة أخرى كما كانت دائما ، وهى يمكنها القيام بهذا الدور فقط » . وبالتأكيد فان الأمريكيين مدركون لامكاناتهم الاقتصادية ، وواثقون من القدرات العسكرية للدولة ، وواعون بان اصولنا مثل الايديولوجية التى تحظى بالقبول العالمى وقدرتنا على ادارة دبلوماسية متعددة الجنسيات ليس لها مثيب بين الأمم . وبالطبع يقف خلف هذا تاريخ يمتد لخمسة وأربعين عاما ، شهدنا انفسنا خلاله الزعيم الذى لاينازع للعالم الحر وأمة فوق الأخرين جميعا فى المستوى الأخلاقى والهيمنة العسكرية والاقتصادية .وبعد كل شئ ، لم نتحمل فى الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية والحرب الفيتنامية تكاليف قواتنا فقط ولكننا قمنا بتسديد فاتورة الحساب لغالبية حلفائنا . ويمتد طريق طويل وصل بنا إلى « الدبلوماسية المحفوظة » التى تيمزت بها حرب الخليج ومن الصعب هضم مضامينها .

ومن العدل ان نقول ان اياً من طوكيو أو برلين لم تحاول منازعة مبدأ الزعامة الأمريكية . ويقول المسئولون اليابانيون دائما انهم يفضلون ان يتبعوا السياسات الأمريكية ، على الرغم من انهم يسرعون بان يضيفوا رغبتهم فى الحصول على مزيد من المواساة والتنسيق . وفى الوقت الذى يبدو فيه الزعماء الألمان أقل صراحة بشأن تسليم دورهم لواشنطن فمن الصعب ايجاد شخص يقول انه يجب على ألمانيا استئصال الولايات المتحدة كقوة أولى . إلا أن الأمر الذى فشلنا فى استيعابة هو ان عدم طموح ألمانيا واليابان للزعامة لايعنى انهما تابعان تلقائيان . فقد يكون لهما ، على سبيل المثال ، فهم مختلف للشروط المسبقة « للتبعية » ويبدو ان أمريكا تريد ابلاغ الآخرين مايجب ان يفعلوه ، وتجعلهم يمولون المغامرات الأمريكية ، وان يلزموا الصمت . ولكن تريد طوكيو واليابان ان يكون لهما رأى فى اتخاذ القرارات . وبالنسبة لهما فان التابع يعنى المشاركة فى القرارات منذ البداية . ولم يلفظ السيد كول متصنعا اية كلمات حول هذا الموضوع . وقال انه إذا كان على ألمانيا تحمل مزيد من المسئوليات « فانه يجب ايجاد السبل كى تصبح أراء ألمانيا أقوى تأثيرا على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن » . ووصف يوسكوى كاثيوا جى رئيس بنك طوكيو التسعينيات بانها « عقد سيتعين على اليابان ان تتعلم فيه ان تعبر عن نفسها بصراحة وتصميم » .

ومن المحتمل ايضا ان يوجد لليابان وألمانيا مصالح مختلفة متميزة عن الولايات المتحدة . فهى ملزمة بصفتها دول مانحة ، على سبيل المثال ، ان ترى الصورة المالية العالمية على نحو مختلف عن أكبر دولة مقترضة فى العالم . وكدول صاعدة وقادمة فى المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، يمكنهما تحدى الأسلوب الذى ادارات به أمريكا المنظمات لأهداف سياستها الخارجية . وكقوى اقليمية ، قد ترى طوكيو مصالحها فى الصين أو الكوريتين بشكل مختلف تماما عن الولايات المتحدة . ونفس الشئ يصدق على ألمانيا والدول الواقعة إلى شرقها بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى القديم .

وهناك أسلوب آخر للتفكير فى الافتراض الخاطئ بان أمريكا ستقود وأن الآخرين سيتبعونها لاينطوى على تحدى طوكيو وبرلين عن عمد وبشكل علنى للولايات المتحدة ولكن يتحدونها رغم ذلك . وهذا هو مبدأ « الثقل الميت » . فقد ترتضى اليابان وألمانيا ببساطة ان تمولا بعض القضايا . وقد فعلتا ذلك فى عام ١٩٩٠ فى جولة اورجواى . وحاولتا ذلك فى حرب الخليج ، حتى ازالت واشنطن جميع المعوقات . ولايتطلب التصرف « كثقل ميت » فقط سياسة معارضة ايجابية متعمدة أو ان يرى الزعماء فى كل مجتمع بالضرورة ذلك كنتيجة مرغوبة . ولكن قد تحدث ، بسبب سياسة الاستقطاب داخل كل حكومة فوق الخلافات الداخلية أو بسبب الادراكات المختلفة فى طوكيو وبرلين بشأن مصالحهما بعيدة المدى .

وقد افترضنا ان التحالف العسكرى بين واشنطن وأوروبا وبين واشنطن وطوكيو أمر سليم لايمس .

وبالطبع يتعين اجراء تعديلات ، وبصفة خاصة فى ضوء حل حلف وارسو ولكن ظل افتراضنا ان هذه التعديلات ستحدث فى ظل الاطار القائم . فبعد كل شئ ، ظل هناك ايمان راسخ لسنوات طويلة وبالنسبة لغالبية الأمريكيين كأمر لايرقى له الشك ان حلف شمال الاطلنطى أداة سياسية ضرورية لأمريكا كى تظل متداخلة بشكل مركزى فى أوروبا . وفى المحيط الهادى ظلت معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية حجر الزاوية فى العلاقات بين الدولتين وتأخذ الأولوية على جميع النزاعات حول المنسوجات والسيارات واشباه الموصلات والعملة .

واليوم يتعين مراجعة قضية الأمن بأكملها فكلا التحالفان الرسميان يتعرضان للضغوط ويعانى حلف الأطلنطى من الفوضى بسبب غياب مبرر وجوده ، التهديد

العسكرى السوفيتى . وأصبحت الأارء والأهداف الأمريكية واحدة فقط من مفاهيم عديدة حول كيفية المضى فى المستقبل . وطالبت واشنطن بان يظل حلف الاطلنطى الشكل الرئيسى للتعاون الأمنى عبر الاطلنطى ، ولكن بعض الأوربيين وبصفة خاصة الفرنسيين ، يرغبون فى خلق قوة أوروبية منفصلة تجعل حلف الاطلنطى أقل ارتباطا بها رغم انها لاتحل محله . ويعارض آخرون ، مثل المملكة المتحدة ، تماما أية تغيرات جذرية . ويبدو ان ألمانيا تشعر بعدم الارتياح لأى بدائل ، وهى ممزقة بين عدم رغبتها فى ارسال قوات ألمانية للمعركة تحت أى ظروف والاحتفاظ ببعض التواجد الأمريكى وإقامة قوة أوروبية . ورغم ذلك ، وقرب نهاية سنة ١٩٩١ ، وافقت فرنسا وألمانيا على تشكيل قوة دفاع أوروبية جديدة . وقال المستشار كول « من غير المتصور تخيل أوروبا موحدة على المدى البيعد بدون قوة دفاع أوروبية مشتركة » .

وبدأت ألمانيا والولايات المتحدة الحديث عن شكل من اتفاق ترابط بين حلف شمال الاطلنطى وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق ، ويظهر بذلك التحول الكامل لما قد تصبح عليه المعاهدة الأمنية . وتركزت مناقشات أخرى على اعطاء حلف الاطلنطى دورا فى مشكلات الهجرة أو تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية . فهل هناك دليل أوضح على ان حلف شمال الاطلنطى فقد طريقه وان قوى جديدة طاردة ظهرت فى الساحة ؟ .

كما يتوقع -حدوث تغييرات ضخمة فيما يتعلق بالمعاهدة الأمنية الأمريكية – اليابانية . وتزداد صعوبة تفسير السبب التى يدفع أمريكا لضرورة انفاق مصادرها المحدودة من اجل الدفاع عن واحدة من أغنى الدول ومنافسها التجارى رقم واحد ، وبخاصة فى غياب تهديد ضخم لليابان يمكن تحديده . ويعتقد العديد من اليابانيين ان التغييرات السريعة فى آسيا – بما فى ذلك تراجع التهديد السوفيتى والوفاق بين الكوريتين والسلام فى كمبوديا . وتطبيع العلاقات مع فيتنام ، تثير التساؤل فى الحاجة لهذه المعاهدة . وبالاضافة إلى ذلك فان اليابان لاتريد ان يتم دفعها بعيدا عن آسيا فيما تعتبره مغامرات أمريكية مثل حرب الخليج مالم تكن على ثقة من ان من مصلحتها تواجد مثل هذه الانشطة ، وهذا ايضا قد يجعل اليابان تنأى بنفسها عن أية علاقات أمنية قوية مع واشنطن . وأخيرا ، فإن المعاهدة الأمنية جسدت يوما التصمم الأمريكى للاستمرار فى التورط فى آسيا . وكان ذلك أثرا هاما على نحو خاص حين كانت الصين والاتحاد السوفيتى وفيتنام تصدران الشيوعية بعدوانية .

ولكن خلال السنوات القادمة فان أصول هذا التصميم لن تكون القوات أو حاملات الطائرات وانما المنتجات الأمريكية ورأس المال الأمريكى والقيم الأمريكية .

ويجب ان يكون هذا مؤكدا : ففى منتصف التسعينيات تعود اعداد ضخمة من القوات الأمريكية من ألمانيا واليابان حيث أصبح منطق ابقائها فى الخارج الآن ضعيفا للغاية ، بحيث لايتقبله الكونجرس الأمريكى أو كرامة الدول المضيفة القوية على السواء . ولقد انخفض فعلا عدد القوات الأمريكية فى أوروبا من ٣١٤ ألف فى سبتمبر سنة ١٩٩٠ إلى٢٦٠ ألف فى عام ١٩٩١ ويستهدف خفض عددها إلى ١٦٠ ألفا فى منتصف التسعينيات . وفى منطقة المحيط الهادى بلغ عدد القوات الأمريكية فى عام ١٩٩٠ ، ١٤٠ ألفا وتتم أيضا تخفيضات ضخمة فى هذا الشأن . ومن المقرر ان يتم الانسحاب الكامل من ألمانيا حين تنحسب جميع القوات السوفيتية الأمر الذى قد يتم قريبا جدا . ومن المرجح ان تزداد سرعة عودة القوات من اليابان مع تزايد المشكلات التجارية وتدهور العلاقات تبعا لذلك بالاضافة إلى الاحتجاجات المتزايدة من جانب مواطنى أوكيناوا حيث تتمركز غالبية القوات الأمريكية .

وبتأمل الأحداث ، فان حرب الخليج ليست مقدمة جيدة للنظام العالمى القدام كما هو الحال بالنسبة للحرب الأهلية فى يوغوسلافيا . فالحرب ضد صدام حسين كانت آخر نزاع كبير فى العهد القديم . ومن غير المرجح ان يتكرر ، ليس فقط بسبب طبيعتها الفريدة الواضحة كالأبيض والأسود وليس فقط بسبب عنصر البترول ولكن لأن الولايات المتحدة من المرجح ألا تريق الدم الأمريكى بدون دعم كامل من اليابان وألمانيا مرة أخرى ، بما فى ذلك المشاركة فى أرض القتال . وعلى الجانب الآخر ، فان يوغوسلافيا تمثل بشكل أكبر التوترات الأقليمية التى قد تميز الفترة من منتصف حتى نهاية التسعينيات ولم يصدر فى هذا الصراع ولو حتى تلميح لمشاركة عسكرية أمريكية . فهى أزمة لضرب أوروبا نفسها يتعين عليها مواجهتها على أفضل صورة ممكنة ولكن فى النهاية بمفردها .

وبالإضافة إلى ذلك فانه بعيدا عن اشكال الابتعاد هذه ، هناك امكانية مزيد من التدخل فى الشئون الداخلية للدول التى تنتهك فيها حقوق الانسان بشدة أو حيث يزداد شبح الابتزاز النووى . وقد تحدث هذه المواقف إذا خرجت الحركات القومية عن نطاق السيطرة أو إذا خلق عدم الاستقرار الاقتصادى فوضى سياسية غير

متوقعة أو تفشى موجة من الحكام الديكتاتوريين الجدد الطائشين . فما هى علاقة حلف شمال الاطلنطى أو المعاهدة الأمريكية – اليابانية بمشكلات من نوعية ماحدث فى الخليج أو يوغوسلافيا ؟ .

فى عام ١٩٩١ قدمت اليابان وألمانيا أفكارا تركت واشنطن فى العراء . فقد اوصت ألمانيا بتشكيل قوة خاصة لحفظ السلام وان يتعامل مجلس الأمن مع أزمة يوغوسلافيا والأزمات المماثلة الواقعة شرقها . وطرحت اليابان مقترحات لاجراء مشاورات امنية فى آسيا بما فى ذلك مناقشة الدور اليابانى . وفى كلتا الحالتين لم يتم استشارة الولايات المتحدة مسبقا . ويبدو واضحا انه فى الوقت الذى تتخذ فيه طوكيو وبرلين خطوات تجاه موقف أمنى أكثر استقلالية فان الولايات المتحدة تدفع بعيدا عن موقعها الجغرافى الاستراتيجى الأساسى فى أوروبا وآسيا معاً .

وقد افترضنا ان الطاقة والنزعات العدوانية الألمانية واليابانية التى كانت واضحة فى الجزء الأول من هذا القرن ، سيتم طمسها واحتوائها فى الاطر المتعددة الجنسيات .

لقد ظلت السياسة الأمريكية تجاه ألمانيا منذ سنة ١٩٤٥ هى الإيقاع فى شرك حلف الاطلنطى والمجموعة الأوروبية ، وقد خدم ذلك أهدافا عديدة . فقد وضع ألمانيا فى شبكة من الالتزامات تجبرها على وضع احتياجات جيرانها فى الاعتبار واعتبار التعاون الدولى أمراً وثيق الصلة بالسياسات الألمانية . ويشكل توجهان اليوم فى إمكانية استمرار الأخرين فى تقييد ألمانيا . الأول هو تفتت حلف الأطلنطى والثانى هو الشخصية المتغيرة للمجموعة الأوروبية ، وفى كلتا الحالتين ، تقلب الوحدة جميع الافتراضات القديمة .

وفيما يتعلق بالمجموعة الأوروبية بصفة خاصة ، فان الأمر الممكن حدوثه هو « ألمنة » غرب أوروبا وليس « أوربة » ألمانيا (على الرغم من امتزاج الأمرين معا بالطبع) . وسيتوفر لبرلين مضمار أوسع لحرية الحركة ونفوذ أكبر مما تمتعت به منذ الحرب العالمية وذلك بدلا من ان يكبح جماحها التكامل الأوروبى . وستهيمن ألمانيا بالفعل على السياسة النقدية وسينمو نفوذها مع مضى الوقت . وبالإضافة إلى ذلك ، فان العديد من الدول المطالبة بالانضمام للمجموعة الأوروبية ، بما فى ذلك السويد والنمسا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، سيكون لديها انجذاب قوى لنموذج السياسة الاقتصادية والاجتماعية الألمانى الفريد وتدمجه بالنظام والالتزام والمكاسب

الاجتماعية الضخمة . وسيكون لألمانيا أقوى صوت فى المجموعة الأوروبية حين يتعلق الأمر بالتعامل مع شرق أوروبا الجمهوريات السوفيتية السابقة بما فى ذلك الموقف تجاه المعونات واللاجئين . وفى النهاية ، من المرجح ان تدفع ألمانيا جميع سياسات المجموعة الأوروبية وفقا لاولوياتها القومية – كما فعلت بالفعل فى الشئون النقدية ويوغوسلافيا . وفى النهاية أيضا ، من المرجح ان تصبح المجموعة الأوروبية أداة لاضفاء شرعية الزعامة الألمانية فى أوروبا باعطائها السبل اللازمة لتبرز من اشباح الرايخ الثالث . وقد كتب ستانلى هوفمان خبير السياسة الخارجية يقول « ان الجمهورية الألمانية الموحدة قد تصبح قادرة على المحافظة على قدر من التكامل يخدم مصالح المزراعين ، ورجال الأعمال والخدمات الألمانية وبقدر من التنسيق السياسى لامداد ألمانيا بنطاق من الشرعية الأوروبية ولكن أيضا بحرية كافية للمناورة السياسية لمنع أى قيود فى السياسة الخارجية والدفاع لاتحظى بالترحيب » .

أما بالنسبة لليابان ، فانها لم تندمج مطلقا فى تحالفات متعددة الجنسيات على الإطلاق . وبدءا من سنة ١٩٤٥ وصاعدا ، ظلت الصلة الرئيسية لطوكيو بالنظام الدولى تتمثل فى علاقتها الثنائية الوثيقة بصورة زائدة عن الحد مع الولايات المتحدة ، وهى علاقات على المستويين العسكرى والاقتصادى معا . ومع ضعف أسس المعاهدة الأمنية الأمريكية – اليابانية ، ستدور العلاقة الثنائية بشكل متزياد حول القضايا الاقتصادية . وليس سرا ان التواجد اليابانى المتزايد فى الأسواق الأمريكية والهيمنة اليابانية على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والاحتياج الأمريكى لرأس المال اليابانى ، واليأس السياسى المتزايد فى الولايات المتحدة حول القدرة على اختراق الأسواق اليابانية وضعت جميعها ضغوطا شديدة على العلاقات الثنائية . وفى السنوات القادمة من المرجح ان تصبح اليابان أكثر تصميما فى وضع وتطبيق سياسات تقلل احتياجها لصلة وثيقة مع الولايات المتحدة . ويتضمن ذلك تعميق علاقتها فى آسيا وتحويل تجارتها واستثماراتها تجاه آسيا وأوروبا والتصرف بمفردها فيما يتعلق بالعلاقات مع الصين والجمهويات السوفيتية . وكما ذكر التقرير السنوى لوزارة الخارجية اليابانيةلعام سنة ١٩٩١ « بغياب خطر المواجهة بين الشرق والغرب لايمكن ان ننفى ان التحالف الأمريكى اليابانى أصبح أقل قدرة على الاقناع بين الرأى العام » .

كما ستشهد المؤسسات الاقتصادية العالمية تآكلا من القوى الطاردة للثلاثة الكبار . فعلى سبيل المثال تواجه اتفاقية جات تحديا من جانب نمو كتل تجارية

اقليمية فى أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا . وستوجد مؤسسات مالية اقليمية جديدة مثل البنك الأوروبى للتنمية واعادة البناء تحديا للأجهزة العالمية مثل البنك الدولى . وفى كل حالة ستلعب ألمانيا واليابان الادوار الرئيسية فى مجالاتهما الجغرافية وبذلك تزداد مقاومتهما أو استيائهما من الضغط الأمريكى .

وعلى الرغم من شجاعتها الظاهرة فان واشنطن تشعر بقلق واضح . وفى قمة حلف شمال الاطلنطى فى نوفمبر سنة ١٩٩١ . طالب الرئيس بوش بضمانات مباشرة على ان الولايات المتحدة ليست « غير ضرورية » . وبذل وزير الخارجية چيمس بيكر فى رحلة قام بها لليابان فى نفس الشهر جهودا كبيرا كى يؤكد لمضيفيه اعتزام أمريكا البقاء كقوة فعالة فى المحيط الهادى وهو مجهود كان سيبدو غير ضرورى مطلقا قبل عام واحد .

ولقد أعتقدنا انه بعد الحرب الباردة ، ستتبع الدول الشيوعية المحررة النموذج الأمريكى فى السياسة والاقتصاد كما فعلت غالبية دول العالم الثالث .

وبدا هذا ايضا مجرد افتراض . فطوال خمسة واربعين عاما ظل فى اذهاننا نظامين متنافسين حقا – الرأسمالية الديمقراطية والشيوعية وكانت والولايات المتحدة تتزعم النظام الأول الأمر الذى غرس فى اذهان اقوى قوتين فى العالم الحر واكثرهما حيوية وهما اليابان وألمانيا – والذى تبناه العديد من دول العالم الثالث .

وعلى الجانب الآخر ، نزعت مصداقية الشيوعية بابعادها السياسية والاقتصادية معا . ولكن الأمر الذى لم نتصوره ان يظهر شكل جديد للمنافسة هذه المرة بين أشكال مختلفة للنظام الرأسمالى . وحين كان العالم مقسما لنصفين ، لم تبدو هذه الاختلافات هامة أو كانت تعلن كما يمكن ان تبدو عليه فيما بعد . ولكن الخلافات تذهب الآن إلى اساس ما ستبدو عليه الدول فى المستقبل .

وتختلف الأنظمة الرأسمالية لأمريكا وألمانيا واليابان بصورة ملحوظة فى جوانب حيوية عديدة فى الاولوية التى تعطى للحرية الفردية فى مواجهة تماسك مجتمعاتها والعلاقة بين الحكومة والأعمال . وفى حين ان غالبية الدول التى تناضل لهز نير الشيوعية مفتونة بالحلم الأمريكى فلا يبدو واضحا باى حال انها سترغب أو ستكون قادرة على استخدام النظام الأمريكى المنطلق بحرية . وقد تثبت المجتمعات المرتبطة والمنظمة للغاية إلى أقصى حد فى اليابان وألمانيا ، اللتان أظهرت

كلتاهما قدرة على احياء شعبيهما من الانهيار الكامل ، قد تثبت انها أكثر قدرة على التطبيق واكثر جاذبيه فور خفوت موجة الحماس الفورية للحرية التى عثر عليها حديثا .

وبالإضافة إلى ذلك افترض الأمريكيون انه فى العالم الحر سيحدث تحول اقتصادى على النمط الأمريكى . إلا أن هذا قد لايكون الحال . فمن المرجح بشكل أكبر ان تطبق الدول الشيوعية السابقة خلف الستار الحديدى الرأسمالية المختلطة لأوروبا الغربية . وألمانيا باعتبارها انجح الحالات وتتبع « النمور الأسيوية » ، تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا ، مسار اليابان . وقد أفرز نظام السوق الأمريكى فى يوما ما رخاءا لم يسبق له مثيل بالتأكيد . ولكن بالنسبة لدول تكافح من اجل الوقوف على قدميها ، وبالنسبة لتلك القلقة تجاه الضغوط المتفجرة للبطالة ، وبالنسبة لتلك التى تحاول دعم الاستثمار بدلا من الاستهلاك وبالنسبة لتلك التى تتطلع لبرامج تدريب لقوى عاملة ثابتة ، وبالنسبة لتلك التواقة لأنظمة مصرفية مستقرة ، يمكنها توفير رأس المال على المدى الطويل ، وبالنسبة لتلك التى تريد أفضل السبل لتطوير التكنولوجيا من اجل الاستخدامات التجارية – لكل هذه هل من المرجح ان تصبح الولايات المتحدة أكثر النماذج عملية ؟ .

وماهى أهمية عدم امكانية الثقة فى الافتراضات القديمة ؟ انها تعنى انه يتعين علينا ان نعود إلى الأسس . ويجب ان نتقبل ان الحرب الباردة كانت فترة فريدة ، وان التغييرات التى ستحدث ستتخطى ماكان الأمريكيون مستعدين للاعتراف به . ولايتقصر الأمر ببساطة على عدم وجود عدو مشترك مثل الاتحاد السوفيتى السابق ، وليس ببساطة ان اليابان وألمانيا ستزدادان تصميما على موقفهما وليس فقط اننا على أبواب منافسة اقتصادية أكثر عنفا ، منافسة تنتزع الآن جذور العالم كما عرفناه من قبل . وسيتغير تحديد المصالح والاصدقاء والاعداء ، وقد كتب زبيجنيو برجينسكى فى أواخر سنة ١٩٩١ يقول « هناك أحساس عام بان العالم على وشك الدخول فى عهد جديد » . ونفس الأمر ينطبق علينا . ولكن مع تحطم الاطار الجديد فان قوى الانقسام وليس قوى التعاون هى التى تحصل على قوى دافعة . واحداث العامين الماضيين كافية لأن تركز اذهاننا ولكن سيعثر على أدلة أوضح فى الضغوط المستمرة التى ستدفع مجتمعات الثلاثة الكبار لاتجاهات مختلفة ولاتقتصر تلك على الاحداث التاريخية ولكن حول كيفية تفسيرنا لها ، وبصفة خاصة كيف نظرت أمريكا لألمانيا واليابان على مدار الأيام وماتعنيه بالنسبة للمستقبل .

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

الفصل الثانى

ألمانيا واليابان فى العقل الأمريكى

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

الفصل الثانى

ألمانيا واليابان فى العقل الأمريكى

طوال الجزء الأكبر من المائة عام الأخيرة ظلت ألمانيا واليابان فى قلب الاهتمامات الدولية لأمريكا . ولفترة طويلة من هذا الزمن ظلت الدولتان تمثلان هاجسا أمريكيا . واعتبرهما الأمريكيون منافسين اقتصاديين شرسين ، ولكن أيضا اسواقا واعدة . وخطرين عسكريين وفى فترة اقرب حليفين هامين . وبعثت كلا الدولتين ملايين من ابنائهما للحياة والعمل فى الولايات المتحدة وأحضروا معهم أدبهم ومعمارهم ومطبخهم . وألمانيا واليابان هما الدولتان الصناعيتان الوحيدتان اللتان حاولت الولايات المتحدة احيائهما من انقاض الحرب واعادة تشكيلهما فى صورتها الخاصة ، ولم تحتفظ الولايات المتحدة تجاه أى دولة أخرى بهذا القدر المتواصل من الآمال والمخاوف ولهذه الفترة الطويلة . وكنا نأمل ان تتبنى كلاهما التقاليد الاستهلاكية والديمقراطية الأمريكية وأن يصبحا « مثلنا » . وخشينا ان تمثل هاتان الدولتان بمجتمعاتهما المتناغمة وقدرتهما المرعبة واستعدادهما لتقديم التضحيات الوطنية . واحتياجهما المفترض للتوسع خارج حدودهما ، تحديات خطرة لأسلوب حياتنا .

وأمريكا هى الدولة الوحيدة التى عادة ماتتحدث عن ألمانيا واليابان بنفس الأسلوب ولاتفعل انجلترا وفرنسا ذلك لأن علاقتهما بألمانيا وثيقة بشكل أكبر من جميع النواحى ونفس الأمر ينسحب على روسيا . وعلى الجانب الآخر فان علاقة الصين باليابان ظلت أكثر كثافة من العلاقة مع ألمانيا . وبسبب الجغرافيا الأمريكية التى تجبرنا على النظر للشرق والغرب معا ، وتاريخ مشاركتنا فى الحروب فى أوروبا وآسيا والمسئوليات التى أخذناها على عاتقنا بعد الحرب العالمية الثانية فى آسيا وأوروبا معا والدور العالمى الحقيقى الذى لعبناه منذ عام ١٩٤٥ بسبب كل هذا فلم تنشغل أى دولة أخرى إلى هذا الحد وبنفس القدر بألمانيا واليابان كما فعلت الولايات المتحدة .

فقد اعلنت الدولتان الحرب على أمريكا فى سنة ١٩٤١ وقاتلنا كل منهما بقدر مماثل من الثبات والعناد أما الآن فإن ألمانيا واليابان تمثلان أكثر من مجرد تحد عسكرى ، فمن وجهة النظر الأمريكية تصرفتا وفقا لمبادئ وأسس تمثل أشكالاً

مختلفة من الخطر . فهنا مجتمعات منافسة ذات نظام رأسمالى مختلف وأكثر تنظيماً من النظام الدى نطبقه . وأمامنا مجتمعان تحكم الحكومة فيهما بقبضة حديدية وحيث يخضع المواطنون الأفراد للأهداف القومية فى صورة يجدها الأمريكيون كريهة ، وهنا دولتان اندفعتا على المسرح الدولى بقوة وسرعة كبيرتين . وأمامنا الدولتان الوحيدتان فى القرن الحالى اللتان دفعهما جنون العظمة للجنون الكامل والتى تسبب حساباتهما الخاطئة المشئومة لأن يحاولا تغيير النظام العالمى القائم بالقوة مما أسفر عن مقتل نحو خمسين مليون نسمة .

وتمثل ألمانيا واليابان بالنسبة للأمريكيين شيئا أخر أيضا . فقد أصبحت مرآه نرى فيها أنفسنا . وكتب دافيد هالبير ستام يقول « حين انتهت الحرب العالمية الثانية كنا أغنياء وواثقين من أنفسنا فى عالم فقير ومتشائم » . وخلقت ألمانيا واليابان أكثر من أى دولة أخرى ، بداخلنا أحساس بالقوة الكاملة . وفى أعقاب الحرب ، أثر احتلال أمريكا للدولتين فى تصوراتنا لأنفسنا ودورنا فى العالم . وبسبب الهزيمة الكاملة لألمانيا واليابان فقد كان الاعتقاد فى أمريكا بإن الحرب حققت هدفها وأنها كانت تستحق التضحيات على عكس الوضع فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، التى عززت خيبة أمل عميقة . فلقد شاهدت أمريكا نفسها دائما كدولة خيرة ودعم الشكل الذى صادقنا به اعدائنا السابقين نظرتنا لأنفسنا كشعب يتصف بالسماحة ولم يكن الاحتلال فى أذهاننا نجاحا كاملا فقط ولكنه كان دليلا واضحا على ان الشعب الآخر ، الشعب الملئ بالكرامة الذى كان فى الماضى يملك محاربين اشداء ورجال اعمال على قدرة كبيرة على المنافسة واعطى العالم هدايا ثقافية كبيرة ، هذا العالم يمكن اعادة تشكيله على صورتنا .

وحتى تم احتلالنا لليابان وألمانيا ، كانت هناك مقاومة قوية فى الفكر الأمريكى ترى أننا بقيامنا بحكم الآخرين سوف نفسد مؤسساتنا الديمقراطية فى الداخل واننا كما قال كارل شورز المناهض الشهير للامبريالية ستصبح ديمقراطية غير قادرة « على ان تلعب دورا فوق الشعوب الخاضعة لها » دون ان تفسد مبادئها الديمقراطية . ومع ذلك اثبت احتلالنا للدولتين شيئا آخر .

فقد كانت بمثابة النبيذ المسكر ، ولو كان قد تحقق نجاح واحد فى ألمانيا أو اليابان فقط ، فمن المحتمل ان يكون الأمريكيون قد فكروا فى ان الظروف فريدة لدرجة لاتسمح بتكرارها . ولكننا اعتقدنا اننا حولنا ألمانيا واليابان ونجاحنا فى أوربا

وآسيا الأمر الذى يعنى اننا يمكن ان نطبق الحلم الأمريكى فى أى مكان ، ولاعجب فى اننا يمكننا تطبيق الديمقراطية والسوق الحر فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وفيتنام .

وبعد الحرب العالمية الثانية وبعد فترة طويلة من احتلال الدولتين ، ظلت ألمانيا واليابان مصدر اهتمامنا الرئيسى لأمريكا . فطوال الجزء الأكبر من الحرب الباردة كانتا فى منطقتيهما على التوالى ، الدولتين اللتين تشعران حيال حمايتهما بأكبر قدر من القلق ومع وقوف القوات الأمريكية والسوفيتية قبالة بعضهما البعض على طول الحدود التى تفصل الدولة إلى شرقية وغربية ، كانت ألمانيا هى خط التقسيم الحقيقى للحرب الباردة ولم تترك أمريكا أدنى قدر من الشك فى ان الأمريكيين سيكونون مستعدين مرة أخرى لحماية « النصف الخاص بنا » . وكانت اليابان على الجانب الآخر هى الديمقراطية الصناعية الوحيدة فى شرق آسيا ، وكانت بالنسبة لنا واجهة العرض لما يمكن للديمقراطية الأمريكية وسياسات السوق الحر ان تفعله لأية دولة . وكانت مثل سفينة حربية غير قابلة للغرق فى المحيط الأطلنطى يمكننا الاعتماد عليها .

شركاء وغرماء

لقد كانت هاتان الدولتان ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية . فمنذ الستينيات تشكلتا لتصبحا أشرس منافسى أمريكا وأسرع الاسواق نموا . وبعد عقدين أصبحتا أهم مانحى القروض لواشنطن . وخلق هذا التحول فى العلاقات الاقتصادية أحاسيس متناقضة لدى العديد من الأمريكيين ؛ فمن ناحية الاحساس بالفخر والرضا من قيامنا بتحويل هذين العدوين فى يوم ما إلى حليفين موثوق بهما ومن ناحية أخرى مخاوف عميقة من اننا ساهمنا فى تخطيط صعودهما فى الوقت الذى عانى منه مجتمعنا من الاضطراب المتزايد .

وبدا ان الاحساس الثانى هو الذى يسود مع انهيار سور برلين وانتهاء الحرب الباردة . وحين تشاحنت الولايات المتحدة حول العملات واسعار الفائدة ، كان المارك الألمانى والين اليابانى هما اللذين ركزنا عليهما ، وكان عدوانا هما البوندسبنك الألمانى وبنك اليابان . وحين انهارت جولة أورجواى من المحادثات التجارية فى ديسمبر سنة ١٩٩٠ تصدرت ألمانيا واليابان المعارضة للمطالب

الأمريكية ، وحين تحدثنا عن الأنظمة الاقتصادية المختلفة والتى تهدد نظامنا ، كنا نتحدث عن الانظمة الاقتصادية المحكمة بقوة لحليفتينا حيث يبدو ان الحكومة والبنوك والصناعة وقوة العمل تعمل معا بشكل جيد . وحين غزا صدام حسين الكويت وحشدت أمريكا القوات للقتال ، كانت ألمانيا واليابان هما الطرفان اللذين تطلعنا إليهما من اجل المعونة المالية الضخمة وكانت استجابتهما البطيئة والمنانة هى التى اثارت غضبنا .

ومع أوائل التسعينيات بدت ألمانيا واليابان على وشك دخول مرحلة جديدة . وأصبحتا تشعران بقدر أكبر من الحرية فى ان تعبرا عن نفسيهما أكثر من أى وقت طوال الخمس والأربعين عاما السابقة . فمع غياب تهديد عسكرى سوفيتى يلزمهما بالعلاقة الوثيقة بأمريكا ، بدأت القوى الطاردة تحشد صفوفها ، ونفى المستشار كول ذلك ، واعتاد القول بان العلاقة الوثيقة مع أمريكا من بين اهم الاولوليات لألمانيا . ونفى رئيس الوزراء كايفو هذا ولم ير لا هو ولا المؤسسة السياسية – الصناعية فى طوكيو باكملها أى خيار سوى استمرار العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة . ومع ذلك لم يكن فى وسع الأمريكيين ان يتجنبوا التساؤل عما إذا كان انهاير سور برلين هو فقط البداية فى انهيار علاقات مابعد الحرب العالمية الثانية مع المحميتين . ولوقت قصير خضعنا لأوهام باننا سنمارس فى النظام العالمى الجديد نفس القدر من النفوذ كما كان الحال فى العقود السابقة العديدة .

وكلما تطلعنا لمنتصف التسعينيات ومابعدها ، نجد العلاقات الأمريكية مع ألمانيا واليابان تعانى مرة أخرى من التقلبات . ومع ذلك ستشهد أمريكا المستقبل من جديد ولكن بالعبء الثقيل عن كيفية رؤيتنا للدولتين فى الماضى . وستكون بين أيدينا دروس التاريخ وسيكون من المستحيل معرفة ماإذا كانت الدروس الصحيحة للتسعينيات أم لا هى استنادا لما حدث من قبل .

ألمانيا فى التجربة الأمريكية

تباينت مواقف أمريكا تجاه ألمانيا بشدة . بداية من هانسل وجريتل اللذين يعيشان فى منزل مبتذل إلى العسكريين الذين يسيرون بخطوة الأوزة ، ومن الشعراء والموسيقيين إلى القتلة الشائنين ومن الاعداء المغرورين إلى الأصدقاء الحميمين .

ففى عام ١٦٨٣ وضع المستوطنون الألمان الأوائل أقدامهم على الشواطئ الأمريكية – فقد استوطن ثلاثة عشر منهم خارج فيلاديلفيا فيما أصبح المدينة الألمانية ، بنسيلفانيا – وكان هؤلاء هم الرواد لنحو ستين مليون أمريكى ادعوا فى الثمانينيات انهم من أصل ألمانى . وبعد الجزر البريطانية فان دول أوروبا المتحدثة بالألمانية هى التى قدمت أضخم مكون للشعب الأمريكى ، وبدأ الأمريكيون يشكلون صورة قوية للألمان فى أواخر القرن الثامن عشر على أساس المرتزقة الأكفاء الذين جلبهم البريطانيون من هيسن للقتال ضد الجيس الأمريكى المتداعى فى القارة بالاضافة إلى سمعة بارون فون شتوبن الذى نذر نفسه للقضية الأمريكية بان أصبح كبير المعلمين لقوات جورج واشنطن .ومنذ ذلك الحين ساهمت الهجرة الألمانية فى تشكيل الأفكار الثابتة الأمريكية عن الألمان ، فهم قادرون على العمل الشاق ومنظمون ومؤمنون بالمساواة ويتصفون بالعناد ومحافظون ومخلصون للعائلة بشدة .

وطوال القرن التاسع عشر أثرى المهاجرون الألمان جوانب عديدة للحياة الأمريكية . وامدوا أول فرقة سيمفونية أمريكية بالمواهب وطبقوا أنظمة التعليم الألمانية بداية من روضة الأطفال حتى اصلاح التعليم العالى ، وساهموا فى تطوير قطاع كبير من الزراعة الأمريكية فى الولايات الغربية والوسطى وجسدوا من خلال اسماء مثل انهويز – بوش وشتاينواى وفاير هاوزر ، اجزاء مختلفة من المسرح الصناعى . وأقام جون رويبليتج (١٨٠٦ –١٨٦٩) ثورة جديدة فى بناء الجسور وهندستها حين صمم جسر بروكلين ، وقدم لنا توماس ناست (١٨٤٠ – ١٩٠٢) فنان رسم الكاريكاتير السياسى العظيم فى القرن التاسع عشر ، صورا تمثل علامات لاتمحى عن الفساد فى قاعة تامانى بالإضافة إلى تقديم الحمار والفيل كرمزين لحزبينا السياسيين الكبيرين . وقام لوتمار ميرفينتالر (١٨٥٤ – ١٨٩٩) بثورة جديدة فى فن الطباعة باستخدام تكنولوجيا اللينوتيب الجديدة . وكان الفريد ستيجليتس (١٨٦٤ – ١٩٤٦) من الشخصيات العظيمة فى فن التصوير الأمريكى . وأصبح كارل شورتس (١٨٢٩ – ١٩٠٦) وروبرت واجنر (١٨٧٧ – ١٩٥٣) وهنرى كيسنجر (١٩٢٣ –) شخصيات سياسية بارزة . كما وفر المهاجرون الألمان النواة لبعض من العائلات المالية الكبرى فى البلاد بما فى ذلك عائلة استور وروكفلر ومورجانتاو وكوهن ولويب وليهمان . وفى الثلاثينات والأربعينيات جاء الألمان المهاجرون من الاضطهاد إلى أمريكا واثروا العلوم الأمريكية

على نحو لايقدر بثمن وكان ابرز هؤلاء ألبرت اينشتاين ، وأضاف مهاجرون مثل بول يتلييش وحنا الريندت عمقا كبيرا لدراسة الفلسفة . وتروى هذه الاسماء جزءا صغيرا فقط من قصة المساهمات الألمانية فى المجتمع الأمريكى . ومع ذلك كان هناك جانبا أكثر اظلاما للتدفق الألمانى . فقبل وخلال الحرب العالمية الأولى ، مارس الطابور الخامس الألمانى عمله فى أمريكا وقبل الحرب العالمية الثانية أيد ألمان يعملون من تلقاء انفسهم الافكار الانعزالية الأمريكية كى يساعدوا هتلر . ولكن فى الجزء الأكبر ، والجزء السائل قبلت أمريكا الألمان باذرع مفتوحة .

وينزع الأمريكيون للتفكير فى ألمانيا كدولة أقدم كثيرا من دولتنا . وفى الواقع انشأت ألمانيا الموحدة فقط فى عام ١٨٧١ بعد نصف قرن من اعلان استقلال أمريكا ، وطوال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر ، انشغلت برلين وواشنطن بتقوية دولتيهما ولم يكن هناك اتصال مستمر أو ذو معنى بينهما . ولكن فور ان بدأت ألمانيا الحديثة فى البزوغ تحت زعامة اوتو فون بسمارك ، بدا من الحتمى ان تشارك ألمانيا فى دائرة الضوء فى المسرح العالمى مع أمريكا . فكلتاهما كانت تتحولان للتصنيع سريعا ، وكلتاهما اعتزمتا ان تصبحا قوتين بحريتين وكلتهما كانتا تتطوران وفقا لافكار مختلفة للغاية عن الكيفية التى تيعين ان يكون عليها المجتمع والأسلوب التى يتعين ان يحكم به . وبالاضافة إلى ذلك كانت الدولتان تبحثان عن اسواق للتصدير مع تبنى اجراءات حماية فى الداخل .

المشكلات الناشئة

وكان نمو القوة الصناعية والاقتصادية الألمانية فى أوروبا مثيرا ؛ فقد بدأ متأخرا وحدث فى وقت قصير . ففى منتصف القرن التاسع عشر ، كانت ألمانيا تقف خلف انجلترا فى مجال التحديث الصناعى . وفى غضون عقود قليلة لحقت بها ثم تقدمت عليها . ولم تفت المضامين المترتبة على ذلك ، على الأقل فى مزان القوى الأوربى ، على بعض المراقبين الأمريكيين المتسمين بالحرص . فقد كتب هنرى ادامز بعد زيارته لألمانيا عام ١٨٨٧ يقول « طوال الجيل الماضى ، منذ سنة ١٨٦٥ ، ظلت ألمانيا عامل زعزعة للاستقرار الكبير فى العالم ، وحتى يتم استنزاف قوتها التوسعية بشكل حاسم فاننى لا أرى أى موازنة سياسية أو اقتصادية ممكنة » . وبعد اربع سنوات لم تتغير رؤية أدامز حين كتب من سان بطرسبورج بروسيا وقال « تعد ألمانيا ، من وجهة النظر تلك ، مخزن بارود . ويشعر جميع جيرانها بالرعب خشية انفجارها وسيتعين ان تنفجر آجلا أم عاجلا .. » .

وتركزت الصراعات التجارية الأولى بين ألمانيا والولايات المتحدة على الزراعة مما يعكس اتجاه بسمارك القوى لحماية لوردات الزراعة اعضاء الطبقة الاقطاعية البروسية الذين شكلوا الجزء الأكبر من قاعدة قوته السياسية . فعلى سبيل المثال ، اصيب المزارعون الأمريكيون بالهلع حين منع الألمان وارداتهم من الخنازير الأمريكية فى عام ١٨٨٣ فى اشارة إلى عدم ملائمة اجراءات التفتيش الأمريكية . إلا أن الولايات المتحدة نفسها لم تكن نقية ، ففى عام ١٨٩٠ فرض الكونجرس تعريفة ماكينلى التى وجهت ضربة خطيرة لمصالح السكر الألمانية .

ووقع خلاف سياسى مبكر خلال الحرب الأسبانية – الأمريكية فى ١٨٩٨ . فحين هاجم الجنرال دبوى الفلبين وجد أسطولا ألمانيا راسيا فى خليج مانيلا . وكان هدفه المزعوم انتزاع أرض لاتريدها أمريكا لنفسها . وعلى الرغم من عدم وقوع تبادل للنيران بين الجانبين نظر الأمريكيون للنوايا الألمانية بقدر كبير من الشك . وفى « تمرد بوكسر » سنة ١٩٠٠ حين ثار الصينيون ضد الأجانب ، اعتبرت أمريكا سلوك القوات الألمانية قاسيا بصفة خاصة ، حيث اعطى القيصر أوامره (بضرورة تسوية بكين بالأرض) . وشعرت واشنطن بالقلق بصفة خاصة تجاه الهجرة الألمانية لامريكا الجنوبية حيث بدا ان ألمانيا لن تحقق فقط اختراقا تجاريا ملحوظا ولكن ستتمتع ايضا بقواعد بحرية .

ووقعت أول موجة ضخمة للمشاعر المناهضة للألمان فى الولايات المتحدة فى أوائل القرن الحالى ، وانعكس بعضها فى الأدب الشعبى . ففى عام ١٩٠٩ ألف الدبلوماسى لويس ابشتاين كتابا عن السياسة الخارجية الأمريكية وحذر من الهيمنة الألمانية فى أوروبا . ووصف هربرت كرولى الذى سيضع بعد ذلك « الجمهورية الجديدة » ألمانيا بأنها « الخطر الرئيسى على الاستقرار فى أوروبا » . وفى عام ١٩١٢ كتب هومرلى كتابا عن الحرب القادمة بين ألمانيا والانجلو – ساكسونز . وكتب رولاند أشر « ألمنة العالم » وقال « ان هدف الألمان لايقل عن الهيمنة على أوروبا والعالم » . وفى السنوات السابقة على دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى ، تحول الرأى العام بشكل حاسم ضد ألمانيا . واعتبر الألمان مخططى المؤامرات فى أمريكا ومؤيدين للتخريب وكان من أشهر الأمثلة قصف مرسى بلاك توم فى ميناء نيويورك حيث كان يتم تخزين المعدات العسكرية ، إلا أن السبب الرئيسى فى الغضب الأمريكى وكذلك فان السبب الرئيسى فى دخول أمريكا الحرب تمثل فى

حرب للغواصات واسعة النطاق التى شنتها ألمانيا ضد السفن البريطانية والسفن الأمريكية المحايدة التى اسفرت عن مقتل الركاب الأمريكيين الأبرياء .

وكانت ألمانيا هى السبب فى تخلى أمريكا عن عزلتها وارسالها القوات لدخول حرب اوروبية . وحين انتهت الحرب ، أقامت معاهدة فرساى نظاما جديدا لأوروبا ، وفرضت شروطا مرهقة للغاية على ألمانيا . وفى النهاية لم يصدق الكونجرس الأمريكى مطلقا على معاهدة فرساى التى اعتبرت كتحالف معقدا من الافضل ان يترك للاوربيين . ونما الاحساس الانعزالى فى أمريكا ومرة أخرى ادارت الأمة ظهرها لأوروبا . فقد تخلصت من الأوهام بنتائج الحرب وانشغلت فى الطفرة الاقتصادية فى العشرينيات والركود العظيم الذى تلا ذلك . إلا انه بالمقارنة بالمنتصرين الأخرين لعبت واشنطن دورا كريما تجاه برلين . وكان السلام المؤلم غير ممكن الابقاء عليه بالنسبة للالمان . واخذت أمريكا المباردة فى التفاوض من جديد بشأن اقساط التعويضات ، وقدمت قروضا كبيرة لألمانيا للسماح لاقتصادها بان يتعافى . وكان الأمريكيون الاسرع بين الحلفاء فى نسيان فظائع الحرب العالمية الأولى نظرا للمسافة التى تفصلهم عن أوروبا وتعاطفهم الطبيعى للمضطهدين واعجابهم بالمنجزات التكنولوجية والثقافة الألمانية .

ولكن مع بدء الثلاثينيات ووصول هتلر للسلطة ، بدأت أجراس الانذار تدق من جديد . وشعر الأمريكيون بالقلق تجاه الانباء الخاصة بحرق الكتب وتطهير الجامعات الألمانية والرقابة المتزايدة على وسائل الاعلام الألمانية والقيود الأخرى على حرية التعبير . ووجدوا ان معاداة السامية تزداد . وازداد هلع مجتمع المال حين عجزت ألمانيا عن سداد قروضها . وحين اعلنت برلين خطة للتجارة الموجهة التى تحظى بعض عناصرها بدعم كبير ، وردت واشنطن بفرض جمارك أعلى على المنتجات الألمانية . وفى الوقت الذى غزا فيه هتلر بولندا مما اثار نار الحرب فى أوروبا ، تحول غالبية الأمريكيين مرة أخرى ضد ألمانيا . وكان امهلم الاساسى فى البقاء خارج الحرب قويا ولكن تحطمت هذه الآمال حين اعلنت ألمانيا المتحالفة بمعاهدة مع اليابان ، الحرب على الولايات المتحدة بعد أربعة أيام من قصف بيرل هاربور . واعتبارا من هذا التاريخ وحتى الآن اصبح الارتباط الأمريكى بألمانيا مستمرا .

الحرب وآثارها

تتلاشى اسماء المعارك الكبرى ولكن يتم استرجاعها فى الكتب والأفلام السينمائية ومازالت تثير بالنسبة لكثير من الأمريكيين ذكريات الصراعات الشرسة والتضحيات الكبيرة والانتصارات الجميلة . أنزيو ، مونت كاسينو ، نورماندى ، تحرير باريس ، معركة بالج ، عبور الراين والاستيلاء على برلين . ويتذكر الأمريكيون رجال المظلات وهم يهطبون من السماء ومعارك الدبابات فى قلب أوروبا والموجات الضخمة لعمليات القصف الاستراتيجى والعملاء السريين المتسللين خلف خطوط العدو والفدائيين فى الأرض التى يحتلها العدو . ونتذكر « الجبهة الداخلية » حيث دارت حركة آلة الصناعة وأدحمت الشوارع بالرجال بالزى الرسمى وملايين السيدان المنتظرات عودة أزواجهن والعائلات وهى تجلس بجوار أجهزة الراديو للاستماع للرئيس روزفلت أو ادوارد مارو . ولاتوجد بالنسبة للأمريكيين حرب تشبه تلك التى حاربوها ضد ألمانيا ، فلم يكن هناك مطلقا قضية الحق والباطل بهذا الوضوح لحماية الأمن القومى . وكانت حرب عادلة فى مفهوم جميع المواطنين الأمريكيين تقريبا .

وكان هتلر يعتبر تجسيدا للشر ، حتى قبل ظهور انتهاكاته البشعة وجرائمه ضد الانسانية تحت دائرة الضوء . وحين حدث هذا ، وحين بدا واحضا ماقام به هو والمجتمع الألمانى ، كان شيئا يصعب التعامل معه . وكان ماارتكبه كثير جدا ويحتاج أثره وعواقبه أكثر كثيرا من خمسين عاما لاستيعابه ، كما بدا واضحا فى موجة الكتب والمقالات والقصص التى مازالت تظهر حتى التسعينيات من مواقع الاحداث . فعلى سبيل المثال ، تصنف مكتبة جامعة كولومبيا ٦٥٦ كتاب نشرت عن الإبادة الجماعية خلال الفترة من سنة ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ فقط وتتضمن دراسات تاريخية ومجموعة رسائل وصورا وشهادات شفهية وذكريات الناجين . وظلت الذكريات الحية ليس بين طيات الكتب فقط أو فى ذكريات الناجين وحدهم . ففى ٢٠ يناير سنة ١٩٩٠ على سبيل المثال أقيم نصب جديد فى برلين فى المنزل الذى اتخذ فيه قرار فرض « الحل النهائى » .

وهكذا قادت أمريكا التحالف ضد ألمانيا وأجبرتها على الاستسلام غير المشروط وقصفت مدنا مثل برلين وهامبورج وكولونيا حتى حولتها لانقاض وألحقت دمارا ملحوظا بالمدن الأصغر مثل بوتسدام . وتذهب الاحصاءات والصور

بوعى الأمريكيين . فقد تم تدمير عشرة ملايين منزل وأصبح كل جسر ضخم غير صالح للاستخدام ، وكانت خطوط السكك الحديدة فى حالة أسوأ . وكان يمكن العثور فى كل المدن وفى كافة الانحاء على مواطنين يعيشون فى الأقبية والسفوح وعادة مايعانون من الدوسنتاريا والتيفود . وفى برلين العاصمة المزدهرة يوما ما لوسط أوروبا ، تحولت ١٤٩ مدرسة لانقاض واستخدم أهالى برلين الزوارق البدائية للمرور فى الأنفاق المغمورة بالمياه فى نظام مترو الانفاق غير الصالح للاستخدام . وبدت برلين للجنرال لوسيوس كلاى قائد قوات الاحتلال الأمريكية « مثل مدينة للاموات » .

واعتبارا من سنة ١٩٤٥ أصبحت ألمانيا هما أمريكيا . وشعرت واشنطن بالقلق مع ذلك من احياء آخر للروح القومية وقلقت تجاه شرعية النازية . وقلقت تجاه ماإذا كان يمكن لبقية أوروبا ان تنتعش مع استمرار ألمانيا منهكة . وقلقت من قيام الشيوعيين بملء الفراغ فى فترة مابعد هتلر . وخشت من ان يحمل التقسيم الوشيك لألمانيا إلى نصفين ، أحدما خاص بالحلفاء والثانى بالسوفييت ، ان يحمل بين طياته بذور مواجهة عالمية أخرى . وبالفعل ، فطوال نصف القرن التالى ، انطلقت جميع اوجه السياسة الأمريكية تجاه أوروبا من هذه الاهتمامات بداية من انشاء حلف شمال الاطلنطى وفكرة خطة مارشال وتشجيع السوق المشتركة من أجل التكامل الأوروبى وعلاقة واشنطن بألمانيا .

وفى ظل هذه المخاوف الجغرافية السياسية كان هناك احساس بالتاريخ ، فقد تذكر المسئولون الأمريكيون الفوضى التى تيمزت بها حكومة فيمار فى السنوات بين سنة ١٩١٩ و سنة ١٩٣٣ . وأدركت واشنطن الحاجة لتجنب فرض سلام صارم أكثر مما يجب . وضرورة مساعدة الزعماء الألمان المؤيدين للديمقراطية لتوفير حياة أفضل لمواطنيهم . وكما حدث بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت الولايات المتحدة سريعا أكبر مقدم المساعدات لألمانيا ، والقوة الدافعة فى تنمية انتعاشها الاقتصادى . ورفضت قبول نداء فرنسا لزيادة التعويضات وفرض قيود دائمة على قدرة ألمانيا الصناعية . وناضلت ضد رغبة موسكو فى المزج بين التعويضات الضخمة وبين السيطرة المركزية القوية . ولخصت أهداف الولايات المتحدة منذ وقت مبكر فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ على لسان وزير الخارجية جيمس بيرنز الذى قال « ان الشعب الأمريكى يريد ان يعيد حكومة ألمانيا للشعب الألمانى . ويريد الشعب الأمريكى ان يساعد الشعب الألمانى فى استعادة سلام مشرف بين الدول الحرة المحبة

للسلام فى العالم » . وأصبحت ألمانيا محمية أمريكية فى التحالف الاطلنطى الصاعد . وأصبحت رمزا للنظرة العالمية الأمريكية الجديدة .

وساعدت خطة مارشال عام ١٩٤٧ ألمانيا مع بقية أوروبا على الانتعاش . وفى النهاية دمج حلف شمال الاطلنطى ألمانيا فى معاهدة أمنية عبر الاطلنطى . ولكن من المحتمل ألا يكون هناك حدث أبرز العلاقة الألمانية – الأمريكية الحميمة أكثر من أزمة برلين عام ١٩٤٨ . فقد أغلقت موسكو كل الطرق البرية بين الجزء الغربى من ألمانيا ، المنطقة التى احتلها الحلفاء ، وبرلين التى تقع فى المنطقة الشرقية الخاضعة للاحتلال السوفيتى . (وكانت برلين نفسها مدينة مقسمة ، يسيطر الحلفاء على نصفها الغربى والسوفيت على نصفها الشرقى) . ولم تضيع طائرات النقل الأمريكية والبريطانية وقتا فى القيام بجسر جوى ، جسر برلين الجوى ، الذى نقل فى النهاية ثمانية آلاف طن من الغذاء والوقود والسلع يوميا . ومنذ هذه اللحظة اصبحت برلين مسرح عمليات الحرب الباردة . وبسبب التأييد والحماس الكبيرين من جانب الألمان الغربيين ومواطنى برلين الغربية ، أصبح الحدث رمزا لدى أمريكا على تصميم ألمانياالغربية على الكفاح من اجل حقها فى البقاء فى معسكر الحلفاء ودعم تصميمها على مقاومة الاتحاد السوفيتى .

وإذا كان تساعد التوترات بين الشرق والغرب قد أدى لتقارب أمريكا وألمانيا الغربية ، فقد فعل الاحتلال الأمريكى نفس الشئ . وقد اصبحت ألمانيا فى هذه السنوات الأولى بعد الحرب امتدادا للنظام السياسى الأمريكى وحرس الجنود الأمريكيون الحدود الألمانية . ووفرت اعتمادات خطة مارشال قدرا كبيرا من العملة الأجنبية . وحاولت واشنطن اصلاح المدارس والنقابات العمالية الألمانية وتفتيت احتكاراتها الاقتصادية وكتابة دستور جديد . وكان هذا مع جهود موازية فى اليابان أشكال الوصاية التى حاولت ان تفرضها احدى الدول الكبرى الصناعية ، اثرا ، على دولة أخرى فى التاريخ الحديث .

ولم يعنى التدخل الأمريكى بمستقبل ألمانيا فقط ولكن بماضيها ايضا . فقد حاكمت المحاكم الألمانية فى المنطقة الأمريكية حوال ٩٣٠ ألف من مجرمى الحرب النازى ذهب تسعة آلاف منهم للسجون وحرم ٢٢ ألف من شغل وظائف عامة وفقد ٢٥ ألف ممتلكاتهم وفرضت غرامات على أكثر من نصف مليون . وعلى الرغم من عدم تعزيز هذه الجهود فان الجهود الأمريكية للقضاء على النازية كانت اكثر محاولات الحلفاء صرامة .

وكان هناك برنامج ضخم لنقل الثقافة الأمريكية ايضا . وترجمت الكتب الألمانية وارسلت معارض للفن الأمريكى والعروض الموسيقية والمسرحية فى جولة فى ألمانيا . وأنشئت « البيوت الأمريكية » فى المدن الكبرى ونظمت سريعا برامج التبادل التعليمى للطلبة الألمان الذين يريدون الدراسة فى الولايات المتحدة . وبدت ألمانيا فى طريقها لأن تصبح أكثر دول أوروبا المصبوغة بالطابع الأمريكى وانعكس هذا التطور فى العلاقات الشخصية الوثيقة بين كونراد اديناور أول مستشار لألمانيا الغربية بعدالحرب والعديد من السفراء ووزراء الخارجية والرؤساء الأمريكيين . وحافظ المستشار لودفيج ارهارد خليفة اديناور على هذا التقليد .

واعترفت أمريكا وبريطانيا وفرنسا رسميا بجمهورية ألمانيا الفيدرالية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ . واستمر نمو العلاقات الأمريكية – الألمانية إلا أن الروح الحميمة لسنوات مابعد الحرب مباشرة والعلاقة بين السيد والتابع تحولت إلى علاقة أكثر توازنا . وحدث احد أكثر المواقف أهمية فى آسيا وليس فى أوروبا حين غزت كوريا الشمالية ، كوريا الجنوبية فى ٢٥ يونية سنة ١٩٥٠ . وخشية بدء هجوم شيوعى فى جميع انحاء العالم ضاعفت أمريكا جهودها لدمج ألمانيا فى الغرب ، عسكريا واقتصاديا . واعتبارا من هذه النقطة ، تم التخفيف من العديد من القيود التى تفرضها قوة الاحتلال على ألمانيا المهزومة ، وبالاضافة إلى ذلك ، أدت الحرب الكورية نفسها لدفعة اقتصادية فى ألمانيا حيث أصبحت مصانع الصلب وغيرها مصدرا لامداد قوات الدفاع الأمريكية .

العلاقات الأمريكية – الألمانية خلال الحرب الباردة

تمثلت أحدى ثوابت سنوات الحرب الباردة فى التوتر الناشئ بين اهتمام واشنطن الكامل بالخطر السوفيتى وجدول أعمال ألمانيا الغربية الأقل توحدا أو تعقيدا مع الاتحاد السوفيتى . وتركز الاهتمام السوفيتى بشكل خاص على احتواء العدوان السوفيتى وكانت أوروبا هى مسرح العمليات المحتمل . وعلى الرغم من أن ألمانيا الغربية لم تتردد فى الوقوف فى صف واشنطن فإنها بدت أكثر ترددا فى معادة موسكو خشية ان يقوض ذلك الهدف النهائى فى الابقاء على ألمانيا الشرقية غير مقيدة باحكام وتحقيق الوحدة ، وعلى الجانب الآخر خشت بون من احتمال ابرام الولايات المتحدة صفقة مع السوفييت تتضمن التخلى عن ألمانيا الشرقية للسوفييت مقابل موافقة الاتحاد السوفيتى على تبنى الوفاق . وترددت بون ايضا فى نشر

صورايخ نووية أمريكية على أراضيها ، حيث ستكون الهدف الأول فى حالة نشوب حرب . وكان الاتحاد السوفيتى على بوابة ألمانيا ، اعتبارا من أواخر الستينيات ، لذلك . أصبحت بون داعية أقوى من الولايات المتحدة لسياسة الانفتاح على الشرق ، وقامت بتطبيع العلاقات بشكل أكبر مع الشرق ، وكانت تلك سياسة دعا إليها وطبقها بقوة المستشار الألماني الغربى ڤيلى برانت . ويتذكر السفير الأمريكى آرثر بارنز قائلا « اذا سأل المرء أى مواطن تقليدى فى ألمانيا الاتحادية عن فوائد الوفاق فسوف يشير إلى التطبيع فى برلين وحولها ، وتحسن العلاقات الشخصية بين المواطنين فى الألمانيتين وعودة عدة آلاف من أصل ألماني من شرق أوروبا .. وعلى الجانب الآخر سيكون من الصعب على أى مواطن أمريكى عادى ان يعطيك أى اجابة إذا سئل عن كيفية تأثير الوفاق على حياته » .

وفى حين شاركت واشنطن بون فى هدفها لاعادة دمج القسم الشرقى ، كان هناك بعض التضارب أيضا . فاحيانا ، شعرت الولايات المتحدة بالقلق من احتمال ان تصبح ألمانيا الموحدة مرة أخرى خطرا على جيرانها وعنصر عدم استقرار فى القارة . وفى أحيان أخرى ، خشت واشنطن من ان تخرج ألمانيا الموحدة ، ذات الجذور فى الشرق والغرب معا ، من الحرب الباردة تماما بتبنى الحياد الكامل .

كما ألقت التوترات الاقتصادية بظلالها على العلاقات الأمريكية – الألمانية خلال الحرب الباردة . ودعمت أمريكا الانتعاش الألماني بتوفير المعونة الخارجية السخية وفتح اسواقها من جانب واحد للسلع الألمانية . وأصبح هذا أمرا أقل حنكة مع مضى المعجزة الألمانية فى طريقها . ومع ذلك فانه مع استرداد ألمانيا لعافيتها أصبحت أكثر وقوعا فى شرك سوق المجموعة الأوروبية ، حتى أصبحت تعاملات الولايات المتحدة فى التجارة والمال تعنى عادة ضرورة التعامل مع العديد من دول غرب أوروبا كمجموعة . وفى السبعينيات ، بصفة خاصة ، دفعت أسعار الطاقة الفلكية والتضخم ، واشنطن للاعتماد بقوة على ألمانيا التى كانت فى هذا الوقت صاحبة ثانى اقوى اقتصاد فى العالم (حيث كانت لاتزال متقدمة على اليابان) وذلك لتوسيع نطاق اقتصادها كحافز للصادرات الأمريكية . إلا أن بون عارضت النمو بهذه السرعة خشية تقويض استقرار الاسعار . ومع ذلك ففى عام ١٩٧٨ وفى ظل ضغوط شديدة من واشنطن ،زادت سرعة عجلةالنمو بها . وكما حذرت بون من قبل ، تفجرت الضغوط التضخمية فى الجمهورية الاتحادية وفشلت التجربة . وكان هذا درسا قويا لألمانيا . ولم تخضع مطلقا بعد ذلك لمطالب أمريكية

مماثلة ، التى مازالت رغم ذلك ، تجعل فى كل مرة تقريبا معدل النمو الأمريكى ينخفض بدرجة سيئة .

وفى أكتوبر عام ١٩٨٧ ، حدث جدل شديد آخر حول اسعار الفائدة مرة أخرى . واتهمت الولايات المتحدة ألمانيا بانتهاج سياسة نقدية محكمة للغاية ، ومرة أخرى تمثل الهدف الأمريكى بالنسبة لبون ، فى تحفيز اقتصادها من اجل دعم الصادرات الأمريكية . وحين بدا ان ألمانيا لن تنصاع ، ألمح المسئولون الأمريكيون إلى انهم سيعربون صراحة عن رأيهم في ضرورة تثبيت الدولار عند سعر أقل مما يهدد بذلك السوق الألمانى باغراقه بسلع أمريكية أرخص . وأضطربت بشدة الأسواق المالية تجاه الانهيار الواضح فى التعاون بين هاتين الدولتين الرئيسيتين ، وساهمت هذه المخاوف بالتأكيد فى انهيار اسواق الاسهم فى ١٩ أكتوبر من هذا العام .

كما كانت قوة الاقتصاد الألمانى خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات سببا لمطالبة واشنطن فى تحملها مزيدا من العبء فى مجال الأمن . وتسائل العديد من الأمريكيين عن السبب فى ضرورة تحمل واشنطن لاجمالى تكلفة نشر قواتها على التراب الألمانى لحماية المواطنين الألمان ، بالإضافة إلى ضمان أمن الغرب ؟ فلم تساهم ألمانيا مطلقا ، من وجهه نظر الأمريكيين بشكل كافٍ فى الدفاع المشترك ، ولكن لم يكن هناك أى شخص مستعد لتمزيق التحالف حول هذه القضية أو أى قضية أخرى طالما ظل التهديد السوفيتى قائما .

وفى الواقع فانه اعتبارا من أواخر الستينيات تباينت أراء بون وواشنطن حول مجموعة متباينة من قضايا السياسية الخارجية خارج أوروبا . فلم تؤيد بون التورط الأمريكى فى فيتنام خلال الستينيات كما انها لم تؤيد قرار الرئيس كارتر بقطع شحنات الحبوب للاتحاد السوفيتى فى أواخر السبعينيات بعد حملة القمع السوفيتية فى بولندا . وقاومت ألمانيا ربط الرئيس كارتر المعونة الخارجية بقضايا حقوق الانسان ، بما يلازم ذلك من خطر معاداة موسكو وعدم وجود فرصة لانجاز الكثير من هذا القرار من وجهة نظر ألمانيا . وثار سخط بون حين طالب الرئيس ريجان بان تلغى ألمانيا عقود الغاز الطبيعى مع الاتحاد السوفيتى خلال الثمانينيات . واعتبار سياسات ريجان الاقتصادية ومبالغ العجز والديون الناجمة عنها غير مسئولة ، ليس فقط عن أمريكا ولكن أيضا عن الاقتصاد العالمى . وفى كل مرة طالبت أمريكا بون بان تبذل مزيدا من الجهد من اجل معدل النمو العالمى كان الرد « ماذا تفعلون انتم تجاه العجز المتزايد وسياساتكم غير المنضبطة ؟ » .

وأخيرا تميزت فترة الحرب الباردة بمخاوف أمريكية مستمرة لاتنتهى عن فظائع النازى . وبدا للكثيرين ان عدم نسيان هذه الفظائع يعد أمرا هاما ، وان على ألمانيا ان تدرك ذلك . ومع مضى الوقت ، دار نقاش متزايد فى ألمانيا حول الابادة الجماعية . ولكن كلما بدا ان ألمانيا تواجه جرائم الماضى بشجاعة فانه يحدث انتهاك لجبانة أو معبد يهودى أو يظهر حزب منشق آخر يمجد فترة النازى . وكل مرة ، يعاد فتح الجراح القديمة . وحدثت واقعة دقيقة بصفة خاصة حين دعا الرئيس ريجان لزيارة جبانة بيتبورج حيث دفن تسعة وأربعون من أعضاء قوات العاصفة مع عدد كبير من الألمان الأخرين . وثارت ثائرة العديد من الأمريكيين . وحث خمسة وثمانون من اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى ومائتان وسبعةوخمسون من مجلس النواب الرئيس بتغيير برنامج الرحلة . وكتبت واشنطن بوست تقول « لم تكن ألمانيا النازية ، كما يبدو من اشارة الرئيس ريجان ، من صناعة « رجل واحد » ونظامه أو حتى المئات أو الآلاف . وتظل ، ذكرى وادراك أولئك الذين تجرأوا على تذكر وفهم ، أثرا مرعبا ويعد درسا لانهائيا ، لما قد يتم حين يتركه الجانب الاعظم من أى شعب يحدث » . وهكذا ظلت القضية قائمة . وقال السفير السابق بارنز « نحن لانتوقع ان يعيش اصدقاؤنا الألمان وخاصة الذين ولدوا خلال نصف القرن الأخير ، باحساس بالذنب الشخصى تجاه جرائم النازى ، ويجب علينا بالتأكيد ان نتجنب تعريض كل فعل ألمانى لاختبار خاص للنقاء الاخلاقى . ومع ذلك ، لايوجد سبيل للأمة الألمانية للنجاة من العبء التاريخى لمسئوليتها عن الابادة الجماعية . ولايمكن ان يشعر الشعب الألمانى بالفخر ببيتهوفن وينسى جرائم هتلر ضد الانسانية » .

ومع قرب نهاية الثمانينيات ، أظهرت علاقة أمريكا بألمانيا التردد والازدواجية التى ستبرز فى التسعينيات ومابعدها ، شعورنا بالقلق تجاه الفوائض التجارية الألمانية المتزايدة التى بلغت كنسبة من اجمالى الناتج القومى نفس حجم الفوائض اليابانية . ولم يوقف هذا أمريكا من الابتهاج حين شاهدت المواطنين الألمان يرقصون فوق سور برلين . ولكن حتى هذا الحدث أثار مشاعر غير مستقرة فى الولايات المتحدة ، ففى حين بدا الرئيس بوش وغالبية الأمريكيين مؤيدون تماما لجهود المستشار كول للتعجيل بالجدول الزمنى للوحدة ، تساءل العديد من الأمريكيين إلى أين تتجه ألمانيا ، وما إذا كان الجانب الأكثر اظلاما من تاريخها سيظهر مرة أخرى . والتقطت الموضوعات الرئيسية فى المجلات الأمريكية هذا الاحساس وتساءلت مجلة

تايم فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٩ « الألمان : هل يتعين على العالم ان يشعر بالقلق ؟ » ، وتساءلت مجلة نيوزويك فى ٣٠ يوليو عام ١٩٩٠ « هل يمكن احتواء ألمانيا ؟ » . وامتزجت هذه المخاوف بتردد ألمانيا فى القيام بدور أكبر فى حرب الخليج .

وكانت سنوات الحرب الباردة بالفعل فترة غير عادية للعلاقات الأمريكية – الألمانية ، وظلت أمريكا فى الجزء الأكبر من هذه الفترة ملتزمة بالدفاع عن ألمانيا الغربية بقواتها واسلحتها النووية بالمخاطرة بتعرضها للدمار . إلا أن ألمانيا كانت مسرح القتال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ومعرضة للدمار . وفى هذا المناخ تم احتواء جميع الخلافات السياسية والاقتصادية فى النهاية . لأنها كانت ثانوية بالنسبة لقضية الأمن المشترك .

اليابان فى التجربة الأمريكية

اعتبارا من بداية هذا القرن ، كانت فكرة الأمريكيين عن آسيا أكثر ضبابية من فكرتهم عن أوروبا « ولابوجد بالتأكيد أى شئ يمكن مقارنته بشبكة العلاقات التى تربط الأمريكيين بأوروبا والأوروبين من جوانب عديدة – أصولهم البيعدة أو القريبة ، الجذور الثقافية ، اللغة ، الدين ، وصورة العالم » ، وذلك كما أوضح هارولد ايساكس .

أما آسيا فعلى العكس من أوروبا ، كانت ترمز لاحساس بالبعد والغرابة وغير المألوف والغموض . وكان لدى طلبة المدارس على الأقل فكرة عامة عن ألماجنا كارتا وشكبير والثورة الفرنسية ويوليوس قيصر . أما ذكرياتهم عن آسيا فكانت أكثر غموضا ومليئة بالصور المشوشة ، فالصينيون بذيول خنازير وأقدام مقيدة والمزارعون يستخدمون ذيول الأغنام كقبعات واليابانيون مزودون باسنان الوعول . وكانت اسماء قليلة فقط مثل كونفيشيوس أو جنكيز خان هى التى يمكن التعرف عليها .

كما كانت الجغرافيا الأسيوية لغزا لغالبية الأمريكيين . وفى حين كانت حدود أى خريطة لأوروبا مألوفة نوعا ما ، فان آسيا والاوقبانوس بدتا أرضا مجهولة لغالية الطلبة . ويقول المؤلف ويليام مانشستر عن عهد الحرب الأسبانية – الأمريكية « ان الأمريكى العادى لم يكن يعرف ماإذا كانت الفلبين جزرا أو سلعا محفوظة » .

وخلال الحرب العالمية الثانية بدا الأمريكيون غير معتادين تماما على جغرافية ميدان المعركة فى منطقة المحيط الهادى . وأغلب ماكانوا يعرفوه كان من خلال الافلام السينمائية . ولم يكن الكثيرون يعرفون شيئا عن اليابان والقليلون كانوا يعرفون الفارق بين نيوكاليدونيا وجويانا الجديدة . وقال مانشيستر « لقد بدأت البحرية الأمريكية الحرب مستخدمة خرائط يعود تاريخها للقرن الثامن عشر .. وكان السبيل الوحيد امام جنود ماك أرثر ليعرفوا مكانهم هو من خلال الاستيلاء على خرائط العدو » .

ومع ذلك ارتبط ظهور أمريكا كقوة عالمية بآسيا على الأقل بنفس قدر ارتباطه بأوروبا ، وقد يكون أكثر . وتمثلت أحدى أوائل المبادرات الأمريكية خارج نصف الكرة الغربى فى قيام قائد البحرية بيرى بفتح اليابان فى عام ١٨٥٣ ومطالبته بممر مفتوح للصين فى عام ١٨٩٩ . ثم دخل القائد البحرى جورج ديوى بعد فترة قصيرة خليج مانيلا ، فتح النيران على السفن الأسبانية ووضع يده على الفلبين كأول مستعمرة أمريكية . ومن المؤكد ان ضم الفلبين هو الذى وضع العلم الأمريكى فى مناطق كانت معرضة لخطر التهديد والهجمات من جانب قوى أخرى حيث لم تعد الجغرافيا تضمن الأمن وحيث أصبح من الضرورى بناء قوة بحرية ضخمة . وساهم الرئيس تيودور روزفلت فى عام ١٩٠٥ فى التفاوض من اجل انهاء الحرب الروسية – اليابانية ، وكان أول دور أمريكى ضخم كوسيط دولى . وكان الهجوم على بيرل هاربور هو الذى حشد الأمريكيين فى النهاية لدخول الحرب العالمية الثانية – الحدث الوحيد الذى دفع أمريكا بشكل لارجعة فيه إلى المسرح العالمى وأدى لأن تصبح قوة عظمى عالمية . ودخلت أمريكا أولى حروبها الدموية ضد الشيوعيين فى كوريا ، وبعد عقد كامل كررت المحاولة فى فيتنام .

وبالتأكيد فان نظرة أمريكا للشئون العالمية تشكلت بصورة مغالى فيها فى آسيا . ومثلت أوروبا « القديم » وآسيا « الجديد » وكانت أوروبا المجتمع الفاسد الذى تركناه خلفنا ، ومثلت منطقة المحيط الهادى بالنسبة لنا التحدى لفتح حدود جديدة . وثار اعتقاد بان « المزارعين والهمج » على الجانب الآخر من المحيط الهادى أكثر عرضة للتأثر من الأوربيين بالنصائح الأمريكية تجاه الكنيسة والعائلة وللتعليم والحكومة الجيدة وللاسواق الحرة .

اقامة علاقة مع اليابان

وتراوحت أوجه السلوك تجاه اليابان بين الخوف والاعجاب ، بين عدم الثقة والحب . وتثير اليابان صور الشخصيات الأمريكية القوية – القائد البحرى ماثيو بيرى الذى حطم الأبواب فى عام ١٨٥٣ ، وتيودور روزفلت الذى ارسل الأسطول الأبيض الضخم كاستعراض للقوة الأمريكية فى عام ١٩٠٧ ووزير الخارجية هنرى ستيمسون الرافض الاعتراف بالفتوحات اليابانية فى آسيا خلال الثلاثينيات وفرانكلين رزوفلت الذى أعلن الحرب بعد الهجوم اليابانى على بيرل هاربور والجنرال دوجلاس ماك أرثر الذى كان يشغل منصب الواصى خلال الاحتلال الأمريكى .

وبالاضافة إلى ذلك فانه على العكس بالنسبة لألمانيا ، واجهت أمريكا اليابان عبر محيط لايفصل بينهما طرف ثالث . ولم تحبط الدول المجاورة الاتصالات . وبدأت العلاقة فى منتصف القرن التاسع عشر بكثافة كبيرة ، طوال نحو قرن ونصف قرن لم يحدث أى توقف .

ومنذ البداية ، حاولت أمريكا تحطيم الحواجر وحتى قبل القائد البحرى بيرى قام التجار الأمريكيون بمحاولات متكررة للتجارة مع اليابانيين ، الذين صدوهم بالمدافع والبنادق ودفعوهم لتحويل مسارهم إلى موانى حوصروا أو انعزلوا فيها ودائما ماحرموهم من لقاء أى شخصية هامة . وحين وصل بيرى فى ٨ يوليو ١٨٥٣ ، مشيرا إلى أن امريكا لن يتم ردها ، أصيب اليابانيون بالرعب . وتقول مصادر يابانية « إن الاضطراب عم المدينة باكملها . وشاهدنا فى جميع الجهات الأمهات تفر باطفالهن بين أذرعتهن ، والرجال يحملون الأمهات على ظهورهم . وعمت اصوات حوافر جياد الحرب وقعقعة سيوف المحاربين وضوضاء العربات التى تجرها الجياد ، وجماعات رجال الاطفاء ورنين الاجراس المتوالى وصرخات النساء وبكاء الأطفال ، عمت جميع ارجاء مدينة تضم أكثر من مليون نسمة ، وزادت من صعوبة التصدى للفوضى » .

وكانت مصلحة أمريكا فى آسيا واليابان تجارية إلى أبعد الحدود . وشطح الخيال الأمريكى بسبب كتابات ماركو بولو الذى وصف مظاهر الثراء الفاحش وأسلوب الحياة الذى كان « مزيجا من التبذير والفظاعة » . وبالتأكيد اعتبر الأمريكيون ، تجاريا وأخلاقيا ،ان فتح واصلاح اليابان جزء من مصيرهم العنيد .

كما كان لأمريكا هدف تبشيرى ، فأولا ، تمثل الهدف فى ادخال المسيحية لليابان . وصف أحد النصوص الجغرافية الأمريكية الأولى ، الذى نشر لأول مرة فى عام ١٧٨٤ ، اليابان بانها « أخطر الوثنيين وأكثرهم عداءا للمسيحية » وبعد فترة غير طويلة أرادت أمريكا اجراء عملية اصلاح أوسع نطاقا لليابان . وبعد ان انهى بيرى مهمته ، قال وزير البحرية جيمس دوبينز ان المعاهدة الجديدة « ستدفع قدما قضية المدنية والحرية والدين » . وكتبت صحيفة فى بوسطن تقول « هذا هو الوقت لارسال المعلم الأمريكى » . وألقت هذه المشاعر بظلالها على الاختبار الأمريكى الجرئ خلال الاحتلال ، وحتى الهجوم الأمريكى الحالى على العادات والمؤسسات اليابانية التى تؤثر على التجارة الدولية . لقد حاولنا دائما ان نغير .

ومع ذلك شعر الأمريكيون بالأعجاب تجاه اليابانيين وفنونهم ومعمارهم بما فى ذلك الصور والمراوح وغيرها . وجذب معرض الفنون والعمارة اليابانية فى فيلادلفيا عام ١٨٧٦ ملايين الزوار . وقال احد المراقبين « انتظرت الجموع الحاشدة لساعات لدخول البيت اليابانى ، المصنوع من الخشب المصقول المحفور والمشطوف والمصفوف دون استخدام ولو مسمار واحد والمحلى بالأعمال السبكية والألواح الساقطة والأنابيب الفخارية السوداء المزودة بالزينات البيضاء الرائعة وجميعها وضعت على أرضية حديقة جميلة مليئة بالأشجار القصيرة المورقة الخضراء » . وفى عام ١٨٨٦ نشر ادوارد مورس كتاب « المنازل اليابانية ومايحيط بها » مزودا بشروح وتفاصيل فنية . وباعت مؤسسة « تيفانى اند كومبانى » مواد يابانية . واعجب الأمريكيون بقدرة اليابان على تطوير التكنولوجيا الغربية . وذكرت دائرة المعارف الأمريكية السنوية فى عام ١٨٦١ « ان الانجازات اليابانية غير تقليدية وتتخطى فى بعض الجوانب انجازات دول الغرب .. وهم يقلدون بامتياز صناعتنا » .

وأصبحت أمريكا سريعا من مقدمى المعونات لليابان . وفى عام ١٨٨٣ ساعدت طوكيو فى مراجعة سلسلة من المعاهدات من جانب واحد كانت فى صالح الدول الأجنبية . وفى أواخر القرن التاسع عشر ساعدت الولايات المتحدة اليابان فى تطوير قواتها البحرية وباعت لها السفن وأقتسمت معها خبرات التشييد . واشترت اليابان أول غواصة من الولايات المتحدة . وقدمت واشنطن المستشارين للمساعدة فى عمليات الهندسة والانتاج الزراعى وممارسة الدبلوماسية . ولم تكن أمريكا الصديق والمعلم الوحيد لليابان . فقد فعلت ألمانيا الكثير ، أيضا وبخاصة فى مجالات مثل الطب والتدريب العسكرى وتنظيم الخدمة المدنية ، إلا أن الولايات

المتحدة ساهمت بشكل مباشر ومكثف . وحتى أواخر الخمسينيات حاولت أمريكا مساعدة اليابان فى نزاعاتها الدولية ، هذه المرة كوسيط لانهاء العداءات اليابانية – الروسية فى مؤتمر السلام فى بورتسماوت .

مناطق المشكلات المبكرة

وكان هناك بالتوازى مع أعجاب أمريكا ونيتها الحسنة جانبا أكثر اظلاما للعلاقة الناشئة ، وهو جانب سيصبح العامل المهيمن فى ميزان العلاقة بينهما . وحتى منذ عصر بيرى ، نمت صورة اليابان كدولة خادعة وحاقدة فى أمريكا . ووجد رجال بيرى « اليابانيون أكثر شعوب الأرض تهذيبا » ، ومع ذلك صدم بيرى بعمق بما اعتبره « أكاذيبهم المفضوحة ونفاقهم ومراوغاتهم . وشكك بيرى فى جدوى استخدام العقل مع اليابانيين مالم تكن القوة تدعم بحزم عملية الاقناع » . ووقعت أولى حوادث سوء الفهم بين البلدين فى أعقاب مهمة بيرى . فقد اعتقدت حكومة الولايات المتحدة ان العائلات الأمريكية ستتمكن من الحياة فى مدينة شيمودا بهدف تسهيل التجارة . وحين بدأ الأمريكيون فى الوصول ، مع ذلك ، اعادهم اليابانيون إلى وطنهم ، وقالوا ان المعاهدة تنص بوضوح على ان المواطنين اليابانيين بمقدورهم ان يتعاملوا مع الشحنات القادمة بمفردهم . وترددت هذه التفسيرات المختلفة على امتداد تاريخ العلاقات الأمريكية اليابانية ، بداية من الخلافات حول التوازن البحرى ، إلى التوترات حول الصين ووجهات النظر المختلفة بشأن الاتفاقيات التجارية ، وترك التجار الأمريكيون اليابان فى حالة غضب وعادوا إلى كاليفورنيا ونظموا أول لوبى مناهض لليابان . وظهرت موجة من المقالات الافتتاحية المعادية لليابان . ورفعت القضايا ضد اليابان .

وتكشف أوراق تاوسند هاريس أول قنصل أمريكى فى اليابان أحباط شديدا أيضا . فقد ظل ينتظر طوال أربعة عشر شهرا ، على سبيل المثال ، قبل ان يتمكن من الاجتماع مع المسئول الذى حضر لرؤيته . ويكشف وصفه لأحدى الحوادث طبيعة الأمور هناك . فقد كتب فى مذكراته عن يوم ١٤ مايو سنة ١٨٥٧ يقول « تلقيت مذكرة من مكتب الترخيصات الأمريكى تطالب معلومات متنوعة عن القطن . واليوم تلقيت الرد من الحكومة اليابانية . وهذه نوعية جيدة من المهارة اليابانية ، ماكرة وكاذبة . ويبدو ان هدفهم الرئيسى هو السماح بمعرفة ادنى قدر ممكن عن بلادهم ومن أجل تحقيق هذه الغاية فان كل اشكال الغش والخداع

والكذب وحتى العنف لها مايبررها فى اعينهم . وساهمت هذه الانطباعات الأولى فى تشكيل جزء كبير من الفكر الأمريكى حتى اليوم .

وبالتأكيد فان القسوة كانت تنمو منذ البداية ، ففى عام ١٨٥٢ ذكرت صحيفة فى كاليفورنيا « يجب اجبار اليابان على تحمل نصيبها من المساهمة فى كنز المعرفة العظيم . ويجب ان تقدم أكثر من مجرد كمية ضئيلة من السلع المطلية بالدلك والصور المحفورة والنوعيات المماثلة من الصناعات الغريبة » . وفى عام ١٨٩٤ عقد مجلس الشيوخ الأمريكى جلسات استماع حول مشكلات التصدير لليابان . وبعد عامين توصل تقرير اتحاد المنتجين القومى الذى حمل عنوان « التجارة والصناعات فى اليابان » إلى نتيجة تفيد بان التصنيع ومستويات الأجور فى اليابان خلق وضعا لن يتمكن أى شخص ان يحافظ فيه على المنتجات اليابانية سوى اجراءات الحماية الكاملة . وكانت أمريكا تشكو من تجاهل اليابان لحقوق الطبع بما فى ذلك الحوادث التى استغل فيها رجال اعمال يابانيون علامات تجارية أمريكية شهيرة مثل « كولجيت » لبيع منتجاتهم بدون أن يكون لهم أدنى علاقة بالشركة الأمريكية .

وسوف تصبح كل من هذه المشكلات موضوعا منفصلا فى القرن العشرين . وفى الواقع فان جميع التناقضات التى انطوى عليها الأسلوب الذى نظر به الأمريكيون لليابان منذ البداية كان من الحتمى ان يستمر على مدار السنين . وحين كتبت شيلا جونسون عن الأراء الأمريكية الخاصة باليابان فى عام ١٩٨٨ قالت « ان الفكرة المسبقة المفضلة عن آسيا تتضمن صفات مثل الصبر والنطافة والذوق والقدرة على العمل الشاق ، أما الجوانب غير الإيجابية فتركز على الاحتقار الصامت والتعصب للجنس والجبن والقسوة » . وكان يمكنها ان تشرح أفكار القائد البحرى بيرى أو تاونسند هاريس . ونفس الشئ ينطبق على روت بينيديكت فى تحليلها الاجتماعى الكلاسيكى لليابان بعد الحرب العالمية الثانية وهو التحرير الذى أثر على اجيال من الأمريكيين . وقالت « ان اليابانيين على أعلى درجة من العدوانية واللاعدوانية ، سواء عسكريا أو فنيا ، وهم يتسمون بالأدب والغطرسة ، بالصرامة والقابلية للتكيف ، بالخضوع والقدرة على مقاومة التعرض للاحتيال ، بالوفاء والغدر ، بالشجاعة والجبن ، بالمحافظة والترحيب بالأساليب الجديدة » .

طرق التصادم

حتى عام ١٩٤١ كانت هناك ثلاث مشاكل أساسية بين البلدين ، اندافع سريع متضارب للأمن فى المحيط الهادى ، يتضمن النزاع للسيطرة على الصين ومنع الولايات المتحدة للهجرة اليابانية والتوترات حول السياسة التجارية .

وكانت المرة الأولى التى تواجه فيها سفينة حربية أمريكية حديثة سفينة مناظرة يابانية فى عام ١٨٩٣ ومما يثير السخرية ان هذا لم يكن بعيدا عن بيرل هاربور ، فقد ارادت أمريكا ضم هاواى وكانت السفينة اليابانية هناك لحماية المواطنين اليابانيين الذين بدأوا بالفعل الهجرة إلى الجزر . ودفع التصميم اليابانى المواطنين الأمريكيين على ان ينتبهوا . ومع ذلك فقد كانت الولايات المتحدة قد بدأت طريقها لتصبح قوة عالمية . فنتيجة للحرب الأمريكية الأسبانية والمعاهدة التى أبرمت فى اعقابها ضمت أمريكا هاواى والفلبين وجوام لتصبح قوة فى المحيط الهادى . وبدأت على الفور برنامجا للتوسع البحرى لحماية ممتلكاتها الجديدة وانتقلت من خامس أكبر أسطول فى العالم عام ١٩٠١ لتصبح ثانى أكبر اسطول بعد بريطانيا العظمى بحلول عام ١٩٠٩ . ولم تضع تداعيات هذا الحشد الضخم على اليابان التى خرجت هى نفسها منتصرة على روسيا وكانت تملك مخططات بشأن أجزاء من الصين وكوريا وفرموزا .

وانتاب القلق العديد من الأمريكيين بنهاية العقد الأول من القرن العشرين بسبب نمو القوة اليابانية . ونظر بتوجس لانتصار اليابان على الصين فى الحرب الصينية – اليابانية عام ١٨٩٤ مما اعطاها حقوقا فى بعض مناطق الصين . وقال السيناتور كابوت لودج ان اليابانيين « هزموا بالفعل احد الاطراف وهم فى حالة عقلية تجعلهم يعتقدون انه بوسعهم هزيمة اى طرف » . وعزز انتصار اليابان على روسيا فى عام ١٩٠٥ ، فى أول مرة تهزم فيها قوة أسيوية قوة أوروبية فى التاريخ الحديث ، عزز مكانة اليابان كقوة كبرى فى منطقة المحيط الهادى . وبحلول عام ١٩٠٨ بدأ الدارسون مثل ارشيبالد كارى كوليدج فى هارفارد يتنبأون بان أمريكا واليابان يسيران إلى طريق الصدام ، وفى عام ١٩٠٩ اتهم كتاب توماس ميلارد « أمريكا وقضية الشرق الأقصى » اليابان بحرمان الولاياتالمتحدة من أسواقها الشرعية ، وكتب فيتز باتريك فى نفس هذا العام عن « الصراع القادم مع اليابان أو الحرب اليابانية – الأمريكية » .

ورغم ان شهر العسل استمر خلال الحرب العالمية الأولى حين تحالفت اليابان مع الحلفاء واستولت على الممتلكات الألمانية فى آسيا ، لم يمر وقت طويل حتى فسدت العلاقات مرة أخرى .

وفى عام ١٩١٨ تدخلت أمريكا واليابان (مع دول أخرى) فى الثورة الروسية فى سيبيريا . إلا أن أمريكا كانت تريد ان تقصر اليابان حجم قوة تدخلها بحيث لاتعددى حجم قوتها وارادت ان تترك اليابان بسيبيريا فى نفس الوقت الذى تركتها فيه . ورفضت طوكيو الأمرين ونمت مشكلة أكبر بسبب معاهدة فرساى حين صوتت الولايات المتحدة لالغاء المكاسب الاقليمية التى حققتها اليابان كبلد حليف خلال الحرب ورفضت أمريكا الموافقة على طلب اليابان بادراج اللغة فى المعاهدة التى تعترف بان جميع الدول متساوية عرقيا . ومن منظور طوكيو ، كانت أمريكا تبنى قواتها البحرية للتصدى لليابان ، وكانت تحاول منع اليابان من تحقيق نفس الأهداف الأمبراطورية التى تمكنت القوى الأوروبية من تحقيقها كما كانت تشجع التوتر العنصرى .

وأخيرا فان عدم الارتياح الأمريكى المتزايد تجاه النوايا اليابانية فى آسيا والطموحات التوسعية الأمريكية دفعت الولايات المتحدة ان تقترح سلسلة من الاتفاقيات حتى أواخر العشرينات فى محاولة للحد من سباق التسلح البحرى فى المحيط الهادى بتجميد الوضع القائم . وكان الهدف من هذه الجهود مثل معاهدة واشنطن البحرية عام ١٩٢١ هو احتواء التوسع اليابانى ومع ذلك امتلأت الصيغ بالثغرات والنقاط الغامضة ، ومن المنظور الأمريكى لم يعمل أى طرف بشكل مرضى وازدادت الاحباطات .

وغزت اليابان منشوريا فى عام ١٩٣١ . ودخلت بعد ذلك بفترة قصيرة مناطق فى الصين . ورفضت أمريكا الاعتراف بهذه المكاسب الأقليمية ، وأدانت عصبة الأمم الاجراء اليابانى .

وانسحبت طوكيو من عصبة الأمم بدلا من الاذعان . ومع مضى السنوات ، ازداد تقدم اليابان فى الصين مما هدد المصالح الأمريكية بالمحافظة على الأسواق مفتوحة وتوفير حرية الحركة للبعثات التبشيرية . وفى النهاية واجه المواطنون الأمريكيون فى الصين سوء المعاملة وشعرت المؤسسات الأمريكية بانها مهددة . وأصبحت الصين نواه لما سيحدث بين واشنطن وطوكيو .

وفى الواقع فانه طوال الثلاثينيات ازدادت المخاوف المرضية المتبادلة . وألمحت الصحافة الأمريكية إلى تمركز عملاء صينيين فى المكسيك وبناء حصون سرية فى منطقة المحيط الهادى وان اليابان تضع اعينها على ألاسكا . كما ثارت أعصاب اليابان أيضا . فقد حذرت الصحف اليابانية من ان الولايات المتحدة تجمع المعلومات لشن غارة قصف جوية وذلك حين اصدر ناشونال سيترنبك في نيويورك التعليمات لافرعه اليابانية بجمع الصور عن المناطق التجارية المحيطة بهذه الأفرع .

كما ألحقت القضايا التجارية الضرر بالعلاقات الأمريكية – اليابانية . وقاومت أمريكا تدفق الواردات اليابانية على الولايات المتحدة فى العشرينيات والثلاثينيات وعانت اليابان من اعتمادها على الواردات من الولايات المتحدة ومن شرائها أكثر من ثمانين فى المائة من سياراتها واقطانها وسبعين فى المائة من احتياجاتها من مواد البناء وخمسين فى المائة من بترولها . وحين انهار سوق الأوراق المالية الأمريكى فى عام ١٩٢٩ انهار معه سوق الحرير فى نيويورك وتلقت طوكيو التى تبيع للولايات المتحدة تسعين فى المائة من انتاجها من الحرير ، ضربة قاسية . ودفعت بعد ذلك الجمارك الأمريكية وطبقت نسبة أضافية على المنتجات اليابانية زادت من خمسة فى المائة إلى مائتين فى المائة .

وأخيرا كانت هناك قضية الهجرة المتفجرة . يحلول العقد الأخير من القرن الماضى ظلت معدلات الهجرة اليابانية للولايات المتحدة تنمو بانتظام . وبحلول عام ١٩٠٥ نظمت عصبة ابعاد الأمريكيين من اصل اسيوى ، وفى عام ١٩٠٦ أمر مجلس التعليم فى سان فرانسيسكو بابعاد الاطفال اليابانيين الصينيين من المدارس النظامية . وثارت ثائرة اليابان واحتجت بشدة ووافقت على التوقف الاختيارى لتدفق المهاجرين إذا ألغى مجلس المدارس قراره . إلا أن حالة الخوف من الأجانب فى أمريكا استمرت دون بحث أو دراسة . وفى عام ١٩١٣ منعت كاليفورنيا اليابانيين من حيازة الأرض أو استئجارها لأكثر من ثلاث سنوات . وفى عام ١٩٢٤ منع المجلس التشريعى الأمريكى من جديد الهجرة اليابانية . وبحلول الوقت الذى قصفت فيه اليابان بيرل هاربور فى ٧ ديسمبر عام ١٩٤١ كانت العلاقات الأمريكية – اليابانية قد تدهورت لدرجة لايمكن اصلاحها .

الحرب العالمية الثانية والاحتلال

واثارت الحرب العالمية الثانية فى منطقة المحيط الهادى – بيرل هاربور ، كوريجادور ، باتان ، ميدواى ، ايواجيما ، بحركورال ، قنال جوادال ، ليت ، لوس بانوس واوكيناوا ، اثارت صورا مختلفة فى العقل الأمريكى عن تلك التى اثارتها الحرب فى أوروبا . وفى الوقت الذى اعتبر فيه الأمريكيون الألمان على شاكلتهم ، فانهم نظروا إلى اليابانيين بصورة مختلفة تماما . ووصلت معاملة أمريكا العنيفة للمواطنين ذوى الأصول اليابانية لذروتها خلال الحرب العالمية الثانية حين عزل الآلاف من المواطنين الأمريكيين من أصول يابانية فى معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة – من بينهم العديد من كبار دعاة الحقوق المدنية فى أمريكا ، ويكفى ان نقول انه لم يتم مطلقا عزل الألمان فى معسكرات .

وقد دعم الهجوم الجبان على بيرل هاربور الذى وصفه الرئيس روزفلت بانه « خسيس ولم يكن له سبب » ، دعم هذا الهجوم وجهة نظر الأمريكيين التى تفيد بان اليابانيين مخادعون . واعادت سيطرة حرب الاحراش على المعارك فى جنوب المحيط الهادى المشاعر من جديد بان الولايات المتحدة تحارب عدوا بربريا غير متحضر .وفى كتابه عن حرب منطقة المحيط الهادى ينقل جون هيرس عن جندى أمريكى قوله « اتمنى ان نقاتل ضد الألمان . فهم بشر مثلنا .. ولكن اليابانيين مثل الحيوانات . فيتعين عليك وانت تقاتلهم ان تتعلم مجموعة جديدة كاملة من ردود الأفعال البدنية . ويجب ان تتخلص من عنادهم وتماسكهم الحيوانى . فهم يأخذونك للاحراش كما لو كانوا قد تربوا فيها ، ومثل بعض الحيوانات لاتراهم إلا وهم موتى » .

ودعمت هوليود فكرة اليابان كشعب شرس عديم الرحمة ، ومحروم من المشاعر . وفى أفلام مثل « سجين اليابان » و « خطر الشمس الساطعة » و « اذكروا بيرل هاربور » و « وحش الشرق » سادت نفس المفاهيم التى تقول : اليابانيون حيوانات عديمة الرحمة ، شريرين ومتوحشين ، وعادة مايعملون فى الاحراش حيث يتخذون من الخداع والوحشية والتعذيب أسلوبا لحياتهم . وعلى العكس كان وصف الأمريكيين للألمان بانهم لم يظهروا أية فروق بين الأفراد الخيرين والأشرار . وعادة ماكانت ألمانيا تعامل كمشكلة حكومة شريرة إلا أن حرب المحيط الهادى فى أعين الأمريكيين كانت تدور ضد جنس شرير .

وحلت سريعا صورة جديدة للسحابة التى تشبه عش الغراب محل العديد من هذه الصور ، ففى صباح ٦ أغسطس عام ١٩٤٥ افتتحت قاذفة أمريكية من طراز « بى – ٢٩ » هى اينولا جاى العصر الذرى ، وبعد بضعة ساعات سقط ٧٨ ألف شخص قتلى أو يحتضرون فى هيروشيما . وفى ٩ أغسطس اسقطت قنبلة أخرى على مدينة ناجازاكى مما أدى لمقتل ٢٥ ألف شخص . وفى ٢ سبتمبر عام ١٩٤٥ استسلمت اليابان رسميا . وكان هذا الأسلوب الذى انتهت به الحرب هو الذى سمح للعديد من الأمريكيين بالشعور باحساس من الأسف والعطف على اليابان . وظل القذف الذرى ذكرى قوية فى العقل الأمريكى ، ويمثل فجر العصر النووى بكل ماتضمنه من دمار محتمل لكوكبنا .

وكان الاحتلال أكثر فترات التأثير الأجنبى تركيزا تشهدها اليابان . وكما كان الحال فى ألمانيا ، وجدت أمريكا مختبرا اجتماعيا جديدا وجبهة يتعين تحريرها ، كما وجدت فيه مايمكن أن يوصف بأنه تلميذ يجب ان يستمع لافكار واشنطن حول السياسة والاقتصاد والثقافة . وبالفعل سعت واشنطن لاعادة تشكيل أمة من القمة للقاع . باعطاء دور جديد للأمبراطور ووضع دستور حديث واصلاح الأراضى واعادة تنظيم الشرطة والقضاء على مركزية التعليم والقضاء على الاحتكار ، وحاولنا ان نفعل كل ذلك . وكما كان الحال بالنسبة لألمانيا ، أصبحت أمريكا فاتحا كريما ، يقدم المعونة والغذاء ويلغى التعويضات . وفى اشارة للشهامة تتسم ببعد النظر ، رفض ماك أرثر ان يعامل الامبراطور كمجرم حرب ، رغم الضغوط من جانب الولايات المتحدة وحلفائها . وحين بدا ان واشنطن تنزع نحو اجراء محاكمة بعث برسالته التى اوضح فيها انه فى حالة استمراره فسيكون فى حاجة لتعزيزات من مليون جندى لاحتواء حرب العصابات التى قد تندلع .

وكانت هناك خلافات ملحوظة بالمقارنة لألمانيا فى طبيعة الاحتلال اليابانى اثرت على كيفية تطبيق السياسات بالفعل . فقد انتحر هتلر وفر معاونوه أو لحق بهم الخزى والعار . ولم تشكل حكومة مابعد الحرب فى ألمانيا مما كان يعنى ان الحلفاء عليهم أن يدبروا كل شئ بأنفسهم . ومع ذلك فقد استمرت الحكومة فى اليابان فى القيام بمهامها طوال فترة الاحتلال ، وتحول العديد من مجلس وزراء الحرب للانضمام للادارة المشكلة بعد الحرب . والنتيجة قيام السياسيين والبيروقراطيين اليابانيين بتنقية المطالب الأمريكية فى اليابان منذ البداية وهو وضع خفف بالتأكيد من جذور التغيير الذى تم . وعلى عكس ألمانيا لم يلعب البريطانيون والفرنسيون

والسوفيت دورا فى اليابان . وتحملت أمريكا كل المسئوليات ، وأشرف رجل واحد هو الجنرال ماك ارثر على العملية بأكملها . وكما كان الحال طوال الجزء الأكبر من القرن ، تعاملت واشنطن وطوكيو بشكل مكثف مع بعضهما البعض بدون أى طرف آخر بينهما .

وحقق الاحتلال نجاحا عظيما من وجهة النظر الأمريكية . وجاء السلوك الياباني على خلاف المقاومة الأساسية التى توقعها الأمريكيون وهو خوف تولد من طيارى الكاميكاز الانتحاريين والصور الأخرى المماثلة الراسخة فى العقل الأمريكى . وكان التعاون الياباني إلى أقصى حد لدرجة تغيرت معها الأفكار الأمريكية سريعا . وخلال أقل من جيل كتب هارولد ايزاكس يقول « طالبت الاحداث الأمريكيين بان يتخلوا عن صور القتلة اليابانيين المتحوشين فى ناسكينج ومسيرة الموت فى باتون إلى صور جديدة للخطائين التائبين والديمقراطيين الجادين ، من المغتصبين الدمويين والقادة الساديين إلى دقة ترتيبات الزهور ومسرحيات الكابوكى » .

ووقعت أمريكا واليابان معاهدة سلام فى سان فرانسيسكو فى ٨ سبتمبر عام ١٩٥١ . وخلال فترة الاحتلال ومابعدها تعين على أمريكا واليابان ان يتخطيا ليس فقط الآثار المترتبة على الحرب وانما ايضا يضعا مستقبل اليابان ، ولكن فى ظل رعب هيروشيما وناجازاكى - الرعب الوحيد الذى اطلقت له أمريكا العنان والاجماع السائد لوجهة النظر الأمريكية كان يرى أن الرئيس ترومان لم يكن امامه خيار كبير إذا كان يريد انهاء الحرب دون خسائر بشرية أمريكية ضخمة . ومع ذلك تأثر الأمريكيون بمآسى اليابانيين . فقد أدت قصة جون هيرسى « هيروشيما » التى قدمت وصفا دقيقا للقصف وماحدث بعده كما شهده ستة من الناجين ، لبيع نسخ « ذانيو يوركر » بالكامل فى ٣١ أغسطس عام ١٩٤٦ وأعيد طبع نفس الرواية بالكامل فى العديد من الصحف الأمريكية . وخلال الأسبوع الذى بدأ فى ٨ سبتمبر عام ١٩٤٦ ألغت شبكة اذاعة إيه . بى . سى البرامج العادية وقرأ ممثلون مقاطع من كتاب هيرسى الذى طبع خمسين طبعة . وأحضر نورمان كوزينز ناشر صحيفة « ساتر داى ريفيو » النساء ضحايا القصف من اليابان إلى الولايات المتحدة لاجراء جراحات لهن واستحوذت « سيدات هيروشيما » على قلوب العديد من الأمريكيين . واعادت العديد من المقالات والكتب والبرامج التليفزيونية الخاصة ذكرى ماحدث حيا فى العديد من الذكريات السنوية لعملية القصف .

وكما كان الحال بالنسبة لألمانيا وجهت المنافسة الصاعدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السياسة الأمريكية فى اليابان . واعطت المواجهة فى أوروبا واندلاع الحرب الكورية بعدا عالميا للحرب الباردة واعتبرت اليابان فى واشنطن حصنا ديمقراطيا أساسيا فى آسيا . وانطلاقا من هذا المفهوم للمواجهة الأمريكية – السوفيتية تم كل شئ بعد ذلك . فأيا كانت الاصلاحات السياسية والاجتماعية التى أرادت ان تفرضها أمريكا كان يتعين ان تعتمد على اعادة بناء سريعة للقوة اليابانية . فبسبب الحرب الكورية على سبيل المثال ، تحالفت الولايات المتحدة مع القوى المحافظة فى اليابان التى مثلت أكثر من غيرها أوجه الاستمرارية التاريخية . وقامت أمريكا بتغير مفاجئ فى سياستها وسمحت للسلطات اليابانية بالقيام بعملة عنيفة على النقابات العمالية والاحداب اليسارية وسمحت بخفض سرعة جهود الاصلاح للقضاء على مركزية التعليم وادارة الشرطة والقضاء على احتكارات التكتلات الصناعية . وكما كان الحال بالنسبة لألمانيا خلقت الحرب الكورية دفعة اقتصادية لصناعة اليابانية التى بدأت تروسها فى الدوران من أجل توفير المعدات والمؤن للقوات الأمريكية .

توترات مابعد الحرب

أصبح صعود اليابان من بين الانقاض أسطورة مثل الصعود الألمانى . ولكن طهرت مع هذا الصعود سلسلة من المشكلات الجديدة بين أمريكا واليابان . وأصبحت التوترات التجارية موضوعا دائما ، فصلت بينها مجموعة من الأزمات السياسية الأخرى ، وظهرت فى البداية الخلافات حول تدفق صادرات القطن وأغطية المائدة اليابانية فى الخمسينيات . ثم اهتزت العلاقات الأمريكية – اليابانية بصورة سيئة مؤقتا حين حان موعد تجديد المعاهدة الأمنية الأمريكية – اليابانية عام ١٩٦١ . وعارض العديد من اليابانيين المعاهدة وأسفر التجديد عن أضخم انتفاضة جماعية فى طوكيو منذ الاضطرابات التى وقعت عام ١٩١٨ حول اسعار الأرز . وألغيت رحلة كان من المقرر ان يقوم بها الرئيس روزفلت لليابان . وعلى الرغم من تجديد المعاهدة فى النهاية وانتهاء الأزمة ، اثار الاضطراب مخاوف فى الولايات المتحدة حول استقرار اليابان السياسى وولائها للغرب .

وظهرت فى السبعينيات خلافات سياسية واقتصادية اضافية مثل : الخلافات حول المنسوجات واللابس ، ومشكلات بشأن السيارات والصلب . واعادت أمريكا

أوكيناوا لليابان عام ١٩٧١ وأزالت مصدر اثارة سياسية رئيس اليابان ، إلا أنها اصابت النظام النقدى العالمى بهزة فى نفس العام حين أعلنت دون سابق انذار عدم توفير غطاء ذهبى للدولار بعد هذا التاريخ . وبعد فترة قصيرة فرضت الولايات المتحدة حظرا على تصدير فول الصويا ، الذى تطلبه اليابان باستمرار ، بسبب ارتفاع اسعاره فى الولايات المتحدة . كما أصابت زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون للصين فى عام ١٩٧٢ اليابانيين بالصدمة . واثارت أزمة الطاقة بعد فترة قصيرة أزمة بين البلدين فقد شعرت واشنطن بان اليابان تنتهج سياسة لينة للغاية تجاه منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » فى حين استاءت طوكيو من عجز أمريكا عن تقييد احتياجاتها من الطاقة .

وبحلول الثمانينيات أصبحت اليابان الخصم التجارى الأول لأمريكا . وأصبحت أكبر مقدمى القروض لأمريكا أيضا ، وبلغ اجمالى مشترياتها ثلاثين فى المائة من مشتريات صكوك الخزانة الأمريكية . واشترى المستثمرون اليابانيون العقارات فى لوس انجلوس ونيويورك والمدن الأخرى . وشقت شركات هوندا ونيسان وتويوتا طرقا داخلية ضخمة فى صناعة السيارات الأمريكية ، وأصبحت شركات الاليكترونيات اليابانية ، هيتاشى وتوشيبا وأن إى سى ، كلمات ترددها ربات البيوت . وجاءت شركات اشباه الموصلات اليابانية ، على مايبدو من المجهول ، لتتحدى « سيليكون ڤالى » . وقامت سونى ماتسوشيتا بمشاريع فى هوليود وابتاعت شركتى « كولومبيا » و « يونيڤرسال » على التوالى . واعتبرت اليابان القوى العظمى التكنولوجية الصاعدة والقادمة التى تهدد الهيمنة الأمريكية وتفجرت أزمة فى عام ١٩٨٩ حين أرادت اليابان أن تشارك فى تصنيع الطائرة المقاتلة « أف أس اكس » مع واشنطن وحرمت اليابانيين من تكنولوجيا متطورة معينة . ودرس المسئولون التنفيذيون الأمريكيون أسلوب الادارة اليابانى ودرس الاساتذة الأمريكيون التنظيم الصناعى اليابانى ، ودرست النقابات العمالية عملية المقايضة الجماعية اليابانية . وبحلول التسعينيات أصبح لكل جوانب الحياة الأمريكية صلة ما تربطه باليابان .

ومرة أخرى أصبح من الحتمى ان تواجه العلاقات الأمريكية – اليابانية مشكلة كبيرة مع تصاعد المشكلات التجارية فى ظل الركود وانخفاض القدرة على المنافسة فى أمريكا . وبالإضافة إلى ذلك لم تنس أمريكا ان اليابان تباطأت فى تقديم المساعدة فى حرب الخلية . وبدا هذا المزيج من التوترات نذيرا بتهيئة مسرح جديد

للعلاقات الأمريكية – اليابانية ، مسرح يجسد فعليا جميع الأهداف التاريخية . وبدأ التحدى المالى والتجارى يثير القضايا الأساسية بشأن الاعتماد الأمريكى على الخارج وحتى عواقب ذلك على الأمن القومى . وبدت واشنطن يائسة عن ايجاد طرق لدفع الاقتصاد اليابانى على الانفتاح امام المنتجات الأمريكية بداية من قطع غيار السيارات حتى أجهزة الكمبيوتر العملاقة ، بما فى ذلك شن هجوم ضخم على النظام اليابانى للعمل فى الداخل . وفى حين ظل الفصل قائما بين سياسة الأمن القومى والتجارة بين أمريكا واليابان خلال سنوات الحرب الباردة ، فقد بدت القضيتان الان متشابكتين . وبدأ الأمريكيون يتساءلون : لماذا تحمى قواتنا منافسنا التجارى الرئيسى ؟ ولماذا لا تنقل اليابان لنا التكنولوجيا المتقدمة التى تنتجها بنفس طريقة استفادتهم من عبقريتنا العلمية ؟ ولماذا لاتستخدم اليابان ثروتها لما هو أبعد من مصالحها الشخصية الضيقة . وازدادت كثافة اهتمام الأمريكى بما يتعين ان تقوم به اليابان وكيف يتعين عليها التغيير وأصبحت الضغوط قاسية .

ولم تتشبع علاقة أمريكا مع أى دولة أخرى بخلاف اليابان وألمانيا بهذا القدر من القضايا والمشاعر . وبالطبع توجد خلافات جوهرية بين علاقة أمريكا باليابان وعلاقاتها بألمانيا . فالروابط الثقافية مع ألمانيا ظلت أقوى بكثير ونتجت إلى حد ما من أثر الهجرة الألمانية الضخمة إلى الولايات المتحدة . ويعرف الأمريكيون أسماء الألمان الذين كان لهم تأثير كبير على أمريكا ، ولكن ، حين يصل الأمر لليابان فنحن نتذكر غالبا الأمريكيين الذين كان لهم أثر عليها . ولم تبد ألمانيا مطلقا لغزا مغلقا بالنسبة للأمريكيين كما هو الحال فى حالة اليابان ، كما لم يبدو الألمان على هذه الدرجة من الصعوبة فى الفهم .

وبالمقارنة بألمانيا فقد حمل الأمريكييون دائما آمالا ضخمة حول مايمكن ان نحققه فى اليابان ، وبالتالى ، أصيبوا باحباطات أكبر . ونظرا لأن اليابان غير محاطة بجيران أقوياء ، فقد اعتقدنا ان اهدافنا الدبلوماسية يمكن تحقيقها بقدر أقل من العواقب ، وهذا أيضا أثار احباطا شديدا حين لم يظهر أى أثر للنتائج القريبة .

وخلال العقد الأخير اصبح لليابان تأثير على الفكر الأمريكى أكبر من ألمانيا . وكان اختراقها الاقتصادى داخل الولايات المتحدة أكثر كثافة من الاختراق الألمانى ، كما كانت مقاومتها للاستثمار والصادرات الأمريكية أكبر . وأصبحت اليابان تعرف بالاحساس الأمريكى بعدم الأمان تجاه المستقبل فى حين مدت صلات

أكبر مع ألمانيا . واعتبرت اليابان قوة فريدة حقا فى العالم فى حين اعتبرت ألمانيا كجزء من أوروبا المألوفة بدرجة أكبر .

ومع ذلك ، فقد ظل هناك رغم هذه الاختلافات ، شكل عنيد للمنافسة بين أمريكا من ناحية وألمانيا واليابان من ناحية أخرى . وكشف النصف الأول من هذا القرن مدى مايمكن ان تكون عليه هذه المنافسة من كثافة ، وكان النصف الثانى خروجا عن القياس بسبب الخصائص الفريدة للعصر ، دمار الحرب ، ضروريات البناء والحاجة للاعتماد على واشنطن من أجل الدفاع العسكرى ضد الاتحاد السوفيتى .

وبالإضافة إلى ذلك عكست السنوات الخمس والأربعين الأخيرة ، شكلا مماثلا للعلاقة بين أمريكا وحلفائها . وخلال هذه الفترة ، لم تتساوى العلاقات الثنائية فى كل حالة ، مع هيمنة أمريكا عسكريا واقتصاديا ونفسيا . وكما كانت تلك علاقات يتم فيها تهميش المشكلات الاقتصادية رغم تزايدها ، لصالح التحالفات العسكرية وبذلك جعلت من الأسهل احتواء الصراع الاقتصادى .

ومع ذلك ، يرى منظور أمريكى وجود رابطة بين ألمانيا واليابان فى عقولنا لسنوات عديدة قادمة . وكما كان الحال فى الماضى فسوف تكونان فى المستقبل منافسينا الرئيسيين ، ان لم يكن عسكريا فمن المؤكد فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل الكثير اليوم . وكما حدث فى الماضى فسوف تنمى أمريكا العديد من العلاقات الشخصية مع الألمان واليابانيين ، وسيكون هناك قدر كبير من التعاون المتبادل الإيجابى وقدر كبير من الاعجاب المتبادل ، وانما كما كان الحال دائما ، سيخشى الأمريكيون من ان تنظر هاتان الدولتان للعالم ومصالحهما بطرق لا تتلائم مع الأهداف الأمريكية .

وسيشعر الأمريكيون بقدر كبير من التضارب تجاه أكبر منافسيهم ، كما كان الحال دائما . ونحن ندرك ان العالم يصبح أصغر واننا سنتعامل بشكل أكبر وأكبر مع برلين وطوكيو . ولكننا لم نتمكن من اتخاذ قرار فيما إذا كنا نريد ان تكون ألمانيا واليابان قويتان أو ضعيفتان ، وما إذا كنا نريدهما مليئتان بالتصميم أو طيعين ، وما إذا كان يتعين ان تظلا ملتزمتين بمنهاجهما السلمى أو ترسلا قواتا للاشتراك فى أى نزاع . وهل ستكون لديهما الرغبة فى ان يستخدما نفوذهما للمساهمة فى حل المشكلات العالمية ولكننا سنشعر بالقلق لما قد تؤدى إليه ممارسة

هذه القوة ، وسوف نطالبهما بتحديد رؤيتهما للعالم ثم نجادل بان هذه الرؤية خطيرة لأنها ليست رؤيتنا بالتحديد .

وسوف تصبح ألمانيا واليابان خلال التسعينيات جزءا من النقاش حول كيفية تناول أمريكا لمشكلاتها الداخلية ، أكثر من أى دولتين أخريين . وسيوجه البعض فى الولايات المتحدة اللوم لبرلين وطوكيو ، وبخاصة برلين ، بسبب مشكلاتها . ولكن بدرجة أكبر سيكونون أكثر توازنا وأكثر قدرة على المواجهة وسوف يتساءلون : كيف تعمل أنظمة التعليم بهما ؟ وكيف توفران الرعاية الصحية ؟ ولماذا نعانى فى الولايات المتحدة من هذا الكم الكبير من المشكلات المصرفية بالمقارنة بهما ؟ وسيكون لدى الأمريكيين رغبة فى تحسين وضعهم باى حال ، ولكن سيكون الدافع الاضافى وصرخة الحشد السياسى من أجل العمل هى « يجب ان نكون أكثر قدرة على الانتاج وأكثر فعالية من اجل المنافسة مع انجح دولتين فى العالم » .

والحقيقة هى انه فى الجزء الأكبر من تاريخنا ظل الأمريكيون يشعرون بعدم الارتياح تجاه ألمانيا واليابان باستثناء الفترات التى لم يكن بيننا وبينهما بها علاقات متداخلة كبيرة أو حين كانت الهيمنة الأمريكية واضحة . ولايصف أى من هذين الوضعين علاقة أمريكا مع ألمانيا أو اليابان اليوم أو فى السنوات القادمة ، والتحدى الذى ستواجهه أمريكا يتمثل فى العيش مع دول تختلف عنها تماما ، بدون ان تعتبر كل تحدى أمرا استفزازيا ، وبدون ان تخلق المشاعر الوحشية التى كانت سمة الماضى . ولن يكون هذا سهلا على الأقل لأننا على وشك ان نرى اندفاعا قويا فى برلين وطوكيو ظلت مطموسة لسنوات طويلة بسبب القيود التى فرضت عليها طوال سنوات الحرب الباردة . وفى الواقع ظل التاريخ مجمدا منذ عام ١٩٤٥ ويحدث الآن ذوبان الجليد أمام أعيننا .

الفصل الثالث

شرعيات تاريخية مختلفة

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

الفصل الثالث

شرعيات تاريخية مختلفة

طوال الجزء الأكبر من الخمسين عاما الماضية لم يكن للشرعيات المختلفة لأمريكا وألمانيا واليابان سوى تأثير ضئيل على علاقتها ببعضها البعض . وكان السبب بسيطا للغاية : فقد التزمت ألمانيا واليابان باتباع ماتمليه أمريكا . ولكن الآن ومع انتهاء الحرب الباردة ، كان من الطبيعى ان تشعر برلين وطوكيو بمزيد من الحرية ، وبمزيد من الحرية فى الارتداد للنماذج السياسية والاقتصادية ذات الجذور العميقة . ومن المرجح ان يسفر هذا عن توترات شديدة فى علاقتهما بالولايات المتحدة وببضعهما البعض .

وتوجد فى جميع المجتمعات افكار وممارسات متأصلة تساهم فى تفسير كيفية نظرتها لانفسها وأشكال سلوكها . وهذه الممارسات تساعدنا على فهم السبب فى وجود منافسين تجاريين أقوى من غيرهم ، والسبب فى أن البعض يخشى من التضخم أكثر من خشيته من البطالة ، ولماذا تختلف مفاهيمهم بشأن الأمن الاقتصادى والبدنى . ويصبح الأسلوب الذى ترى به أى دولة نفسها واسلوب ادارتها لشئونها على مدى الأيام ذات أهمية خاصة خلال فترات التوتر والشك ، حين تكون هناك رغبة قوية وطبيعية للعودة للجذور القومية كملاذ نفسى .

وإذا عدنا للاصول التاريخية والعقلية للثلاثة الكبار ، للثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ ، توحيد بسمارك للمبراطورية الألمانية عام ١٧٨١ واحياء اليابان على يد الميجى فى عام١٨٦٨ ، فسوف نلاحظ ان العديد من القوى والقيم مازالت قائمة اليوم . وسوف نرى كيف وازنت هذه المجتمعات الثلاثة بين حقوق المواطنين الأفراد ومفهوم المجتمع الوطنى الأوسع . وكيف حددت أهدافها الاقتصادية ، وكيف نظرت لقابلية أسلوب حياتها للدول الأخرى ، وماهى أكثر الأشياء التى تريدها وماهى أكبر مخاوفها . ولقد قال اليكسيس دى توكفيل فيلسوف القرن التاسع عشر الفرنسي « يمكن القول ان الرجل الكامل يمكن رؤيته فى مهد الطفل » ويمثل نمو الأمم شيئا مماثلا . ولا أشك فى أننا إذا درسنا أقدم لحظات تاريخها فسوف نكتشف فيها بشكل مؤكد السبب الأساسى للاحقاد والعادات والمشاعر الحاكمة وباختصار ، كل مايشكل مايسمى بالهوية القومية .

التجربةالأمريكية

طوال أكثر من مائتى عام ظلت صفات التجربة الأمريكية ثابتة بصورة ملفته للنظر . فقد وضعت أمريكا الحرية الفردية فوق كل القيم الأخرى تقريبا . وأخفت شكوكا ضخمة تجاه تركز السلطة العامة والخاصة . وظلت مجتمعا مفتوحا يتمتع بفرص ضخمة للحركة لأعلى . وتحملت مهمة مد قيمها الاجتماعية ومؤسساتها السياسية لابعد الحدود على الاطلاق . وشجعت بيئة عادة ماتكون فيها الحكومة ومؤسسات الاعمال خصمان . واعتبرت نفسها دولة غنية ، وتشعر بالامان المادى ونتيجة لذلك ظلت مجتمعا واثقاً من نفسه إلى حد بعيد . وكتب فرانسيس فيتزجيرالد يقول « ان الاسطورة القومية ، تتمثل فى القدرة على الابداع والتقدم ، والصعود المنتظم لأعلى سواء من حيث القوة أو الرخاء بالنسبة للفرد والمجتمع باسره . ويرى الأمريكيون التاريخ كخط مستقيم وهم يقفون عند الحد الفاصل له كممثلين للجنس البشرى باكمله . وهم يؤمنون فى المستقبل كما لو كان دينا .. » . ولاتنطبق كلمة واحدة من هذا الوصف ، كما سنرى ، على ألمانياأو اليابان .

ويمكن ارجاع السمات الأمريكية لعوامل تاريخية عديدة ، ولكن ثلاثة من أكثر العوامل المحورية هى الظروف التى احاطت بميلادها كأمة فى القرن الثامن عشر ، والفتح الذى تحقق بعد ذلك عبر الحدود خلال المائتى عاما التالية وأثر التصنيع الأمريكى على العلاقة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال .

الروح الفردية

كان المستعمرن الذين جاءوا إلى العالم الجديد يتطلعون للمدى السياسى والمادى . وكانت رحلتهم إلى فرجينيا ونيويورك أو ماساشوسيتس هى فى حد ذاتها اعلان عن الاستقلال . وقد وصل البعض ببقايا من عائلاتهم التى تعرضت للاضطهاد وبتصميم على تخليص انفسهم من طغيان مماثل . وفى منتصف القرن الثامن عشر بدأ المستوطنون الاستعماريون انفسهم يتصرفون تجاه مايعتبرونه حكما بريطانيا نائبا غير عادل ، بداية من « فرض ضرائب بدون اقرار » إلى القيود التجارية الصارمة . وبدأوا بالفعل نتيجة تأثرهم بالفلاسفة الليبراليين الأوربيين مثل جون لوك وديفيد هيوم وادم سميث وأخرين ،فى صياغة افكار ستؤثر على الجمهورية طوال

القرنين التاليين . وتتضمن هذه الأفكار التى ترى ان تركيز السلطة فى ايدى فئة قليلة أمر سيء ، وانه إذا كانت الحكومة ضرورية ، فان الشعب يحب ان يكون له الحق والوسائل لتغييرها أو الغائها ، وانه يمكن تحقيق المصلحة العامة على افضل وجه إذا نجح كل فرد فى تحقيق مصلحته الشخصية ، وان الثروة القومية لاتأتى من التشريعات الحكومية ولكن من اطلاق طاقات الأفراد من خلال الأسواق الحرة . وحين بدأت حرب الاستقلال ، كان هدفها واضحا وهو تخليص المستعمرات من سلطة امبريالية جعل حكمها من المستحيل على المستوطنين ان يمارسوا الحريات التى يطالبون بها .

وبدت أمريكا كبيرة وبعيدة عن أوروبا ، لدرجة ان اغراء ادارة ظهرها للقديم قد تدعم بامكانية تطبيق هذا الامر . وبالاضافة إلى ذلك ، تمكنت الروح الفردية من الانتعاش بسبب ظروف معينة لم تكن قائمة . فلم يكن هناك نظام اقطاعى ، فلم يكن هناك ملك وجيش أو طبقة ارستقراطية . ولم يكن هناك نقص فى الارض ، لذا لم تكن هناك ضرورة لوجود حكومة قوية لتوزيعها . وكان هناك قدر قليل من القلق تجاه التعرض للغزو من الخارج ، لذا لم تكن هناك ضرورة لجيش محترف وبالتأكيد فان الأفكار الليبرالية انتعشت فى مناخ ثرى كانت القيودالطبيعية للمجتمعات المنظمة أقل بروزا فيه من أى دولة أوروبية . وقال دى توكفيل « لقد ولد الأمريكيون متساوون بدون ان يتعين عليهم ان يكونوا على هذا النحو » .

وفى الوقت الذى دارت فيه مناقشات حول كيفية انشاء مجتمع تكون فيه الحرية الفردية أولى الأولويات ، فان الهدف نفسه لم يكن محل شك . وظلت الأفكار التى ظهرت فى القرن الثامن عشر ، التى عبر عنها اعلان الاستقلال والدستور وميثاق الحقوق ، هى نفس الأفكار السائدة منذ ذلك الحين . وبرزت هذه الأفكار فى أوضح صورة فى تلك العهود التى حددت الهوية الأمريكية ، سنوات توماس جيفرسون واندرو جاكسون وابراهام لينكولن وتيودور روزفلت وجون كيندى ورونالد ريجان . وغذى هؤلاء جميعا إيماننا بالحرية الفردية والكرامة سواء كانوا جمهوريين أو ديمقرطيين وسواء كانوا يؤيدون حكومة قوية أو حكومية ضعيفة .

ويمجد الأمريكيون الانجاز الفردى أكثر من أى أمة أخرى . ونحن نعلم من اخترع محلج القطن والمصباح الكهربائى والتليفون والكمبيوتر الشخصى ، ونحن نعرف من اكتشف مصل القضاء على شلل الاطفال . وعلى الرغم من ان العديد

من هذه المنجزات كانت نتاجا لجهود مشتركة ، فنحن نبقى فى الذهن صورة الاشخاص الأفراد وهم يعملون فى عزلة ويحققون التقدم الكبير فى مواجهة كل العقبات .

وقد أكد النظام الأمريكى على مفهوم العلاقات التعاقدية لحماية الحقوق الفردية فى مواجهة السلطة المتعسفة من جانب الدولة أو أى شخص أخر ، وهو نظام يهدف تقنين الصراع بين الأفراد ، وبين الأفراد والحكومة وبين الحكومة والصناعة وبين الادارة والعمال . وهو مبنى على مفهوم يرى ان الحقيقة يمكن معرفتها وتحقيق العدالة فقط من خلال المواجهة بين المصالح المتصارعة . وعادة ماتكون المحاكم هى مجال الصراع حيث يعد القانون فى ظل النظام الأمريكى هو حامى الحقوق الفردية . وبالاضافة إلى ذلك ، كان الجزء الأكبر من قانوننا أعلى من سلطة الدولة وهو يضمن الحقوق الفردية غير القابلة للتحويل التى لايمكن ان تمنحها أو تنزعها الحكومة . وفى الواقع لاتوجد « دولة » مثل هذه الدولة ، حيث لاتوجد سلطة مركزية تسكن إليها فكرة السيادة . فالسيادة تستقر فقط مع الشعب .

وظلت الفردية تعنى أكثر من مجرد حرية الاختيار والتحرر من الانتهاك . فقد تضمنت فرصا غير محدودة . فقد نشأ ابراهام لينكولن فى كوخ خشبى وأصبح رئيسا . وبدأ جون روكلفلر كعامل أجره أربعة دولارات اسبوعيا . ورسخ حلم الفرصة غير الحدودة فى اذهان ملايين الأمريكيين خلال الفترة الممتدة بين الحرب الأهلية ومنتصف القرن العشرين فى قصص الصعود من الفقر لى الثراء .

وتتمتع الحكومة ، فى التقليد الأمريكى ، بدور محدود للغاية . وفى الواقع فان الدستور يخلق نظاما لعمليات التفتيش والتوازنات ويضع فصلا واضحا للسلطات بين السلطة التنفيذية والكونجرس والسلطة القضائية التى تهدف جميعها لتقليص نطاق تدخل الحكومة فى حياة الشعب . وكلما تقلصت سلطة الحكومة ، كلما كان هذا أفضل .

وظل سلوك أمريكا التقليدى تجاه مؤسسات الأعمال امتدادا للفلسفة الفردية . فيجب ان تتنافس الشركات فى السوق فى ظل ادنى قدر من التدخل من جانب المؤسسات العامة . وهدفها الرئيسى هو ارضاء المستهلك الفرد ، أو حامل الاسهم الفرد . ويأتى بعد ذلك الادارة وقوة العمل والمجتمع المحلى والأمة .

وقد طبقت اجراءات حماية المستهلك لآفاق لم تتحقق فى أى مكان آخر . وظلت مقاومة الاحتكارات قوة متكررة فى السياسة الأمريكية ، وادارت وكالات عديدة تتصارع فيما بينها سياسة التسعير . وفى مسائل التجارة عادة مايؤدى الصراع بين واشنطن والولايات أو بين السلطة التنفيذية والكونجرس إلى اعاقة السياسات القومية .

ولايعنى كل هذا ان الافراط فى الحرية الفردية كان بلا جدل . فمنذ الأيام الأولى للجمهورية ، كانت هناك تيارات خفية تؤيد مفهوما أوسع للمصلحة القومية . وكتب توماس بين يقول « ان المصلحة العامة ، كما كانت دائما ، هى البنك المشترك الذى يمكن ان يحصل منه كل فرد على نصيب معقول » وكانت حجته ترى انه إذا عمت الفوضى هذا « البنك » فان الافراد سيضارون هم أيضا . وشجب جيمس ماديسون التوزيع غير المتساوى للثروة الأمر الذى يمكن ان تلام عليه إلى حد ما على الأقل الفردية غير المقيدة . وكان يرى ان المساواة هى الشرط المسبق لوجود حكومة ديمقراطية ، جيدة .

وظهر منتقدون أقوياء لنموذج الفردية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حين انهارت الرأسمالية المطلقة العنان بمجتمع يتغير سريعا ، مجتمع أصبح صناعيا بشكل أكبر وأكثر قومية وأكثر وضوحا من حيث تقسيمه لطبقات اجتماعية واقتصادية . وفى هذه الظروف ، لم تعد لرؤية جيفر سون بشأن المجتمعات اللامركزية المعتمدة على نفسها صلة كبيرة بمشكلات الشركات الصناعية الصغيرة وصعود المؤسسات الكبيرة والحاجة للاستجابة للمخاوف المالية التى تجتاح البلاد أو مشاركتنا المتزايدة فى الشئون العالمية . ومع ذلك ظل مفهوم ضرورة تمتع الافراد بالحرية فى ان يحيوا حياتهم بدون تدخل الحكومة عميق الجذور .

وخلال القرن العشرين لم يعد فى مقدور الفردية ان تظل نقية . فعلى سبيل المثال كان التقدميون قوة فعالة فى السياسة الأمريكية ، على أمل ان يتم تنظيم الصناعة الأمريكية ليس من خلال المنافسة فى الأسواق الحرة ولكن من خلال المجالس الثلاثية التى تمثل فيها الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال من اجل تنظيم الانتاج . كما كمل الرئيسان روزفلت سلطة الحكومة تتحمل جوانب عديدة من حياة المجتمع الأمريكى من خلال مقاومة الاحتكار ونمو التشريعات الفيدرالية . وخلال فترة الكساد الاعظم بذلت الحكومة جهودا ضخمة لانقاذ البلاد . وعلى الرغم من ان المحكمة العليا ألغت فيما بعد الكثير من هذه المحاولات فان هذه

الجهود الجماعية استمرت خلال الحرب الباردة وعهد المجتمع الكبير حين توسع نطاق النفوذ الحكومى بشكل ضخم . إلا انه على الرغم من كل هذا ، ظلت أمريكا مجتمعا يزرع فكرة « الأنا » . وحتى مع نمو الجهاز البيروقراطى للحكومة ، فلم يحتل موقعا مريحا فى مركز المجتمع ولم يختف الحنين إلى عدم تركيز السلطة . وجيلا بعد جيل لم يشعر الأمريكيون بالارتياح تجاه حكومة نشطة أو اخضاع الحرية الفردية وارضائها بأى شئ . وفى الواقع نظرت أمريكا طوال الجزء الأكبر من القرن العشرين إلى أى أشكال متطرفة من الفلسفات المناهضة للروح الفردية كعدو لها . وحاربت الشمولية الفاشية ممثلة فى ألمانيا واليابان خلال الأربعينيات . ودخلت الحرب الباردة ضد خطر شيوعى مفترض .

الحدود

بخلاف التأثير القوى للاباء المؤسسين فقد تشكلت القيم الأمريكية من خلال خبرة أقتحام الحدود والاستيطان بها . وفى البداية كانت فكرة الحدود مادية ، فقد اكتشف كولومبوس أمريكا وهبط إلمهاجرون إلى يلايموث روك وشق لويس وكلارك طريقهما إلى الشمال الغربى العظيم وسارنيل ارمسترونج على القمر . ولكن بالنسبة لأمريكا كان الأمر أكثر من أرض مكتسبة ، فقد أصبح أقتحام الحدود حالة ذهنية .

ومع امتداد المستعمرات الثلاثة عشر غربا ، تملك الأمريكيون احساسا باحضار الحضارة إلى البرية وزرعوا فلسفتهم السياسية ومؤسساتهم . وضموا أراضى تضم ثروة مادية ضخمة ومدوا اسواقهم . ونصح هوراس جريلى « توجه غربا أيها الشاب وأنمو مع هذا البلد » . وفعل ذلك الكثيرون الباحثون عن طريق جديد والمكتشفون والمشاركون فى الحملات والمصلحون وأولئك الباحثين عن بداية جديدة . وقال المؤرخ اوليفر روبيرتسون « كان مصيرهم واضحا : فقد دفعوا تجاه الغرب بيد الله ، حملوا معهم أفضل شئ من المدنية والتعليم والتطور والحكومة الجمهورية والمثل الديمقراطية . وملأوا قارة شاسعة وفارغة بالفضائل والمؤسسات الخاصة بأكثر شعوب الارض حرية . وهذه هى الأسطورة والحلم » .

وكانت رغبة أمريكا الطبيعية فى ان تصبح أفضل المجتمعات واضحة قبل انشاء الجمهورية . وتحدث جون وينفروب أول عمدة لماساشوسيتس عن العالم الجديد كنموذج للجنس البشرى « كمدينة فوق التل » .

وبعد ذلك وصف توماس بين أمريكا بأنها « ملجأ للجنس البشرى » . وجاء التفوق الاخلاقى طبيعيا وأصبح كل جيل بعد جيل متلهفا على نشر الفكرة الأمريكية لأرض أوسع .

وكانت الحدود تعنى التحرر . وشجعت الاعتماد على النفس وتطوير الذات والالتزام . وفى الأراضى الجديدة انتعشت التجارة غير المنظمة . وتم استيعاب المهاجرين بسهولة لأنه كان يمكنهم الاستيطان فى أراضى بكر بدون زعزعة مجتمعات راسخة .

وحين استقرت الحدود القارية ، لم تنته العملية . وكتب فريدريك جاكسون تيرنر فى الدراسة الكلاسيكية للحدود الأمريكية عام ١٨٩٣ يقول « لقد ظلت الحركة هى الحقيقة المهيمنة ومالم تكن هذه الممارسة بلا أى تأثير على الشعب ، فان الطاقة الأمريكية ستطلب باستمرار مجالا أوسع لنشاطها » . فبعد ساحل كاليفورنيا يوجد المحيط الهادى والشرق . وبعد ذلك ظهرت الفرصة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لزرع اسلوب الحياة الأمريكى فى ألمانيا واليابان ، وفى مرحلة لاحقة فى العالم الثالث .

وكتب روبرتسون يقول « وسواء كان هذا يعنى تحمل عبء الرجل الأبيض أو « امداد اغنام الصين بالبترول » أو تحرير كوبا من اسبانيا و « جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية » أو « بناء دولة فى فيتنام » فقد أصبحت المهمة الأمريكية – باختفاء البرية الأمريكية – شيئا ينفذ فى البرية الاوسع غير الأمريكية » .

إلا أن الأمريكيين نظروا لمد مثلهم كشئ مختلف عن الأمبريالية . واعتقدوا دائما انهم يشاركون الآخرين فى مثلهم ولايفرضوها عليهم . واحسوا دائما انهم يتوسعون ليس من منطلق الشكوى والحقد والجشع ولكن لأن ذلك هو مصيرهم ومصير من جاءوا للاتصال بهم . وفى القرن العشرين ، ترجم ذلك إلى توجه أمريكى للحديث والتفكير والتصرف بأساليب كونية مثيرة . وحاول وودرو ويلسون تصدير صورة متميزة للمجتمع الأمريكى تركز على التجارة الحرة والتعددية العرقية . وبذل الأمريكيون محاولة مماثلة وأكثر نجاحا لاعادة خلق الولايات المتحدة فى الخارج حين تعهد الرئيس ترومان بتوفير الدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى للحكومات المناهضة للشيوعية المهددة بخطر الغزو الخارجى والتمرد الداخلى . ولم يقتصر استعداد الرؤساء جون كنيدى وليندون جونسون ورونالد ريجان على توفير

المعونة فقط ولكن أيضا لدخول الحرب وزعزعة استقرار الأنظمة الشيوعية حين لم يكن الخطر موجها للأرض الأمريكية ولكن للقيم الأمريكية .

التصنيع والخصومة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال

طوال مسيرة التاريخ الأمريكى نمى عداء عميق بين الحكومة ومؤسسات الأعمال ، وهو أمر لايوجد بالفعل فى أى مجتع صناعى آخر . وبدأ هذا التوتر قرب نهاية القرن التاسع عشر ويمكن ارجاعه إلى حد كبير لاختلاف شكل التطور الاقتصادى الأمريكى عن التطور الخاص بالدول الصناعية الأخرى . ففى جميع الدول الأخرى ، سبقت الحكومة الكبيرة مؤسسات الأعمال الكبرى أو صعدت معها . وفى أمريكا كان العكس صحيحا ففى الأغلب الأعم ادار القطاع الخاص ومول التنمية الصناعية فى وقت كانت الحكومة فيه صغيرة وضعيفة . وبحلول عام ١٩١٠ ،على سبيل المثال ، وصل عدد العاملين فى شركات السكك الحديدية إلى مائة ألف شخص فى كل منها ، وبلغ رأس مال شركة الدخان الأمريكية خمسمائة مليون دولار وأنشئت مؤسسة الصلب الأمريكية بواسطة جى . بى مورجان فى سلسلة من عمليات الدمج بلغت قيمتها ١,٤ مليار دولار .

ولم تكن الحكومة غير فعالة فقط ومشربة بايديولوجية عدم التدخل بل لم يكن هناك ايضا قوة أخرى مسيطرة ، فلم تكن هناك طبقة ارستقراطية أو طبقة عسكرية أو كنسية أو نقابات للتجار . ونتيجة لذلك ظهر فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر رد فعل عام قوى لهذا التركيز للسلطة من جانب واحد . ونتج عن ذلك موجة من التشريعات التنظيمية (مثل قانون التجارة بين الولايات أو قانون سيرمان لمكافحة الاحتكارات) الذى لم يكن له مثيل فى أى دولة أخرى بتركيزه على تقييد المؤسسات الكبرى . وقال توماس ماكر والاستاذ فى هارفارد « بصعود المؤسسات الكبرى ، اكتسب تعبير « المشروع الخاص » معنى مختلفا ، وأصبح يعنى بدون أى شك ، هذه القوة المركزية التى شن ضدها الأباء المؤسسون ثورتهم » .

وقاومت المؤسسات الكبرى التدخل ، فقد نمت بقدر غير طبيعى من الاستقلالية وخلقت وحدها دولة صناعية . وتمثلت وحجتها فى انه يتعين على الحكومة نتيجة لذلك الاستمرار فى عدم التدخل فى شئونها وترك السوق ينظم

نفسه . إلا أن شك الرأى العام « والصحافة التى أصبحت مهمومة بما اعتبرته ادانة الرأى العام للمؤسسات الكبرى » شجعا الضغط كى تتدخل الحكومة . إلا انه لم تنمو مطلقا عادة متماسكة لتحقيق التعاون وبالمقارنة بالمجتمعات الصناعية الأخرى ، وجدت فى احسن الأحوال علاقة عدم ارتياح بين مؤسسات الأعمال والحكومة طوال هذا القرن . ويصدق هذا بصفة خاصة فى نظرة مؤسسات الأعمال الكبرى لواشنطن . وكتب ديفيد فوجل خبير العلوم السياسية يقول « ان اكثر المعتقدات المميزة الراسخة والدائمة لدى المسئولين التنفيذيين الأمريكيين تتمثل فى شك شديد وعدم ثقة فى الحكومة » .

ومع مضى سنوات مابعد الحرب ، مرت مؤسسات الأعمال الأمريكية بمراحل عديدة . ولم تتميز جميعها بمعارضة واشنطن ، مع ذلك . فعلى سبيل المثال أصبحت الشركات الأمريكية الكبرى مثل أى . بى . إم ، وجنرال اليكتريك وفورد للسيارات ، وويستنجهاوس ، بعد الحرب العالمية الثانية ترمز للحلم الأمريكى فى حياة أفضل وعملت عادة بصورة وثيقة مع واشنطن لاستمرار توسع الاقتصاد . وفى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات أصبحت الشركات الكبرى رموزا وأدوات للقوة الأمريكية فى الخارج ودعمت السياسة الخارجية الأمريكية . إلا أن تحول مؤسسات الأعمال الأمريكية خلال الثمانينيات إلى شركات متعددة الجنسيات أصبح ينظر إليه كمشكلة وفرصة سانحة فى نفس الوقت . وكان انفصال بعض الشركات عن الاقتصاد الأمريكى أحد أسباب القلق البارزة . وبدأت العديد من الشركات تنتج فى الخارج وتستثمر ارباحها فى الخارج وتعين العاملين فى الخارج . وبالطبع بدت تلك صورة معقدة ، إلا أن الكثير بدا واضحا : فقد أصبح العديد من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات تتحرك كوحدات فردية بدون أى التزام تجاه الوطن الأم . وأصبحت تتصرف وفقا للتقليد الأمريكى باستغلال الحدود الجديدة بدون التزام كبير تجاه المجتمع القومى . وقال رئيس شركة أن . سى . آر « لقد سئلت فى يوم ما عن القدرة الأمريكية على المنافسة ، وردى كان أننى لا أفكر فيها مطلقا . فنحن نفكر فى مؤسسة « أن . سى آر » فى أنفسنا كشركة تخوض المنافسة على المستوى العالمى وتصادف ان مقرها يوجد فى الولايات المتحدة » .

ألمانياواليابان

برزت ألمانيا واليابان فى ظروف مختلفة . ولكن قبل دراسة كل دولة على حدة ، يمكن الاشارة إلى بعض الملاحظات العامة التى تنطبق على كليهما وتميز نظرتهما لانفسهما وانماطها التاريخية عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة .

فبالنسبة للدولتين غطت مصلحة الجماعة ، سواء الأمة أو المجتمع الصغير أو الشركة ، على أهمية الفرد . ولم يكن الفرد هو الوحدة الاجتماعية الأساسية فى كل مجتمع بل كانت العائلة والبلدة والشركة هى تلك الوحدة . وفى الوقت الذى تمتع به الأفراد فى الدولتين بحقوق كبيرة ، فقد ظل هذا حقيقيا باستمرار منذ عام ١٩٤٥ ، وحتى الآن فإن المواطنين الألمان واليابانيين كانوا أكثر وعيا من الأمريكيين بدرجة كبيرة بالتزاماتهم من أجل تحسين مصلحة الجماعات التى ينتمون إليها .

وعلى النقيض مع أمريكا ، يمكن تصنيف ألمانيا واليابان كمجتمعات مشتركة منتظمة . وهذا ليس مجرد شعار جذاب : فهو يعكس مقدمة منطقية متميزة بشأن هدف الدولة ومسئوليات المواطنة . وفى المجتمعات المشتركة ، تتمثل الفلسفة الأساسية فى اعتبار الفرد جزءاً لايتجزأ من الكل وان أفضل فرصة للمرء للتطور الكامل تظل فى اطار اهداف الدولة . وفى المجتمع الفردى ، على العكس ، يعتبر كل فرد كائنا متطورا تماما بالفعل ، وتتمثل مشكلته أو مشكلتها فى حماية ماحصلوا عليه من الذى تأخذه الدولة . وكان أحد الأسباب الأساسية فى هذه الاختلافات هو عدم ممارسة ألمانيا أو اليابان لأى ثورة ديمقراطية كما كان الحال فى فرنسا أو أمريكا . وبالتأكيد كانت هناك تيارات ديمقراطية خفية ، ولكنها أما كانت أضعف للغاية من أن تترك أى أثر على الشعب أو انها تعرضت للقمع من جانب الحكومة . وظهرت انطلاقا من هذه البدايات المختلفة توجهات متباينة للمؤسسات السياسية والاقتصادية .

فبالنسبة لألمانيا ، وحتى قبل ان تصبح دولة فى عام ١٨٧١ ، نظمت الأجزاء المكونة للشعوب المتحدثة بالألمانية فى اطار حكام ورعايا يقف على رأسهم الملوك والأمراء أو الأساقفة . وفى اليابان ومنذ قرون قبل العصر الحديث كان هناك الأباطرة أو القادة العسكريين يتمتعون بصفات مماثلة . ومنذ وقت مبكر ، اكتسبت

الحكومة فى البلدين سلطاتها ليس من المواطنين ولكن من فكرة وجود الدولة فوق الشعب وبشكل منفصل عنه ، واليوم ألمانيا واليابان ديمقراطيتين تمثيليتين ولكن هذا الشكل من الحكومة ليس عميق الجذور من وجهة النظر التاريخية .

وبالنسبة لليابان وألمانيا نشأ ظهور مجتمعات هرمية معقدة بشدة ، فى ظل حكم مدنى وعسكرى ، من ظروف مختلفة تماما عن التجربة الأمريكية . وكانت البلدان مجتمعات اقطاعية منذ القرون الوسطى . وفى الوقت الذى وحد فيه بسمارك الأمة الألمانية وفتحت اليابان أبوابها للعالم بعد قرنين من العزلة كانت الدولتان تقفان على مسافة بعيدة خلف انجلترا وفرنسا وأمريكا كدول صناعية حديثة . وظهرت من أجل اللحاق بها حكومات سلطوية قوية لتحشد طاقات المجتمع . وأصبح التضامن الاجتماعى ضروريا بما ان التوترات السياسية تقوض رغبة الشعب فى العمل لصالح الدولة . وكان هناك تطابقا ملحوظا بين الاحتياجات التى حددها بسمارك وزعماء الميجى من أجل بناء الأمة . وفى كل حالة أصبحت التنمية الاقتصادية العاجلة هى الوسيلة لتحقيق ذلك .

وتطورت الدولتان فى اطار جغرافى سياسى مختلف عن أمريكا . فالدولتان شعرتا بانهما محاصرتان وتفتقران للموارد ومعرضتان للخطر وكلاهما شعرتا بالقلق من جيرانهما . فألمانيا الواقعة دائما على مفترق الطرق فى أوروبا لها تاريخ طويل من التعرض للغزو والخضوع لحكم الجيران وأصبحت أحيانا كما يقول المؤرخ السياسى ديفيد كالير « نوع من المسرح العرقى لاظهار الطموحات المختلفة للعائلات الحاكمة المنتمية للنظام القديم » . أما اليابان فرغم انها جزيرة فقد ظلت طويلا تشعر بانها عرضة للخطر من جيرانها مثل الصين وروسيا . وفى الواقع ، فقد نمت الروح القومية فى البلدين كرد فعل للتهديدات الخارجية ، حقيقية كانت أو وهمية .

وفى الوقت الذى افتقدت فيه ألمانيا واليابان للمصادر الطبيعية فقد كانت فى حاجة لأن تصبحا دولتين صناعيتين واتسمتا بقدر من الحيويةوالكفاءة يكفى لانتاج سلع تزيد كثيرا عما يمكنها استهلاكه . وفى مرحلة مبكرة اعتمد السوق العالمى ، لذلك ، على ادراكهما وأصبح الحصول على المواد الخام وتوفير منافذ خارجية لبيع منتجاتهما هواجس تستحوذ عليهما . لهذا أصبح أمرا ماديا ان تسيطر الاعتبارات الاقتصادية على سياستهما الخارجية والأمنية ، وظهرت فى أذهانهما فى

النهاية الحاجة لموازنة طموحاتهما الاقتصادية بالسيطرة السياسية على أراضى أجنبية . ومع ذلك لم تصبحا مطلقا قوتين سياسيتين استعماريتين ذات فعالية مثل بريطانيا العظمى وفرنسا ، وقد يرجع ذلك إلى أنهما بدأتا متأخرتين ، وساهم ذلك بالتأكيد فى شعورهما المتأرجح بالأحباط فى الثلاثينيات .

وقد أدى امتزاج الضغوط الاقتصادية والقيود الجغرافية وغياب الفلسفة الفردية إلى تطور أفكار عديدة متشابهة ومؤسسات اقتصادية متماثلة فى ألمانيا واليابان . فلم تؤمن ألمانيا واليابان بفكرة السوق الذى ينظم نفسه . وكانت مصالح الدولة أهم من الدافع الفردى للربح . واعتبرتا الفوضى الطبيعية للرأسمالية خطرا على التنمية الاقتصادية المنظمة . وأقامت البنوك والمؤسسات الصناعية والحكومات علاقات وثيقة من أجل دعم بعضها البعض . وتميزت الدولتان بالمنظمات واسعة النطاق ذات الأفاق بعيدة المدى فى التخطيط بالإضافة إلى المشاركة القوية للدولة . ولم تكن اتحادات المنتجين هى السائدة فقط بل حظيت أيضا بالتشجيع . وخدم التركيز المالى والصناعى هدفا ثانيا أيضا . فقد وجدت ألمانيا واليابان اللتان تخشيان من القلاقل الاجتماعية وتشعران بانهما عرضة لتأثير دائرة مؤسسات الأعمال الذى يزعزع الاستقرار ، وجدت ان امتزاج مؤسسات الأعمال الكبرى والحكومة الكبيرة أمرا مفيدا فى السيطرة على الدوائر الاقتصادية .

ومثلت الحدود بالنسبة لألمانيا واليابان ، على النقيض مع أمريكا ، خط المشاكل وتذكرة لحدودهما . وكتب فريدريك جاكسون تيرنر يقول « ان الحدود الأمريكية تختلف بشدة عن الحدود الأوروبية التي تعد حدا محصنا يمر عبر كثافات سكانية كبيرة . وأبرز شئ بالنسبة للحدود الأمريكية هو انها تقع على الطرف القريب من الأرض الحرة » . وفى حالة اليابان ، فان الحدود يمكن تلخيصها بمثل قديم يقول « ان الظلام على بعد خطوة واحدة » . ولم تجد ألمانيا أو اليابان الحدود فرصة لنشر أسلوب حياتهما ، بل على العكس ، لدرجة انه يتعين مجابهة الحدود والجوائز تمثلت فى السلطة والأمن والأسواق .

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قادت الحاجة لتعويض الوقت الضائع اليابان وألمانيا لصراع مع القوى الصناعية القائمة ، التى سعت إلى تحجيم عمليات التوسع اللتان تقومان بها . وأرادت ألمانيا واليابان ان تكونا امبراطوريات ممتدة ولكن نظرا لتأخرهما ، أصبحت طموحاتهما خطرا على النظام

القائم . وأدى قصر الفترة الزمنية المضغوطة التى ظهرا خلالها على المسرح العالمى إلى النظر لسلوكهما بوصفه سلوكا عدوانيا خطرا . وأدى ذلك إلى استياء فى طوكيو وبرلين وإلى شكاوى قومية مريرة والاحساس بانهما يعاملان بشكل غير عادل مما أدى لمطالبتهما المستمرة بايجاد مكانهما الملائم تحت الشمس .

وفى هذا القرن ، أصبح على ألمانيا واليابان ان يتواءما مع التغييرات الضخمة التى لم تعرفها أمريكا مطلقا . فقد شهدتا هزيمة عسكرية كاملة بما فى ذلك القصف والمجاعة وانهيار التجارة والعملات والتضخم الفلكى . وردت كلاهما على ذلك بالحشد القومى الفريد للتغلب على ذلك بل وتخطى انجازتهما الاقتصادية السابقة بنسب لم يكن أحد يتوقعها . ومن المستحيل قياس اثر هذه المنجزات الفردية على روحيهما القوميتين ولكن من غير المرجح ان تتمكن مجتمعات أقل تنظيما فى الاستجابة على ماحدث بنفس الطريقة .

وأخيرا فانه رغم سجلاتهما المثيرة للاعجاب منذ عام ١٩٤٥ فان ألمانيا واليابان تحملان أثقل الأعباء التاريخية من بين المجتمعات الديمقراطية التى تحكم العالم اليوم ، ولايرفض الأمريكيون أى شئ من ماضيهم تقريبا باستثناء أشياء قليلة (كالرق واعتقال الأمريكيين من أصل يابانى والمكارثية على سبيل المثال) . وتشعر برلين (وطوكيو بدرجة أقل) بالرعب من أجزاء ضخمة من تاريخهما .

ماضى ألمانيا

ظلت ألمانيا قبل توحيدها كدولة واحدة تحت التاج البروسى فى عام ١٨٧١ قائمة كمجموعة من الامارات والمدن والممالك واقطاعيات القرون الوسطى المستقلة ، بالإضافة إلى عدد من الدول كانت أقواها بروسيا . وفى حين توحدت الجماعات الألمانية باللغة وإلى حد ما بالثقافة ، لم يكن هناك زعيم سياسى واحد أو عائلة تولت الحكم كما لم تكن هناك مدينة عاصمة تقوم كمهمة المركز للسياسة والمال أو الفنون ، كما لم يظهر اطار قانونى ألمانى شامل للمعاملات التجارية . وفى الواقع فان هذا الخليط من الكينونات الألمانية لفترة طويلة من تاريخها استهلك فى الحروب الأهلية وكان مسرح المعارك للصراعات الأوروبية الأكبر .

واجتاحت الثورة العارمة الأقاليم والدويلات الألمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . فبعد الثورة الفرنسية ظهرت العديد من الحركات الليبرالية التى

طالبت بالمزيد من المشاركة الشعبية فى الحكومة . ووصلت تلك الأمور ذروتها فى عام ١٨٤٨ ، إلا أنها فشلت فى النهاية . وبداية من هذا التاريخ أصبحت الفاشية المحافظة تميز ألمانيا على امتداد أجيال عديدة لاحقة .

وتوجد أسباب عديدة فى عدم نجاح أفكار الثورة الفرنسية في ألمانيا بخلاف مواجهتها لمقاومة شديدة من جانب القوى المحافظة المطوقة . فالليبراليون لم يكونوا متطرفين بل مصلحين . ولم يسعوا للاطاحة بالزعماء الألمان الموجودين ، الخليط المكون من الأمراء والملوك والنبلاء ، ولكن فقط الحصول على موافقتهم على اقامة نظام جديد . وخشوا من غياب القانون وزعزعة الاستقرار وانشغلوا بالتغيير المنظم . وبالإضافة إلى ذلك اقتنع المصلحون بان الليبرالية تتطلب توحيد ألمانيا مع وجود حكومة مركزية قوية . ولكن لم يكن بوسعهم الموافقة على كيفية ضرورة تحقيق هذا التغيير السياسى . وكانت هناك أسئلة عديدة لم يكن فى الوسع الاجابة عليها . فما هى الحدود الحقيقة ؟ وهل يتعين على سبيل المثال ضم النمسا ؟ وماذا عن الجماعات العرقية الألمانية التى تعيش فى الشرق ؟ وأخيرا افتقد الليبراليون لمركز سياسى . وفى الواقع فانه نظرا للتقسيم السابق للأراضى الألمانية حدثت عدة ثورات وليست ثورة واحدة وتمت جميعها دون تنسيق ولذلك افتقدت لقوة ثورة واحدة قوية .

وترك انهيار المحاولة عواقب وخيمة على التاريخ الألمانى . وكتب المؤرخ أتش . دبليو كوخ يقول « أكد الفشل الذى تحقق مرة أخرى اشكال التطور السياسى المختلفة فى ألمانيا وغرب أوروبا » . وفى حين انضم بعض الليبراليين إلى المعارضة المتطرفة ، أحتوى المحافظون الأخرون وتراجع البعض بسهولة من دور « المواطنين » إلى دور « الرعايا » الخاضعين لملوكهم وامرائهم أو حكامهم الأخرين . وتبنى الكثيرون احتقارا للسياسة برمتها ووجه الكثيرون من الطبقة المتوسطة التى منيت أهدافها السياسية بالهزيمة طاقاتهم للشئون التجارية . وبالتالى حقق الاقتصاد البروسى فى العشرين عاما التالية تقدما كبيرا . وألقى تجنب ألمانيا للسياسة وتركيزها على التقدم الاقتصادى بشكل شبه كامل ، ألقى بظلاله على شكل التنمية الذى تحقق بها عقب الحرب العالمية الثانية .

بروسيا وبسمارك

بعد فشل الثورة الليبرالية مضت بروسيا تحت القيادة السياسية لاوتوفون بسمارك (الذى عينه فى منصبه الملك ويليام ملك بروسيا عام ١٨٦٢) مضت فى توحيد ألمانيا خطوة خطوة . ودخل فى البداية حربا مع الدنمارك فى عام ١٨٦٤ وضم دوقيات شليزفيج وهولشتاين . وفى عام ١٨٦٦ سحق النمسا فى حرب السبعة أسابيع ، ودعم هيمنة بروسيا على الاتحاد الكونفيدرالى لشمال ألمانيا . ثم هزم فرنسا فى الحرب البروسية – الفرنسية عامى ١٨٧٠ ، ١٨٧١ وضم ولايات باڤاريا وڤورتمبرج وبادن الألمانية الجنوبية . وفجرت انتصارات بسمارك العسكرية الخيال الألمانى . وأصبحت بروسيا نواة الرايخ الألمانى الجديد واجتاحت الروح البروسية جميع انحاء ألمانيا . وستصبح الروح الألمانية التى تتسم بالسلطة الفاشستية الصارمة ومعاداة الليبرالية والبعد عن الترف والنزعة العسكرية والكفاءة المرعبة والنزوع إلى اجراءات الحماية ، ستصبح جزءا لايتجزأ من تطور ألمانيا خلال الثمانين عاما التالية على الأقل .

وتحالف بسمارك باقامته للدولة الألمانية الحديثة مع ملاك الأراضى المحافظين وكبار رجال الصناعة . ودعم نظاما اجتماعيا مبنى على أساس الفروق بين الطبقات وتميز الارستقراطية . وعلى الرغم من احترامه للعديد من النداءات من اجل العدل الاجتماعى ، فقد حارب بسمارك المشاركة السياسية والحكم الشعبى . وتمثل هدفه السياسى فى السيطرة التامة . وفى كلمات عالم الاجتماع الألمانى ماكس ڤيبر فان « بسمارك خلف وراءه ميراثا سياسيا : أمه بلا تعليم سياسى .. أمة بدون رغبة سياسية ، أمة معتادة على الالتزام تحت شعار الملكية الدستورية وأى شئ يتقرر لها .. » .

وبالفعل فان بناء الدولة لبسمارك كان دائما مفهوما سياسيا عميقا . وكان مدركا للغاية الأساس الاقتصادى لسلطة الدولة . وتمثل هدفه فى ربط النظام السياسى الفاشيستى بالقومية الاقتصادية . واعتمد نجاح الاستراتيجية على النجاح الاقتصادى المستمر ، حيث يوجد العديد من المؤسسات السياسية لاستيعاب صدمة أى أزمة اقتصادية . وأصبح النمو هو الاعتبار الأساسى ، الشرط الضرورى للاندماج القومى والنظام السياسى .

وكانت ألمانيا تقف خلف منافسيها بمسافة بعيدة فى التحديث وكان عنصر العجلة يقف وراء فلسفة بسمارك . ووجد ان تشكيل حكومة مركزية قوية مع وجود مؤسسات مساندة لها فى مجال الأعمال والمال هو الطريق للحاق بالآخرين . وكانت التنمية الصناعية هى القوة وتطلب تحقيقها تصفية السياسات المسببة للخلاف . وتحقق ذلك بعدة وسائل .

أولا ، جعل الدستور الفعلى للدولة بسمارك نفسه مسئولا أمام الامبراطور وليس امام الرايخستاج (البرلمان) . وسكنت السيادة ليس مع الشعب ولكن فى منزلة أعلى . وأصبح للبرلمان السلطة على الميزانية ولكن بخلاف ذلك اقتصر دوره الفعال على ان يصبح صمام أمان للاستياء ومرآة للرأى العام .

ثانيا ، طور بسمارك نقابات مؤسسات الاعمال الكبرى والاحتكارات والمنظمات وجميع الترتيبات الأخرى التى تؤدى لتركز السلطة الاقتصادية وتدعم المصالح المتبادلة بين الدولة وعالم التجارة . وفى الوقت نفسه ، أيد تشكيل اتحادات صناعية كبيرة لتحقيق الموازنة مع البرلمان وتناول القضايا التى تصبح ذات طبيعة سياسية متفجرة . وتضمنت تلك اتحاد صناعات الحديد والصلب الألمانى والاتحاد المركزى للصناعات الألمانية .

وتمثل بعد ثالث فى المفهوم الألمانى للتطور الصناعى فى التزاوج بين البنوك والصناعة . فقد امتلكت البنوك الكبرى حصصا ضخمة فى الشركات الألمانية وخلقت تركيزا فريدا لرأس المال والتكنولوجيا التى تدار لمصلحة الاستقرار والتنمية القومية .

ثالثا ، لم يقتصر تأييد الدولة لعملية التصنيع بل شاركت مباشرة ، فيها من خلال انشاء الصناعات المؤممة . وتتضمن تلك صناعات المعادن والسكك الحديدية والقنوات والبنوك وافران صهر المعادن .

وأخيرا بنى بسمارك أول دولة رفاهية حديثة . وكان من بين أهدافها تشجيع العاملين على التطابق مع الدولة وليس مع زعمائهم السياسيين الاجتماعيين . وطبق برامج تأمين ضد الحوادث والمرض والشيخوخة . وخفض ساعات العمل بالنسبة للنساء والأطفال ، وأنشأ مدارس ومستشفيات وكنائس خاصة للعاملين .

ويعد خبير الاقتصاد السياسى الألمانى جورج فريدريش ليست (١٧٨٩ – ١٨٤٦) أحد الذين اثرت فلسفتهم بشدة فى سياسة بسمارك التجارية . وقد تحدى ليست المفهوم التقليدى للتجارة الحرة كما عرضه أدم سميث . وفى حين أيد إلغاء التعريفات بين الولايات الألمانية فان ذلك ظل مرتبطا بسياسة حماية تجارية قوية للمصالح الألمانية فى مواجهة العالم الخارجى . وتمثلت حجته فى ان بريطانيا يمكنها تحمل التجارة الحرة فقط لأن صناعاتها الانتاجية هى الأفضل فى العالم ولكن وافد جديد مثل ألمانيا يمكن ان يلحق بالركب فقط إذا امكنها استيراد مواد خام رخيصة وتطوير صناعتها المحلية وراء أسوار الحماية . وقال ليست ان التعريفات يمكن ان تكون استثمارا فى الانتاجية القومية ويمكن ان تؤدى لتكلفة عالية على المدى القصير ولكن على المدى البعيد ستكون الدولة قد طورت قدرات حيوية لم تكن لتحققها بخلاف هذه الوسيلة . وكانت التجارة الحرة بالنسبة لليست فكرة مجردة ، وبدا مهموما مثله مثل العديد من الفلاسفة الألمان فى القرنين التاسع عشر والعشرين بأهمية سلطة الدولة .

كما تأثرت سياسة بسمارك بركود اقتصادى طويل خلال سبعينيات القرن الماضى . وفى محاولة لحث مؤيديه المحافظين طبق بسمارك سياسة حماية تجارية لألمانيا فى مجالى الزراعة والصناعة . وحقق بسمارك بهذه السياسة مع التشريعات الاجتماعية التقدمية ، التزاوج بين القومية والليبرالية فى حين حاول طمس الحكومة الديمقراطية . وكانت النتيجة نظاما اقتصاديا وقوة صناعية وطنية وغيابا كاملا للمؤسسات السياسية الديمقراطية .

ومثل النمو الألمانى فى الفترة من عام ١٨٥٠ حتى عام ١٩١٣ ،وهى فترة اتسمت بهيمنة الأصول العرقية البروسية ، ظاهرة بكل المقاييس . وزاد الانتاج المحلى بنسبة ٥٠٠ فى المائة ونصيب الفرد من الانتاج بنسبة ٢٥٠ فى المائة . وقفز انتاج الفحم خلال الفترة من عام ١٨٧١ حتى عام ١٩١٣ من ٢٩,٤ مليون طن مترى إلى ١٩١,٥ مليون طن مترى . وبحلول عام ١٩١٠ تفوقت ألمانيا على بريطانيا فى انتاج الحديد والصلب واقتحمت الشركات الألمانية الساحة العالمية فى الصناعات الكيماوية والكهربائية والبصريات لتتحدى نظيراتها البريطانية والفرنسية والأمريكية . وقال الباحث رالف داريندورف ان الثورة الصناعية الألمانية « حدثت متأخرة واتسمت بالسرعة والشمولية » .

ومازال الدارسون يناقشون كيفية حدوث الثورة الصناعية الألمانية بدون نظام اجتماعى واقتصادى تعددى مستقل ، كما كان الحال بالنسبة لأمريكا وانجلترا وفرنسا . وقال عالم الاجتماع ماكس فيبر ان الألمان انصاعوا طواعية لمبدأ الهدف القومى . وأوضح دارندورف ان المبدأ الليبرالى تحطم أمام هدف الدولة لخفض الصراع الاجتماعى من خلال كل مؤسسة ممكنة ، بداية من التجمعات التى تمارس السلطة الأبويةوحتى برامج الرفاهية الاجتماعية . وقام ديفيد كاليو هو استاذ أمريكى للاقتصاد السياسى بعملية مسح لجميع النظريات السابقة وتوصل لنتيجة تفيد بان البداية المتأخرة لألمانيا فى التصنيع أدت لضغط فترة التطور الاقتصادى الطبيعية الأمر الذى اعاق وجود حركة ليبرالية قوية أما المؤرخ ثورشتاين فيبلن فقد تحدث عن الروح الاقطاعية البروسية . وأيا كان التفسير فانه لايوجد خلاف كبير على ان شرعية بسمارك كان لها أثر ساحق على الحياة الألمانية حتى عام ١٩٤٥ .

الحرب العالمية الأولى وفرساى

أصبحت القوة الاقتصادية المتزايدة لألمانيا ، خلال السنوات التى مضت منذ تقاعد بسمارك فى عام ١٨٩٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى ، أكثر قوة وتنظيما وظهرت شركات أكبر وبنوك أكبر ، وازداد التدخل الحكومى قوة . وبحثت برلين عن أسواق جديدة فى حين نجحت الطبقة الزراعية القديمة فى الداخل فى حماية مزارعها بفرض تعريفات عالية . وصاحب التطور الاقتصادى السريع بناء أسطول بحرى ذا مستوى عالمى ، ولم تكن التقاليد العسكرية البروسية لتسمح باقل من ذلك ، ووضحت عملية دمج الهيمنة العسكرية والاقتصادية للدولة فى مسار تصادمى مع جيرانها . وفى عام ١٩٠٧ استغل القيصر هذا المزاج وقال « كلما زادت قدرتنا على انتزاع دور بارز لانفسنا فى جميع انحاء العالم كلما زادت قدرة أمتنا فى كل الطبقات على ان نتذكر ان عمل العناية الإلهية المقدسة قد عبر عن نفسه هنا . وان لم يكن الرب قد منحنا مهام عظيمة فانه لم يكن ليمنحنا هذه القدرات العظيمة » .

وبالفعل بدت ألمانيا مصممة على ان تجد مكانها المناسب فى القارة الأوروبية وأصبحت القوى الراسخة أكثر تصميما على المقاومة . وفى عام ١٩١٤ أستغلت شرارة لاشعال الحرب العالمية الأولى .

وكانت هزيمة ألمانيا المهينة فى الحرب العالمية الأولى هى التى زرعت البذور لكارثة أكبر بعد عقود قليلة . فقد صودرت الأراضى الألمانية فى معاهدة ڤرساى عام ١٩١٩ وطالبت القوى المنتصرة بتعويضات ضخمة وفرضت قيودا صارمة على اعادة تسليح ألمانيا واحتلت قوات الحلفاء الضفة اليسرى للراين لمدة خمسة عشر عاما . وبدت القيود على السيادة الألمانية كافية لبرلين ، ولكن الاعتراف بجريمة الحرب لم يكن أقل صعوبة حيث شعر الكثيرون فى ألمانيا بصدق بانه لاتوجد دولة واحدة تتحمل بمفردها المسئولية عن بدء الحرب الكبرى وأصبحت الشروط تمثل عبئا ضخما على حكومة ڤيمار مما يعوق استيعابها ماليا وسياسيا . وطوال أربعة عشر عاما تزايدت الشكاوى والاستياء وسقطت الحكومة وراء الحكومة ، فخلال هذه الفترة تولى الحكم واحد وعشرون حكومة وثلاثة عشر مستشارا مختلفا ، ولم يكن هناك فى أى وقت من الأوقات أقل من عشرة أحزاب سياسية . ووجه اللوم للقوى الأجنبية لكل المشكلات السياسية والاقتصادية التى تعانى منها البلاد .

وخلال العشرينيات اجتاح التضخم الشديد الحياة الاقتصادية . وعجزت المطابع الرسمية عن طبع أوراق نقد كافية ، وأقيمت منشآت خاصة فى المحليات لطبع أوراق النقد . وكانت الزوجات تأخذن شيكات أزواجهن فى المصانع كى تنفقها مباشرة قبل ان تصبح الأموال عديمة الفائدة . وكانت تلك أول تجربتين من نوعهما تشهدهما ألمانيا ، الثانية وقعت بعد الحرب العالمية الثانية ، مما ترك قناعة لاتتزعزع منذ أواخر الاربعينيات بضرورة السيطرة بصرامة على التضخم .

وفى أواخر العشرينيات حدث انهيار التجارة الدولية وصعود أجراءات الحماية فى كل مكان . وأضيرت ألمانيا بصورة أسوأ من أى اقتصاد فى القارة لأنها اعتمدت على الصادرات ليس فقط لتسيير الحياة اليومية ، ولكن لدفع تعويضات الحرب أيضا . ومع بداية الثلاثينيات عجزت الحكومة عن تحمل جميع الضغوط .

والأمر المثير للسخرية ان الحرب العالمية الأولى لم تفعل الكثير لتغيير النظام القديم ، وتفجرت نفس الخلافات القديمة وظهرت نفس الوجوه القديمة . فقد ظلت الارستقراطية الحاكمة والبيروقراطية البروسية والجيش والاحتكارات والمنظمات والنقابات والعلاقات الوثيقة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال قائمة . ولم يمر وقت طويل حتى بدأ الجناح اليمينى القومى فى الدعوة لعودة وضع القوى الكبرى .

عهد النازى

تعهد الرايخ الثالث حين وصل أدولف هتلر للسلطة فى عام ١٩٣٣ باحياء الروح الألمانية والاقتصاد الألمانى والدور الألمانى فى العالم . وتحول حزب العمال الاشتراكى القومى ، الحزب النازى ، بزعامة هتلر إلى شكل متطرف للفاشية . وطبق ايديولوجية مغالية فى القومية ومناهضة للحياة البرلمانية ، ومعادية لليبرالية . وتلخص هدفه فى تحقيق التكامل الاجتماعى القومى من خلال حزب واحد باستخدام كل السبل المتاحة العملية بما فى ذلك العنف شبه العسكرى .

وطبق الرايخ الثالث مبادرات بسمارك بتطرف مرعب . وحشدت العديد من توجهات الفكر الألمانى التى ظلت حية منذ القرن التاسع عشر : فألمانيا تستحق مكانا بين قوى العالم العظمى ، فألمانيا بما تتمتع به من ماض مجيد وألمانيا كدولة ضمنت الرخاء لرعاياها وألمانيا كمجتمع واحد تتمتع بقيم وعادات مشتركة وكتب المؤرخ هارولد جيمس يقول « ان النازية لم تظهر كرد وحيد ممكن على الماضى الألمانى ولكنها ظهرت كرغبة فى صياغة التقاليد والهويات القومية فى فترة تعرضت الطموحات الاقتصادية المرتبطة بالوحدة الوطنية لاحباط واضح » .

وحمل هتلر أكثر تجارب ألمانيا تطرفا فى مجال التخطيط الاقتصادى المركزى الذى يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتشغيل الكامل وكيفية بناء القدرات العسكرية ، وأخضع الاقتصاد الألمانى لخدمة اغراضه دون ان تقتضى الضرورة تغيير هياكله . وكانت حجته انه يتعين تسخير جميع المصالح الاقتصادية للدولة . وتضمنت سياسات هتلر برامج الاستثمار العام العملاقة التى تركز على النقل وانواع الوقود المركب والصلب والكيماويات وفرض تعريفة زراعية مرتفعة ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى على المستوى القومى فى امدادات الغذاء والقمع الكامل للتنظيمات العمالية المستقلة والتجارة المنظمة مع الدول الأوروبية الأخرى ومحاولة انشاء كتلة تجارية منفصلة تسمح بتوسيع نطاق السيطرة السياسية والاقتصادية على شرق وجنوب شرق أوروبا .

وناقش المؤرخون الدرجة التى أيدت بها مؤسسات الأعمال الألمانية هتلر طواعية . ويقول البعض ان مؤسسات الأعمال شجعت هتلر ويرى أخرون انها تعاونت معه لحماية نفسها فقط حين تحولت المسألة إلى قضية بقاء . وأيا كان

الحال فقد أمكن بسهولة تطبيق الفاشية على الهيكل القائم بالفعل وهو هيكل يتسم بالتركيز الشديد وكان عرضة للسيطرة من خلال شبكته الهرمية المكونة من الاتحادات المعتادة على التعاون مع الحكومة والمؤيدة تاريخيا بتطابق مصالحها مع مصالح الدولة . وبالإضافة إلى ذلك تقاسم كبار رجال الأعمال مثلهم مثل المسئولين فى الرايخ الثالث ، تطلع ألمانيا التاريخى للنظام والاستقرار والتناغم الاجتماعى وقمع الصراع الاجتماعى .

ونحن نعرف بقية القصة ، حيث اعاد هتلر تسليح ألمانيا سرا وعاود احتلال الراين فى عام ٩٣٦ ودعمه للفاشيين فى الحرب الأهلية الأسبانية وضم النمسا فى عام ١٩٣٨ وقطع اوصال تشيكوسلوفاكيا فى نفس العام ، والصفقة السرية مع ستالين وغزو بولندا فى عام ١٩٣٩ وأعمال القتل الجماعى التى لم يحدث لها مثيل فى التاريخ . وكل هذا فجر حربا انهت الاحلام الألمانية لعشرات السنوات القادمة ان لم يكن لفترة اطول . وانهار الآن ماوحده بسمارك فى عام ١٨٧١ وفى غضون سنوات قليلة يتم تقسيم ألمانيا إلى دولتين غربية وشرقية نتيجة للحرب الباردة .

عالم مابعد الحرب العالمية الثانية

لم يتم صعود ألمانيا من بين الانقاض بين يوم وليلة ولكن مع أوائل الخمسينيات وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٣ تضاعف ثلاث مرات تقريبا اجمالى الناتج الصناعى وزاد انتاج السيارات عشرين مرة وزادت الصادرات وتضاعف نصيب الفرد من الدخل لتصبح أقوى قوة اقتصادية فى أوروبا . وفى أوائل الستينيات أصبحت ألمانيا ثانى دولة مصدرة فى العالم بعد الولايات المتحدة وثالث منتج للصلب .

وكانت السياسات الألمانية حيوية من اجل انبعاثها من جديد . وكانت عملية اصلاح العملة التى قضت على التضخم الرهيب فى فترة مابعد الحرب امرا ذو أهمية خاصة بالاضافة إلى إزالة القيود على الاسعار الخاصة بمنتجات عديدة وتطبيق سياسة مالية صارمة والتركيز الذى لايلين على الصادرات والاعفاءات الضريبية لتشجيع الادخار واعادة الاستثمار والتصدير للخارج . وبالاضافة إلى ذلك صاغت ألمانيا سياسة عمالية حققت تعاونا مكثفا من جانب النقابات ، فقد اعفيت

الاجور الاضافية من الضرائب وامتدت مظلة المعاشات السخية وارتبطت بالتضخم وقدمت قروض للاسكان .

فكيف حدث ذلك ؟ لايوجد عامل واحد ، فالعمل الشاق والالتزام وتدفق اللاجئين الألمان من شرق أوروبا بهدف العمل ساهم بدرجة لايمكن تصورها . كما ساهمت فى ذلك عملية التحديث الاجبارية للصناعة الألمانية بسبب الدمار الذى لحق بها وقت الحرب . وقدمت المعونة الاجنبية عبر خطة مارشال دفعة كبيرة فى هذا المجال ، إلا أنه كانت هناك ايضا الحرب الباردة المحتدمة التى حولت سريعا علاقة ألمانيا بالغرب من الغريم إلى الصديق وارغمت الحلفاء على تغيير سياسة الاحتلال القائمة على الضغط من اخضاع ألمانيا إلى اعادة بنائها .

وبدأ صانعوا السياسة الألمان ومستشاروهم الأمريكيون مصممين على حل المؤسسات الاقتصادية القائمة قبل الحرب والقضاء على مركزيتها وأضفاء الديمقراطية عليها وكانت هذه المؤسسات هى التى منحت هتلر هذه السيطرة والقوة المركزيين وأصروا على انشاء هيكل فيدرالى قوى يكون للمقاطعات الاقليمية المختلفة سيطرة ملحوظة على سياساتها وصوت كبير فى السياسة القومية وأنشأوا بنكا مركزيا مستقلا وأزالوا القيود على الأسعار وحاولوا حل التركز الشديد للصناعة بما فى ذلك الكتل الصناعية – المالية .

وبدون شك تحقق تقدم كبير إلا أنه من الخطأ القول بان العديد من هذه الشرعيات التاريخية قد اختفت . فقد كتب اندرو شونفيلد الاستاذ فى اوكسفورد فى دراسته الكلاسيكية عن الرأسمالية الحديثة يقول « حين بدأ الألمان بناء اقتصادهم بنوا هذا الاقتصاد على نفس الأساس والخطة المألوفة ، الذى لايظهر الكثير منها للعين المجردة ، كما لو كانوا موجهين عن طريق عالم آثار يمكنه تحديد طريقه وهو مغمض العينين وسط انقاض غنية » . واستمرت الحكومة فى القيام بدور كبير فى الاقتصاد ، ان لم يكن فى بون دائما فعلى المستوى الأقليمى . وظلت عملية التركيز الاقتصادى رغم تقلصها إلى حد بعيد قبل سنوات ، مثيرة للعاطفة ، وإذا أخذنا البنوك الثلاث الكبرى دويتش ودريزدنر وكوميرتس ، كمثال فقد تم حلها بعد الحرب ولكن تم دمجها فى أواخر الخمسينيات . وظلت العلاقة القوية بين البنوك والصناعة قطبا للاقتصاد . واستمرت الاتحادات الصناعية تمارس تأثيرا قويا على الاقتصاد وظلت الصادرات هدفا قوميا أسمى . وظل تركيز بسمارك

على الرفاهية الاجتماعية هدفا اسمى . وبدا واضحا أن ألمانيا الجديدة مولودة من رحم القديمة .

وعلى الجبهة السياسية ، تمثل الهدف الأول لألمانيا فى الاندماج فى الغرب . وانضمت لاتحاد الفحم والصلب الأوروبى ، والسوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الاطلنطى . وكتب دارندورف ان القادة الألمان انشغلوا « بخلق ظروف مناسبة لوضع سفينة الدولة فى مسار ثابت بضمها للاسطول الأوروبى ، والتأكد من عدم وجود نقص في التدابير » كما كان الابقاء على حلم الوحدة مع ألمانيا الشرقية حيا أمراً حيويا . وفى الوقت الذى أزدادت فيه العلاقات مع غرب أوروبا قوة بدأ يعود للحياة من جديد اهتمام ألمانيا باوروبا الشرقية بأكملها وبالاتحاد السوفيتى . فسياسيا وجغرافيا ظلت الدولة كما هى دائما مركز أوروبا .

وبالعودة إلى السنوات بين ألمانيا بسمارك واليوم ، ظهرت أهداف عديدة تميز بوضوح الفكر الألماني عن الأمريكى ، وفى ألمانيا لم تكن الفردية مطلقا قوة دفع ، وجاءت الدولة أو الأمة فى المقدمة دائما . وظلت الحدود الألمانية دائما تمثل مشكلة لنفسها وجيرانها . وطوال الجزء الأكبر من تاريخها ، ظلت مجتمعا مغلقا ومنطويا منعزلا عن جيرانه ويتميز بمعدلات عالية للتركيز الاقتصادى والصناعى . وكان التركيز على السيطرة والاستقرار والاجماع والتناغم ، وظل التنوع والفوضى الخاصة بالرأسمالية الحقيقية يعتبر ان دائما خطرا على المجتمع . وعلى عكس الولايات المتحدة ، لم تجادل ألمانيا فيما إذا كان يوجد خط فاصل بين المصالح الخاصة والعامة أو فى ضرورة وجود هذا الخط الفاصل ، وظل التصنيع الألمانى على الدوام تقريبا نتيجة للتعاون بين الكتل الصناعية – المالية من جانب والسلطات السياسية من جانب آخر . وظلت اشتراكية الدولة بشكل أو بآخر قائمة من بسمارك فصاعدا باستثناء فترة النازى .

اليابان

تعود التركيبة الذهنية اليابانية ، سواء قيم الاتصال و الثقافة المترابطة بقوة والخوف من الأجانب ورؤيتها الخاصة بدمج المصالح الخاصة والعامة ، تعود إلى قرون طويلة ماضية . ومع ذلك فان انعزال الدولة عن بقية العالم فى عهد التوكوجاوا (١٦٠٠ – ١٨٦٨) هو الذى دعم هذه الأساليب والممارسات فى

الشخصية القومية اليابانية . وتأثرت اليابان بشدة بالكونفوشية الصينية التى تم استيرادها وتطبيقها قبل مئات السنين وكانت ايديولوجية مبنية على مجتمع مشكل من هياكل طبقية صارمة . وكان الولاء يتم مكافأته ونفس الحال بالنسبة للالتزام بالتقاليد والآداب . وتمثلت مهمة الفرد فى العمل من اجل صالح المجتمع بأكمله . وألقت بعض من المأثورات الشعبية لعصر التوكوجاوا بظلالها على وضع اليابان بعد ذلك . ومن هذه المأثورات « فليزد عدد المنتجين ويقل عدد المستهلكين » و « إذا سمح لرغبات المرء بان تسيطر عليه فانه لن يكون فى الإمكان تحمل سطوتها » « فليكن هناك نشاط فى الانتاج واقتصاد فى الانفاق » « إذا قام كل جزء من الكل بواجبه فان الكل سيظل سليما . وإذا اخرج اى جزء من نظام العمل فان الاضطراب سيعم النظام بأكمله » .

وفى فترة التوكوجاوا كانت اليابان تجمعاً من عشائر عديدة يجمع فيما بينها قدر من السلطة المركزية . وخلقت الاقطاعيات مجتمعاتها المتماسكة بقوة ، مكونة هويات قوية كنتيجة للعزلة الجغرافية ومصادمتها التى تحدث من حين لآخر . وسبق الالتزام تجاه العشيرة أو العائلة أى قيمة كونية وشكل التركيز على التماسك والانسجام مبادئه الاخلاقية الخاصة به . وتحملت الجماعة المسئولية الكاملة عن الفرد وكل شئ عكسه الفرد على الجماعة .

وخلال هذه الفترة لم يملك الأفراد الأرض ولكن ملكتها العشائر العائلية ، ومضت حقوق حرث الأرض من جيل إلى جيل . وبالإضافة إلى ذلك ، فانه فى حين كان يوجد فى نظام الاقطاع الأوروبى علاقات تعاقدية بين المالك والرعايا ، كانعكاس للقانون الرومانى ، فان العلاقة بين المالك والرعايا فى اليابان بنيت على أساس النزعة الخيرية للسيد .وكان للسيد الحق فى فرض الطاعة غير المحدودة ، وفى المقابل كان عليه التزام ضمنى لخير رعاياه . وكان العقد أخلاقيا وليس قانونيا . وفى الواقع كانت القوانين قليلة وكان يتم الحكم على كل موقف وفقا لظروفه الفريدة المختلفة .

وخلال عهد التوكوجاوا ، نفذت فكرة السياسة الاقتصادية القومية على نحو سئ . وبذلت محاولات عرضية فى مجال الضرائب وتحديد الأسعار والاشراف على الصناعة وأيا كانت هذه المحاولات فانها استهدفت المحافظة على الوضع القائم وليس التنمية الاقتصادية . ولم تكن التجارة نفسها تحظى بقيمة كبيرة فى المجتمع .

ووفقا للتقليد الكونفوشى فان التجار كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية منخفضة حيث انهم اعتبروا مستغلين وذاعت شهرتهم بانهم يحيون بقيم مزدوجة فهم يتسمون بالأمانة فى داخل جماعتهم أو عشيرتهم فى حين انهم يمارسون سلوكا مجردا من الضمير مع المواطنين خارج العشيرة .

وخلال العزلة فى عهد التوكوجاوا انعزلت اليابان عن غالبية العالم الخارجى باستثناء تبادل تجارى محدود مع الصين وأقامة نقطة تجارة هولندية صغيرة على جزيرة صغيرة فى خليج ناجازاكى . إلا أنه فى منتصف القرن التاسع عشر ، أدرك اليابانيون الفتوحات الأوروبية فى شرق آسيا . وحين وصل القائد البحرى ماثيو بيرى من البحرية الأمريكية فى عام ١٨٥٣ بصحبة « سفنه السوداء » وطالب اليابان بفتح حدودها للتجارة الخارجية ، اكتشفت طائفة الشوجان العسكرية الحاكمة ان العالم يتغير وانهم غير قادرين على مواجهة السفن والمدافع الغربية ، وأجبر انفتاح اليابان مجتمعها على ضم الصفوف وعدم الاكتفاء بالتعامل مع الغزاة الأجانب ولكن أيضا تنمية القدرة على التعامل مع الدول الأخرى على قدم المساواة . إلا أن نظام التوكوجاوا كان ثابتا لدرجة لم تسمح له بالتكيف مع العالم الجديد ، وبعد خمسة عشر عاما أطاح به الساموراى التى تمثل الارستقراطية العسكرية القديمة وذلك باسم امبراطور الميچى الجديد .

نهضة الميچى

خلقت سياسة جديدة تسمى نهضة الميچى ، السلطة المركزية ودولة اليابان الحديثة . وكلمة النهضة أو الاحياء ذات دلالة . فلم تكن هذه السياسة التى قادتها الطبقات العليا ثورة اجتماعية وانما حركة مقيدة للمحافظة على العديد من المثل والقيم والمؤسسات القديمة واستعادة تقاليد معينة تعرضت للنسيان وبعد ذلك صياغة هياكل جديدة على الاساس القديم . وارتدت اليابان ليس فقط لايام التوكوجاوا بل حتى لما هو قبل ذلك ، إلى التقاليد الصينية فى التعليم والخدمة المدنية الماهرة . وطبقت بعد ذلك اشكال من الحكومة الأوروبية الحديثة ، بما فى ذلك العديد من السياسات التى كان يطبقها بالفعل بسمارك فى ألمانيا .

ومنذ البداية ، انشغل حكام الميچى باستنفار الشعب للعمل كأمة واحدة . اتساقا مع الفكر الكونفوشى فان اولئك الذين ايدوا « حقوق الشعب » اعتبروا

أنانيين ويقوضون قضية الأمة الهامة . وخشت حكومة الميچى من التفكك والاضطراب الاجتماعى ، واحتقرت وأحبطت المعارضة السياسية والاجراءات البرلمانية . وظهرت بعض الجماعات السياسية المنشقة ولكنها لم تكن احزابا سياسية ذات أطر سياسية بالمفهوم الغربى وايديولوجيات أو أهداف التمثيل الواسع النطاق . وبدلا من ذلك كانت هناك أجنحة صغيرة من الصفوة يجمعها علاقات شخصية . وتمكن حكام الميچى مرارا من التغلب تغلبا كاملا على معارضيهم الذين طالبوا بتمثيل أكبر وفساد أقل . وفرضت بحسم فكرة الحكومة المكرسة للصالح العام والمصلحة القومية ، نفسها على الشقاق الحزبى الناجم عن السياسات الحزبية .

وخلقت حكومة الميچى دولة باستعادة مجد الامبراطور وجعله رمزاً للأمة على الرغم من ان مجلس الوزراء وبلاط الامبراطور احتفظا بالسلطة الحقيقية . واعتبر دستور عام ١٨٨٩ منحة من الامبراطور واعلن ان الامبراطور هو السلطة العليا المقدسة التى لاتقارن . وفى حين تمتع الدايت أو البرلمان بسلطة تقييد الحكومة برفض القوانين والامتناع عن الموافقة على الميزانية ، فقد اختلف الشكل عن المضمون . فلم يكن هناك ادعاء بان الحكومة الجديدة تمثل الشعب ، وفى الواقع نمت مؤسستان قويتان بدون سلطة الدستور . فقد كان هناك مجلس الحكماء المسمى بالجينرو ، الذى تصرف كعصبة قوية واختار اعضاء الوزارة وكان هناك الجيش الذى منح تفويضا بشأن المسائل الاستراتيجية . وهو ايضا كان يتمتع بحق الاعتراض على المختارين لعضوية مجلس الوزراء .

وبدت اليابان متلهفة على استيراد الأفكار الأوروبية التى يمكنها ان تفيد الدولة . وفى عام ١٨٧١ بعثت اليابان بأول بعثة إلى الخارج ، وهى بعثة ايواكورا . وتمثل هدفها فى دراسة دساتير الدول الأخرى وقوانينها ، وانظمتها التجارية والمالية ومدارسها وبنيتها الأساسية فى مجال الاتصالات . وحققت البعثة نجاحا كبيرا فيما يتعلق بالاطلاع على التكنولوجيا الحديثة وتعلم وسائل جديدة لتنظيم الأنظمة الادارية للحكومة والجيش ونظام التعليم . إلا أن اليابان تجنبت استيراد الأفكار والمؤسسات التى تدعم حقوق الفرد والأسواق الحرة وعملية الرسوم والتى يحتمل ان تحدث شرخا فى النظام والاستقرار اللذين فازت بهما اليابان . ووصف تقرير اياكورا رؤية اليابان للحياة فى الغرب وذكر التقرير « يعيش شعب أوروبا عموما حياة منافسة جشعة » .

واعطى حكام الميچى التعليم أولوية كبيرة وشيدوا نظام تعليم شامل وعام يخضع للسيطرة والادارة المركزية . كما حفزوا ودعموا تحديث القطاع الصناعى واستثمروا فى التعدين والسكك الحديدة ومصانع الكيماويات ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر . ومنحت الحكومة قروضا للساموراى لبدء مشاريع زراعية وتربية دودة الحرير وزراعة الشاى . وانشأت نظاما ضريبيا قوميا وشيدت الطرق الموانى وربطت الدولة بالتلغراف وطبقت أنظمة قانونية وطبية مستوردة من الخارج واغلبها من ألمانيا .

ولعبت مجموعة الساموراى دورا كبيرا فى التطور الاقتصادى . فقد كانوا كطبقة اجتماعية متعلمين ومرتبطين اجتماعيا ومكرسين انفسهم لخدمة الامبراطور والدولة . وعلى عكس التجار كانوا يتصرفون كمسئولين حكوميين إلى حد ما .

وخلال نهضة الميچى ، امتلكت الحكومة قدرا كبيرا من مؤسسات الأعمال فى البلاد . إلا انه فى أواخر عام ١٨٧٠ طبقت استراتيجية جديدة وبدأ الزعماء السياسيون يسلمون مؤسسات الأعمال إلى العائلات الخاصة ويساعدونها على تراكم رأس المال خلال هذه العملية . وتضمن جزء من الجهد الحكومى بيع مصانع الآلات ومنح تراخيص لممارسة الأعمال الخاصة . ونتيجة لذلك اعتقدت العديد من الشركات ان لها حقوق الملكية الخاصة وانها مسئولة أمام الحكومة ومارست العمل من اجل الأهداف القومية ونمت علاقة عمل فضفاضة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال .

وانشأ زعماء الميچى نظاما مصرفيا قوميا وخططوا لأن يكون خادما لاقامة صناعات قوية . وقدمت البنوك الأقليمية التى تدعمها الحكومة مساعدة خاصة للصناعات والقطاعات التى تعتبر هامة للتنمية الوطنية مثل المنسوجات والشحن وقدمت قروضا ذات فائدة منخفضة للشركات التى تساعد الحكومة على الحصول على التكنولوجيا من الخارج . ومنذ وقت مبكر ، كان هناك تركيز على الصادرات حيث ان العملة الاجنبية ستكون مطلوبة لشراء المواد الخام التى تحتاجها اليابان ولايمكنها الحصول عليها .

أوائل القرن العشرين

وفى أواخر تسعينيات القرن الماضى نجحت اليابان بالفعل فى اقامة علاقة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال كانت فريدة بين الدول الصناعية . ودخل المسئولون العموميون والشركات الخاصة فى مشاورات مستمرة لتبادل المعلومات ، ووضع استراتيجية عمل . ونظمت المؤتمرات للتصدى لمشكلات صناعية محددة .

وشجعت الحكومة مؤسسات الأعمال على انشاء منظمات ضخمة لتكون نظير لها فى مختلف المناطق . وقد انشئت فى الاصل على أساس أقليمى ، وأصبحت فيما بعد ذات بعد قومى ومثلت صناعات مثل النسيج والهندسة الكهربائية والمعادن والجعة والحديد والصلب . ولم تقتصر التجمعات الصناعية على التصنيع ولكن تم ايضا تنظيم عمليتى النشر والتمويل . وبحلول عام ١٩١٥ انشئت مجموعة شاملة ضخمة سميت النادى الصناعى اليابانى وذلك لتمثيل المؤسسات التى تضم صناعات عديدة . وقامت بصياغة السياسات لصناعات الحديد والصلب ، التى طرحتها فيما بعد على الحكومة . وأوصت بإزالة التعريفات على معدات مستوردة بعينها واستثنائها من ضرائب معينة وفرض قيود على الصادرات من منتجات الحديد والصلب ، وانشاء لجنة تشرف عليها الحكومة لوضع التخطيط لمستقبل صناعة الصلب . وأنشأت الحكومة لجنة خاصة مكونة من المسئولين وكبار ورجال الأعمال لدراسة التقرير . وأقرت فى النهاية غالبية التوصيات .

وعلى الرغم من انه كان يتم استشارة الخبراء الأجانب فيما يتعلق بمهام معينة فان جميعهم تقريبا اعيدوا إلى وطنهم بعد فترات زمنية محدودة ، فعلى الرغم من توسع التجارة الخارجية ، فان التنمية الصناعية تحققت بشكل فعلى دون رأس مال أجنبى على النقيض من تاريخ كل الدول الكبرى تقريبا .

وعلى الرغم من التقدم اليابانى السريع ، ساد المجتمع احساس بالخطر . ودقت الاعاصير والزلازل ناقوس الخطر فيما أخذته من أرواح وفى نظرة اليابان لنفسها . ولكن نفس الشئ ينطبق على اذلال الغرور الأجنبى فى ستينيات القرن الماضى وفى الاعتماد الشديد على الواردات من المواد الخام والسياسات العنصرية الاستثنائية فى الخارج . وفى الواقع ترك الاذلال المتكرر على ايدى الأجانب اثرا كبيرا على النفسية اليابانية . وفى أواخر القرن التاسع عشر ، ناضلت اليابان لبناء نفسها

عسكريا . وكان هدفها ان تصبح على قدم واحدة مع القوى الأوروبية بما فى ذلك القدرة على المنافسة للحصول على أقاليم فى الخارج تمنحها الأسواق والنفوذ والموارد والوضع الملائم . وفى عام ١٨٩٥ هزمت اليابان الصين فى صراع حول كوريا ، وفازت خلال العملية بشبه جزيرة لياو تونج فى منشوريا الجنوبية . وعلى الرغم من المهانة القومية الناجمة عن اضطرارها للتخلى عن غنائم الحرب ، التى فازت بها توا ، قسرا على ايدى روسيا وفرنسا وألمانيا ، واصلت اليابان مسيرتها لتصبح قوة عظمى . وفى عام ١٩٠٥ فازت بهذا الوضع بانتصارها فى الحرب الروسية – اليابانية .

وخلال العقدين الأولين من القرن العشرين ، تركزت حركة السياسة اليابانية على خلق نظام صناعى فى الداخل وإلى اقصى حد ممكن فى انحاء شرق آسيا . وتحقق ذلك بمزيج من سلطة الدولة والمبادرة الخاصة . وطوال الجزء الأكبر من هذه الفترة سمحت الحكومة لمؤسسات الاعمال بسلطة حرة إلى حد ما على الرغم من تحركها خلف الستار لحشد الاجماع واجبار الرافضين والمنشقين .

وكانت هناك الكثير من الأهداف المشتركة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال مثل دعم القدرة الانتاجية للأمة ، ولكن مجال المصلحة الحقيقية تمثل فى مواجهة ما أعتبروه عالم معا دى . ففى عام ١٩٢٢ ، على سبيل المثال ، انشئ الاتحاد الاقتصادى الياباني ليغطى على النادى الصناعى . وتضمنت اهدافه العديد من الاهداف القومية النبيلة بالاضافة إلى التخطيط « لوحدة ارائنا تجاه العالم الخارجى » .

وفى عشرينات القرن الحالى بدأت السياسة الصناعية الرسمية فى الظهور بكامل قوتها . وأنشئت اتحادات التصدير للسيطرة على أحجام التجارة والاسعار وشكلت منتديات عامة وخاصة لتقديم قروض خاصة للصناعة . وبدأت الحكومة تنصيف شامل للاحصاءات الصناعية وبدأت فى جمع المعلومات عن الأسواق الخارجية . وحاولت طوكيو تقليد عناصر النموذج الألمانى للاحتكارات والمنظمات الخاصة لرعاية الحكومة كوسيلة لتطوير اقتصاد مستقر ، والسيطرة على مسار الاصلاحات وسرعتها وتحجيم ماتعتقد انه منافسة داخلية مدمرة . وفى عام ١٩٣١ صدر قانون الاشراف على الصناعات الذى حظر اية ترتيبات بين مؤسسات الأعمال فى اطار المنظمات وسمح لها بتحديد مستويات الانتاج ووضع اسعار قياسية والتقييد من المشاركين الجدد والاشراف على التسويق فى قطاعات صناعية معينة .

إلا أن المشكلات التجارية اليابانية زادت ، مع تزايد حجم الواردات سريعا ودخول الصادرات فى منافسة مع الدول الأوروبية ، التى بدأت تنتعش سريعا عقب الحرب العالمية الأولى . وطالبت جماعات الأعمال الحكومة بتقديم المساعدة فى عمليات دمج صناعات معينة تؤثر على انتاج واسع النطاق بما فى ذلك المساهمة فى اغلاق المصانع التى لاتتمتع بقدر من الكفاءة . وسعت للحصول على تمويل طويل الاجل ذى تكلفة منخفضة . وأرادت ان تبذل الحكومة مزيدا من الجهد عن طريق التنبؤ بظروف العرض والطلب فى المستقبل ، بل اوصت مؤسسات الأعمال باعادة تنظيم البيروقراطية الحكومية ومد نطاقها لجعلها أكثر فعالية .وكان كايواد يوشينارى أحد كبار المسئولين فى بورصة طوكيو يريد ان تقود الحكومة الاقتصاد وتشرف عليه « وتقف على القمة بمنظور شامل وعادل » . أما كوهارا فونانسوكا مؤسس شركة نيسان فكان يرى ضرورة ان تجبر الحكومة الشركات على تخصيص خمسين فى المائة من ارباحها للاستثمارات فى صناعات يمكنها ان تقتحم الأسواق الأجنبية .

وشهدت الثلاثينيات استمرار نمو سياسة صناعية مشتركة تديرها الحكومة ومؤسسات الأعمال .وكما كان الحال فى السابق حظيت عملية الاشراف بالأولولية ، وشعرت مؤسسات الأعمال احيانا بالاختناق بسبب التدخل الزائد عن الحد من جانب الحكومة . وفى بعض الأحيان طالبت مؤسسات الأعمال الحكومة بتشديد قبضتها . ولم يتم بناء مفهوم سياسة صناعية على أساس الحماية أو أى فلسفة خاصة أخرى . فلم يكن هناك أى آدم سميث أو فريدريك ليست ، وما كان يهم هو الشئ الذى يفى بالغرض حتى إذا كان هذا يعنى استيراد الليبرالية الممزوجة بدعم الصادرات بصورة كبيرة أو أى توجه انتقائى آخر .

ولم تحقق الترتيبات المشتركة بين الحكومة ومؤسسات الاعمال نجاحا متميزا . فقد قللت الصراعات داخل الجهاز البيروقراطى من فعالية الحكومة كما تركت نفس الأثر السلطة المتزايدة للكتل المالية – الصناعية التى تسمى زيا باتسو . إلا أن الموظفين الحكوميين اكتسبوا خبرة قيمة فى فهم كيفية عمل الصناعة . والشئ الجدير بالاشارة بنفس القدر هو المقاومة التى لقيتها معتقدات اقتصاد السوق الحر . وقال شيبوساوا ايتشى أحد أكثر قادة رجال الاعمال تأثيرا فى عصر الميجى فى اليابان « على الرغم من رغبة الشعب فى الصعود لمراكز الثروة والشرف فان النظام الاجتماعى واستقرار الدولة سيتزعزع إذا تم ذلك بصورة انانية . ويجب علينا

كى نمضى معا فى المجتمع ونخدم الدولة ان نتجنب تماما فكرة الاستقرار والاعتماد على النفس ونرفض فكرة الأنا تماما » .

الطريق إلى بيرل هاربور

لم تكن حاجة اليابان المتصورة للسيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام سوى أحد العوامل على الطريق المأساوى للحرب العالمية الثانية . وسهام المفهوم السائد بان اليابان أخرجت تماما على نحو غير عادل من الزحف الامبريالى للقوى الكبرى الاخرى بالاضافة إلى النزعة القومية الشرسة للمؤسسة العسكرية واتباعها فى قيامها بغزو منشوريا والصين وفيما بعد ذلك احتلالها للهند الصينية . وعكس طريق اليابان إلى الحرب أحساسها بانها عرضة للخظر . وعكس عجزها عن العثور على تسويات دبلوماسية وضعها الحقيقى فى الخارج فى مواجهة أوروبا وأمريكا .

وأدت الاستعدادت للحرب والحرب إلى توحد المصالح الخاصة والعامة بصورة لم يسبق لها مثيل ، وبتفجر موجة اجراءات الحماية فى انحاء العالم خلال الثلاثينيات آمنت اليابان بان التجارة الدولية اصبحت شكلاً من أشكال الحرب . وظهر اجماع يؤمن بان الساحة التجارية العالمية تعامل الصادرات اليابانية بعداء . واعتقدت اليابان انها يجب ان تتبنى استراتيجية خاصة بكل دولة على حدة ، بما فى ذلك الانتقام من تلك الدول التى اضطهدت المنتجات اليابانية . ففى عام ١٩٣٣ ، على سبيل المثال ، اسفرت محادثات على مستوى عال بين الحكومة ومؤسسات الاعمال عن صدور « قانون حماية وتنظيم التجارة » وهو تشريع أدى لزيادة التعريفات على كندا واستراليا كرد على الجمارك الجديدة التى فرضت على المنتجات اليابانية . واعتبارا من هذه النقطة ، صدرت قوانين جديدة طوال سنوات الثلاثينيات تعطى الحكومة اليابانية مزيدا من السيطرة على التجارة وعلى بعض الصناعات ايضا . واستهدفت قوانين مثل قانون صناعة الشحن وقانون صناعية الطائرات وقانون صناعة الآلات توفير ضرائب تمويل حكومية خاصة وتوفير اجراءات حماية لكل من هذه الصناعات على حدة .

وأصبحت السياسة التجارية جزءا من نزعة قومية خبيثة . وتعاونت مؤسسات الأعمال الكبيرة مع الجيش فى الصين ومنشوريا وعملت كمخلب لتنظيم منطقة شرق آسيا لصالح اليابان .وانطوى ذلك على تخطيط حذر بشأن الصناعات التى

يتعين تطويرها وكيفية حماية الشركات القائمة فى الداخل التى قد تكون عرضة للخطر . وكانت تجربة احتلال منشوريا ذات أهمية خاصة حيث انشأت مؤسسات الأعمال اليابانية والجيش اللذان عملا معا ، منشآت لتوليد الطاقة من المساقط المائية وقاما بعمليات ضخمة لاستصلاح الأراضى . وفى الواقع كانت منشوريا معملا لتجربة صناعات جديدة بتكنولوجيات متطورة مثل انتاج الألومنيوم .

ومع انتهاء الثلاثينيات وقرب اندلاع الحرب ، تم حل التوترات بين الحكومة ومؤسسات الصناعة حول الطرق التى سيسيطر على الاقتصاد لصالح الحكومة . وتم الوصول لمستويات مرتفعة جديدة من السيطرة المركزية . وتحركت طوكيو لانشاء وزارة تجارة جديدة لتنسيق السياسة الصناعية لأكملها ومتابعة العدد المتزايد لاتحادات التصدير والاستيراد والسيطرة على الواردات لتحقيق التوازن التجارى مع كل دولة على حدة . وفرضت مجالس وزارية خاصة ولجان وزارية نطاقا اكثر احكاما حول السياسية الاقتصادية . وبالتالى ظهرت « هيئة اركان اقتصادية » مكونة من المسئولين العسكريين وتضم ايضا مسئولين بيروقراطيين تم اختيارهم من الوزارات الاقتصادية الرئيسية .

ومع اقتراب الحرب انشأت الحكومة اتحادات « رقابة » – منظمات حكومية – صناعية . وصنفت الشركات إلى شركات مرخصة (مثل نيسان وتويوتا) أو شركات ذات هدف قومى (اليابان للصلب) وتمت مراقبتها وفقا لذلك . وانشئت مؤسسة صناعية تابعة للحكومة لشراء أو تأجير المصانع عديمة الجدوى وتحويلها لانتاج الذخيرة . ووضعت قوانين جديدة جرمت فتح شركات جديدة بدون الحصول على ترخيص من الحكومة ، ومنحت الحكومة لنفسها سلطة أصدار الأمر لأى منشأة للتحول لانتاج الذخيرة . وفى الواقع منح قانون التعبئة العامة القومية السلطات العامة بطاقة بيضاء لتفعل أى شئ تراه . ولم تقتصر سياسات السيطرة الشمولية على الصناعة بل امتدت لأبعد من ذلك للتعليم والعمل والصحافة وغيرها ، لأى شئ يرتبط ولو من بعيد للمجهود الحربى .

وبالطبع كانت الحرب كارثة بالنسبة لليابان . وتحطم اقتصادها ودمرت روحها القومية وتراجعت صورتها فى آسيا وفى كل مكان ربما لقرن كامل . وحين جاء الاستسلام غير المشروط ، أصبح مصير اليابان متداعيا أكثر من أى وقت آخر فى العصر الحديث .

بعد عام ١٩٤٥

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح الهدف الأول لليابان ، كما كان الحال بالنسبة لألمانيا ، هو اعادة البناء الاقتصادى ودارت المهمة الأسمى حول فكرة عودة الأمة للنهوض على قدميها واستعادة الكرامة والسيادة والقدرة الاقتصادية وافادت الأمة ،فى هذه المهمة ، تجربة التعاون بين الحكومة ومؤسسات الأعمال بما فى ذلك تجربة السيطرة الكاملة للدولة على الاقتصاد خلال الحرب . وكتب البروفيسور تشارلمرز جونسون يقول « كان مديرو المعجزة الاقتصادية بعد الحرب هم نفس الأشخاص الذين وضعوا السياسة الاقتصادية فى أواخر العشرينيات واداروها خلال الثلاثينيات والأربعينيات » .

وحدثت تغييرات هيكلية ملحوظة بعد الحرب فى الاقتصاد تضمنت تفتيت الرايياتسو أو الكتل المالية – الصناعية ، وظهور النقابات العمالية . ومع ذلك لم تتغير السياسة الصناعية اليابانية فى نواحى هامة عديدة بشكل جذرى عما كانت عليه من قبل : فقد استمر التعاون الوثيق بين الحكومة وكبار رجال الأعمال وتركزت الطاقة على القطاعات ذات الأولوية الاستثمارية ، وكانت الصادرات من أهم الأولويات ، وخضعت الواردات لتنظيم صارم . وتطلبت جميع الاستثمارات الأجنبية ، بما فى ذلك قيام أى مستثمر يريد أجازة نوع من التكنولوجيا فى اليابان ، بالحصول على موافقة الحكومة . وفرضت التعريفات والجمارك على الواردات لمصلحة بعض الصناعات الضرورية من أجل تحقيق النهضة . وتم تقييد التعامل فى العملة الصعبة بصورة صارمة واستخدمت فى الصناعات التى تحظى بالأولوية . واستعادت الحكومة سلطة انشاء التكتلات بهدف اعادة بناء الصناعة . ومارست بنوك التنمية المملوكة للحكومة عملها جنبا إلى جنب مع النظام المصرفى المنسق والمنظم بصرامة . وتم تشجيع الادخار بواسطة الحسابات المعفاة من الضرائب فى مكاتب البريد والموجهة إلى مجالات الاستثمار التى تقرها الحكومة . وانتشرت عمليات الدعم الحكومية وتضمنت الاعفاءات الضريبية للصادرات والابحاث وعمليات التطوير وانشاء بنية اساسية ضرورية لعملية التصنيع . وكتب تشالمرز جونسون عام ١٩٨٢ « ان فعالية الدولة اليابانية فى عالم الاقتصاد تفسرها أولوياتها من النظرة الأولى . فطوال أكثر من خمسين عاما أعطت الدولة اليابانية الأولوية للتنمية الاقتصادية » .

ولم تبدأ الكثير من مقومات البناء الاقتصادى اليابانى فى التغيير حتى الثمانينيات فحين أصبحت العديد من المؤسسات عمالقة عالمية ثرية ، على سبيل المثال ، بدأت علاقاتها بالبنوك التجارية تضعف . وكان هذا بدايات حركة استهلاكية . وبدأت تسمع صرخات من أجل الاصلاح ، الاصلاح السياسى ومزيد من الليبرالية الاقتصادية ومزيد من مشاركة المرأة فى أماكن العمل . ومع ذلك وقعت هذه التحركات المفعمة بالحيوية فى الوقت الذى استمر فيه عدد من السيناريوهات التاريخية .

فبداية ، استمرت الحكومة والمؤسسات تعمل من خلال الإجماع . ولم تكن السيطرة القوية مطلوبة . وساهمت رغبة مؤسسات الأعمال فى التعاون مع الحكومة فى ضمان بقاء الجهاز البيروقراطى صغيرا كما هو فلم يكن فى حاجة لأن يمتلك الشركات ولم يكن فى حاجة لتطبيق السياسات .

ثانيا : يعد تاريخ المائة عام الأخيرة هو تاريخ تجربة وسائل السيطرة على الاقتصاد ومازال هذا حقيقيا . فأحيانا ظهرت السيطرة الشمولية وفى بعض الأحيان كان يكفى ان يمارس القطاع الخاص هذه السيطرة والاشراف بنفسه وأحيانا ظهرت المنظمات وفى أحيان أخرى حدثت فقط علاقات متشابكة بين الشركات . وتغير المزاج السائد ولكن لم تتغير الفلسفة الثابتة التى ترى ان المؤسسات قائمة لهدف يتخطى مكاسبْ أى مؤسسة ، وبالتأكيد ليس من اجل إرضاء الأفراد داخل المؤسسات . وبنت اليابان نموذجا فريدا للرأسمالية مبنياً على اساس الفكر العملى وليس على الايديولوجية ، وعلى احساسها بالقومية الاقتصادية المشتركة أكثر من فكرة المكسب الاقتصادى الفردى .

ثالثا ، ظل هناك دائما محتوى استراتيجى للسياسة الصناعية ، وهو توجه استمر دون انقطاع فى التسعينيات . وخلال القرن الحالى ، سعت اليابان لنقل قاعدتها الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة ذات الكثافة العمالية العالية ، وفيما بعد من التصنيع المركز إلى تكنولوجيا المعلومات . وظل زعماء اليابان طوال اجيال يفكرون فى ضوء دعم الصناعات وتوجيه الاستثمار وجمع المدخرات . ولم يفترض ان تملك أى دولة غير شيوعية أخرى هذه السيطرة المتعمدة على الاقتصاد أو هذا النجاح فى تحقيق هذه السيطرة .

رابعا ، على الرغم من وجود اساس قانونى للسياسات اليابانية ، تفتحت غالبية هذه السياسات وفقا لتفهم غير رسمى بين الحكومة ومؤسسات الأعمال . أدى ذلك لظهور الادارة السريعة الفعالة وان يكن باحتمالات المقايضة غير الرسمية ، بين الحكومة ومؤسسات الأعمال ، وصنع القرار الذى عادة مايتحدى فهم المراقبين الأجانب . وفى هذا المجال ايضا ، تقف اليابان بمفردها فى عمويمتها القانونية حتى اليوم .

خامسا ، اسفرت تجربة اليابان المستمرة للسياسة الصناعية عن ظهور مؤسسات اقتصادية واجراءات سياسية لم توجد ، ولاتوجد ، فى أى مكان آخر فى العالم الصناعى المتقدم . وتضمن هذا مركزية سياسة التجارة والاستثمار بالكامل فى وزارة واحدة ، والتوجيه غير الرسمى للوزارات الذى حل محل القواعد والتشريعات التفصيلية المنشورة والعلاقة الوثيقة بين الشركان . كما تضمنت تعيين المسئولين السابقين فى الوزارات فى مجالس ادارات الشركات اليابانية الكبرى أو فى مناصب الادارة العليا ، وهى شبكة مدت من نفوذ الوزارات وقللت من الفارق بين المصالح الخاصة والعامة .

وأخيرا ، ظلت اليابان معزولة فى توجهها للعالم الخارجى . ويتمثل فارق كبير بين اليابان وألمانيا فى انه فى حين تبنت الدولتان سياسات اقتصادية قومية إلى حد بعيد فقد حافظت اليابان باستمرار على سيطرتها على التعاملات الخارجية لأقصى درجة ويمكن ان يلاحظ ذلك من سجل وارداتها الهزيلة أو الاستثمار الأجنبى القادم .

وانعكست الشرعيات التاريخية للثلاثة الكبار فى الأسلوب الذى ينظمون به انفسهم اليوم . ولايمكن للمرء ان يجادل بالقول بان الصيغ السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تتغير على مدار السنوات أو ان أمريكا وألمانيا واليابان تتصرف فى منتصف التسعينيات تماما كما كانت تتصرف فى القرن التاسع عشر أو فى منتصف القرن العشرين . ولكن مازالت الصلات القوية بالماضى قائمة وكل من الثلاثة له ماض مختلف ، وكل ماض زرع فى المجتمعات الثلاثة مؤسسات مختلفة ودوافع مختلفة وأفضليات متباينة . وتقل أهمية هذه الاختلافات فى أوقات الانتعاش الاقتصادى والاستقرار السياسى عن أهميتها فى الأوقات العصيبة . كما تصبح أقل أهمية إذا كان الثلاثة متنافسين على قدم المساواة تقريبا فى الثورة

الصناعية الجارية حاليا . إلا أن النمو الاقتصادى يتباطأ والتوترات العرقية والأقليمية تتفجر ولا تلائم جميع أشكال الرأسمالية القرن الحادى والعشرين بنفس القدر . ولذلك هناك أسباب هامة لالقاء نظرة مقارنة أدق نحو كيفية أداء كل مجتمع لدوره اليوم وبصفة خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية .

www.books4all.net
منتديات سور الأزبكية

الفصل الرابع

أنواع مختلفة من الرأسمالية

الفصل الرابع

أنواع مختلفة من الرأسمالية

مع احتدام المنافسة الاقتصادية بين الثلاثة الكبار ، لن يهم أى من الدول الثلاث تملك الرؤوس الحربية بل الذى يهم من منها ستكون قادرة على الادخار والاستثمار أكثر من غيرها . وسنرى بدلا من التوترات بين الشرق والغرب منافسة بين أنواع مختلفة من الرأسمالية . وستقاسى مرة أخرى الأنظمة المختلفة فى ظل هذه المعايير : ماهى نوعية الرأسمالية التى تخلق أكثر فرص العمل عائدا ؟ وماهى النوعية التى تكون الثروة وتوزعها بأقصى قدر من المساواة ؟ وماهى التى تعطى مواطنيها أكبر قدر من الأمان الشخصى ؟ ومن توفر أكبر فرصة لتحقيق الامكانات الكامنة للفرد ؟ ومن تزيد من القوة الشاملة للأمة وتأثيرها فى العالم ؟ .

وتمثل أمريكا واليابان وألمانيا هذه النماذج المتنافسة للرأسمالية الناجحة إلى أقصى حد أكثر من أى ثلاث دول أخرى . وهى تختلف فى نواحى عديدة فى الدور الذى تلعبه الحكومة ، وفى السلوكيات تجاه التركيز الصناعى والمالى وفى العلاقة بين الصناعة والجهاز المصرفى وفى اهتمامها بتدريب الطاقة العاملة وغير ذلك . والأمر الأكثر أهمية من أى مظهر أو مظهرين متميزين ، مع ذلك ، يتمثل فى ان الاجراء المختلفة لكل نموذج – بداية من نوعيات منظمات الأعمال التى طوروها حتى أنظمة الضرائب – تتواءم مع بعضها فى نظام متماسك يعكس أسلوب تطور كل مجتمع على المدى الطويل بما فى ذلك شرعيات التاريخ التى نوقشت سلفا .

وتعتبر أمريكا مدفوعة بآليات السوق بصورة أكثر نقاءا من الدولتين الأخريين . ويمكن ان نطلق عليها اقتصاد سوق حر . إذ لايمكن على سبيل المثال فى اليابان وألمانيا بيع أو شراء حقوق ملكية الشركات بهذه الصورة ، كما لايتم فى أى منهما إلقاء العمال فى السوق مثل السلع ، ليأخذوا فرصتهم فى سوق العمل (بدلا من وضعهم فى مواقع دربوا على شغلها أو سيدربون عليها طوال حياتهم) ولايعنى هذا ان النظام الأمريكى ليس له قواعد ، حيث يسميها البعض دولة قياسية نهائية ، ولكنها دولة متخمة بالقوانين التى تهدف إلى ضمان اللعب النظيف وليس خلق أى نتيجة أو هيكل اقتصادى بعينه .

وعادة ماتسمى ألمانيا اقتصاد سوق اجتماعى ، وهى تمارس الرأسمالية بوعى أكثر من غيرها مما يعنى انه بالتوازى مع هيكلها الرأسمالى ، فهى تملك أكبر برامج ضمان اجتماعى تدعمها الدولة لمواطنيها . وأهداف الدولة أقل حيادا مما هى فى الولايات المتحدة ، وأقل تركيزا على اللعب النظيف من التركيز على ضمان دعم قيم الأمة والمجتمع .

ويمكن ان توصف اليابان بانها اقتصاد تنموى فحكومتها لاترفع ايديها تماما كما هو الحال في أمريكا كما انها لاترعى برامج الرخاء الاجتماعى المكثفة كما تفعل الحكومة الألمانية وبدلا من ذلك تمارس نشاطا كبيرا فى تطوير الأهداف القومية عبر المعالجة البارعة للهيكل الصناعى نفسه وتطويره . وبالمقارنة بالولايات المتحدة وألمانيا فان اليابان أقل اهتماما نسبيا بالقوانين وتعتمد بشكل أكبر على العرف والتوجيه من جانب الجهاز البيروقراطى .

وتمارس اليابان وألمانيا نوعية أكثر تنظيما من الرأسمالية عن أمريكا . ففى الولايات المتجدة ، على سبيل المثال ، من المتوقع ان تتصادم المصالح الخاصة والعامة . ويشعر الأمريكيون بالقلق العميق إذا أختفى هذا الصراع الأبدى فى الدولة الفيدرالية والمستويات المحلية . إلا أنه يوجد فى ألمانيا واليابان قلق من ان تدعم هذه التصادمات حالة الفوضى وعدم الاستقرار . ولذلك فان الدولتين تظهران قدر أكبر من التناغم بين الأجزاء المكونة للرأسمالية – الحكومة ومؤسسات الأعمال والعمال ، مما هو حادث فى الولايات المتحدة . ويتمثل اختلاف أخر فى ان كلا من ألمانيا واليابان بأشكال مختلفة ، تقوم بقدر أكبر من الدراسة لاستراتيجياتها للاستثمار فى رأس المال البشرى وبخاصة فى التدريب وتطوير قواها العاملة . ونتيجة لهذه العوامل فإن اليابان وألمانيا فى وضع أفضل من أمريكا لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات تجارية قومية شاملة .

ومع ذلك فإن أيا من النماذج الثلاثة يتسم بالنقاء . فأمريكا تأخذ ببعض التكنيات الادارية اليابانية وتدرس العلاقة بين الشركات الكبرى ومن يدعمها فى النموذج الياباني . وتحول اليابان اجزاء عديدة من صناعتها المملوكة للدولة للقطاع الخاص . ويخضع النظام المالى الياباني لبعض التعديلات . ويبدو أكثر مثل النظام الأمريكى . ومع ذلك فان هذا يقال لأن لهذه النماذج جذورا عميقة فى مجتمعاتها ، وسيمر وقت طويل قبل ان تختفى استمرارياتها المؤسسية والفلسفية وقبل أن نفقد أوجه الاختلاف فيما بينها . وبعض النماذج البسيطة تظهر الفجوات التى يجب اغلاقها قبل ان تفقد الانظمة الثلاثة مميزاتها الفريدة .

تنظيم سياسة اقتصادية

تتأثر السياسة الاقتصادية فى أى دولة بشدة بالمؤسسات التى تكونت لتطبيقها . وأدت التجربة الأمريكية إلى مجموعة من التنظيمات فى القطاعين العام والخاص تتسم بالاتفاق فى تصميمها الشامل وعززها نظام توازنات وعمليات مراقبة . وكما رأينا ، لم تمر اليابان أو ألمانيا بمثل هذه التجربة التاريخية المنعزلة ولذلك فلا يمكن ان يظهر فى طوكيو أو اليابان مثل هذا القدر الكبير من التحديات من داخل القطاع العام نفسه بدون تقويض الحكومة باكملها . كما لا تلعب المحكمة العليا فى أى منهما هذا الدور البارز الذى تلعبه فى أمريكا . ولايوجد أمام الافراد والجماعات الخاصة فى كلا الدولتين مثل هذا الكم من القنوات لتحدى الانشطة الحكومية بفعالية وبصورة شرعية .

وبنفس قدر شكوى الأمريكيين من عدم فعالية واشنطن وافتقادها للاتقان فانهم يشعرون بعدم الارتياح تجاه الانقسام والمنافسة والتداخل فى داخل عناصر الحكومة حيث تجعل هذه العقبات المسئولين والوكالات العامة غير ذات تأثير كبير . ومع ذلك أيدت اليابان وألمانيا دائما القطاعات العامة القوية عملا بنظرية تري أن الدول القوية تحتاج حكومة قوية فعالة .

واذا أخذنا بعض الامثلة فسنرى ان السياسة التجارية فى الولايات المتحدة هى النطاق القانونى لستة مسئولين فى مجلس الوزراء وعدد غير محدود من اللجان فى الكونجرس فى حين تتعامل اليابان وألمانيا معها باسلوب اكثر تنظيما داخل أفرعها التنفيذية وبمشاركة برلمانية محدودة . ويراقب التشريع الخاص بالنظام المالى الامريكى كلا من الاحتياطى الفيدرالى ووزارة الخزانة والهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع ومكتب مراقب الحسابات ولجنة النقد والأوراق المالية ، ولا يتولى اى من هذه الجهات المسئولية . وفى اليابان يوجد منسق واحد هو وزارة المالية ، وفى ألمانيا تقتسم وزارة المالية والبنك المركزي المسئولية . وبالاضافة إلى ذلك لايوجد فى الولايات المتحدة وزارةفعالة لسياسة العلوم والتكنولوجيا رغم اهميتها المتزايدة على العكس مع اليابان وألمانيا . وفى الواقع فان امريكا لم تعط مطلقا اهتماما لتكوين خدمة مدنية من الدرجة الأولى كما فعلت اليابان وألمانيا ، ولم يشعر الأمريكيون مطلقا بالاحترام تجاه اى من عناصر الحكومة كما هو الحال فى اليابان تجاه وزارة الصناعة والتجارة الدولية أو وزارة المالية أو فى ألمانيا فى حالة البنك المركزى .

وبالتأكيد فان الأمريكيين ارتكنوا إلى ماوصفه مراقب بريطانى « بالكونفيدرالية الفضفاضة بين أجهزة معادية لبعضها البعض » .

ولم يقتصر الأمر فى اليابان وألمانيا على تبنى رؤية أكثر ايجابية لدور الحكومة من الولايات المتحدة ولكن أصبح القطاع الخاص بهما اكثر تنظيما ايضا . وبالطبع ، فان امريكا تملك الاتحاد القومى للمنتجين ، وغرفة التجارة ، والمائدة المستديرة لمؤسسات الاعمال وجماعاتها الصناعية الخاصة مثل اتحاد صناعة أشباه الموصلات أو اتحاد منتجى السيارات . ولكن فى الأغلب فان هذه منظمات شاملة ضعيفة . وهى قد تعارض أو تؤيد السياسة الحكومية ببيانات أو دراسات عامة وهى قد تفعل الكثير من حشد التأييد ولكن علاقاتها عموما ليست ذات قوة كبيرة مع القطاع العام بالمقارنة بالمنظمات القائمة فى اليابان وألمانيا . وهى على عكس نظرائها فى الخارج غير مهتمة بتبادل المعلومات أو تطوير الاستراتيجيات المشتركة ، كما انها كقاعدة عامة ، لاتحشد المصادر من اجل الرفع من المهارات الفنية للعمال فى قطاعات معينة . ويعود ذلك فى جزء منه إلى نوعية السلوك وفى جزء منه إلى قانون مكافحة الاحتكار .

وتكاد تقف جميع ميزات الهيكل المؤسسى لليابان على الطرف الآخر من الصورة فى مواجهة الولايات المتحدة . فبدلا من وجود ثلاثة افرع متساوية للحكومة فان الخدمة المدنية فى اليابان هى التى تحكم . وهى تتخذ القرارات التنفيذية وتضع التشريع وتقوم بالتحكيم بين المصالح المتصارعة . وتقوم المحاكم والجهاز التشريعى اساسا بتقنين توجه الجهاز البيروقراطى وبصفتها جزءا من عمليات الحكومة العادية تحتفظ البيروقراطية اليابانية بعلاقات وثيقة مع مجتمع الاعمال وهى قوة كبيرة تقوم بالعمل على جمع الجماعات ذات المصالح المختلفة وايجاد ارضية مشتركة بينها .

وتقوم الحكومة فى طوكيو بشكل نموذجى بما هو أكثر بكثير من مجرد وضع اطار السياسة بالوسائل النقدية والميزانية الاساسية . فهى ايضا تضع التوجه بعيد المدى للصناعات كل على حدة باعداد الدراسات وتنسيق المناقشات وانشاء المجموعات المشتركة للابحاث والاستثمار . ومع ذلك لاتعمل الحكومة ومؤسسات الاعمال فى انسجام تام . فالجهاز البيروقراطى يقدم « التوجيه » الذى عادة ماتقاومه مؤسسات الاعمال أو العمال أو لايرضون عنه . وعادة ماتكون الحكومة

نفسها منقسمة ايضا ، بالفعل فان النزاع الداخلى بين الادارات اليابانية قد يكون شرسا . ولكن هناك ايمان عظيم بان مصير الجميع فى البلاد مرتبط معا ، وان القطاع العام يجب ان يعمل بصورة وثيقة مع الصناعة نحو اهداف مشتركة للأمة . ويتمثل أحد الاهداف الرئيسية . ان لم يكن أهمها ، فى النجاح فى السوق العالمى . وبالتأكيد فان اقامة مجتمع متفوق اقتصاديا على الساحة العالمية يسيطر على شبكة المؤسسات الخاصة والعامة .

وتوجد وكالتان حكوميتان تتسمان بقوة خاصة ، ودور يقدم الدعم . فقد ظلت وزارة الصناعة والتجارة الدولية ، تاريخيا ، مسئولة عن جعل الصناعة اليابانية قادرة على المنافسة عالميا . وتكمن قوتها الحقيقية ليس فس التشريعات الكثيرة ولكن على العرف والقبول الواسع من جانب الصناعة بان وجود وسيط بين القطاعين العام والخاص ومنظم للسياسة الاستراتيجية أمر ضرورى . وتتمتع وزارة المالية بنفس القدر من القوة وعلى الرغم من انها النظير اليابانى لوزارة الخزانة الأمريكية . نظريا فانه لايوجد مثيل لها فى أمريكا حقا . ولايقتصر دور وزارة المالية على تنسيق السياسة المالية باكملها ولكنها تضع الميزانيات القومية وتجمع الضرائب وتصدر السندات حين تحول المصانع المملوكة للدولة للقطاع الخاص ، كما حدث بالنسبة لشركة الاتصالات التليفونية القومية السباقة وتشرف على ادارة أعتمادات تعويضات القطاع العام الضخم . كما لعبت ، تقليديا ، دورا قياديا فى السياسة الصناعية وفى معالجة القروض والضرائب واللوائح والعملة فى ضوء الاهداف الصناعية الواسعة .

وتبدو فكرة وضع خط بين الحكومة ومؤسسات الاعمال فى اليابان غريبة . وفى حين يعتقد أن وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة الدولية فقدتا بعضا من هيمنتهما فى السنوات الأخيرة بسبب اعادة تنظيم الصناعة فى اليابان ، وهو توجه من المؤكد استمراره ، فان هذا لايعنى بالضرورة ان الحكومة فقدت تأثيرها القوى . فعلى سبيل المثال حين يتقاعد كبار المسئولين فى الوزارتين ، فعادة مايتولون مناصب كبرى فى الشركات التى كانت الوكالات التى جاءوا منها تشرف عليها . وهذه العلاقات تمثل حقيقة صارخة فى وجه الحركة الأمريكية الدائرية التى يستغل فيها المسئولون السابقون صلاتهم الحكومية من اجل تحقيق مكسب شخصى . وفى اليابان لايتقاعد تماما المسئولون السابقون فى وزارة المالية أو وزارة الصناعة والتجارة الدولية وتخلق صلاتهم مع وكالاتهم القديمة ولاءات مزدوجة .

وتعمل بصورة وثيقة مع الحكومة مؤسسات خاصة ضخمة مثل اتحاد المنظمات الاقتصادية « كابدانرين » الذى يشبه غرفة تجارة للعديد من أكبر الشركات اليابانية واتحاد أصحاب الاعمال « نيكيرين » . ولاتوجد صلة كبيرة بين دورهم وقوتهم بالمقارنة بنظرائهم الأمريكيين . وعادة مايكون « كابدانرين » على سبيل المثال ، شريكا حقيقيا مع الحكومة فى تطوير وتطبيق السياسة . ويقوم بتوظيف المسئولين السابقين فى وزارة الصناعة والتجارة الدولية ويقوم بشكل روتينى بتبادل فرق العاملين وهو خاضع حتى لتنظيم يتمشى تماما مع قواعد وزارة النصاعة .

وفى جميع نواحى الصناعة اليابانية توجد مجالس استشارية ومجالس خبراء ومجالس ترشيد صناعية ومجالس للهيكل الصناعى ، وجميعها مكرسة للتعاون الوثيق بين الحكومة ومؤسسات الاعمال . وتعمل العديد من المجالس الاستشارية الدائمة فى القطاع الخاص باستمرار مع الوكالات الحكومية . وتملك قطاعات مثل الصلب والشحن والكمبيوتر اتحاداتها الخاصة التى تضم مسئولين من الحكومة والعمال والخبراء الأكاديميين . وتكاد تكون القضية الأولى دائما كيفية حشد مزيد من القدرة على المنافسة فى السوق العالمى .

ويجب ان يركز أى تحليل لألمانيا اليوم على ماكانت عليه حتى فترة قريبة ألمانيا الغربية ، حيث ان النظام الألمانى الغربى هو الذى يطبق على الدولة الموحدة . وحتى رغم اختلاف الهيكل الألمانى عن النموذجين الأمريكى واليابانى ، فانه اكثر تشابها بالأخير . فقد احتفظت الصناعة والعمال والمؤسسة المالية بدرجة كبيرة من التركيز التنظيمى وتتسم برلين بانها اكثر توسعا حتى من اليابان فى اهدافها فى اعتبارين هامين : مشاركة التنظيمات العمالية فى مناقشات السياسة القومية والمسئولية المفترضة عن برامج الرفاهية الاجتماعية .

ويقل تركز السلطة فى الحكومة الألمانية كثيرا عنه فى الولايات المتحدة أو اليابان . واليوم يوظف الجهاز البيروقراطى الفيدرالى نسبة عشرة فى المائة فقط من الموظفين فى الدولة والنسبة البقاية تعمل فى الولايات أو مايسمي لايدز . وبالمقارنة بالنظام الأمريكى ، فان الفيدرالية الألمانية تعتبر هيكلا اساسيا ومتعاونا يتمتع بصورة أوضح من المسئوليات . لذلك مازالت الحكومة تحتفظ بملكية كبيرة من الاسهم فى الصناعة على الرغم من أن الاجهزة العامة فى الغرب وحده تملك نسبة سبعة فى المائة من الاسهم الألمانية ، من بينها نسبة ٥٢٪ فى شركة لوفتهانزا ونسب

كبيرة فى السكك الحديدية (بوبوندزبان) والاتصالات (تيليكوم) كما تملك الولايات نسب ملكية كبيرة فى الصناعة . وتملك سكسونيا السفلى ، على سبيل المثال نسبة ٢٠ ٪ من شركة ڤولكس ڤاجن . وبالطبع فان تركز ملكية الدولة فيما كان يسمى بألمانيا الشرقية . أكبر بكثير إلا أن برلين مصممة على تحويل أكبر قدر ممكن للقطاع الخاص .

والقطاع الخاص الجيد التنظيم هو المحرك الرئيسى للسياسات المشتركة فى ألمانيا الحديثة . وتسيطر على المال أربعة بنوك كبرى . وتقوم بالاستثمار فى الشركات اليابانية ويجلس ممثلوها فى مجالس الادارة ، وتملك نصيبا مباشرا فى القوة الصناعية للبلاد ، وكل هذا ينتج علاقة أوثق بين المال والصناعة من تلك القائمة فى أمريكا . وتقع غالبية الصناعة الألمانية تحت مظلة اتحاد الصناعة الألمانية « بوندز ڤيربانددير دويتش اند استرى » وغرفة التجارة الألمانية « دويتش اند استرى اوند هاندلستاج » . وتوجد العديد من الاتحادات التجارية التى تساعد بفعالية الشركات على دعم موقفها التنافسى . والنقابات العمالية قوية ، ولكن بالاضافة إلى ذلك يوجد العلاقات المكثفة التأسيسية بين اتحادات العمال والحكومة .

ويعطى الألمان مثل اليابانيون قدرا كبيرا من الاحترام للمؤسسات العامة . ويعد البنك المركزى أفضل مثال على ذلك ، وعلى العكس فى أمريكا لايعرف المواطنون الكثير عن الاحتياطى الفيدرالى ، ناهيك عما يعرفوه عن علاقته بالادارة أو الكونجرس ، والبنك المركزى موقر ويؤيد الشعب بقوة وعلى نطاق واسع استقلاله عن الحكومة . وهو وحده مسئول عن تأمين قيمة العملة الألمانية . وحين تبدأ معدلات التضخم فى التزايد يقيد البوند سبنك اسعار الفائدة وتقلل من معدل النمو الاقتصادى واحيانا يتعين عليه ان يرفع قيمة المارك الألمانى وتقليل الصادرات الألمانية (يجعلها أعلى سعرا) وهذه القضايا السياسة الحيوية التى تؤثر على الجميع ، هى مهام أى بنك مركزى . والشئ المختلف فى ألمانيا هو انه يوجد ادراك قوى على ضرورة احترام القرار تجاه كل مايقوم به البنك المركزى . ولاتناقش سلطته فى مجال السياسة النقدية ، بالفعل ، فى أى دوائر قومية أو دولية . ودائما تقريبا ماتذعن الحكومة والبرلمان لصياغة البنك لاستراتيجيات السياسة النقدية (ومن بين الاستثناءات القليلة الاسلوب الذى تمت به الوحدة النقدية بين ألمانيا الشرقية والغربية . فقد تخطي المستشار كول اعتراضات البنك على اسعار المارك الألمانى الغربى بالمقارنة بالألمانى الشرقى) .

وتعطى الشبكات الاساسية فى اليابان وألمانيا لهذه المجتمعات آلية لتصور الاحداث المستقبلية ذات الاهمية للصناعة والأمة . وفى كلتا الدولتين يمكن هذا التركيب الصناعات من حشد المصادر بشكل يفوق قدرة الشركات منفردة . وبالطبع فان الشركات الأمريكية يمكنها ان تفعل قدرا من ذلك هى الأخرى . ولكن من المشكوك فيه ان تكون فى موضع يجعلها قادرة على منافسة الجهود الأكثر وضوحا وتماسكا فى الخارج وبالاضافة إلى ذلك فان كل شركة أمريكية تخطط لنفسها فقط . ولايوجد بالفعل اى اعتبار للقضايا الأوسع المتعلقة بالصناعة والمجتمع والأمة .

اتحادات المنتجين والاحتكار

هناك عدة جوانب للمجتمع تكشف المزيد عن دور الفرد فى مواجهة المجتمع اكثر من سلوكه تجاه الحجم الصناعى وتركيزه . فقد ظلت العلاقة بين الشركات الأمريكية متأثرة بسياسة مكافحة الاحتكار التى تعود جذورها لأكثر من قرن . وقد حاولت وزارة العدل احيانا ان تحطم اتحادات المنتجين المزعومة على أساس تثبيت الاسعار حتى اذا بدت الاسعار معقولة . وأحيانا ماقتصرت الظاهرة على حجم احدى الشركات وقدراتها على تثبيت الاسعار . وفى الستينيات والسبعينيات تم التحقيق مع العديد من اشهر الشركات الأمريكية مثل « اى بى أم » و « كوداك » و « ايه تى اند تى » وغيرها فى مجال الصناعة الغذائية وتوزيعها . واتسمت ادارة الرئيس رونالد ريجان بقدر اكبر من التساهل تجاه مكافحة الاحتكار ولكن حتى رغم ذلك لايوجد أى شئ يساوى المخاوف الأمريكية تجاه التركيز الاقتصادى فى اليابان وألمانيا (حتى رغم تشابه قوانينهما مع قوانيننا بفعل تأثير الاحتلال الامريكى) . فليس من العجب ان تظل الشركات الأمريكية على مبعدة ليس فقط من واشنطن ، ولكن ايضا من بعضها البعض . وهذا ينطبق ايضا على الشركات الكبرى وموردها .

وكجزء من ثقافتها الصناعية ظلت اليابان وألمانيا تشعران بقدر اكبر من الارتياح تجاه العلاقات الصناعية الاوثق . وبالنسبة لليابان تعود اتحادات المنتجين والمشاركات الصناعية إلى عصور الميجى . وتملك وزارة الصناعة والتجارة الدولية على سبيل المثال سلطة تشكيل وادارة اتحادات المنتجين لأهداف عديدة لخفض المنافسة الزائدة عن الحد وتوجيه صناعة محتضرة ، واحتضان مؤسسة ناشئة .

وشكلت اليابان اتحادات المنتجين من اجل اغراق الاسواق الخارجية بالمنتجات الرخيصة (قضبان الصلب والمنتجات القطنية) ودعم الصناعات التى تعانى من الركود (الألمنيوم والأسمدة) وتطوير مؤسسات المستقبل (تكنولوجيا الفضاء والاتصالات التليفونية المتقدمة) كما شكلت اليابان ترتيبات على غرار اتحادات المنتجين لخفض الصادرات عبر حصص « تطوعية من مبيعات السيارات للولايات المتحدة وأوروبا » .

وبالاضافة إلى ذلك ، عادة ما تعتبر جماعات الشركات الكبرى فى اليابان (كيريتسو) ذات العلاقات المعقدة بين المشترين والموردين كأفضل وسيلة لتطوير الانتاج ذو الكفاءة والفوز بنصيب فى السوق ونشر مخاطرة الاستثمار والتخلص من تقلبات الاقتصاد . وتوجد ست جماعات من الشركات الكبرى على الاقل تضم اسماء مشهورة مثل ميتسوبيشى وميتسوى وسوميتومو . ويمكن للشركات التابعة للمجموعات الكبيرة مستقلة قانونيا ، ولكن يوجد قدر ملحوظ من التنسيق بين انشطتها ويوجد تكامل رأسى وأفقى مكثف داخل المجموعة . وعادة ماتستخدم نفس البنوك وتبيع لبعضها باسعار خاصة وتتقاسم المعلومات وتشترى أسهم بعضها وتحشد الاستثمارات . وبالاضافة إلى ذلك تحفز العلاقات الوثيقة القائمة بين المسئولين التنفيذيين للشركات عملية جمع المعلومات عن السوق .

وتوجد بعض الأمثلة حول كيفية عمل المجموعات الكبيرة . فمازدا جزء من مجموعة سوميتومو . وتملك شركات أخرى فى عائلة شركات سوميتومو ٦٠٪ من اسهمم مازدا . وتملك مازدا بين ٢٠ و ٤٠٪ الاسهم العادية لموردیها الخمسة عشر ، ويملك هؤلاء الموردين نسبة كبيرة فى موردیهم . وهذه حالة أخرى من صناعة الكمبيوتر : فخلال الفترة من سنة ١٩٧٥ حتى ١٩٨٧ اشتركت شركات المجموعة بنسبة ٥٤٪ من مشترياتها من الكمبيوتر من شركات من داخل المجموعة ، حتى على الرغم من انه لفترة طويلة من هذه المدة الزمنية لم تكن شركات الكمبيوتر اليابانية فى مركز الصدارة فى هذه الصناعة . وهناك مثال ثالث مرتبط بالعاملين . ففى كثير من هذه المجوعات العملاقة يجتمع كبار المسئولين الاداريين من الشركات العشرين الرئيسية أو نحو ذلك مرة اسبوعيا ، احيانا فى شكل « نادٍ للرؤساء » لتبادل المعلومات . وينعكس نفس الاسلوب على مستويات تنفيذية أقل فى التسويق والابحاث والتخطيط والامداد . واخيرا هناك الولاء للمجموعة . فاى مبنى خاص بميتسوى تقوم على بنائه على الارجح احدى شركات ميتسوى

للتشييد مستخدمة صلب ميتسوى ومصاعد ميتسوى وتؤجرة لشركات ميتسوى بواسطة الوسطاء العقاريين لميتسوى .

وهذه الشركات الفرعية المتشابكة تعد عنصرا حيويا فى استقرار الحياة اليومية فى اليابان . ذلك دون ذكر سلاح التنافس فى الاقتصاد العالمى . والحجم فى حد ذاته ليس سيئا . على العكس ، فان تكون المؤسسات كبيرة يعتبر ميزة . ولايعد تثبيت الاسعار أمرا سيئا هو الأخر ، طالما انه يدعم قوة الشركة . ويوجد فى اليابان قانون لمكافحة الاحتكار ، بالتأكيد ، ولكن من نتاج الاحتلال الأمريكى فى أواخر الاربعينيات وهو لم يطبق حتى الان بجدية . وفى الواقع ، ظلت لجنة التجارة الحرة فى طوكيو تتمتع بمكانة منخفضة فى الجهاز البيروقراطى اليابانى ونجحت المؤسسات الكبرى بسهولة فى ارهابها . ويتم اعطاء قدر كبير من الاهتمام لهذه القضايا فى اليابان الآن ، وتضغط دول أخرى على طوكيو لازالة العديد من هياكلها الصارمة . وتظهر حاليا ببطء سياسة لتطبيق الأنفتاح الاقتصادى ولكن سوف يستغرق هذا وقتا طويلا .

ولم تنفر ألمانيا ايضا من الاتحادات التى تمثل قيم النظام والأمن والسيطرة والتنظيم والالتزام وفى الواقع تعود اتحادات المنتجين فى ألمانيا إلى الاتحادات فى صناعات الفحم والمعادن فى القرن الماضى ، والتى امتدت فى وقت لاحق للكيماويات والكهرباء والصلبوالقطاعات الأخرى . وتوضح السجلات ، على سبيل المثال ، انه كان يوجد ١٤ اتحاد رئيسى للمنتجين فى ألمانيا عام ١٨٧١ وألف وخمسمائة اتحاد منتجين فى عام ١٩١٨ ، والفين وسبعمائة فى عام ١٩٣١ ، وستة آلاف فى عام ١٩٤٥ .

وبعد الحرب العالمية الثانية انشئ مكتب مناهض لاتحادات المنتجين ومارس مهمته بحماس . ومع ذلك مازال يكافح ضد تقليد أصيل . ويمكن لوزارة الاقتصاد الفيدرالية ان تتخطى قرارات المكتب اذا كانت هناك ميزة اقتصادية شاملة للبلاد أو اى مصلحة عامة أخرى . وحدث هذا فى أواخر الثمانينات حين اقترحت شركة ديلمر بنز شراء ميسيرشميت – بولكوف – بلوم (ام أم بى) وهو ارتباط بين اكبر مجموعة صناعية ألمانية وأكبر نظير لها فى مجال الدفاع والفضاء والطيران (مع وجود عامل اضافى تمثل فى مشاركة دويتش بنك اكبر مؤسسة مالية ألمانية) . واعترض مكتب اتحادات المنتجين على ماسيبدو تقريبا دولة داخل الدولة إلا ان الحكومة سمحت باتمام عملية الاندماج .

ويظهر النسيج المتين للمجتمع الألمانى فى مجالات أخرى ايضا ، فى التأكيد على ترتيبات الامدادات والاسعار على المدى البعيد التى يتم التوصل اليها عن طريق المفاوضات بين الشركات وموردیها وفى الجهد المكثف من جانب الحكومة المحلية ومؤسسات الاعمال والعمال والجامعات للقيام باستثمارات فى المجتمعات المحلية والمقاطعات التى تقع فيها .

السلوكيات تجاه التجارة

حتى فترة قريبة لم تعط أمريكا أهمية كبيرة للصادرات . وكان السوق المحلى كبيرا ومربحا لما يكفى . والتزمت ألمانيا واليابان بسلوكيات مختلفة . فطوال أكثر من قرن اعطيتا الأولوية للبعد الاقتصادى للقوى الدولية ، وبالاضافة إلى ذلك أصبحت الصادرات اعتبارا من سنة ١٩٤٥ محركا هاما للانتعاش والحصول على العملة الصعبة الحيوية . ومع ذلك أظهرت اليابان اختلافا أساسيا فى الفلسفة التى تقف خلف سياستها التجارية عن برلين . وفى الواقع فان اليابان نموذج شاذ حقا ، فقد ظل هدف التجارة فى أمريكا واليابان هو زيادة الثروة للمنتجين والمستهلكين . ومع ذلك فان فوائد التجارة الدولية فى اليابان ظلت مائلة لصالح المنتجين لزيادة حصتهم فى السوق ، وبعد ذلك ارباحهم . ونتيجة لذلك ، لم يكن التركيز فى السياسة التجارية على توفير مزيد من السلع باسعار منخفضة للمستهلكين ولكن بشكل شبه كامل على تحقيق الهيمنة الصناعية للشركة . وفى نهاية سنة ١٩٩١ ، على سبيل المثال ، اشارت تقديرات وكالة التخطيط الاقتصادى إلى أن اسعار السلع والخدمات فى اليابان تزيد بسنبة ٣٢٪ فى المتوسط عن مثيلاتها فى نيويورك وبنسبة ٢٤٪ عن مثيلاتها فى هامبورج بألمانيا ، وهى حقيقة أُرجعت إلى انخفاض حجم الواردات ووجود الكثير من الاحتكارات .

ويوجد مثل هذا القدر من الخلل فى الهيكل التجارى فى أى دولة صناعية ديمقراطية أخرى . فالصادرات اليابانية ، على سبيل المثال ، تتجه لأن تكون مركزة إلى حد بعيد فى مجموعة ضيقة من المنتجات تحقق فيها اختراق عالمى كاسح : المنسوجات فى الخمسينيات والصلب فى الستينيات والسيارات فى السبعينيات والآن أشباه الموصلات . وتتسم ملفات الصادرات الأمريكية والالمانية بالمزيد من التنوع والتوازن .

كما تستورد اليابان مستوى اقل كثيرا من السلع المصنعة بالمقارنة باجمالى الناتج القومى بالمقارنة بأمريكا وألمانيا . ففى عام ١٩٨٧ على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات المصنعة من اجمالى الناتج الاقتصادى اليابانى ٢,٤ ٪ .وكانت النسبة المقارنة للولايات المتحدة ٧,٣ ٪ ولألمانيا ١٤,٤ ٪ . وبالإضافة إلى ذلك ظلت التجارة داخل صناعة منخفضة ، بصورة غير عادية . وأمريكا التى هى مصدر ومستورد كبير للطعام ويمكن ان نقول نفس الشئ على المعدات المكتبية أو كل صناعة تقوم الولايات المتحدة . بالتصدير فيها . وتبيع ألمانيا سيارات فولكس فاجن للعالم ولكنها تشترى ايضا سيارات هوندا ورينو وفيات والهدف من مثل هذا التبادل التجارى المزدوج داخل صناعة معينة هو توسيع فرصة المستهلك للاختيار والفوز بكل الفوائد الناجمة عن التخصص المتزايد إلى مالانهاية . ومع ذلك أصبح مدى التبادل التجارى من هذه النوعية فى اليابان يمثل اقل من نصف مثيله فى الولايات المتحدة أو ألمانيا . وتكونت الواردات من المنتجات التى لا تملك فيها اليابان اى انتاج فعلى مثل البترول أو حيث بدأت أحدى الصناعات تنمو مثل الطائرات التجارية الضخمة أو حيث يتم ممارسة ضغط تجارى قاسى من جانب دول أخرى مثل اشباه الموصلات .

السياسة الصناعية

هل تملك الولايات المتحدة أى استراتيجية صناعية ؟ . لقد ظل هناك تأكيد منذ أواخر الاربعينات حقا على اقامة مجمع صناعى – عسكرى . ويتضمن هذا مشروعات مثل البرامج المتعددة لاكتشاف الفضاء الخارجى .وظلت العلاقات بين مؤسسات الاعمال والبنتاجون واضحة دون ان تنعكس فوائد هذا التدفق التكنولوجى على القطاع المدنى . وبالاضافة إلى ذلك ظل الانفاق العسكرى عنصرا اساسيا من السياسة الأمريكية . وفى الواقع فان السؤال حول كيفية تعامل أمريكا واليابان وألمانيا مع الصناعات المتدهورة ينعكس فى أسلوب عمل المجتمعات الثلاثة . فاليابان تلتزم بتوجه المجتمع باستخدام اتحادات المنتجين والدعم وعمليات الشراء الموجهة والاستثمار المستهدف من جانب البنوك المملوكة للدولة . وتتبنى ألمانيا توجه مجتمع مختلف ولكن أساسى ايضا . أما أمريكا فلا تتمتع مع ذلك باى سياسات عامة للتعامل مع مثل هذا الوضع فلا يوجد بشكل فعلى أى مساندة لتعديل مسارات العمال ، وتتم اعفاءات محددة من تشريع مكافحة الاحتكار وتقدم مبالغ دعم قليلة . ويتم ترك كل شئ للسوق .

الأنظمة المالية

يوجد فى أمريكا وسائل أكثر لجمع واقراض واستثمار المال أكثر مما هو حادث فى ألمانيا أو اليابان . وقد ظلت القوة الدافعة فى الولايات المتحدة ذات بعديـن : محاولة المحافظة على أسواق حرة إلى أقصى حد ممكن مع الاعتراف بضرورة تنظيم جميع العمليات المصرفية لدرجة كبيرة ، والتكيف مع المستهلك . والنظام الأمريكى أكثر مرونة وأكثر عرضة للخطر من نظيريه اليابانى والألمانى . وكما هو الحال فى جوانب أخرى من الحياة الأمريكية فان التغيير ، الذى احيانا مايكـون مثيرا ، يكون مقبولا كثمن للاختيار .

اما الاستقرار والقدرة على التنبؤ فتعدان أمراً هاما فى اليابان وألمانيا ، ولقد صممت انظمتهما للحد من التغيير . وتاريخيا خضعت انظمتهما المالية للتنظيم الصارم بما فى ذلك اغلاقهما امام مشاركة الشركات الاجنبية . وظلت خاضعة للسيطرة ليس من اجل ارضاء المستهلكين ولكن بناء صناعات قوية قادرة على المنافسة .

الضرائب واسعار الفائدة والعملات

قامت أمريكا على نحو نموذجى بمحاسبة مواطنيها ضرائبيا على مدخراتهم فى حين سمحت لهم باقتطاع تكلفة فائدة الاقتراض من دخلهم الخاضع للضرائب . وتأثير ذلك تمثل فى عدم تشجيع الادخار وجعل الاقتراض امرا اكثر جاذبية . ولكن العكس صحيح بصفة عامة فى اليابان وألمانيا حيث تكافئ انظمة الضرائب الادخار أكثر من الاقتراض . كما ظلت أمريكا مستعدة لتحصيل ضرائب على الارباح طويلة المدى لرأس لامال أكثر من اليابان وألمانيا ، لذلك فشلت فى تشجيع الاستثمار فى مواجهة الانفاق الجارى . وفى عام ١٩٨٩ ، على سبيل المثال ، بلغت نسبة الارباح طويلة المدى لرأس المال ٣٣٪ . بينما بلغت فى اليابان نسبة ١٪ من اسعار المبيعات أو ٢٠٪ من الربح الصافى ، أما فى ألمانيا فلم تكن هناك ضريبة على الاطلاق .

وظلت أمريكا تتمتع بسلوك أكثر تعجرفا تجاه تقلبات اسعار الفائدة واسعار العملة فى ضوء احترامها الأكبر لقوى السوق . ويرجع تجاهلها المعتدل عموما لقيمة الدولار إلى القدر الضئيل من تجارتها الدولية بالمقارنة بحجم الاقتصاد . ولم

يكن يتأثر عدد كبير من الأمريكيين بارتفاع أو انخفاض قيمة الدولار : اما اليابان وألمانيا فقد منحتا قدرا أقل بكثير من الاحترام لقوى السوق . واعطيتا أولولية أكبر لاسعار الفائدة المستقرة واسعار العملات من اجل النظام والاستقرار وايضا لدعم الاستثمار طويل الاجل .

ولاتؤيد أمريكا التضخم ، بالطبع ولكنها قبلت فى الجانب الاعظم بعض التصعيد السعرى المنتظم لمصلحة النمو وخلق فرص عمل .. ومنذ عام ١٩٤٥ ظلت اليابان وألمانيا اكثر تعصبا فى التضخم اعتبر لكلاهما وبصفة خاصة ألمانيا كعامل يزعزع الاستقرار والقدرة على التنبؤ بالمستقبل . وفضلت طوكيو وبون مواجهة مشكلات العمل بصورة مباشرة على نحو أكبر بسياسات لتأمين فرص العمل وتعويضات البطالة .

الأعمال المصرفية واسواق الاسهم
وسوق الشركات الخاضعة للسيطرة الحكومية

تملك مجموعة واسعة من المستثمرين سواء من الافراد أو شركات التأمين وصناديق المعاشات ومؤسسات أخرى غالبية الشركات الكبرى فى أمريكيا وظل اصدار الاسهم للمواطنين عبر سوق الأوراق المالية هو الوسيلة الرئيسية لجمع كميات ضخمة من رأس المال للتوسع بعيد المدى . وعلى الجانب الآخر وفر الاقراض المصرفى قروضا قصيرة الأجل . أما فى اليابان وألمانيا فقد لعبت اسواق الأوراق المالية دورا أقل بروزا فى التنمية الاقتصادية الشاملة . وقدمت البنوك الكبرى قروضا طويلة الأجل لغالبية احتياجات رأس المال ، وقامت ايضا باستثمارات مباشرة فى الشركات وهو أمر تمتنع البنوك الأمريكية عموما عن الاقدام عليه .

وتؤكد هذه الاختلافات فارقا حيويا بين الأطراف الثلاثة . ففى أمريكا تقوم جماعات منفصلة بملكية وادارة المؤسسات العامة ، فى حين ان الخطوط الفاصلة أقل وضوحا فى ألمانيا واليابان بدرجة كبيرة . وفى أمريكا يوجد لدى الملاك مصالح مالية منفصلة ، وفى الدولتين الأخريين لديهم مصالح مالية واستراتيجية بعيدة المدى . ولايتمتع أصحاب الاسهم من العامة فى أمريكا باى ولاء خاص للشركات التى يملكون نسبا ضئيلة . فهم يحملون شهادات ورقية واهتمامهم الأكبر بالعائدات المالية ، بما فى ذلك الدخل الجارى من الارباح . ويتم أى استثمار للفرد

من أجل رخائه الشخصى وليس من اجل الشركة أو المجتمع أو الدولة . وعادة مايكون أصحاب الاسهم من المؤسسات مستثمرين محترفين وليس لديهم اهتمام كبير بشئون الشركات وهدفها من اصدار السندات أو الاسهم التى يحملونها باستثناء قدرة الشركات على الربح . وتدرك مجالس ادارات هذه الشركات الأمريكية ان مسئوليتها الأولى تتلخص فى ضمان حصول حاملى الاسهم على أعلى عائدات ممكنة أو المخاطرة باقالتها أو مقاضاتها .

وتختلف تماماً فكرة ماتمثله الشركة للمجتمع فى اليابان وألمانيا ، حيث انها تكون قائمة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معا . ويوجد مفهوم لحاملى الاسهم ، وهى فكرة تضم أصحاب الاسهم والادارة والعمال والموردين والمجتمع المحيط ، ولديهم جميعا مصالح مشروعة فى مستقبل الشركة ، ويعامل أصحاب الاسهم من الأفراد بصورة تختلف كثيرا عنهم فى الولايات المتحدة ، فهم عادة ، على سبيل المثال ، لايطلعون على المعلومات المالية التى يعتبرها المستثمرون الأمريكيون أمرا مسلما به . (ففى ألمانيا ، مثلا ، تشير بعض التقديرات إلى ان نسبة ١٠ ٪ فقط من الشركات الملزمة بالاعلان عن نتائجها السنوية ، تفعل ذلك) وتنظر اليابان وألمانيا للمستثمرين فى اسهم الشركات على نحو مختلف ايضا ، فبدلا من تقييم جاذبية الافراد ، اعتبر المستثمرون اليابانيون والألمان تاريخيا الأوراق المالية مماثلة للسندات ذات الفائدة المنخفضة ، وان قيمتها تنمو مع الزمن . وهذا يتفق مع الرؤية طويلة الأجل .

وتقف المؤسسات اليابانية والألمانية فى وضع يسمح لها بتبنى أهداف أوسع تجاه المجتمع لأنها تخضع لسيطرة عدد محدود من المؤسسات . ففى اليابان ، لايتم التعامل بحرية فى غالبية اسهم أى شركة ، وبدلا من ذلك يتم الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ ٪ منها بشكل نموذجى فى الايدى الصديقة للشركات أو البنوك الأخرى (عادة فى الكايريتسو) وفى ألمانيا لاتملك البنوك نسبا ضخمة ولكنها بالاشتراك مع الشركات الصديقة تملك اكثر من نصف الاسهم التى يمكن طرحها فى السوق . وتصدر الشركات مجموعة متنوعة من نوعيات الاوراق المالية لها حقوق تصويت مختلفة تخفف بالتالى من تأثير أصوات حاملى الاسهم من المواطنين وعموما ، يعطى العديد من اصحاب الاسهم للبنوك الألمانية أصواتهم بالوكالة ، لذلك تتمتع البنوك فى الواقع بسلطة فى التصويت تتخطى ملكيتها المباشرة من الاسهم . وبالاضافة إلى ذلك فان فكرة البيت المصرفى – المؤيد الأول

لأى شركة – راسخة تماما . وتحتفظ البنوك الثلاثة الكبرى بمقاعد فى المجالس الاشرافية لاكبر الشركات فى البلاد بل حتى أنها قد تملك أسهم فى بعضها البعض .

وتمثل العالاقة الاوثق بين المال والصناعة فى اليابان وألمانيا فارقا هيكليا أساسيا بينهما وبين الولايات المتحدة . ففى أمريكا يعتبر اختلاف المصالح المالية والصناعية أمرا أكثر سهولة كما حدث فى حالة حمى الشراء القوية خلال الثمانينيات حين حلت البنوك الاستثمارية والتجارية الشركات الأمريكية فقط لتحقيق ارباح قصيرة المدى لأنفسها . ولايمكن ان يحدث ذلك فى اليابان أو ألمانيا (كما كانت المؤسسة الأمريكية مسئولة حيث كان العديد من المسئولين التنفيذيين سعداء بمبادلة المستقبل بعيد المدى لشركاتهم بمكاسب مالية فورية) .

وفى أمريكا تتسم عمليات الشراء بالسهولة لأن حاملى الاسهم يصوتون دائما تقريبا لصالح الصفقات التى تقدم لهم سعرا أعلى ، ولم يكن الأثر على العمال والموردين والمجتمع أو على قدرة الدولة على المنافسة اعتبارا حاسما حيث ان الشركة فى الولايات المتحدة تقيم كحزمة من الاصول المالية التى تنتمى فقط للملاك المباشرين . وتنشغل ادارة أى شركة بدعم اسعار اسمهما وعادة مايكون هذا سبب كافيا فى اتمام عملية دمج . كما انه سبب لقيام الشركات بانفاق عائداتها التى تحتفظ بها فى اعادة شراء اسهمها بدلا من القيام باستثمارات جديدة فى المنشآت أو الافراد . وفى هذه الحالات التى تعارض فيها الادارة عملية الدمج فانها تفعل كل مافى وسعها لتجنبها بما فى ذلك اللجوء إلى اعباء ثقيلة من الدين حتى تجعل الشركة غير جذابة . وهذه هى الحياة فى مؤسسات أمريكا .

ولكن حين تحدث عمليات الشراء فى اليابان وألمانيا فانها تنظم لدرجة انها تضع جميع الزبائن فى الاعتبار . ولاتخضع مجالس لمديرين أو الادارات فى هذه الشركات باى حال لنفس الضغوط التى يواجهها نظرائهم فى أمريكا للتأثير على بورصة الاسهم .

وبالاضافة إلى ذلك فانه من السهل فى البلدين منع عمليات الشراء العدائية . ويضمن تركز ملكيات الاسهم انه مالم توافق جميع الاطراف فانه من النادر ان يحوز أى مغير محتمل على مايكفى من الشركة بما يسمح له بالسيطرة عليها .

وفى اليابان ، على سبيل المثال ، تملك الشركات المنتسبة للكايريتسو الجزء الاكبر من اسهم العديد من الشركات . وفى ألمانيا توجد عقبات ايضا ، تتضمن قيودا تحد من سلطة التصويت لأى حامل أسهم فرد تتراوح نسبته من ٥ إلى ١٠ ٪ بغض النظر عن نصيبه ، ويوجد نظام المجلس الثنائى الذى يتعين بمقتضاه ان يعين المجلس الاشرافى ادارة الشركة وضرورة تصويت ٧٥٪ من حاملى الاسهم لاقالة المجلس الاشرافى ، الدور القوى الذى تلعبه النقابات العمالية الألمانية ، على المجالس الاشرافية .

ومن النماذج الجديدة لكيفية عمل النظام الألمانى محاولة شركة بيريلا أس بى أيه الايطالية شراء شركة كونتينينتال أيه جى أكبر شركات الاطارات فى ألمانيا عام ١٩٩١ . فقد احتشد كبار رجال الصناعة خلف الشركة الألمانية لمعارضة عرض الشراء ونظم الدفاع دويتش بنك ، الذى كان يشغل احد كبار مسئولية التنفيذ بين رئاسة المجلس الاشرافى لشركة كونتينينتال ، وضمت شركات مثل دملر بنز التى يرأس دويتش بنك مجلسها الاشرافى ايضا ، صفوفها واشترت اسهم كونتينينتال. كما ضمت شركات ألمانية كبيرة أخرى ، بى . أم . دبليو ، فولكس ڤاجن اليانز للتأمين التى كان الكثير من مسئوليها التنفيذيين مرتبطون فى يوم ما مع كونتينينتال ، ضموا قواهم لمنع بيريلا من النجاح . وعكس الجهد المكثف اجراءات اتخذت فى السبعينيات لمنع شاه ايران من محاولة شراء حصة كبيرة فى ديملر – بنز . وفى هذه المرة شكلت الشركات الألمانية شركة قابضة جديدة لشراء نسبة من اسهم ديملر تكفى لاحباط المحاولة .

الآفاق القصيرة المدى فى مواجهة الآفاق بعيدة المدى

عادة ماتتغير اسعار الأوراق المالية لأى شركة فى أمريكا حين تعلن نتائج العائدات ربع السنوية لأن أسواق الأوراق المالية هناك موجهة على المدى القصير . ويضع هذا الشركات ذات المتطلبات الضخمة لمنشآت مادية وبنية أساسية أضافية أو اعمال ابحاث وتطوير ، حيث يأتى العائد بعد سنوات طويلة ، يضعها فى موقف غير موات تماما فى مواجهة منافسيها الاجانب ، والسبب ان جمع رأس المال طويل المدى أسهل فى اليابان وألمانيا حيث تعد البنوك المورد الرئيسى لرأس المال وحيث تخدم المؤسسة احتياجات عالمية أوسع . ويمكن للشركات ان تركز على الربحية

وحصة السوق مع مرو الوقت لأنها متحررة من ضغوط المدى القصير التى تطالبها بتحقيق عائد للاستثمار .

ونظرا للانخراط الكبير للبنوك فى الصناعة فان معدلات الافلاس فى اليابان وألمانيا تكون أقل من مثيلاتها فى الولايات المتحدة . ويمكن للبنوك لأنها حاملة اسهم وليس جهة اقراض فقط ان تراقب الاداء الحقيقى لكل الشركات التى تربطها بها علاقة ، ولديها الفرصة فى العمل كمستشارين داخليين وتتمتع بوضع يسمح لها بمراجعة القروض اذا اقتضت الضرورة فى عملية تتم بقدر أكبر من السلاسة وفرصة أقل للمواجهة من العملية التى ينص عليها الفصل الحادى عشر الأمريكى . ونظرا لانخفاض الخسائر نتيجة لقلة عمليات الافلاس فان المخاطرة الشاملة للاقراض تكون أقل . وهذا هو السبب فى ان تكلفة حصول الشركات اليابانية والألمانية على الاعتمادات ظلت تاريخيا أقل من التكلفة للشركات الأمريكية فى الولايات المتحدة ، وهى ميزة كبيرة فى مجال المنافسة .

وقد انتجت التقاليد والثقافة فى طوكيو وبرلين سلوكيات تجاه المخاطرة الاقتصادية والفشل تتم بقدر أكبر بكثير من المحافظة عن الحال فى أمريكا . وليس سرا ان اسواقها المالية تخضع لتنظيم اكثر صرامة . كما انه ليس من قبيل المفاجأة أنه فى حين يعطى قانون الافلاس الأمريكى وفقا لما هو مخطط فرصة ثانية لمتحملى المخاطرة الفاشلة فإن الافلاس فى ألمانيا واليابان يحمل معه وصمة عار وخزى شخصى كبير .

وتترك السلوكيات المختلفة تجاه المخاطرة أثرها حول كيفية انشاء المشاريع الجديدة . ففى الولايات المتحدة يملك رأس المال المشروع لتمويل البدايات التى تنطوى على مخاطرة فرصا متوفرة للملتزمين تتضمن أولئك الذين يقومون بالعمل من جراج أو بدروم منعزل . ولاتوجد نظائر كثيرة لذلك فى اسواق رأس المال فى اليابان أو ألمانيا حيث تمول الشركات الكبرى عادة تجاربها داخليا . واذا نجحت المشاريع يمكن بعد ذلك نشرها .

وتدعم الاختلافات فى اسواق رأس المال الاختلافات الأخرى بين الثلاثة الكبار . وتطور اسواق مشاريع رأس المال الأمريكية عبقرية الفرد الخلاقة . ومع ذلك قد لاتكون الافكار المبتكرة مربحة تجاريا بدون استثمار أضافى وقد يكون الحصول

على تمويل للتطوير بعيد المدى للمفاهيم الجديدة والتقنيات الحديثة ، أمرا صعب المنال . واذا كانت الجوائز المحتملة كبيرة فان المخاطر ايضا ضخمة .

أما فى ألمانيا واليابان ، فإن حدوث عمليات اختراق لمنظمى الأعمال تكون أقل حدوثا . ولكن نظرا لأن منظمى الأعمال يعملون داخل شركات راسخة ضخمة فان تركيزهم على تحسين المنتجات القائمة يتسم بقدر أكبر من التركيز ويكون تمويلهم بعيد المدى مأمونا بدرجة أكبر مما هو الحال بالنسبة لأقرانهم فى أمريكا .

وهذه الفروق حيوية في التسعينيات . فالمستهلكون يطالبون بمنتجات متطورة على نحو متزايد فى نوعية أوسع من أى وقت مضى . وقد تكون القدرة على التجديد الدائم ، باجراء تحسينات صغيرة ، ولكن مستمرة ، ميزة تنافسية أكثر من الاكتشاف المثير ، وخاصة اذا حدث التجديد فى شركة كبيرة تكون فى وضع يمكنها من استغلاله فورا وتوزيع المنتج المحسن على نطاق واسع .

تكلفة المال

أصبح عادة يتردد الادعاء بان الشركات الأمريكية أجبرت على دفع المزيد من اجل جمع الاعتمادات من أسواق رأس المال الأمريكية بالمقارنة باقرانها فى اليابان وألمانيا (ويجب الاعتراف بان الاتهام لايوجه كثيرا بالنسبة لألمانيا ، وقد يرجع ذلك لاعطاء اهتمام أقل بالشركات الألمانية التى لم تمثل تهديدا مباشرا للصناعة الأمريكية) وكانت الحجة فى ذلك ان جوانب عديدة من النظام المالى اليابانى والألمانى مسئولة عن هذه الميزة التنافسية ، بما فى ذلك تناولهما الأكثر صرامة للتضخم والمعدلات الأقل من الافلاس . وقد يكون هذا الجزم صحيحا ، على الرغم من ان العوامل التى تضمنتها هذه الحسابات عرضة للتفسيرات المختلفة ، والحقيقة ان الاختلافات فى تكاليف رأس المال عبر الحدود القومية تعد موضوعا للجدل والخلاف العميق (قارن سيدنى جونز مساعد وزير الخزانة الأمريكى عام ١٩٨٠) يوما قضية رأس المال بارتفاع درجة حرارة العالم . وقال : « هناك قدر كبير متوفر من المعلومات ولكن هناك قدر ضئيل من الاتفاق » .

ومع ذلك فان أكثر التفسيرات المقبولة ظاهريا هى ان الشركات الأمريكية تدفع من اجل رأس المال – المعرف كمزيج من الدين وحقوق المساهمين – اكثر

مما تدفعه أقرانها اليابانية والألمانية . والأسباب الخاصة بذلك مرتبطة بالهياكل المالية المختلفة فى الثلاثة الكبار اكثر من ارتباطها بالضرائب المختلفة بصفة خاصة ونظرا لاعتماد الشركات الأمريكية بشدة على اسواق رأس المال اكثر من البنوك فان مقدمى رأس المال يكونون اكثر ابتعادا عن الادارة من البنوك التى تضمن بشكل تقليدى الشركات اليابانية والألمانية . ويترجم هذا فى ان مقدمى المال يكونون أقل معرفة وأقل ثقة فى الشركات وبذلك يضعوها فى قيد اكثر احكاما .

وتوجد علاقة قوية بين تكلفة رأس المال وجميع جوانب المنافسة . فالمال الأكثر تكلفة يعنى ان تكون الشركة اقل قدرة على التوسع وأقل تحديثا وأقل قدرة على اجراء الابحاث . كما يعنى انه اذا باشرت شركتان نفس المشروع وانتجتا نفس الكمية فان الشركة صاحبة التكاليف الأعلى للحصول على الدين وحقوق المساهمين سينتهى بها الأمر إلى دفع مبالغ أكبر أو سداد أقساط دين اسرع لخفض عبء اقساط الفائدة المتراكمة . وبذلك هناك انحياز قوى من جانب الشركات صاحبة رأس المال المرتفع التكلفة نحو المشاريع قصيرة الأجل . ويتمثل أحد أبرز النماذج على مايمكن ان يحدث فى حالة « سينسيناتا ميلاكرون » التى كانت المنتج الوحيد الأمريكى المتبقى لأجهزة الانسان الآلى الصناعية حين باعت مؤسستها لشركة « آسيا براون بوفيرى ايه جى » السويسرية . وكان السبب المعلن انه ليس فى وسعها تحقيق عائد مالى ملائم فى ظل تكلفة اعتماداتها المالية .

وقد قيل كل هذا مع ذلك مع اعادة التنظيم التدريجى لاسواق المال فى اليابان مما أدى لارتفاع تكلفة رأس المال . وتوجد فرصة طيبة فى انه حتى اذا كانت اليابان تتمتع بميزة فى هذا المجال فى الماضى ، فانها قد لا تتمتع بها فى المستقبل . ونفس الشئ ينصرف على ألمانيا ، حيث تواجه سيطرة ومشاركة البنوك منافسة من اسواق رأس المال . إلا ان رأس المال يعد مقوما واحد فى معادلة المنافسة ولم يتضح مطلقا انه المقوم الرئيسى .

رأس المال البشرى

يعد رأس المال البشرى قصة أخرى . ولم تتضح الاختلافات بين فلسفات الثلاثة الكبار بشكل أوضح من تناولهم لعملية التنمية البشرية ، ويوضح مظهران من المظاهر العديدة لهذا الموضع فى السلوكيات تجاه قوة العمل والسلوكيات تجاه التعليم والتدريب ، مدى اختلاف تناول الثلاثة الكبار لهذه القضايا . ففى أمريكا

ظلت الادارة والعمال اعداء من الوجهة التاريخية وتصارعتا باستمرار حول ظروف العمل ومستويات الأجور وتأمين فرص العمل . وتضرب المشاعر المناهضة للاتحاد فى اعماق العديد من المسئولين التنفيذيين فى مؤسسات الاعمال الأمريكية وظلت الحركة العمالية المنظمة تعانى من انعدام ثقة قديم بالادارة . وظل الاتجاه هو ابعاد العمال عن اى قرارات استراتيجية للمؤسسات على مستوي الصناعة والمصنع . وتريد ادارة المؤسسة بشكل نموذجى التمتع بمرونة تشغيل أو الاستغناء عن العمال وفقا للظروف الاقتصادية واداء الشركة نفسها . ومن وجهة نظر المجتمع الأمريكى ، فان التوظيف المؤقت يعد احد حقائق الحياة ، وعادة مايعتبر الجانب القلق فى دولة تضع تأكيدا كبيرا على الاعتماد على النفس والنشاط والحرية .

والأمر يختلف كثيرا فى اليابان وألمانيا حيث تعد أى شركة عاملا حيويا فى نسيج المجتمع ويعد العاملون جزءا من روح الشركة ، وتعتبر العمالة الماهرة من الاصول الثمينة فى حاجة للرعاية والمساندة والتدريب المستمر ، ولا تتشابه سياسات الطاقة العاملة فى اليابان وألمانيا بأى حال ، ولكن تتمثل النقطة المشتركة فى مشاركة العمال فى قرارات الشركة . ويتمتعون بحس جيد تجاه مهمة وهدف مستخدميهم وتحفز مشاركتهم الدافع للعمل . وفى حين يحصل العاملون الأمريكيون على مكانتهم من مرتباتهم واجورهم ومكاسبهم ، فان الوضع فى اليابان وألمانيا مبنى بشدة على سمعة وأداء الشركات التى ينتمون إليها . ويوصف العاملون مع شركاتهم ويفترضون انهم سيمضون حياتهم الانتاجية معها ،وهو ماتفترضه الشركات نفسها ، ونتيجة لذلك فان أصحاب الأعمال يكونون مستعدين للقيام باستثمارات فى القوة العاملة لديهم لتطوير المهارات ويكون لدى العاملين الحافز لبذل الجهد من اجل اكتساب هذه المهارات .

وفى الولايات المتحدة تتركز علاقات العمل على المستويين الفيدرالى والمحلى . وبجانب المنظمات القومية ، تساوم الآلاف من الاتحادات المحلية على عقود جماعية تفصيلية مع الادارة . وفى اليابان تتركز عملية المقايضة بين العمال والادارة والاستراتيجية الشاملة على مستوى المصنع . وعادة ماتضمن الشركة تأمين الوظيفة الدائمة . وفى ألمانيا تنظم الاتحادات وتتركز على طول خطوط الصناعة ، ويتمتع العمال بتمثيل قوى فى مجالس المديرين الاشرافية ولديهم مجالس عمل على مستوى المصنع . وقانونا فانه من الصعب للغاية الاستغناء عن أى عامل .

فما هو النظام الذى يتسم بقدر اكبر من المرونة ؟ وماهو اكثر الانظمة ملاءمة فى اقتصاد عالمى يتغير سريعا ؟ ان النظام الأمريكى يعطى مظهرا بانه أكثرها امكانية للتطبيق ، وقد يكون هذا حقيقا بصفة خاصة فى الصناعات التى لا تتطلب عمالة على قدر كبير من المهارة مثل مراكز التوزيع الصناعى أو تجارة التجزئة حيث تعد القدرة على التوظيف والاستغناء وفقا لظروف العمل ميزة . ومع ذلك ، ستكون هناك قدرة أقل من المرونة من اجل المناورة فى الصناعات المتطورة حيث تعد مهارات التغيير والتكليف هى النظام اليومى إلى حد ان النظام يسفر عن الافتقاد للالتزام ونقص الاستثمار فى مجال التدريب .

ومع ذلك فان النظام اليابانى أكثر مرونة مما يبدو . فرغم التأكيد على نوعية الانتاج والمهارات المتطورة ، فان جميع العمال اليابانيين مدربون لأن يكونوا متعددى الكفاءات فى شركاتهم ويتعلمون كل جوانب العمل ، التسويق والانتاج والتخطيط وادارة الافراد . ويخدمهم ذلك بشكل جيد حين يتعين اجراء تغييرات استراتيجية كبيرة يستوى فى الأهمية ماقامت به الشركات اليابانية من اظهار قدرة ضخمة للقيام بتعديلات فى داخل الشركة وفى « الانتر كيريتسو » بدون الاستغناء عن العمال .

ويتميز الخروج من تخصص المرء بانه اكثر صعوبة تاريخيا ، فى ألمانيا . ففى الواقع ظلت صرامة النظام الأمريكى دائما توصف بانها عائق فى الاقتصاد العالمى المتغير سريعا . ومع ذلك فانه حتى الآن غطى الخليط المكون من الاستراتيجية اللائقة الناجحة والجهد الذى لايكل من اجل انتاج عالى الجودة والنمو الاقتصادى القوى فى الدول المحيطة ، الذى ترجم فى زيادة الطلب على الصادرات الألمانية ، غطى كل هذا على أى عائق .

ويعد التعليم العام فى الدول الثلاث جميعا مسئولية حكومية ، على الرغم من ان الحكومة القومية تتولى المسئولية فقط فى اليابان على عكس المسئولين المحللين فى الدولتين الأخريين الذين يقومون بدور قيادى . ومع ذلك فانه حين يتعلق الأمر بتدريب العمال فان أمريكا تترك المهمة لكل شركة على حدة كما تفعل اليابان . أما التدريب المهنى فى ألمانيا فهو مسئولية مشتركة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال وتنظيمات العمال وبدرجة أقل الجامعات .

ويتمتع التعليم العام بتقليد قوى فى الولايات المتحدة حيث ظل الوسيلة الرئيسية لتحقيق حلم التحرك لأعلى والحصول على فرصة متساوية . وفى حين تحتل أمريكا بقوة حتى الآن الصدارة فى التعليم العالى ، مما يجعلها متفوقة فى مجالات معينة كالطب والهندسة والعلوم الأساسية فانه يكاد لايوجد بها تدريب مهنى وهو مايمثل بالنسبة لها عائقا كبيرا فى سوق العمالة العادية .

وفى حالة اليابان ، يتسم التدريب المهنى بقدر أكبر للغاية من الصرامة ويتم بثلاث طرق : احتفاظ الشركات بمراكز تدريب خاصة ، وتشجيع العمال على المشاركة فى برامج توافق على جميع المستويات ويملك العمال « دوائر نوعية » لنقل المعرفة والخبرة لبعضهم البعض (تعد الدوائر النوعية مثل العديد من تقنيات العمل المستخدمة فى اليابان أصلا فكرة أمريكية ، للدكتور ويليام ادوارد ديمينج إلا أنه لم يتم مطلقا التمسك بها فى الولايات المتحدة) .

وتملك ألمانيا على الأرجح قدرة لاتبارى فى انتاج العمال المهرة إلى أقصى حد . وغالبية البالغين من العمر ١٦ عاما يصبحون عمالا مهنيين بعد دراستهم الرسمية مما يعنى انهم يتلقون مزيجا من التعليم والتدريب أما داخل مصانعهم أو فى مدارس مهنية متخصصة حيث تخطط الحكومة البرامج الدراسية وتوافق عليها بالاشتراك مع مؤسسات الصناعة ومنظمات العمال ، وحيث تتقاسم النفقات الحكومة القومية وحكومات الولايات والشركات والاتحادات الصناعية والنقابات العمالية . وتشارك فى البرنامج أكثر من ٣٥٠ ألف شركة فى ٤٤٠ مجال مختلف . ويتم قبول ٩٠٪ من المتقدمين ويحصل ٨٠٪ على وظائف دائمة فى مجالاتهم المختارة . وعادة ماتستغرق فترة التدريب ثلاث سنوات يتعين على المشاركين بعدها تخطى اختبارات قومية فى مجالاتهم . ويهدف النظام لانتاج فنيين على مستوى عال من الكفاءة . وعلى سبيل المثال فان التدريب المهنى فى مجال البصريات قد يقدم فى عدد يصل إلى ١٢ مجالا فنيا (صناعة النظارات ومعدات القياس .. إلخ) وخمس مجالات تجارية . وتتطلب الترقيات مزيدا من الدراسة ومزيدا من الشهادات . وبخلاف التدريب المهنى فان الكليات والجامعات كلا على حدة تتجه للتخصص فى مجالات مرتبطة باحتياجات الصناعات المحلية .

ويوجد فى اليابان وألمانيا فكرة متسلطة للتدريب واعادة التدريب من اجل تطوير رأس المال البشرى . وفى أمريكا تناقش على نطاق واسع ضرورة التطوير ولكن لم تستجب الحكومة أو الصناعة للأمر بايجابية كافية .

العلم والتكنولوجيا

يتمثل الاختلاف الرئيسى بين الولايات المتحدة ومنافسيها الرئيسيين فى مجال العلوم والتكنولوجيا فى ان الولايات المتحدة ركزت على مايسمى بالمشاريع الضخمة (التى تسمى عادة العلم الكبير) والبحث النظرى الأساسى فى حين ركزت اليابان وألمانيا على تطوير التكنولوجيا التى تطبق مباشرة على المنافسة التجارية .

وتبرز الأولوليات الأمريكية من عدة عوامل . فمنذ ان أصبحت الحكومة مشتركة بصورة كبيرة فى « مشروع مانهاتن » لتطوير القنبلة الذرية ، ظل هناك اجماع على ان التكنولوجيا المرتبطة بالدفاع هى أحد المجالات القليلة التى يجب ان تلعب الحكومة فيها دورا . وباسم الأمن القومى ، تمكنت واشنطن بذلك من التركيز على كل شئ تقريبا وتمكنت من تقديم المنح الدراسية للطلبة وتوفير كل أشكال عقود الابحاث للجامعات والشركات . وفى الوقت الذى ظهرت فيه طفرات تجارية ضخمة من هذه البرامج فان الهدف المعلن ظل دائما الدفاع القومى .

وحين يتعلق الأمر برغبة الشركات الصناعية فى تطوير تكنولوجيا غير مرتبطة بالدفاع بانفسها فانه لم توجد مطلقا سياسة قومية لمساعدتها . ومع ذلك ، فان المبالغ المالية الضخمة التى خصصتها واشنطن للتكنولوجيا العسكرية أعطت الشركات الأمريكية التى عملت مع البنتاجون ميزة ضخمة فى الأيام الأولى للكمبيوتر وتطور اشباه الموصلات حين كانت صناعة وسائل الدفاع فى المقدمة التكنولوجية لهذه الصناعات . وفى الثمانينيات تباطأت الفائدة من عمليات التحول من مجال الدفاع إلى المجالات غير المرتبطة بالدفاع حين بدأت اليابان التى كانت تركز على تطبيقات تجارية صارمة ، فى تحدى الهيمنة المسبقة الأمريكية فى جميع مجالات الاليكترونيات الدقيقة . وبدا ضعف التوجه الأمريكى واضحا : فمشاريع الدفاع كانت تجذب العلماء المهرة من القطاع الخاص ، وتحول الشركات الأمريكية عن التركيز على التكنولوجيا التجارية التى كانت ضرورية من اجل المنافسة العالمية .

وكانت اليابان وألمانيا بعد الحرب تتحملان عبئا دفاعيا أقل ارهاقا إلى حد كبير . وكرست جهودهما الرئيسية فى بناء التفوق الاقتصادى .

وفى طوكيو ، ادارت الشركات الخاصة على نحو شبه كامل عمليات البحث والتطوير التجارية على الرغم من تشكيل مجموعات شركات ضخمة تحت اشراف الحكومة للمشاركة فى المخاطرة المالية . واستهدفت جميع الجهود تحسين الانتاج . وفى ألمانيا تمثل البحث فى جهد تعاونى على نحو أكبر بين الشركات والمؤسسات البحثية العامة والمعامل الخاصة والجامعات وحكومات الولايات . وهناك ايضا كان التركيز تجاريا بشكل شبه كامل .

وبالتأكيد تظل أمريكا مفتونة « بالعلم الكبير » . وتتضمن المشاريع الكبرى المقرر إتمامها فى التسعينيات « تيليسكوب هابل الفضائى » الذى يتكلف ١,٥ مليار دولار ، وبرنامج لرسم الهياكل الچينية الانسانية (٣ مليار دولار) وتطوير المصادمات الفائقة ذات القدرة الفائقة على التوصيل (٨ مليار دولار) وهندسة محطة فضاء (٣٠ مليار دولار) .

ويتضح نموذج ذو أهمية خاصة للقضايا التى تميز التطوير الأمريكى للتكنولوجيا التجارية بانهيار « مشروع ميموريز » الأمريكى فى يونيه سنة ١٩٨٩ . وكان من المقرر ان يكون هذا مشروعا مشتركا لتصنيع رقائق الكمبيوتر المعروفة باسم درامز – رقائق الذاكرة العشوائية النشطة – وتضمنت مجموعة الجهات المساندة للمشروع اصلا شركات آى . بى إم ، وديچيتل وهيوليت – بالكارد وانتل . وكان السبب وراء تشكيل اتحاد الشركات هذا هو تطوير مصدر أمريكى آمن للرقائق ، فى ضرء احتكار اليابان لنسبة ٧٠٪ من السوق . وترددت الشركات الكبرى فى ان تعمل معا . وظهر انقسام كبير داخل الصناعة بين أولئك الذين ينتجون الرقائق وأولئك الذين يستخدمونها . وتحول السرق لمشروع درامز من النقص إلى التخمة ، ولايعلم أحد ماإذا كانت تلك ظاهرة مؤقتة أو دائمة ، ولكن لم يكن أحد يريد ان ينظر إلى المستقبل البعيد . وكان هذا مثال للأسلوب الذى تعمل به مؤسسات الاعمال الأمريكية ، ويساهم ذلك فى تفسير سبب تردد واشنطن ومؤسسات الصناعة أو عجزها عن القيام بمشاريع تعاونية أخرى .

وفى الوقت نفسه ، تزايد الاستثمار اليابانى بشدة فى التكنولوجيا التجارية ذات التطبيقات الدقيقة بمعدل شكل ظاهرة بارزة . وفى الوقت الذى تعرضت فيه ميزانيات الابحاث فى الشركات الأمريكية لضغوط بسبب الطلبات قصيرة المدى من اجل تحقيق الربح ، كانت الشركات اليابانية الضخمة الغنية بالسيولة النقدية تعيد

ضخ كم متزايد من ارباحها فى تطوير عمليات ونوعيات تكنولوجيا جديدة . وواصلت ألمانيا التركيز على تطوير الميزات القائمة ووجهت جهودا ضخمة ومازالت فى مشاريع ابحاث المجموعة الأوروبية الضخمة مثل « جيسى » وهو اتحاد شركات ابحاث شكلته سمينز وفيلبس وآس . چى . آس طومسون لتجربة تصنيع انواع التكنولوجيا المطلوبة لانتاج الجيل التالى من ذاكرة اشباه الموصلات . وبالتأكيد هناك شك ملحوظ فى أوروبا حول فعالية هذه البرنامج إلا انه يوجد على الأقل اهتمام قوى بامكانية ايجاد بدائل فعالة لحشد الاعتمادات المالية فى اسلوب منظم للغاية للمنافسة مع اليابان .

وتمثل درجة الانفتاح المسموح بها للباحثين الاجانب اختلافا آخر كبيرا بين الدول الثلاث . فلا توجد حقا أى قيود فى ألمانيا والولايات المتحدة . وتقف اليابان على النقيض تماما . فلم تصدر سوى فى عام ١٩٨٢ فقط قوانين تسمح بافراد اجانب فى هيئات تدريس الجامعات اليابانية القومية ، ولم يسمح سوى فى عام ١٩٨٦ بامكانية تعيين اجانب فى المعامل القومية . ويرسل اكبر برنامجين امريكيين يعدان العلماء الأمريكيين للعمل فى اليابان أقل من ٦٥ شخصا سنويا . ومع ذلك يوجد أكثر من ٣٠٠ باحث يابانى فى المعاهد القومية للصحة فقط وعدد يقدر مابين ١٦ ألف و ٢٦ ألف باحث يابانى فى الولايات المتحدة ، فى حين يوجد ٨٠٠ طالب أمريكى فقط فى اليابان .

وتعتبر هذه الاختلافات فى الفلسفات والهياكل الاقتصادية حيوية للعلاقة بين الثلاثة الكبار . وفى الواقع فاننا اذا نظرنا لأبعد من الخلافات الحالية حول التجارة والمال فسوف نرى ان العديد من هذه الخلافات هى نتاج لكيفية تنظيم الاقتصاديات القومية . وستؤدى الأشكال المختلفة للرأسمالية إلى مستويات مختلفة للقدرة على المنافسة . وبخاصة مع تزايد ايقاع الثورة الصناعية الثالثة الجارية حاليا ، وتملك الأنظمة المختلفة مظاهر القوة والضعف الخاصة بها . ولايزال الوقت مبكرا للغاية للقول بان الرأسمالية الأمريكية فقدت تفوقها ، وما إذا كانت الرأسمالية اليابانية هى موجة المستقبل أو ا إذا كان نموذج السوق الاجتماعى الألمانى هو النموذج الذى سترغب غالبية الدول فى تقليده . ولكن هناك أشياء كثيرة مؤكدة : ففى اوقات مختلفة ستظهر ميزة فريدة لكل من النماذج الثلاثة . ومع تنافسها وتصادمها ، سنسمع صرخات عن « الظلم » و « الأشياء غير المقبولة » وسوف نرى محاولات جديدة لوضع قيود امام التجارة أو على الأقل التقليل من

سرعة التغيير . ومن المرجح ان يجعل التنوع بين الانظمة الثلاثة التعاون المشترك أكثر صعوبة ايضا . وسوف يتطلب التنسيق فى المستقبل ان يجعل الزعماء مؤسساتهم مشدودة لهدف قومى بين مجموعات من الدول .

واذا كان ذلك يعنى ممارسة الضغوط على الاعراف والقوانين والافضليات القومية ، فسوف تزداد المقاومة للتغيير .

الفصل الخامس

المجتمعات المفتوحة فى مواجهة المجتمعات المغلقة

الفصل الخامس

المجتمعات المفتوحة فى مواجهة المجتمعات المغلقة

طوال الاربعة عقود الماضية ، كانت هناك رؤيتان واضحتان لكيفية تنظيم المجتمع . وتمثل ذلك فى الخط الفاصل بين الديموقراطية والأسواق الحرة فى جانب والشمولية والماركسية فى الجانب الآخر . والآن تتجه جميع السياسات فى كل مكان فى اتجاه الديمقراطية وتشعر جميع الدول بالفعل بالاعجاب بآدم سميث . فهل يعنى هذا انه لن تكون هناك خلافات ايديولوجية ضخمة ، أو منافسة شرسة بين الأنظمة السياسية والاقتصادية ؟ بالتأكيد لا .

لقد رأينا بالفعل ان أمريكا واليابان وألمانيا تمارس انواع مختلفة من الرأسمالية وتقف بعض الاسباب وراء اختياراتها . ولكن حتى اعتراف الثلاثة الكبار بهذا الوضع لن يمنع الصراعات التى تتجمع فى الافق ، وقد تؤدى لانقسامات حادة فيما بينها .

وتتعلق أحد المشكلات بالاختلافات فى درجة الانفتاح فى كل مجتمع، الاختلافات فى رغبة كل من الثلاثة الكبار فى قبول الواردات من المنتجات والاستثمار الاجنبى والمواطنين من الدول الأخرى . ومن الشواهد الأولى قد يصبح هذا الاختلاف مسألة عدالة لأن المجتمعات التى تعتبر نفسها اكثر انفتاحا من الأخرى تشعر فى النهاية بالضيق تجاه التكاليف غير المناسبة التى تعتقد انها تتحملها .

وعلى سبيل المثال تجد الولايات المتحدة على نحو متزايد انه من الظلم ألا تكون الأسواق الأخرى مفتوحة للاختراق الخارجى مثل اسواقها ، وقد طرح الرئيس ومسئولى الوزارة والعديد من رجال الكونجرس البارزين هذه النقطة بحماس متزايد .

ويوضحون عادة ان الشركات الآسيوية والأوربية تتمكن من اختراق صناعة الاتصالات التليفونية الأمريكية التى اعيد تنظيمها أو النظام المصرفى الأمريكى فى حين يوصد الباب أمام الولايات المتحدة بسبب انظمتها الخاضعة للمزيد من السيطرة والقيود . وفى الثمانينيات تمتعت أوربا وغالبية دول شرق آسيا بدفعة

تجـارية ، ويرجع هذا إلى درجة كبيرة إلى حصول أمريكا على نصف صادراتهم تقريبا . وبالطبع كانت هناك فوائد للمستهلكين الأمريكيين . ولكن كانت هناك تكاليف ايضا ، تخريب بعض الصناعات ، وتسريح العمال ومبالغ العجز التجارى الضخمة التى أضيفت للدين القومى . ومن النماذج الأخرى التى تؤمن فيها أمريكا انها تقدم أكثر مما تأخذ سماحها للعلماء الأجانب بفرصة اجراء ابحاث اساسية وتعليم هذا العدد الكبير من المهندسين من الدول الأخرى وتحملها نصيب من المواطنين النازحين من انحاء العالم . وكانت مثل هذه النماذج غير المتوازنة ذات دلالة أقل خلال الحرب الباردة حين كان لواشنطن هدف صريح باستخدام سوقها لتسهيل الانتعاش الاقتصادى والحماية العسكرية لحلفائها ، وحين كانت الثقة الاقتصادية الأمريكية مرتفعة . ولكن هذه الأيام ذهبت منذ زمن طويل .

كما تثير الدرجات المختلفة للانفتاح قضايا الأمن القومى . ولايمارس اقتصاد منفتح حقا أية تفرقة بين الصناعات الاستراتيجية وتلك التى ترضى فقط طلب المستهلك ، على سبيل المثال بين الشركات التى تنتج أشباه الموصلات وتلك التى تنتج الأفلام السينمائية . وخلال العقود القليلة الماضية ، لم تقلق أمريكا كثيرا بشأن عواقب هذا الانفتاح لأن الاعتماد على الواردات من المنتجات الاستراتيجية كان محدودا للغاية . وبالاضافة إلى ذلك ، كانت واشنطن تشترى من حلفاء مقربين ، يعتمدون رغم كل شئ على واشنطن لحمايتهم عسكريا . وبذلك يصبح من غير المتصور ان تتخذ أية اجراءات لاضعاف الأمن القومى الأمريكى . ومع ذلك فان المزاج يتحول الآن فى الولايات المتحدة . وتتزايد درجة المكونات المستوردة اللازمة لتشغيل الاقتصاد الأمريكى بما فى ذلك مجالات الدفاع والمجالات الأخرى للتكنولوجيا المتقدمة ، ونفس الشئ ينطبق على الاستثمار الأجنبى فى الشركات الأمريكية فى مجالات كالاليكترونيات والآلات ، والتى يجب ان تدعم القاعدة الصناعية العسكرية فى زمن الحرب . والآن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، ينظر لليابان وألمانيا كغريمين بنفس قدر كونهما صديقين . وبالفعل فان قضية الأمن القومى هذه حقيقية ، وخاصة لاولئك الذين يتذكرون كيف استخدمت أمريكا يوما الهيمنة الاقتصادية ضد حلفائها ، والذين يشعرون بالقلق من ان تنعكس الأمور فى المستقبل . ففى عام ١٩٥٦ ، أجبرت واشنطن بريطانيا العظمى وفرنسا على سحب قواتهما من قناه السويس بالتهديد بقطع امدادات البترول عنهما ، وفى حالة لندن انخفض سعر الجنيه الاسترلينى للحضيض فى الأسواق العالمية . وفى منتصف

الستينيات ، كمثال آخر ، أجبرت الولايات المتحدة فرنسا على خفض انتاجها من الأسلحة النووية برفضها اصدار تراخيص لشركتى « آى . بى . إم » و « كونترول داتا » لنقل التكنولوجيا اللازمة لباريس .

وقد لايكون الانفتاح متماثلا ، حتى داخل الدولة الواحدة . فاى دولة قد تتقبل بعض نوعيات الاختراق وتكون أكثر صرامة تجاه نوعيات أخرى . وقد رحبت ألمانيا على سبيل المثال بالواردات من السلع المصنعة ولكنها أقل انفتاحا تجاه المستثمرين الأجانب وأقل انفتاحا ايضا تجاه الهجرة . ويعد أى وصف لاوائل التسعينيات مجرد لقطة سريعة فى حينها . وقد تتصرف الدول التى تسمح بحرية الوصول لاسواقها بسهولة بشكل مختلف فى ظل ضغوط الغد . ومن المحتمل ان تقرر الولايات المتحدة ، مثلا ، ان تكاليف الاقتصاد المنفتح تماما باهظة ، وتصبح أكثر التزاما بالقيود . وعلى العكس قد تحرر اليابان اقتصادها اسرع من توقعات أى شخص . والمشكلة ليست من هو المنفتح ومن الذى ليس كذلك ، ولكن مجرد وجود ظروف مختلفة فى أى وقت ، والضغوط التى تتعرض لها كل دولة من اجل التغيير ، والتوترات التى ينطوى عليها محاولة التعامل مع هذه الاجواء المختلفة فى اقتصاد عالمى متشابك .

التجـــارة

وفى التجارة يمكن وصف الطريق التصادمى المحتمل بين الثلاثة الكبار على النحو التالى ، أصبحت الولايات المتحدة موطدة العزم فى ظغطها على الدول الاخرى لتطبيق مزيد من الانفتاح على اقتصادياتها للمنتجات والخدمات الأمريكية . وهى تزداد قسوة ، ومستعدة للرد الانتقامى بعنف ، والمخاطرة بتصعيد التوترات التجارية وابرام صفقات ثنائية لاتتواءم مع النظام متعدد الجنسيات المفتوح الذى أيدته بقوة طوال الجزء الأكبر من سنوات مابعد الحرب . وعلى الجانب الآخر تصعد اليابان سلم المنافسة بسرعة حابسة للانفاس مما يؤدى لمزيد من الاختراق فى مجال الصادرات دون شراء وارادت مقابلة لها . وقد تصبح اليابان أقل انفتاحا امام المنتجات الأمريكية والألمانية عما كان عليه الحال فى الماضى ، وبخاصة مع تحول المجموعة الأوروبية إلى الداخل ، وذلك إذا زادت من الدعم المقدم لشركات التكنولوجيا المتقدمة أو اذا أصبح الاختراق اليابانى لأوروبا مكثفا إلى الحد الذى يدفع برلين لاعادة تقييم سياستها ، وكل هذه احتمالات حقيقية .

النظرة الأمريكية المتغيرة

طوال فترة مابعد الحرب ، ظلت النظرية التجارية السائدة ، على الأقل النظرية التى اعطى لها اكبر قدو من القبول . وبالتأكيد تلك التى مارست واشنطن جهودا لاتكل من اجلها ، ظلت هى نظرية التجارة الحرة على اساس تعدد الجنسيات وعدم التمييز والتفرقة ، وكان هذا يعنى شيئين : ضرورة ابتعاد الحكومة عن طريق التجـارة ، فاذا خفضت رسوم أو حصص لاحدى الدول فيجب ان تسرى أوتوماتيكيا على الدول الأخرى . وكانت هناك استثناءات كثيرة إلا ان القوة الدافعة كانت واضحة .

والان تتغير السياسة الأمريكية . فخلال الثمانينيات زاد العجز التجارى بدرجة كبيرة من عشرة مليارات دولار فى المتوسط خلال السبعينيات إلى ٩٤ مليار دولار سنويا فى الثمانينيات (تزيد مبالغ العجز الأمريكية مع اليابان كثيرا على العجز مع ألمانيا ، وبلغت ٤٠ مليار دولار سنويا مع اليابان فى الجزء الأخير من عقد الثمانينيات مقابل عشرة مليارات سنويا مع ألمانيا) . ومع تزايد شراسة المنافسة الأجنبية ، تخلص الكونجرس من أوهامه تجاه اتفاقية « جات » لأنه شعر بان الدول الأخرى تدعم شركاتها وتغلق اسواقها امام الشركات الأمريكية ولاتطبق حقوق الطبع وبراءات التراخيص ، وتلوذ بالفرار بها . كما اعتقد المشرعون ان الشركات الأجنبية تغرق السوق الأمريكية بمنتجات أرخص فى اسعارها من تلك التى يبيعونها فى الداخل . ونتيجة لذلك أصدر الكونجرس تشريعا تجاريا جديد في عام ١٩٨٨ ، يأمر الادارة باتخاذ موقف أكثر صرامة فى المفاوضات . ومن بين الأسلحة التى وضعت بين ايدى الرئيس تدبير احتياطى يفوض واشنطن بالرد الانتقامى ضد الدول ذات السجل الذى يتضمن اعاقة الواردات الأمريكية من الوصول لاسواقها . واصبح الرد الانتقامى مبررا فى مجموعة متنوعة من المواقف مما أوضح ان الولايات المتحدة أصبحت مستعدة بشكل متزايد لدخول مواجهات . وتصبح الادارة الأمريكية هى موجه الاتهام والقاضى والمحلفين فيما يتعلق بالممارسات التجارية للدول الأخرى بدلا من قبول الاحكام القضائية فى ظل « جات » . كما ينص القانون الدولى . واعتبر هذا الملاذ تناولا متطرفا من جانب واحد خارج الولايات المتحدة (وايضا بين العناصر التقليدية فى السياسة التجارية فى أمريكا) . واعتبر دليلا على ان أمريكا تمارس اللعبة وفقا لقواعد جديدة حتى رغم حجة واشنطن

بانها يمكنها تجنب اجراءات الحماية داخل أمريكا وتنمى تجارة أكثر حرية للجميع فقط من خلال اقتحام الأسواق الأجنبية المفتوحة .

وبالتأكيد ، تمر أمريكا بعملية تحول اساسى فى الفلسفة القائمة بعيدا عن درجة التدخل الحكومى فى اى صناعة بعينها . وفى الماضى خفضت تعريفاتها ، إذا ألغيت الحصص أو إذا أزيلت التشريعات المعوقة للتجارة ، وكان هذا فى حد ذاته يعتبر نهاية ناجحة لأية مفاوضات . ومايهم كان عملية تحرير التجارة ، السوق يتولى كل شئ كما كانت تؤكد الحجة حينئذ وذلك فى ظل التجارة الموجهة تقول واشنطن شيئا آخر . فهى تحاول الهيمنة على المحصلة بغض النظر عن كيفية ادارتها والتعبير المخفف لهذا التناول الجديد هو التجارة الموجهة نحو النتائج ، فقد مارست واشنطن ضغوطا على طوكيو طوال الثمانينيات على سبيل المثال للتطوع بتقييد صادراتها من السيارات بمليونين ونصف مليون وحدة . وتوصلت لاتفاقية مع طوكيو لضمان حصول الشركات الأمريكية على نسبة ٢٠ فى المائة من سوق اشباه الموصلات فى اليابان (وهى اتفاقية فسرت بشكل مختلف فى واشنطن وطوكيو مما أدى لانقسامات بعد ذلك) . وأصبحت التجارة الموجهة معدية حيث تنشغل المجموعة الأوروبية حاليا باجبار الشركات اليابانية على التقييد « التطوعى » لصادراتها من السيارات لغرب أوروبا من اجل ألا تتخطى حصتها المحددة بدقة فى السوق .

ويقول الاقتصاديون ان عواقب هذا التورط الحكومى المتزايد يعنى انعدام كبير فى الكفاءة وارتفاع الاسعار . ولكن الأمر ذا الدلالة المساوية لذلك يتمثل فى ان التجارة الموجهة تعنى احتكاكا متزايدا ، مع محاولة السياسيين فى دولة ما تحديد توجهات السوق والمسئولين فى دولة اخرى يعارضون هذه التحركات . ويعد المطلب الأمريكى فى عام ١٩٩٢ لاجبار اليابان على قبول زيادة معينة فى الواردات من السيارات وقطع غيار السيارات الأمريكية مثالا واضحا على ذلك .

وتتهم اليابان وأوروبا بالفعل الولايات المتحدة بادارة ظهرها للنظام التجارى فى فترة مابعد الحرب . وان أمريكا تتخلى عن رؤيتها العالمية كما يقولون . وهم مصرون فى تحذيراتهم من المخاطر السياسية . كما يتسمون بقدر متزايد من الصراحة فى التعبير عن آرائهم بان المشكلات التجارية الأمريكية هى نتيجة افتقارها للقدرة على المنافسة وليس الممارسات غير العادلة من جانب شركائها التجاريين

وفى الوقت نفسه ، مازال العجز التجارى الأمريكى مرتفعا . وستضع المشكلة التى يمثلها لأمريكا والعالم ضغوطا على التجارة العالمية لسنوات قادمة ، فيتعين فى كل عام يظل فيه العجز الضخم قائما ان تقترض أمريكا لتمويل وارداتها ، وتضيف عمليات الاقتراض تلك للدين الخارجى وتزيد خطر الاعتماد على الدائنين الأجانب . وفى منتصف التسعينيات قد تصل الالتزامات الأمريكية للخارج إلى مائة مليار دولار سنويا . ومن اجل التقليل من تزايد الدين الخارجى وفى النهاية خفض الدين نفسه سيتعين على الولايات المتحدة ان تنتقل من خانة العجز إلى خانة الفائض فى حسابها الجارى (الذى يتضمن الميزان التجارى وغالبية الفائدة على الدين الأجنبى) . ومن الصعب تقدير الارقام بدقة لأن معدلات نمو اجمالى الناتج القومى فى المستقبل سيكون لها تأثير ضخم على مستويات الواردات . إلا أن توقعا مدروسا ، مبنى على اساس النماذج الماضية واستقراء لتوقعات صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى باريس اللذان يفترضان حدوث انتعاش امريكى وبالتالى حدوث زيادة فى الواردات ، يشير إلى ان العجز فى الحسابات الجارية فى منتصف التسعينيات قد يتراوح بين خمسين مليار ومائة مليار دولار . وبافتراض ان الولايات المتحدة يمكنها تحقيق فائض تجارى بهذا القدر (الذى سيكون قفزة كبيرة من الاداء المثقل بعجز قدره مائة مليار دولار فى السنوات القليلة الأخيرة) ، فان السؤال يكون اى دولة ستفسح مكانا فى اسواقها للصادرات الأمريكية ؟ ومن المؤكد ان اليابان وألمانيا ستكونان من الأهداف الرئيسية إلا انهما نفسيهما يتمتعان بقدرة فائقة على المنافسة .

والمشكلة أكبر من ذلك . ففى البداية تركزت نسبة كبيرة من التدهور فى الموقف التجارى الأمريكى فى السيارات التى تمثل أكثر من ثلثى العجز التجارى مع اليابان . ومع ذلك هذا هو المجال الذى واجهت فيه الولايات المتحدة اكبر الصعوبات للمحافظة على مكانتها حيث سجلت عمليات جنرال موتورز فى شمال امريكا خسائر تقدر بخمسمائة مليون دولار شهريا عام ١٩٩١ . وباعت كريزلر اصولا خاصة بها من اجل البقاء . وتمثل محاولة تعويض مشكلات المنافسة لديترويت بتنمية الصادرات فى صناعات أخرى تحديا مرعبا . ولاتوجد اجابات سهلة ، ويمثل كل حل بديل مجالا للمواجهة . وتعانى كل التكتيكات التقليدية – من المغالاة فى التشدد فى المفاوضات والاجراءات الانتقامية وخفض قيمة الدولار لجعل المنتجات الأمريكية أقل سعرا فى الخارج – تعانى من مشكلاتها

الخاصة فيما يتعلق باشعال حرب تجارية أو إلحاق الضرر فى الاقتصاد بشكل عام .

والسبب الثانى فى ان العجز الأمريكى يمثل مشكلة كبيرة يتركز فى وجود تغيير كبير فى طبيعة القيود التى تتدخل فى التجارة هذه الأيام . فطوال الجزء الأكبر من القرن الحالى ، ظلت المشكلات تنحصر فى التعريفات والحصص بجعل الواردات اغلى أو بتقييد كمياتها . ومع ذلك تمثلت نتائج المفاوضات التجارية منذ الخمسينات فى خفض هذه القيود لمستويات منخفضة للغاية . وظلت مبالغ الدعم المباشرة تمثل مشكلة هى الأخرى ، ولكن حتى هذه تخضع حاليا لقدر من السيطرة . والآن أصبحت فى مواجهة قيود أكثر صرامة – تسمى معوقات هيكلية – وهنا تتصارع الانواع المختلفة للأنظمة الاقتصادية مع بعضها . والقيود الهيكلية هى سياسات مثل الانظمة التنظيمية للجهاز المصرفى والمستويات المختلفة للصحة والأمان وحماية البيئة والقواعد المختلفة على المستوى القومى ومستوى الولاية . وظل فى الامكان طوال اكثر من اربعين عاما ان تمضى عملية تحرير التجارة بسهولة نسبيا بسبب تفاوض الحكومات حول القيود المفروضة على حدودها . ولكنها تحاول الآن القيام باختراق عميق فى الأنظمة المحلية لبعضها البعض .

وهذا يعد بان يكون تحديا مختلفا للغاية واكثر صعوبة . ولايوجد سبيل لتحديد الأثر الكمى الدقيق للمعوقات التجارية لهذه الحواجز ولكن تشير تقديرات البنك الدولى إلى أنها أثرت بشكل معاكس على نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ فى المائة من الواردات الخاصة بالدول الصناعية الغربية واليابان خلال العقدين الماضيين .

ولاتبدو القائمة أكثر وضوحا من محاولة واشنطن الأخيرة لتحطيم المعوقات الهيكلية فى اليابان . ويجب ان تكون المشكلات السياسية واضحة بالوصف السريع لما تطالب به الولايات المتحدة .

فالولايات المتحدة تريد ان تفحص اليابان بدقة اجراءاتها لتحديد ومقاضاة انتهاكات مكافحة الاحتكار . ويرى الافتراض انه إذا تم فك اتحادات المنتجين للقطاع المشترك اليابانى ، فان الاجانب يمكنهم المنافسة بقدر اكبر من الفعالية مع الشركات اليابانية فى حلبتها الخاصة .

* تريد أمريكا ان تفتح اليابان نظام التوزيع الخاص بها حتى تتوفر فرصة أفضل للشركات الأمريكية لبيع منتجاتها فى انحاء البلاد .

* تطالب واشنطن بان تزيل طوكيو القيود على مواقع متاجر التجزئة الكبيرة وتهدف هذه القيود لحماية المتاجر الصغيرة من المنافسة . وتريد أمريكا ان ترى المزيد من المتاجر الضخمة لأنها تمثل كبار المستوردين .

* تتعرض اليابان لضغوط لخفض المساهمات المتبادلة للشركات التى ظلت مرتبطة بقوة معا لاجيال عديدة ومنح مزيد من الحقوق للمساهمين فى مجال ادارة المؤسسات والهدف هو زيادة الفرص للمنافسة الأجنبية وصفقات الشراء الأجنبية .

* تريد الولايات المتحدة ان تنفق اليابان المزيد من الأموال على الطرق والموانى والحدائق وشبكات الصرف الصحى خلال التسعينيات . وتقول واشنطن ان الشعب اليابانى يجب ان يتمتع بحياة افضل بقدر اكبر من الرفاهية ، وكل هذا يجعلهم متجهون إلى المزيد من الشراء أو ادخار قدر اقل . وقد ضغطت أمريكا على طوكيو من اجل تحديد المبلغ المخصص لذلك بـ ٢,٨ تريليون دولار ، والاجراءات المحددة فى الميزانية التى ستستخدمها لجمع الاعتمادات لتحقيق هذه الأهداف .

* وتريد الولايات المتحدة ان تقوم اليابان باصلاح العديد من التشريعات التى تنظم استخدام الأرض والعقارات ، وتأمل ان يكون هذا ايضا من اكبر عوامل الانفاق للمال . ويرى المنطق الأمريكى ان سعر الأرض مرتفع للغاية واذا أصبح أقل فان اليابانيين سيعيشون فى منازل اكبر وسيشترون المزيد من الثلاجات والاثاث . وتتضمن المقترحات الأمريكية تغيير القوانين المختلفة لتقسيمات المناطق وتغيير الاسلوب الذى يتم به تقدير ضرائب الميراث .

وقد وافقت اليابان من حيث المبدأ على نشر الكثير من المطالب الأمريكية على الرغم من اصرارها على ان مدى التغيير وتوقيته يمثلان قضية أخرى . وحتى الآن فان اليابان امتنعت عن المطالبة بتغييرات هيكيلة مساوية يتعين على الولايات المتحدة القيام بها لمعالجة الخلل التجارى ، وخضعت بدلا من ذلك للالتزامات الأمريكية المشوشة لخفض الميزانية وتحسين التعليم وغير ذلك . ولكن إلى أى مدى يمكن ان تستمر هذه السلبية فى وجه النفوذ والطموح اليابانيين ‹ فخلال العام المنصرم على سبيل المثال ، حث تقرير موزع من وكالة التخطيط الاقتصادى

واشنطن على اعادة ترتيب البيت واعادة دراسة انفاقها العسكرى وتنمية المدخرات والحد من الانفاق .

والقائمة الممكنة للاختلافات الثقافية وفى المؤسسات التى تعوق التجارة والاستثمار بين الثلاثة الكبار شديدة الضخامة . فلايوجد اى قضية تقريبا خارج القيود . وينطبق هذا على انظمة الضرائب واجراءات الميزانية وممارسات العمل ومستويات التعليم وسياسات الرفاهية الاجتماعية والصحة وتشرعيات الأمن والسلامة أو تكلفة ضمان المسئولية . وزادت اليابان حتى من احتمال تقليص عدد بطاقات الضمان التى يحملها الأمريكيون من اجل خفض الاستهلاك الأمريكى .

وفور بدء هذه النوعية من المفاوضات فلن تقتصر الأمور المطروحة على المائدة على القوانين والتشريعات والاعراف القومية ولكن المجموعة الكاملة للقوانين المحلية والقومية الأمريكية التى تشوه التجارة والتى يوجد منها الكثير . فعلى سبيل المثال تحتفظ كاليفورنيا وتكساس وماساشوسيتس بقوانين مختلفة بشأن مستويات الأمان والتغليف والتصنيف والنقل والقيود البيئية والنواحى المصرفية وشراء المؤسسات . وطرح هذه الأمور فى القائمة الدولية سيفتح صندوقا حقيقيا مليئا بالشرور مما يؤدى لمستوى من الصراع التجارى لايجرؤ على تصوره سوى القليلون .

الضغوط من جانب اليابان

وصلت التوترات التجارية إلى درجة سيئة بما فيه الكفاية الآن ، وبخاصة فى ضوء تعويض الفائض التجارى اليابانى مع العالم فى عام ١٩٩١ لتراجعه الذى استمر ثلاثة اعوام ونموه بنسبة خمسين فى المائة تقريبا . إلا ان أسوأ الاشياء لم تحدث بعد . وبالتأكيد توجد ضغوط من جانب اليابان التى تعد بالتصادم مع المطلب الأمريكى الذى لايصاب بالكلل من اجل فتح اسواق جديدة والآمال الأوروبية من اجل تطوير شركات أوروبية على المستوى العالمى (والحديث عن السياسة التجارية للمجموعة الأوروبية أصبح أكثر ملاءمة من الحديث عن كل دولة على حدة مثل ألمانيا حيث تنسق المجموعة الأوروبية جميع تجارة الدول الاعضاء بها) . وسيبرز العامل الرئيسى الجديد من نتائج برنامج الاستثمار اليابانى الضخم الذى نفذ على مدار السنوات القليلة الماضية . وقد بدأت الشركات اليابانية فى توجيه مليارات الدولارات فى طاقات جديدة ومنتجات جديدة وعمليات جديدة . واستثمرت اليابان فى عام ١٩٨٩ نسبة ٢٣,٢ فى المائة من اجمالى

ناتجها القومى فى المصانع ومعدات رأس المال فى حين استثمرت الولايات المتحدة نسبة ١١,٧ فى المائة فى هذه الناحية . وفى أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ استثمرت اليابان بشكل مطلق مبالغ أكثر من الولايات المتحدة ووجهت نسبة ثلاثين فى المائة من هذه المبالغ الضخمة للتقنيات التى تحسن الانتاجية . وتذهب نسبة ثلاثين فى المائة أخرى من استثمار رأس المال لتطوير منتجات جديدة ونسبة ثلاثين فى المائة أخرى للطاقات الجديدة . وجعل الين القوى المنتجات اليابانية أغلى ودفع المنتجين على مضاعفة جهودهم لخفض التكاليف وجعل منتجاتهم أكثر اغراءا . وأدى نقص العمالة إلى تطبيق عمليات التشغيل الآلى على نطاق واسع بالاضافة إلى استخدام القوى العاملة بشكل اكثر كفاءة بما فى ذلك تنظيم برامج التدريب المتطورة .

لايقتصر استثمار اليابان على المنتجات ولكنه يمتد ايضا إلى مجالات البنية الاساسية الجديدة . وتترجم التحسينات فى الاتصالات والنقل فى مستويات أعلى من الانتاجية ويلتزم القطاعان الخاص والحكومى ببرنامج ضخم لتطوير وتحديث الطرق والموانى والمطارات ومنشآت توزيع التكنولوجيا المتقدمة والطاقة الكهربائية . وليس فى وسع أمريكا أو ألمانيا ان تجارى هذا الأداء .

وستتمثل نتيجة كل هذا فى ألا يقتصر الوضع الذى تصل إليه اليابان على الاستيلاء على المزيد من الاسواق الخارجية ولكن ايضا ستواجه الشركات الأجنبية صعوبة اكبر فى الدخول لهذه الاسواق ، ويقول احد كبار مراقبى اليابان فى الغرب « كما حدث بالنسبة لاسعار الفائدة هناك تأثير مركب . فكل ين أضافى تستثمره اليابان اليوم يستثمر فى قاعدة ذات قدرة متزايدة على المنافسة » . وتواجه أمريكا تحركات معاكسة . وحين تقتحم ثمار كل هذا الاستثمار السوق فى منتصف التسعينيات فسوف تفجر موجة ثانية من الصادرات اليابانية فى السيارات وأجهزة الكمبيوتر المتقدمة ومعدات الاتصالات اللاسلكية والمنتجات الأخرى ، صرخات شكوى جديدة فى الولايات المتحدة وأوروبا .

ويعد مسار الين مشكلة أخرى . فيوجد فى كل دولة صلة قوية بين قيمة عملتها وادائها التجارى . وفى حالة اليابان فيبدو انه لايهم مستوى سعر الين فالفائض التجارى للدولة مازال مرتفعا . وفى منتصف الثمانينيات زعمت أمريكا ان قدرة اليابان على المنافسة هى نتيجة انخفاض سعر الين . وبعد ذلك بداية من عام

١٩٨٥ بدأ سعر الين يرتفع وفى النهاية تضاعفت قيمته بالمقارنة بالدولار . إلا أن مصدراً آخر للتوتر يبرز نتيجة لذلك . فالين القوى يجعل السلع المصنعة فى اليابان باهضة الثمن للغاية . ونتيجة لذلك تتحرك الشركات اليابانية للخارج للانتاج فى دول كتايلاند أو ماليزيا حيث تقل كثيرا مستويات الأجور وتكاليف الانتاج الآخرى ، ثم تقوم بالتصدير من هذه المواقع الجديدة . ولذلك فان الحجم الحقيقى للاختراق الياباني للاسواق الغربية لايبدو واضحا فقط فى الاحصاءات الرسمية الواردة من طوكيو بل يجب ايضا تضمين المبيعات من بانكوك وجاكرتا وكوالالمبور وتايبيه وسول . ومن الصعب تقدير الكميات ولكنها ضخمة بالتأكيد .

ومع ذلك ستأتى مجموعة أخرى من الضغوط فى اليابان بسبب التدويل المتزايد للشركات اليابانية . فسوف تدير هذه الشركات العالمية حجما ضخما من التجارة فيما بينها . وسوف يأتى كم متزايد من الواردات اليابانية من أفرع اجنبية للشركات اليابانية كما هو الحادث الآن حين تأتى السيارات المستوردة فى اليابان من مصانع نيسان وهوندا فى جنوب شرق آسيا . وتشير بعض التقديرات إلى ان ٧٠٪ من التجارة العالمية لليابان لها شركة يابانية فى كل طرف من الصفقة ، مقابل ٢٠٪ للولايات المتحدة . والوقت مبكر للغاية لنحدد ماسوف يفعله هذا النظام داخل النظام للنظام التجارى العالمى ، ولكن من المؤكد ان لديه الامكانية لانتاج طبقة أخرى من الحدة السياسية فى العلاقات الاقتصادية بين الثلاثة الكبار .

ويجب ان يوضع كل هذا فى اطار المستوى المنخفض للواردات اليابانية . وفى الواقع بدأت تتزايد واردات السلع المصنعة فى اليابان بمعدل اسرع من صادرات السلع المصنعة نتيجة لبعض الاجراءات إلا انها تنطلق من قاعدة أضيق . وخلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، نمت مشتريات اليابان من الدول الأخرى من ٢٤ مليار دولار إلى ٩٠ مليار دولار ، فى حين زادت صادراتها من ١٦٣ مليار دولار إلى ٢٦٢ مليار دولار . ولذلك ظلت الفجرات واسعة ، حتى بدون الموجة الجديدة من المنتجات اليابانية القادرة على المنافسة التى تلوح فى الأفق .

وبالاضافة إلى ذلك ، فان أسلوب التجارة مع اليابان يمثل مشكلة كبيرة للدول الأخرى . فقد صدرت أمريكا مواد خام وسلعا لليابان ، فى حين استوردت سلعا مصنعة على الرغم من وجود بعض الأدلة على ان المزيج يتغير . إلا انه حين

تبيع الولايات المتحدة سلعا مصنعة من التكنولوجيا المتقدمة فكل شئ ليس فى حقيقته كما يبدو ظاهريا . فعلى سبيل المثال زادت صادرات الكمبيوتر الأمريكية لليابان فى عام ١٩٩٠ بنسبة ١٠٨ ٪ بالمقارنة لمستواها عام ١٩٨٧ ، إلا أن صادرات الكمبيوتر اليابانية للولايات المتحدة زادت بنسبة ١٥٠ ٪ فى نفس الفترة .

وأخيرا اثارت اليابان شكا كبيرا فى أمريكا بشأن احتكار مبيعات مكونات التكنولوجيا المتقدمة للشركات الأمريكية ولم يصبح هذا الأمر مثار اهتمام الرأى العام بعد ، ولكن توجد إمكانية لأن تصبح أحدى الامور المثيرة لهذا الاهتمام . وفى عام ١٩٩٠ على سبيل المثال وجهت العديد من الشركات الأمريكية اتهاما يفيد بان الشركات اليابانية تتعمد تأخير شحن أحدث معدات صناعة الرقائق بالاضافة للاجزاء الضرورية لأجهزة الكمبيوتر الحديثة وشاشات العرض المسطحة ، وكل هذا يهدف إلى اعاقة الموقف التنافسى لأمريكا . وأشار مكتب علوم الدفاع لأمثلة التأخير بين متعهدى معدات الدفاع وأثارت اللجنة المالية فى مجلس الشيوخ والمكتب العام للمحاسبة لتجارب مماثلة . وفى حين نفت الشركات اليابانية بحماس هذه الادعاءات فان المعانى الاضافية المرتبطة بالأمن القومى تبدو واضحة .

الضغوط من أوروبا

وسوف تخلق أوروبا هى الأخرى مشكلات جديدة للتجارة العالمية . ففى الواقع ، باستثناء بريطانيا العظمى ظلت الدول الأوروبية دائما تشعر بالراحة تجاه التناول الاستراتيجى للتجارة الذى تتدخل به الحكومة لتشكيل السوق . وفى التسعينيات من المرجح ان نشهد المزيد من ذلك التدخل .

ولاتغلق أوروبا الغربية ، عموما ، أو ألمانيا بشكل خاص ، ابوابها امام الواردات مثل اليابان . ففى ألمانيا على سبيل المثال ، تمثل الواردات نسبة ٢٣ ٪ تقريبا من اجمالى الناتج القومى الألمانى مقابل ٧ ٪ فى اليابان و٩ ٪ للولايات المتحدة . ومع ذلك فان العديد من العوامل تدعم وجهة النظر التى ترى انه فى امكان المجموعة الأوروبية الاتجاه إلى طريق يتضمن فرض المزيد من اجراءات الحماية .

فأولا : على الرغم من أن المجموعة الأوروبية لم تتحول بعد لحصن تجارى كما كانت تخشى منه واشنطن يوما ، فاننا نعيش الآن فى الأيام الأولى . وتميزت الفترة منذ عام ١٩٨٥ ، حين تعهدت المجموعة الأوروبية بان تصبح سوقا موحدة ،

بالنمو الاقتصادى السريع لغالبية اعضائها . وفى هذه البيئة من السهل على أوروبا الغربية ان تتعهد بانها ستكون منفتحة امام بقية العالم . ومع ذلك فان الانتعاشة التجارية انتهت الآن وتبدو احتمالات النمو للسنوات القليلة القادمة أكثر تواضعا بدرجة كبيرة . ومع تزايد اعداد الرجال والنساء التى تفشل فى الحصول على فرصة عمل تتعرض الحكومات لمزيد من الضغوط لدفع أقساط أكبر للرعاية الاجتماعية ومع تزايد أعداد المصانع التى تعلن افلاسها من المؤكد ان تضعف الحيوية والحماسة لفتح الأسواق .

وبخلاف المناخ الاقتصادى . فان الشكوك الكبيرة تحيط بالشخصية المستقبلية للمجموعة الأوروبية رغم الاتفاقيات التى تم التوصل إليها فى نهاية عام ١٩٩١ التى التزمت فيها الدول الاعضاء باهداف وحدة سياسية ونقدية واقتصادية وسوف تزيد أوروبا الغربية تماسكها الداخلى ، ولكن هذا لا يبلغنا بالاهداف التى ستستغل هذا التلاحم لتحقيقها . فإذا كان للمجموعة الأوروبية سياسة نقدية مشتركة ، على سبيل المثال ، تهيمن عليها ألمانيا ، فسوف يظهر تفضيل قوى للسياسات المناهضة للتضخم على حساب النمو ، وهو الموقف الألمانى التاريخى . ونتيجة لذلك ، قد يزيد اجمالى الناتج القومى الأوروبى بدرجة أقل مما إذا اختلف الحال ، الأمر الذى يؤدى إلى خفض الصادرات الأمريكية واليابانية .

كما توجد توجهات اشتراكية ديمقراطية قوية فى غالبية دول المجموعة الأوروبية تضم اثنين من أقوى ثلاث دول فى هذا المجال هما ألمانيا وفرنسا ، وقد أقرت المجموعة الأوروبية ميثاقا اجتماعيا ضغطت المنظمات العمالية بالفعل من أجل الموافقة عليه ، وسوف يتضمن عند تطبيقه مستوى من المشاركة العمالية فى قرارات الشركة مثل اعادة تنظيم أحد الوحدات أو توجيه الاستثمارات الجديدة ،الأمر الذى سيكون محبطا للغاية للادارة الأمريكية وتعطى ميزة قوية للشركات الأوربية المعتادة بشكل أكبر على هذه البيئة .

وبالاضافة إلى ذلك تملك دول القارة الأوروبية تاريخا طويلا من تشكيل اتحادات المنتجين والتدخل فى اقتصادياتها من قبل الدولة ، ومن المرجح تماما ان يتم احياء هذا التقليد فى قطاعات التكنولوجيا المتقدمة حيث يشعر اعضاء المجموعة الأوروبية بالقلق بالفعل تجاه قدرتهم على المنافسة . وبالتأكيد كانت أحد القوى خلف رؤية المجموعة الأوروبية فى عام ١٩٩٢ هى الأمل فى ان توحد شركات

التكنولوجيا المتقدمة الاوروبية جهودها وتتنافس بفعالية مع المنافسين الأمريكيين واليابانيين . ولكن الأمور لم تمض على هذا النحو ، واصبح بذل جهود جديدة امرا مؤكدا . وتعد أجهزة الكمبيوتر مجالا هاما . ورغم الطنطنة التى تحيط بالعديدمن الجهود بين الحكومات لتنسيق ابحاث المجموعة الأوروبية ، فقد خسرت جميع الشركات الكبرى المال . ومنذ ان بدأ عـام ١٩٩٠ احتاجت شركة « كومبان ديه بول » الفرنسية لدعم ضخم من رأس المال من الدولـة ، واضـطرت « سمينز » الألمانية لشراء منافستها « نيكسدروف » المفلسة ، ومازالت الشركة المشتركة تحقق خسائر ، واستغنت شركة « فيليبس » الهولندية عن ثلث قوة العـمل ، وتتخلف الشركات الآوروبية عن منافسيها الأمريكيين واليابانيين فى التطوير والكفاءة ويقيد حجمها الأقل الاتفاق على الابحاث والتطوير ويجعل اللحاق بالآخرين عملية مستحيلة مالم تبذل جهود أخرى غير عادية . وكان اجمالى مبيعات شركات الكمبيوتر الأربع الأوروبية الكبرى فى عام ١٩٩١ قد بلغ فقط ثلث مبيعات شركة « آى . بى . إم » . ويمكن بالفعل ان تسمع فى انحاء اوروبا الصرخات المطالبة « بالتحديد الصناعى » .

وتعد العواقب الناجمة عن الاختراق اليابانى المكثف احد الضغوط الأخرى التى يمكن ان تقلل من الانفتاح الأوروبى . ويتزايد الفائض التجارى لطوكيو بشكل أسرع مع أوروبا الغربية منه مع أى منطقة أخرى فى العالم . فعلى سبيل المثال بلغ الفائض اليابانى مع المجموعة الأوروبية فى عام ١٩٩٠ ١٨٫٥ مليار دولار إلا انه ارتفع فى عام ١٩٩١ إلى ثلاثين مليار دولار . وتملك طوكيو دافعين قويين لمواصلة ادائها التصديرى القوى مع أوروبا ، فهى حريصة على تحويل تجارتها بعيدا عن الاعتماد الشديد على الولايات المتحدة كما انها تعتزم اختراق المجموعة الأوروبية فى حالة تحولها إلى مزيد من اجراءات الحماية . ومن المنظور الاوروبى ، مع ذلك فان هذه التجارة غير المتوازنة قد يثبت انها غير مقبولة ، وهناك احتمال قوى انه حين يتعلق الأمر باليابان فان المجموعة ستشدد جهودها للمطالبة بان تتلقى شركاتها فى اليابان نفس نوعية المعاملة التى تلقاها الشركات اليابانية فى أوروبا . وتؤخذ هذه العلاقة التبادلية بجدية أكبر فى أوروبا من الولايات المتحدة ، وقد تؤدى أى محاولة لتفسير المفهوم بصرامة إلى مجموعة جديدة من القضايا التجارية المثيرة للنزاعات .

كما تواجه أوروبا مشكلات متزايدة مع أمركيا التى ظلت فى السنوات الأخيرة تحقق فائضا تجاريا مع المجموعة الأوروبية ككل . والتوجهات فى هذا الصدد مثيرة . ففى عام ١٩٨٨ كانت أمريكا تعانى من عجز فى تجارة الآلات مع المجموعة قدره عشرة مليارات دولار ، وفى عام ١٩٨٩ حققت فائضا طفيفا إلا أنها سجلت فى عام ١٩٩٠ فائضا قدره ١٥ مليار دولار . وقد تتطلع المجموعة فى مواجهة الضغوط من جانب اليابان والولايات المتحدة ، لأى سياسة لوقف هذا النزيف .

وأخيرا فان الاحداث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى قد تجبر المجموعة الأوروبية على تخصيص مزيد من الجهود التجارية لاستيعاب الضغوط من الشرق من خلال تنازلات تجارية خاصة أو عبر قبول دول كبولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وحتى اوكرانيا فى المجموعة الأوروبية نفسها . وقد تسفر هذه الصفقات عن تدفق الواردات داخل ألمانيا والدول الأخرى ، مما يزيد من صعوبة الانفتاح التجارى مع أمريكا واليابان .

وتتفق الفكرة التى ترى امكانية تحول ألمانيا بصفة خاصة نحو سياسة تضع أوروبا فى المقام الأول مع الاسلوب الذى ظلت تدور تجارتها فى اطاره . فحين انشئت المجموعة الأوروبية فى عام ١٩٥٨ ذهبت ٣٠٪ من صادرات ألمانيا (الغربية) إلى الدول الاعضاء . وبحلول عام ١٩٩٠ ظلت ٥٣٪ من صادراتها داخل المجموعة . وإذا انضمت الدول الاسكندنافية ودول شرق أوروبا إلى ذلك فان ثلاثة ارباع التجارة الألمانية بالكامل تظل الآن فى القارة فى حين تذهب نسبة أقل من عشرة فى المائة إلى الولايات المتحدة وأقل من ٣٪ لليابان .

وهناك عامل فريد آخر يمكن ان يقلل قدرة ألمانيا على المناورة لتنمية انفتاح تجارى أكبر فى السنوات القادمة : وهو سلوك الألمان الشرقيين السابقين ، الذين ظلوا خاضعين طوال نصف قرن بتقليد التجارة الموجهة إلى اقصى حد . ومع الاعتراف بان نظامهم السابق لم يحقق نفس نجاح الغرب ، ولكن الظروف فى الشرق مازالت متجهمة ، ومازال يتعين اظهار قدرة الرأسمالية الغربية على توفير فرص العمل التى يحتاجها الألمان الشرقيون . وعلى أى حال فانهم فى ظل الضغوط قد يكونون أقل تحمسا للتجارة المفتوحة من أقرانهم فى القطاع الغربى من الدولة ويمكن الشعور بمقاومتهم السياسية فى السياسات المرتبطة بهذه القضية .

التحدى الخاص للتكنولوجيا المتقدمة

لن يكون أى جانب من جوانب التجارة أكثر اثارة للنزاع خلال التسعينيات من التكنولوجيا المتقدمة . وترجع أهمية هذا القطاع ليس فقط بسبب الصراع فى صناعات معينة – مثل الفضاء والطيران أو الاتصالات اللاسلكية – ولكن لأن كلا من الثلاثة الكبار يرى قدرتها على المنافسة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة امرا ضروريا لحيوية قاعدتها الصناعية وأمنها القومى . وقد كتب بروسر ستوكس فى « ذا ناشيونال جورنال » يقول : « هناك ايمان راسخ متزايد بين بعض الاقتصاديين والزعماء السياسيين بان النجاح الاقتصادى فى القرن الحادى والعشرين سيكون حليف الدول التى تنتج منتجات التكنولوجيا المتقدمة داخل حدودها . وقد تكون المكاسب الاقتصادية الناجمة عن انتاج اشباه الموصلات وأجهزة التليفزيون المتقدمة وغيرها من المنتجات المشابهة ضخمة إلى حد ان عددا قليلا من الحكومات قد يكون مستعدا لأن يجعل فشل أو نجاح صناعاتها المتقدمة محددا فقط بواسطة السوق الدولية » .

وبدأ بالفعل السباق من اجل السيادة فى صناعات التكنولوجيا المتقدمة يشوه بالفعل إلى حد كبير نظرية الاقتصاد الحر ، وفى الماضى جاءت الاستثناءات الكبيرة لفلسفة السوق الحرة حين شعرت الحكومة باضطرارها لحماية صناعتها المحتضرة مثل النسيج أو الصلب . وفى المستقبل سيظهر شكل جديد من الحماية ، يركز ليس على الصناعات « الآفلة » ولكن على القطاع « الصاعد » أو تجارة المستقبل .

وتوجد ثلاث وسائل جديرة بالاحترام تبرر مزيدا من التدخل الحكومى فى صناعة التكنولوجيا المتقدمة تستخدمها جميعا الحكومات اليوم : الأولى القول بان التفوق النسبى فى هذا المجال لايتحقق بشكل طبيعى ولكن يجب خلقه . فتكاليف الابحاث والتطوير وتطوير الشركات بقدرة انتاجية ملائمة والحاجة لتنسيق الجهود على النطاق القومى ، تعنى جميعا ان نموذج آدم سميث للمنافسة الحرة المبنى على اساس مفهوم تنافس الشركات الصغيرة فى سوق غير موجه ، لا يلائم إلى حد كبير قطاع التكنولوجيا المتقدمة العالمية . ويتمثل المنطق الثانى فى ان صناعة التكنولوجيا المتقدمة هى ببساطة هامة للغاية لأن تترك للسوق وحده وان أى دولة صناعية كبيرة لايمكنها ببساطة ان تتحمل ان تكون عاجزة عن المنافسة فى مجال الكمبيوتر وتقول الحجة ان وظائف التكنولوجيا المتقدمة تحصل على عائد افضل

وتؤدى إلى مستوى معيشة أعلى . وبالاضافة إلى ذلك فان التدفق المقيد من المهارات والمعرفة من احدى صناعات التكنولوجيا المتقدمة لصناعة أخرى وللأقتصاد عموما يكون ضخما .

والسبب الثالث لتجاهل النظرية التقليدية للسوق الحر يتمثل فيما يلى : فقد طورت اليابان توجها خاصا للتكنولوجيا المتقدمة لايترك أمريكا وأوروبا أية خيارات سوى الاستجابة بشكل أو بآخر . وبالفعل فان النموذج اليابانى الذى يتميز بالتعاون الوثيق بين الحكومة والصناعة والأهداف الاستراتيجية لبعض الصناعات وتبادل المخاطر بين عائلات الشركات الكبرى والدعم المباشر وغير المباشر والحماية التجارية المنتقاة اثبتت انه ناجح إلى حد انه لم يخرج أحد باى فكرة افضل سوى محاولة تقليده . وقد يكون هذا التقليد مهمة مستحيلة فى ظل الثقافات المختلفة للغاية فى أمريكا واوروبا . ومع ذلك ، ستمارس واشنطن وبرلين مزيدا من الضغوط للمنافسة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة وستكون المعانى الضمنية ، على أقل تقدير ، المزيد من تدخل القطاع العام فى الصناعة ومزيدا من الحماية ومزيدا من الصراع التجارى .

وقد ثار مزيد من الجدل فى الولايات المتحدة أكثر من العمل . ولكن من الصعب الاقتناع بان الدولة ستظل تراقب طريق صناعتها من التكنوولجيا المتقدمة دون ان تفعل شيئا مختلفا بشكل جذرى . وكما حذر « مجلس المنافسة » غير الحزبى ، لشركات القطاع الخاص فى عام ١٩٩١ « ان الموقف الأمريكى فى العديد من انواع التكنولوجية الحساسة يتراجع وفى بعض الحالات ضاع تماما . وقد كانت امريكا هى الرائدة فى نوعيات من التكنولوجيا مثل الآلات الموجهة بالطريقة الرقمية وأجهزة الانسان الآلى واشباه الموصلات والاليكترونيات البصرية وأجهزة حفظ الذاكرة ولكنها اصبحت تفقد الزعامة فيها لحساب المنافسين الأجانب . وبالاضافة إلى ذلك تسير التوجهات ضد الصناعة الأمريكية فى العديد من أنواع التكنولوجيا الحيوية التى تتراوح بين المعدات العلمية المتقدمة إلى أجهزة القياس » .

وظلت واشنطن توجه الانتقادات على حدود التغييرات فى السياسة ، كتخفيف بعض قوانين مكافحة الاحتكار والاعتمادات الضريبية للابحاث والتطوير ودعم بعض اتحادات الشركات المنتقاه التى تنطوى على تعاون بين الحكومة والصناعة مثل سيميتيش التى تتمثل مهمتها فى خلق قدرات جيدة فى تكنولوجيا

صناعة اشباه الموصلات . ولكن مالم تحدث تغييرات مثيرة فى التوجه ، فالامر المرجح يتمثل فى رد فعل عنيف يتضمن المزيد من اجراءات الحماية وليس الاستسلام للمنافسة الأجنبية .

وفى الوقت نفسه فان المجموعة الأوروبية ملهوفة على وقف تراجعها فى مجال التكنولوجيا المتقدمة والاحتفاظ على الاقل ببعض الشركات الممتازة . وكما اشرنا سلفا فان صناعة الكمبيوتر هى احد المجالات المثيرة للاهتمام . وتمثل صناعة الفضاء والطيران مجالا آخر حيث تدعم الحكومات بقوة منذ أكثر من عشر سنوات شركة « ايرباص اند استرى » وهى اتحاد من مجموعة شركات ألمانية وفرنسية وبريطانية واسبانية . وتملك الآن نحو ٣٠٪ من السوق العالمى لصناعة الطائرات التجارية وتهدف لزيادتها إلى ٤٠٪ خلال السنوات القليلة القادمة ، وستأتى الـ ١٠٪ الاضافية من حصة الولايات المتحدة . وتحدث الولايات المتحدة شرعية عمليات الدعم فى اتفاقية « جات » إلا ان العملية تأخذ عدة سنوات والنتيجة مشكوك فيها إلى حد بعيد ، والاحباط يتزايد فى المفاوضات التجارية الأمريكية وبين أروقة صناعة الفضاء والطيران الأمريكية .

تعطل التعاون : انهيار جولة أورجواى

فى ديسمبر عام ١٩٩٠ انهارت محاولة كبيرة لتحرير التجارة اديرت عبر مفاوضات طويلة وشاقة استمرت اربع سنوات . وكان توقيت المازق ذو دلالة خاصة حيث ظهر حين كان الثلاثة الكبار يحتفلون بانتهاء الحرب الباردة وانتصار الديمقراطية والأسواق الحرة ، وكانت القضية التى أدت إلى الانهيار هى الخلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا حول الانفتاح التجارى فى مجال التجارة وهو خلاف استمر طوال عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ . وفى أحدى المراحل بدا من المرجح ان تنجح المفاوضات وان كان التاريخ هو الدليل ، فانها كانت ستوصف بالنجاح بغض النظر عن النتائج .ولكن احداث ديسمبر عام ١٩٩٠ بالاشتراك مع الجهود المكافحة من اجل التوصل لاتفاق خلال العام التالى ، كشفت الانقسامات العميقة بين الثلاثة الكبار .

ويوضح عجز الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية عن الاتفاق على خفض الدعم للتجارة والانتاج الزراعى نوعية الخلاف الذى يمكن ان يظهر بين الكيانين التجاريين القويين المنشغلين تماما بمشاكلهما الخاصة . ويتخطى الخطر مجرد

التجارة الزراعية ويمتد إلى كل قضية فى المفاوضات – بداية من الحماية المحتملة إلى تحرير التجارة فى الاتصالات اللاسلكية – مما يعوق أى تقدم فى القضية الزراعية . وقفت واشنطن فى أحد الاركان تصرخ من اجل تحرير راديكالى للزراعة – الغاء الدعم للصادرات وفتح الاسواق بدرجة أكبر – وفى ركن آخر وقفت ألمانيا فى البداية بالانضمام لفرنسا فى اتخاذ موقف مؤيد للحماية بدرجة كبيرة وبعد ذلك تغيرت نبرتها ولكن دون استخدام نفوذها لتغيير موقف باريس . ثم هناك اليابان التى وقفت فى خلفية الصورة وهى تأمل فى عدم تحقيق تقدم يتم على حساب اجراءات الحماية الزراعية الخاصة بها مما يضع هذه الاجراءات تحت دائرة الضوء .

الاستثمار الأجنبى

يشير الاستثمار الأجنبى المباشر إلى أنه سيكون مجالاً جديدا للنزاع بين الدول فى منتصف التسعينيات ومابعدها ، وقد يلقى بظلاله على التوترات التجارية . وتستثمر الشركات خارج دولها بسرعة تزيد كثيرا على الزيادة فى التجارة الدولية أو نمو الاقتصاديات القومية . وخلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٨ زاد الاستثمار عبر الحدود – وهو الاستثمار فى المصانع والمعدات والعقارات ولكن ليس فى السندات أو الأوراق المالية – معدل سنوى بلغ ٢٠٪ ، في حين كانت الاحصائية المماثلة للتجارة ٥٪ . وخلال العقد الأخير ، زاد الاستثمار الأجنبى المباشر أربعة أضعاف سرعة الزيادة فى اجمالى الناتج القومى للدول الصناعية الكبرى . وتشير بعض التنبؤات إلى أنه حتى فى ظل افتراضات محافظة فان حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فى عام ١٩٩٥ داخل العالم الصناعى المتقدم يزيد على أكثر من ضعف ماكان عليه فى عام ١٩٨٨ .

ورغم التوقف المؤقت في عام ١٩٩١ ، سيكون البعد اليابانى لهذه الزيادة ضخما . فاليابانيون على سبيل المثال يبيعون أو ينتجون فى الخارج نحو ٥٪ من اجمالى ناتجهم القومى فى مقابل ١٥٪ لألمانيا الغربية السابقة و ٢٠٪ للولايات المتحدة . وإذا احتلت اليابان مواقع ماثلة تقريبا فى الخارج لتلك الخاصة بأمريكا وألمانيا فى التسعينيات وإذا واصل اقتصادها نموه بسرعة كبيرة وواصل الين ارتفاعه ، كما يبدو مرجحا ، فان الشركات اليابانية ستزيد فى نهاية العقد وجودها فى الخارج بما يتراوح بين أربعة إلى خمسة أضعاف .

ويملك الاستثمار الألمانى فى الخارج امكانات أقل للغاية . ومع ذلك ، حققت الشركات الألمانية سيادة كبيرة فى أوروبا وهى ذات تواجد فى السوق الأمريكى أكبر مما يعترف به عموما . ففى عام ١٩٩٠ على سبيل المثال ، استثمرت الشركات الألمانية نحو ٦ مليارات دولار فى أمريكا وأضافت إلى ملكياتها من الأسهم الشركات الأمريكية التى تتضمن شركات كبيرة مثل « ايه . آند . بى » و « أر . سى . إيه ريكوردز » و « بانتام دوبليداى ديل للنشر » وشركات « فيرمان فاند للتأمين » .

ويشمل الاستثمار الأجنبى كل القضايا – سياسية واقتصادية وثقافية وعاطفية – التى يتضمنها اختراق أى دولة لدولة أخرى . وفى حالة الاستثمارات اليابانية فى الخارج ، أصبحت المشكلات دقيقة بصفة خاصة بسبب السرعة العالية للاختراق فى فترة زمنية قصيرة ومانتج عن ذلك من رؤية للنشاط اليابانى . فقد سجلت اليابان منذ عام ١٩٥١ على سبيل المثال ٥٧ ألف و ٤٠٠ حالة استثمار خارجى لدى السلطات فى طوكيو . ومع ذلك فقدتم ثلثا هذا الرقم منذ عام ١٩٨٦ . وفى حين جرت العادة على اثارة جلبة شديدة عن التواجد المهيمن للاستثمار الأمريكى فى الخارج ، فان الولايات المتحدة هى التى تشكو الآن من التواجد المتزايد للعمليات الأجنبية – وبصفة خاصة اليابانية – فى اراضيها . ونظرا لأن الاستثمار الأجنبى يزيد من أحساس أمريكا بالخطر من القوى الخارجية فانه من المرجح ان تتعامل واشنطن بشكل أكثر عدوانية مع هذا الامر فى منتصف التسعينيات بالمقارنة بالأسلوب التى كانت تتبعه من قبل .

رد الفعل الأمريكى

فماذا ستفعل الحكومة الأمريكية ؟ أولا ، من المرجح أن تدين اليابان وبدرجة أقل ألمانيا لافتقادهما للانفتاح وعدم السماح للشركات الأمريكية بدخول بلديهما سواء الجديدة منها أو الشركات الموجودة بالفعل . وعلى الرغم من ان عمليات الاندماج والشراء نادرة حتى بين الشركات داخل اليابان وألمانيا فان هذه الحجة لن تزيح أمريكا بعيدا عن القضية السياسية الخاصة بغياب العدالة – وهى فكرة تزيد دائما السخط الأمريكى – .

وقد لايعود على ذلك بنفس القدر بالمقارنة باجمالى الناتج القومى الأمريكى البالغ ستة تريليون دولار ، فاختراق المستثمرون الأجانب لم يقترب مطلقا من نقطة

الخطر ، حيث تمثل الشركات الأجنبية فى أمريكا نسبة ٤٪ فقط من حجم الوظائف فى الولايات المتحدة وانتاج مؤسسات الأعمال بها . والأمر الأكثر دلالة يتمثل فى ان القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأمريكى – بداية من السيارات حتى الاليكترونيات – سيكون بها تركيز شديد للملكية الأجنبية . وبالاضافة إلى ذلك فان حملتها على قضية العدالة ، من السهل ان تظهر أمريكا ان الاختراق الاجنبى لليابان صغير جدا ، وتشير إلى مجموعة من السياسات والاعراف اليابانية التى تبدو عاجزة عن التنبؤ بالتغيير .

وسوف تكون واشنطن قادرة ايضا على ان توضح انه على الرغم من تمتع ألمانيا بسجل أفضل إلى حد بعيد فانها الدولة الوحيدة الكبرى فى أوروبا الغربية الذى قل فيها الاستثمار الأجنبى فى الثمانينات عن السبعينيات . ورغم ان ألمانيا تتمتع بأكبر اجمالى للناتج القومى فى غرب أوربا ، فان المستوى الكامل للاستثمار المباشر القادم من الخارج فى الثمانينيات كان أقل بكثير من مثيله فى فرنسا أو بريطانيا . وبالاضافة إلى ذلك ، يمكن ان تشير الولايات المتحدة إلى مجموعة من الظواهر فى الهيكل الصناعى الألمانى تحبط الاستثمار الأجنبى الجديد . وتتضمن تلك المشاركة الكبيرة للبنوك والنقابات العمالية فى ادارة الشركات الألمانية التى تعطى المصالح الألمانية سيطرة كاسحة على المستثمرين الأجانب المحتملين والتكاليف العالية للعمالة والضرائب العالية وشروط التوظيف الصارمة التى لا تشجع العديد من المستثمرين الاجانب الجدد على الدخول فى السوق .

إلا أن أمريكا قد تفعل مايزيد كثيرا على مجرد الادانة اللفظية لهذه الممارسات فمن المحتمل للغاية ، على سبيل المثال ، ان تسخر جميع طاقات الحكومة لتكون اكثر صرامة . وقد شكلت واشنطن خلال الثمانينات لجنة حكومية لمراجعة الاستثمارات الواردة ، وفى عام ١٩٩١ تحولت توصية اللجنة إلى قانون . ويبدو هذا كخطوة محدودة ولكن قبل هذا التاريخ كانت واشنطن متساهلة للغاية تجاه الاستثمار الأجنبى لدرجة انها لم تكن تقريبا تراقب مايدور . والآن ، على الأقل ، بدأ تطبيق آلية لممارسة الحذر واعاقة أو تأجيل الجهود الأجنبية .

وقد تجبر واشنطن المستثمرين الاجانب على كشف المزيد من المعلومات المالية عن عملياتهم العالمية مما اعتادوا قبل ذلك . وهذا الاعلان قد يستهدف التأكد من ان الافرع الأجنبية فى الولايات المتحدة يدفع نصيبها العادل من الضرائب فى أمريكا ، وانها لاتزور دفاترها لتظهر أرباحا فى تقديرات ضريبية أقل فى

وقد تؤدى مثل هذه السياسات بالطبع إلى حرمان الشركات الأمريكية من نفس الميزات فى الخارج .

اليابان فى مواجهة ألمانيا

لن تقتصر الخلافات حول الاستثمارات الاجنبية على تلك الثائرة بين أمريكا واليابان أو أمريكا وألمانيا . فمع بدء تزايد الاستثمار اليابانى فى اوربا ، من المؤكد ان تثير ألمانيا والدول الاوربية الاخرى العديد من نفس المخاوف التى ترددت فى الولايات المتحدة . وكما هو الحال فى التجارة ، فان الموازين تميل لصالح اليابان . وخلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، زاد الاستثمار اليابانى فى ألمانيا من ٤٠٩ مليون دولار إلى ١٢٤٢ مليون دولار ، فى حين ارتفع الاستثمار الألمانى فى اليابان من ١٩٥ مليون دولار إلى ٢٥٩ مليون دولار .

ويتمثل أحد امثلة القلق الاوربى تجاه الاستثمار الاجنبى فى سلوك المجموعة الاوربية تجاه السيارات اليابانية ، فبالاضافة إلى تصدير السيارات إلى المجموعة هرعت شركات تويوتا ونيسان وهوندا وميتسوبيشى لاقامة مصانع فى اوربا . ويزداد الضغط على المنتجين الاوربيين . ولذلك تفاوضت المجموعة فى عام ١٩٩١ للتوصل لاتفاق مع اليابان لفرض قيود « تطوعية » على الصادرات . وكان الهدف هو خفض حصة اليابان فى سوق المجموعة الاوروبية إلى ١٦٪ (تبلغ حصة اليابان من السوق الأمريكية نحو ٣٠٪) . ولكن عامل تحديد النسبة الذى تمت اضافته ادى لاستنتاج قوى حيث ستطبق عمليات تقييد الاختراق اليابانى حتى على الشركات اليابانية التى تنتج السيارات فى اوربا نفسها مما يلحق الضرر بالاوربيين . وبعبارة اخرى كانت المجموعة الاوروبية تقول « لا يعنينا انكم تستثمرون وتنتجون هنا وتحضرون المال وتخلقون فرصا للعمل فمازلتم يابانيين ولذلك يجب ان تعملوا فى ظل حصة شاملة » .

وفى الوقت الذى ثار فيه الجدل بين الجانبين حول فكرة تحديد حصة انتاج فى اوروبا ، بدأت الشعارات المعادية تظهر على الجدران . وسوف تنمو الخلافات بشأن الاستثمار طالما توسع الانتاج اليابانى فى القارة . وهذا امر حتمى فى ضوء الكفاءة الاكبر لتكنولوجيا التصنيع اليابانية وقدرتها على توقع القدرة المضافة فى السوق الاوروبية . وفى عام ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، بلغ اجمالى الانتاج الاوربى للسيارات للمصانع اليابانية ١٥١ ألف سيارة . وبحلول عام ١٩٩٥ من

المتوقع ان يصل إلى ٦٥٤ ألف سيارة وإلى اكثر من مليون و ٢٠٠ ألف سيارة فى عام ألفين . وبالاضافة إلى ذلك فانه فيما يتعلق بألمانيا بصفة خاصة ، هناك مشكلات كبيرة . فنتيجة التقييد المصطنع للاختراق اليابانى لصناعة السيارات الاوروبية ستشبه ماحدث فى الولايات المتحدة حين وافقت اليابان على الخفض التطوعى لصادراتها من السيارات لأمريكا فنظرا لتقييد اعداد السيارات التى يمكنها بيعها ستكون نيسان والشركات الأخرى راغبة فى تحقيق مزيد من الربح من كل سيارة تبيعها . وهذا يعنى انها ستتحرك للهيمنة على سوق السيارات الفاخرة المرتفعة الاسعار وهى خطوة ستسفر عن تحدى مباشر مع ديلمر بنز وبى . إم . دبليو وبورش ، هى رموز هامة للنجاح الصناعى الألمانى . ويمكن استنتاج مستوى الذعر من اراء ايرهاردفون كوينهايم رئيس بى . إم . دبليو . فقد قال ان اليابانيين « لايحترمون قواعد السوق » .

التحالفات العالمية

هناك جانب آخر للاستثمار الاجنبى يتخطى النموذج البسيط لشركة تنقل المال من بلدها إلى دولة أخرى . فقد ابرمت بالفعل العديد من التحالفات الصناعية بين شركات من جنسيات مختلفة . حيث اتفقت تويوتا مع جنرال موتورز على انتاج السيارات فى كاليفورنيا وارتبطت بى . إم . دبليو مع سيمنز الألمانية فى حين اتفقت مؤسسة ميتسوبيشى مع ديلمر – بنز . ومن الوهلة الأولى ، تبدو هذه الاتفاقات نتاجا طبيعيا للزيادة الشاملة فى التجارة الدولية . ومن المغرى ان ننظر إليها بوصفها كيانات جديدة ستكون قادرة على توفير منتجات اكثر وافضل فى جميع انحاء العالم بتكلفة أقل . وهذا حقيقى إلى حد بعيد .

ولكن من منظور ذى توجه سياسى أكبر ، فان هذه المؤسسات ستسبب مشكلات للحكومات ولن يمر وقت طويل قبل ان يبدأ السياسيون الأمريكيون على الاقل ، فى التفكير فى الاثر المناهض لعملية المنافسة لهذه القوة الصناعية والتساؤل عما اذا كانت امريكا ستتعرض لضرر كبير بسبب هذه التحالفات الاستراتيجية . فرغم كل شئ ، لا تعتبر امريكا شركاتها ابطال قوميين واذا سادت السياسات التقليدية فان واشنطن لن تلعب اى دور لدعمها لخلق تحالفات كبيرة أو تهيمن عليها . ومع ذلك ترى طوكيو وبرلين الامور بشكل مختلف ، لأن « فوجيتسو » أو « سيمنز » ليست فقط بالنسبة لهما حفنة من الاصول المالية ، فهى اقطاب هامة لمجتمعاتهما القومية ومن رموز الدولة .

ولايتقصر ماينطوى عليه ذلك على قدرتها على المنافسة ولكن ايضا الأثر السياسى الناجم عن مفهوم يرى ان قواعد اللعبة موجهة ضد الولايات المتحدة . وقد يبدأ الامريكيون فى اثارة تحفظات خطيرة على عمليات الاندماج العالمية الكبيرة التى تتم حاليا .

وبالنظر لجميع هذه القضايا فان منتصف التسعينيات سيكون فترة تصل فيها قضية الاستثمار الاجنبى لنقطة الغليان . وقد تأخذ النزاعات شكلين . فقد تصبح الحالات الفردية ، مثيرة للنزاع ، كما حدث حين حاولت شركة ڤوچيتسو اليابانية شراء شركة « فيرتشايلد اند استريز » منذ عدة سنوات واعاقها حملة سياسية غاضبة فى واشنطن . والبديل ان امريكا قد تحاول بولعها بالقواعد القانونية الملزمة ، ان تتفاوض على مجموعة واسعة من الترتيبات الدولية بشأن المستثمرين الاجانب . وسوف تجعل الرؤى المختلفة لأمريكا وشركائها التجاريين الرئيسيين تجاه قضايا كالاعلان ومكافحة الاحتكار والدمج والمكاسب المفاوضات مثقلة بالنزاعات اكثر مما رأينا فى مجال التجارة .

حركة المواطنين

خلال التسعينيات ستدفع عدة عوامل المواطنين للحركة عبر الحدود الضغوط الاقتصادية فى العالم الثالث واوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق وسرعة تزايد النمو السكانى فى مناطق لايمكنها انتاج مايكفى من فرص العمل والشكوك الضخمة تجاه الاستقرار السياسى فى دول كثيرة والتطور السريع لوسائل النقل والاتصال . وسوف تتعرض امريكا واليابان وألمانيا لضغوط كبيرة لقبول مزيد من اللاجئين والمهاجرين فى مجتمعاتها . وبصفتها أغنى دول فى مناطقها فسوف تكون أقطاب تجذب الرجال والنساء والعائلات الباحثة عن الغذاء والمأوى والتعليم وفرص العمل . وبالاضافة إلى ذلك يعطى انتهاء الحرب الباردة ضرورة ملحة اضافية لاستيعاب اللاجئين والمهاجرين . فبعد كل شئ ، حافظ السفر الطويل على حق الانسان فى التحرر من الاضطهاد السياسى وحقه فى الهجرة ضمن أهم اولوياته .

وتكشف حركة المواطنين إلى الثلاثة الكبار ، مثل التجارة والمال ، المجتمعات المفتوحة فى مواجهة المجتمعات المغلقة والصراعات التى قد تنشأ نتيجة لهذه الاختلافات . فأولا تظهر قضية المسئولية النسبية . إلي الحد ان أى من الثلاثة الكبار ستغلق حدودها ، وقد تشهد الأخريين صعوبات اكبر بتكاليف الخدمات

المطلوبة والتعليم والاسكان والمزيد من التوترات الاجتماعية الفورية . وبخلاف التكاليف هناك احتمال الاتهام الاخلاقى نظرا للفشل فى استيعاب اللاجئين على أسس انسانية . وقد توجه اتهامات بان الدول التى لا تريد قبول حصتها من المواطنين النازحين تساهم فى زيادة الضغوط فى الدول التى فروا منها وبذلك تؤدى لمزيد من عدم الاستقرار السياسى فى العالم . ولذلك فان حركة المواطنين ستصبح بديلا لقضايا أخرى بين أمريكا واليابان وألمانيا ، والاقتسام العادل للاعباء وحقوق الانسان والمحافظة على السلام .

الاعداد المتزايد من اللاجئين

وسوف تكون المشكلات ضخمة . وحتى قبل ان يبدأ العقد الحالى كان تزايد اللاجئين فى انحاء العالم متفجرا . وخلال السنوات القليلة القادمة من المؤكد ان تتزايد الهجرة من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال . ففى عام ١٩٧٠ على سبيل المثال سعى عدد يقدر بمليونين ونصف مليون شخص للحصول على حق اللجوء . وبعد عقد كامل زاد الرقم إلى ٨,٢ مليون نسمة . فى عام ١٩٩٠ بلغ العدد الاجمالى ١٥ مليون دون ادراج تدفق المواطنين بسبب حرب الخليج .

وبالنظر إلى المستقبل تبدو ثلاثة مصادر للتوتر واضحة للعيان . **أولا** ، أدى انهيار الستار الحديدى إلى إزالة العائق المادى بين اوروبا الغربية الثرية والجانب الشرقى الفقير من القارة . وتفيد ارقام المنظمة الدولية للهجرة فى چنيف انتقال نحو ١٠٠ ألف شخص خلال الفترة من اوائل السبعينيات إلى النصف الأول من الثمانينيات من دول حلف وارسو إلى الغرب . وبلغ الرقم بحلول عام ١٩٨٩ ، ١,٣ مليون . ومع تزايد البطالة فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وذلك دون الاشارة إلى الصراعات الحدودية والمجاعة والتوترات العرقية واضطهاد الاقليات فمن المؤكد ان تزداد الضغوط . وفى اوائل عام ١٩٩١ قدر المسئولون السوفيت عدد المواطنين السوفيت الذين من المرجح ان ينتقلوا للغرب فى السنوات القليلة التالية بما يتراوح بين ١,٥ مليون و ٢ مليون نسمة . وتوقعت بعض وكالات الأمم المتحدة اعدادا اكبر . بكثير وأيا كانت القضية ، فان هذا التوجه واضح .

ثانيا ، أصبحت منطقة المغرب فى شمال افريقيا التى تضم الجزائر وتونس والمغرب ، بالنسبة لاوربا الغربية مثل ماتمثله المكسيك للولايات المتحدة – مصدراً

للضغط العنيف الذى يأخذ صورة تدفق عمالة رخيصة غير ماهرة سواء بشكل قانونى أو غير قانونى . وكل عام يزيد التعداد بنسبة ٣٪ وتزداد قوة العمل فى منطقة المغرب باكثر من مليون شاب .

ثالثا ، يشيخ الشعب فى الثلاثة الكبار وتنخفض رغبة ابناء الشعب الاصليين فى القيام بالاعمال ذات الاجر المنخفض بالتعبيرات الاقتصادية المطلقة يبدو تدفق العمالة الجديدة طبيعيا . ونتيجة لذلك تجذب السوق فى المجتمعات الصناعية المتقدمة العمال الاجانب . فقضية العمال المكسيكيون وعمال الكاريبى وامريكا الوسطى الذين يعملون فى الولايات المتحدة معروفة ولكن تمثل اليابان مثالا آخر حيث تزداد اعداد العمال من تايلاند والفلبين وماليزيا ، بصورة غير قانونية بالفعل .

الطرق المختلفة للتعامل مع القضية

تواجه كل من الثلاثة الكبار قضية قبول المواطنين الاجانب بشكل مختلف للغاية . فقد ظلت امريكا ، تاريخيا اناء صهر للمهاجرين ، فقد ولدت الولايات المتحدة كدولة من المهاجرين واستمر هؤلاء فى اعادة تشكيلها وتصنيفها . والولايات المتحدة تنسجم نفسيا بعملية الهجرة وتوفر اجراءات سخية نسبيا للجؤ السياسى . ويصف ربع الأمريكيون انفسهم بانهم من اصول اسبانية أو من غير البيض . وفى ولاية نيويورك ينتمى ٤٠٪ من طلب المدارس لاقلية عرقية وفى كاليفورنيا يمثل الطلبة البيض بالفعل الاقلية . وفى غضون ثلاثين عاما سيتضاعف تعداد غير البيض وذوى الاصول الاسبانية إلى ١٥ مليون تقريبا فى حين سيظل تعداد البيض ثابتا .

ورغم المناقشات السياسية العنيفة ، ورغم السياسات العرضية التى تبدو متضاربة لايوجد دليل على ان الدولة ستغير انفتاحها التاريخى . وتشير التقديرات إلى ان المهاجرين مسئولين عن ثلث النمو السكانى فى أمريكا خلال الثمانينات وان المزيد قد وصلوا فى هذه الفترة اكثر من أى عقد آخر منذ الفترة من عام ١٩١٠ إلى عام ١٩٢٠ وبالاضافة إلى ذلك وفر الكونجرس المزيد من الاجراءات السخية واجرى خفض ملحوظا فى نطاق وصرامة القيود بما فى ذلك الغاء الشروط التى تمنع المهاجرين على اساس الاولوية الايديولوجية أو الجنسية . وتم ذلك فى اصلاح تشريعى تم مؤخرا لقوانين الهجرة .

ولايعنى هذا انه لن تنشأ مشكلات . ففى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، على سبيل المثال ، واجهت أمريكا تدفقا سريعا من المهاجرين من هاييتى . وتحركت واشنطن لاعادة هؤلاء اللاجئين إلى هاييتى بزعم انهم غير مؤهلين للحصول على حق اللجوء . والسبب ان واشنطن اعتقدت أن مواطنى هاييتى يأتون إلى أمريكا لاسباب اقتصادية ، ولايفرون من قمع سياسى والسبب الاخير فقط هو الذى يمنحهم الحق القانونى فى الاقامة فى الولايات المتحدة فى ظل القانون الحالى . وبخلاف الوضع المثير للجدل الخاص بهاييتى الذى حظى بتغطية اعلامية واسعة ، بدأت كاليفورنيا تتساءل عن عبء المهاجرين وبخاصة على الخدمات الحكومية وبدت فى طريقها لفرض قيود اكثر صرامة للهجرة إلى الولاية . وفى الوقت الذى يبدو فيه حصاد التاريخ الامريكى واضحا ، فان حقيقة وجود ضغوط جديدة تتضح بنفس القدر .

وتدخل ألمانيا التسعينيات بتاريخ مختلف . ففى حين ظلت أمريكا أمة مهاجرين ، فان ألمانيا منذ القرن الماضى ظلت تضخ النازحين . وفى اواخر القرن التاسع عشر حين انطلقت عملية التصنيع الألمانية ، تم استيراد العمالة الاجنبية ولكن بصفة عامة فى ظل ظروف صارمة وبدون اعتزام الحصول على الجنسية فى النهاية . وخلال الحرب العالمية الثانية ، استخدمت حكومة النازى العمال الاجانب باساليب شائنة تتفق مع شخصية الحكومة نفسها . وفى الواقع تلون الماضى الألمانى باكمله بالاسئلة عن الألمانى الحقيقى . ولم يكن استيعاب الاجانب هدفا مطلقا .

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، تبنت ألمانيا بفضل تاريخها المرعب اكثر سياسات اللجوء ليبرالية ، فى أى دولة من دول اوربا الغربية . ووجهت تلك السياسات بشكل شبه كامل للمواطنين الفارين من القمع خلف الستار الحديدى . واستخدمت ألمانيا ايضا نظام « العمال الزائرين » كوسيلة لاستيراد العمالة . ولم يعتبر هؤلاء الاشخاص المهاجرين لأنهم يدعون بافتراض انهم سيعودون إلى وطنهم بعد فترة اقامة مؤقتة . ونادرا ما كان يتم تطبيع العمال الزائرين ولايحصل ابناؤهم على الجنسية بشكل آلى حتى اذا ولدوا فى ألمانيا . وحين يتعلق الأمر بالهجرة فى حد ذاتها ، فلم تملك ألمانيا أى سياسة باستثناء المواطنين من أصول ألمانية الذين يحصلون جميعا آليا على الجنسية . ووصف المستشار كول الأمر بقوله « إن هذه ليست دولة هجرة » .

وتواجه ألمانيا مشكلات شديدة الآن . فيوجد اكثر من خمسة ملايين عامل زائر يعيشون فى ظروف عزلة لايريدون مغادرة البلاد . وقد وضعت ألمانيا برنامجا لدفع مبالغ مالية لهم من اجل الرحيل لاوطانهم ولكن لم ينجح . وبالاضافة إلى ذلك ، يتزايد عدد الساعين للحصول على اللجوء السياسى . وفى عام ١٩٩٠ على سبيل المثال ، تدفق نحو مائتا ألف لاجئ على ألمانيا يمثلون نصف جميع الاشخاص الساعين للجوء فى اوروبا الغربية ، وحين يتم جمع الاعداد فمن المتصور اتها زادت بشدة فى عام ١٩٩١ . وتفاقمت خطورة موقف ألمانيا بعضويتها فى المجموعة الاوروبية حيث تسمح القوانين الجديدة بحركة المواطنين داخل المجموعة مما قد يعنى ان المهاجرين أو اللاجئين الذين يذهبون إلى فرنسا أو ايطاليا قد ينتهى بهم الأمر بالاستقرار فى فرانكفورت أو هامبورج أو اى مدينة ألمانية أخرى .

وستختبر استجابة ألمانيا للضغوط المتزايدة لقبول الاجانب نظامها السياسى وضميرها الاجتماعى . وفى أواخر عام ١٩٩١ طالبت جميع الاحزاب السياسية الكبيرة بتشديد القوانين المرتبطة بدخول المواطنين الساعين للاستقرار فى ألمانيا . وعكس هذا مخاوف عامة متزايدة من ان يأخذ الاجانب فرص العمل والمنازل والدعم من المواطنين الألمان . وكشف استطلاع فى سبتمبر عام ١٩٩١ عداءا متزايدا للاجانب : فقد ذكر ٢١٪ من الألمان فى الشرق و٣٥٪ من الألمان فى القطاع الغربى من البلاد انهم يشعرون ببعض التعاطف الآن مع « الاتجاهات اليمينية المتطرفة » . وأرهبت عصابات الشباب العنيف ذات ملامح النازية الجديدة العمال الاجانب بسلسلة من الاعتداءات والهجمات بالمدى والقنابل الحارقة والاعمال الوحشية الأخرى ، مما يكشف مستوى حالة الخوف من الاجانب المتسمة بالعنف التى أصابت الكثير من السياسيين بالرعب . وتم تجميع عشرات الآلاف من المهاجرين فى مراكز خاصة ، فى أغلب الاحيان من اجل سلامتهم ولمساعدة الحكومة على الاسراع بفحص طلباتهم وقالت كورنيليا سمالزجاكوبسن احدى زعيمات حزب الوسط الليبرالى « بعد ستة واربعين عاما من ادولف هتلر نقوم بالتزحلق على نفس الجليد الرقيق » .

والأمر ذو الدلالة ان الألمان ليسوا وحدهم الذين يشعرون بالقلق من تدفق الاجانب . ففى انحاء اوربا الغربية ، من فرنسا إلى السويد ، تتلقى السياسيات المناهضة للاجانب قوة دافعة ، وتدرس حاليا قيود اكثر صرامة على المهاجرين ، وقد

يرضى هذا المتطرفين الألمان ويسمح لهم بالاعتقاد ليس فقط انهم على صواب ولكن ضرورة ألا ينفردوا باتهامهم بممارسة سياسات الخوف من الأجانب .

وتتميز اليابان بانها اكثر انغلاقا امام تدفق المواطنين من الخارج من ألمانيا ، فقد ابعدت طوكيو ، تاريخيا ، جميع اللاجئين تقريبا وجميع المهاجرين الذين لايندرجون من اصل يابانى . ويوجد اعتقاد قوى بان الاجانب سيصيبون المجتمع اليابانى الفريد المترابط بقوة بالاضطراب وهو المجتمع الذى يصف نفسه بالانسجام والتجانس . ويتم الترحيب باى فرد من اصل عرقى يابانى ولكن يلقى ابناء القوميات الأخرى معاملة قاسية وبصفة خاصة الكوريين الذين عاشوا فى اليابان لأجيال والذين حرموا من الجنسية واهينوا باجراءات مثل شروط أخذ بصمات الأصابع . ويمكن ان يصبح مواطن أجنبى مواطنا يابانيا ويتمتع بكل الحقوق المدنية التى يتمتع بها اليابانى فقط إذا نفى اصله العرقى . وظل قبول اللاجئين قليلا ايضا . ففى الوقت الذى استوعبت فيه الولايات المتحدة ٧٥٠ ألف لاجئ من الهند الصينية حتى اوائل عام ١٩٩١ ، على سبيل المثال ، واستوعبت كل من كندا واستراليا ١٣٠ ألفا اعادت اليابان توطين سبعة آلاف فقط .

ولكن الآن تتزايد الضغوط . ويتزايد عدد العمال غير المؤهلين الذين يصلون بصورة غير شرعية من الدول الأسيوية المجاورة ويقدر عددهم الآن بين مائة ألف ومائتى ألف . وتعترف وزارة العدل بزيادة سنوية تبلغ خمسين فى المائة بين عام ١٩٨٩ و ١٩٩١ . وتتزايد الاتهامات بسوء المعاملة كما وجدت فى حالة الاستغلال المزعوم لاثنين واربعين الف سيدة فلبينية دخلن اليابان فى عام ١٩٩٠ « كفتيات ليل » . وفى سبتمبر عام ١٩٩١ قدم مجلس الكنائس العالمى تقريرا للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة يتهم فيه اليابان بانها « مرتع للاضطهاد وانتهاكات حقوق الانسان ضد العمال الاجانب » . ومن بين الاتهامات عدم تسديد اصحاب الاعمال للاجور وعدم وجود أى حماية للعمالة مثل التأمين ضد أصابات العمل . وفى السنوات الأخيرة اقترحت اليابان تعديل قوانينها للسماح بدخول اعداد محدودة من العمال المؤهلين . وتبدو هذه المحاولة ، بكل المقاييس الدولية ، متواضعة .

وفى النظام العالمى الجديد القادم الذى سيتميز بالتركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الانسان فان قضية فتح الحدود امام

المواطنين ستحظى باهتمام كبير متزايد . وسيكون الصراع بين الثلاثة الكبار ليس حول من يلتزم بالقواعد الاخلاقية ولكن حول كيفية تناولهم لقضية اللاجئين والهجرة بتقاليد واهواء متباينة للغاية وستظهر بالتأكيد المزيد من المشاهد التى تشبه معسكرات الأكراد بعد حرب الخليج والوجوه المكروبة للاجئين الفيتناميين الذيم تم ترحيلهم قسرا من هونج كونج وشعب « القوارب الألبانى » اليائس من الحصول على حق الدخول لايطاليا ، ومواطنى هاييتى الذين ينظرون من خلف الاسلاك الشائكة لمعسكرات الاعتقال الأمريكية . وسيتعين على أمريكا واليابان وألمانيا تحت الضغط الشديد ان تركز على كيفية التعامل مع مثل هذه المآسى الانسانية . وسيتعين عليها ان تعمل معا لتحسين الظروف فى الدول التى يفر منها هؤلاء المواطنون بما فى ذلك دعم العديد من المؤسسات العامة والخاصة التى يمكنها تقديم يد العون . ويجب عليها ان تدرك انه فى عصر مابعد الحرب الباردة فان القمع السياسى قد يمثل مشكلة ، أقل خطورة من الانهيار الاقتصادى وان الشعب الذى يفر من الدول التى تعانى من هذا الانهيار يستحق شيئا أفضل من مجرد شكل جديد ومضاد للستار الحديدى . وبالاضافة إلى ذلك فان الضغوط الناجمة عن الهجرة والساعين للحصول على حق اللجوء ستوجه بشكل متزايد سياسات أخرى فى مجالات التجارة والاستثمار والمعونة الخارجية التى قد تستخدم جميعها لتحسين الظروف فى الدول التى يغادرها هؤلاء الأشخاص .

وأخيرا ، فان معاملة اللاجئين والمهاجرين ستثير قدرا كبيرا من المشاعر الانسانية فى الدول الثلاثة الكبار سواء مع أو ضد سياسات الانفتاح وذلك بسبب المأساة الانسانية التى تتضمن تركيزا اعلاميا خاصا . وخلال التسعينيات لن يؤثر أى شئ على نظرة المواطنين فى دولة لاولئك المقيمين فى دولة أكثر من استجابة حكومتهم لمحنة المواطنين المرحلين الباحثين عن الأمن وفرصة الحياة .

وفى النهاية فان السلوكيات القومية تجاه حركة السلع والخدمات ورأس المال والمواطنين مترابطة . وهى تعكس شخصية أى أمة . وهى تعكس شخصية أى أمة . وهى تؤثر على الرؤية العالمية للدولة بما فى ذلك الادوار والمسئوليات المستعدة للقيام بها . وأصبحت المجتمعات المنفتحة أو المنغلقة نسبيا تمييز بذلك عبر اجيال عديدة وستترك هذه التوجهات العميقة الجذور أثرا كبيرا تجاه كيفية تعاملها مع بعضها فى مجتمع متشابك بقوة على نحو متزايد .

الفصل السادس

تقسيم العالم

الفصل السادس

تقسيم العالم

توجد بخلاف النزاعات حول السياسات الاقتصادية الصراعات حول الأسلوب الذى يجب أن ينظم بمقتضاه العالم . وتعكس هذه أيضا تيارات عميقة تتضمن ظروفا جغرافية سياسية واحتياجات اقتصادية تاريخية والأسلوب الذى نظر به كل مجتمع لنفسه طوال أكثر من قرن . فكيف يتعين تقسيم مسئوليات الدفاع والاقتصاد العالمى ؟ وكيف يتعين أن تتوازن الكتل الاقتصادية الصاعدة مع متطلبات التعاون العالمى ؟ وماهو مستقبل المنظمات الدولية بما فى ذلك صندوق النقد ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ؟ أن أمريكا وألمانيا واليابان قد تكون على خلاف تام حول هذه القضايا الحيوية .

تقاسم الأعباء

المسئوليات العسكرية

منذ أن استعادت كل من ألمانيا واليابان قواها تمامابعد الحرب العالمية الثانية ، حاولت واشنطن أقناعهما بتحمل المزيد من تكاليف بقاء القوات الأمريكية على اراضيهما .وتساءل الكونجرس ، لماذا يجب على دافعى الضرائب الأمريكيين ان يسددوا بالكامل فاتورة الدفاع عن دولة أخرى ؟ وتباينت الدرجة العاطفية لهذا الجدل قياسا على ما إذا كانت أمريكا قوية أو ضعيفة أقتصاديا ، وبصفة خاصة على ما إذا كان ميزان مدفوعاتها إيجابيا أو سلبيا ولكن ظلت المشاركة فى تحمل العبء العسكرى موضوعا دائما .

وبدأ تصعيد الضغط الأمريكى على ألمانيا فى الستينيات . وكانت ادارات كنيدى وجونسون تريد وقف نزيف الدولارات من أمريكا لأوروبا وحددت وسيلة واحدة لذلك – وهى إقناع حليفنا الأوربى على اقتسام تكاليف عبء الدفاع الأمريكى – واتفقت بون وواشنطن على برنامج لايقتصر فقط على قيام ألمانيا بدفع جزء من تكلفة القوات الأمريكية ولكنها وافقت أيضا على شراء سندات الخزانة

الأمريكية باسعار أقل من اسعار السوق ، ووَقْفْ تحويل الدولارات الأمريكية إلى ذهب وشراء معدات عسكرية من المقاولين الأمريكيين وأعيد تنظيم ومراجعة الاتفاق باستمرار ومع ذلك لم تشعر واشنطن بالرضى مطلقا . وطوال أكثر من عشرين عاما هدد الكونجرس باعادة القوات إذا لم تزد ألمانيا مساهماتها .

وبداية من السبعينات ، مورست ضغوط مماثلة على اليابان . وهنا ، ايضا ، مضت عملية لوى الذراع إلى أبعد من تسديد الفاتورة فقط من أجل الاحتفاظ بالقوات الأمريكية وبحلول عام ١٩٨٠ ، بدأت أمريكا تطالب بمساهمات من اليابان فى مجال المعونة الخارجية وتعرضت طوكيو لضغوط لاستخدام ثروتها لمساعدة الدول ذات الأهمية للمصالح الأمنية الأمريكية مثل باكستان ، وتركيا والمكسيك . كما بدأت واشنطن فى السعى للاستفادة من التكنولوجيا التى بدأت اليابان فى تطويرها للأغراض السلمية ولكن التى لها ايضا تطبيقات عسكرية – وتسمى تكنولوجيا « الاستخدام المزدوج » مثل المواد المقاومة للحرارة لاستخدامها فى الطائرات .

وطوال الحرب الباردة ، كانت للضغوط الأمريكية أهداف ثابتة . وأحدها تمثل فى أن الولايات المتحدة تنفق من اجمالى ناتجها القومى على الدفاع ضعف ماينفقه الاوربيون وسته أضعاف ماينفقه اليابانيون . وإذا أخذنا عام ١٩٨٨ كمـــثال ، أوضحت تقديرات حلف شمال الاطلنطى ان الولايات المتحدة خصصت ٦,١ ٪ من اجمالى ناتجها القومى للدفاع فى حين بلغ متوسط نسبة اوربوا ٣,٣ ٪ فى حين اتفقت اليابان أكثر بقليل من ١ ٪ . كما شكت واشنطن من أنها فى حين تنفق مابين ١٥٠ مليار دولار و ٢٠٠ مليار دولار للاحتفاظ بقواتها فى الخارج ، فان الدول التى تتمتع بالحماية لاتحصل عليها رخيصة فحسب ولكن تستخدم مدخراتها فى بناء اقتصادياتها . وقال تقرير للكونجرس فى عام ١٩٨٨ « ان العديد من الأمريكيين يشعرون باننا ننافس بنسبة ١٠٠ ٪ عسكريا مع السوفيت وبنسبة ١٠٠ ٪ اقتصاديا مع حلفاءنا فى مجال الدفاع » . وأوضح السيناتور سام نان رئيس لجنة الخدمات العسكرية فى مجلس النواب نقطة مماثلة بقوله : « رغم التغير فى القوة الاقتصادية النسبية بالمقارنة بحلفائنا ظلت تكلفة الدفاع بدرجة متفاوتة حملا على أكتاف أمريكا . وقد فات أوان أجراء تعديلات على هذا الأمر » .

وعلى الرغم من ان الجدل حول اقتسام العبء عاطفى للغاية فانه لم يقترب مطلقا من تقويض علاقات الحلفاء . فطالما ظل التهديد السوفيتى قائما ترددت أمريكا فى اضعاف دفاعتها المتقدمة ، واستنتجت الادارات المتتالية ، بعد كل شئ ، اننا لا نحمى فقط ألمانيا واليابان ولكننا نحمى انفسنا ايضا . وبالاضاف إلى ذلك ، شعر الأمريكيون بمسئولية خاصة للدفاع عن العالم الحر ، ولم تتحدى الولايات المتحدة المفهوم المتخلف عن مآسى الثلاثينات والاربعينات ، والذى يرى ضرورة عدم السماح مرة أخرى للجيوش الألمانية واليابانية بالزحف إلى أراضى أجنبية .

وحين بدأت فقط هذه المناقشات تصبح روتينية وتفقد معناها ، غزا صدام حسين الكويت . وكان رد فعل الرئيس بوش للتهديد العراقى مثيرا . فقد ارسل وحدات ضخمة من القوات الأمريكية إلى السعودية وجمع صفوف مجموعة مختلفة من الدول من الشرق الأوسط وأوروبا فى تحالف مؤيد له وشجع بعد ذلك بمهارة مجلس الأمن على الموافقة على تدخل قوات التحالف . وأخيرا طالب برلين وطوكيو اللتين لم تكونا جزءا من التحالف أو عضوتان فى مجلس الأمن بتوفير كمية كبيرة من التمويل اللازم للحملة العسكرية .

وحين تباطأت اليابان وألمانيا فى الاستجابة ثارت ثائرة الأمريكيين . وفجأة تفجرت قضية اقتسام العبء مرة أخرى ، وفتحت المجال لمستوى جديد من الغضب الأمريكى الشديد . وفى النهاية قدمت مساهمات مالية ضخمة بلغت أكثر من عشرة مليارات دولار من كل من الدولتين فى ظل أعنف ضغوط دبلوماسية . ومع ذلك فمن وجهة النظر الأمريكية كان التأخير والتردد الذى صاحب تقديم هذه الأموال ذو دلالة مساوية لكمياتها . وتساءل كثير من الأمريكيين . كيف تفكر هاتان الدولتان صاحبتا القوات المسلحة الضخمة واللتان تعتمدان على بترول الخليج أكثر من الولايات المتحدة فى البقاء خارج هذه الحرب ؟ وفجأة أصبحت أية مبالغ مالية غير كافية . وبدأ الأمريكيون يفكرن فى ان اقتسام العبء بالنسبة لألمانيا واليابان يجب أن يعنى المزيد من الأموال ، وضرورة ان تنطوى ايضا على تحمل نضيب من الخسائر البشرية . وللمرة الأولى فى فترة مابعد الحرب ، بدأ الأمريكيون يتساءلون بجدية لماذا يجب ألا يشترك الجنود الألمان واليابانيون فى الصراعات الدولية . وكانوا يريدون بالاضافة إلى المساعدة المالية ان يروا على الاقل جهدا رمزيا كطائرات نقل وكاسحات ألغام ومعدات طبية وأس شئ آخر .

وأصيبت برلين وطوكيو بالصدمة من كثافة الغضب الأمريكى . واساءت كل دولة قراءة الحساسيات والتوقعات الأمريكية . ولكن ظهرت مقاومة ملحوظة بين المواطنين الألمان واليابانيين تجاه الحرب نفسها ولم ترغب حكومة كول أو حكومة كايفو فى أن تمضى إلى أبعد من وجهة نظر الرأى العام . وفى اليابان على سبيل المثال ، أوضح استطلاع للرأى أجرته صحيفة نيهون كيزاى شيمبون فى نوفمبر عام ١٩٩٠ ان ٧٠٪ من عينة الاستطلاع من اليابانيين يعتقدون ان استخدام القوة فى حرب الخليج لامبرر له تحت أى ظروف .

وبعد ثلاثة أشهر أوضحت الاستطلاعات ان ثلث المواطنين فقط وافقوا على تقديم اليابان لأى مساهمة مالية لجهود التحالف . وبالاضافة إلى ذلك – تحت السطح فى برلين وطوكيو ، وليس تحت السطح بمسافة بعيدة – كان هناك شعور بان الوقت قد حان لتحدى فكرة واشنطن بشأن اقتسام العبء . وقال وزير الخارجية الألمانى هانز ديتريش جينشر « إذا كنت تريد ان يتحمل الألمان المزيد من المسئوليات فيجب عليك ايضا أن تضمن لهم شكلا من المشاركة » . وظن نفس الشعور فى طوكيو ، وعلى الرغم من تردد المسئولين بدرجة أكبر فى اعلانه ، فلم يتم اشتراك ألمانيا واليابان فى قرار دخول الحرب . والآن شعرت الدولتان بانه يجب على الأقل منحهما بعض الوقت للتفكير فى مساهماتهما . وظهرت مشاعر مشتركة أخرى أيضا . فنظرا لتاريخهما لم يكن من المتوقع ان تتحرك طوكيو وبرلين تجاه الحرب دون أكبر قدر من التحفظات النفسية ، ورغم ان الحرب كانت على البترول إلى حد كبير ورغم اعتمادهما على الاستيراد فلم تكن أى من الدولتين مستعدة للحرب من أجل سلعة يمكن ان تجد فى النهاية طريقها للسوق ، ونظرا لأن الرئيس بوش جعل الحرب حملة عالمية أمريكية نموذجية فلم يعد هذا التقليد كافيا لاقناع ألمانيا واليابان بضرورة ان يقتفيا أثره وهما مغمضتا العينين . وأخيرا فقد كان لدى ألمانيا واليابان « دساتير سلام » منذ الاحتلال الأمريكى ، وإذا طولبتا بارسال قوات للخارج فيتعين عليهما ان يغيرا القانون الأساسى وسوف يستغرق هذا وقتا طويلا .

وبالطبع كان هناك خلاف حول شئ آخر ايضا . وكما أوضح جيم هوجلاند كاتب العمود فى « واشنطن بوست » الأمر بصورة صحيحة بعد هزيمة العراق ، فإنه قال : « ثارت الخلافات فى واشنطن وبون وطوكيو حول تكلفة حرب الخليج ومن يجب ان يتحملها . ولم تكن الخلافات حقا حول المال . فلقد كانت حول السلطة فى العهد الجديد . فألمانيا واليابان بمقدورهما ويجب عليهما ان توفيا

بالتعهدات النقدية التى قدمتاها للائتلاف . وترددهما الجديد الذى يهز الكونجرس . يوضح ليس البخل ولكن القلق العميق تجاه ماسوف تحصلان عليه مقابل المليارات التى قدمتاها لتمويل انتصار عسكرى أمريكى مجيد » . ومع اضطراب ألمانيا واليابان عبر عدد كبير من رجال الكونجرس نواب وشيوخ ديمقراطيون وجمهوريون عن استيائهم وضيقهم ، وفى سبتمبر عام ١٩٩٠ وصف السيناتور جون ماكين ، على سبيل المثال ، المساهمات القادمة من ألمانيا واليابان بانها « عمل محدود خسيس » ووصفها السيناتور جون كيرى بانها « تكاد تكون اهانة » .

وكشفت حرب الخليج مدى شذوذ وجود أمريكا كقوة عسكرية وسياسية عظمى وحيدة ، تضطر للاعتماد على كبار شركائها وغرمائها الاقتصاديين لتمويل عملية التعبئة الخاصة بها . واعقب ضيق واشنطن احساس متزايد بعدم الأمن ، وان حلفائها يكسبون أرضا فى مجال الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية فى حين يتعين على أمريكا أن تتحمل العبء القديم الذى استنزف طاقتها ومصادرها . وبدأت ديون أمريكا وعجزها المالى تتضخمان خلال الثمانينات ، ولكنها استغلت صدام حسين لاستعادة مضامين الأمن القومى كاملة محفورة فى عبارة هى « دبلوماسبة الانتصار المزيف » . وقدم البعض مثل عضو الكونجرس جون دينجل تشريعا يقضى بفرض تعريفات ضخمة على السلع المستوردة من الحلفاء اللذين تعهدوا بتقديم مساهمات مالية للجهد الحربى ولم يوفوا بها كاملة . وبدأ أخرون فى التركيز على قضية اقتسام العبء ، من جديد ، والحديث عن صيغة ألية للالتزامات المستقبلية لاقتسام العبء تقضى بان تساهم طوكيو وبرلين بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ من الحملات العسكرية التى تشبه حملة حرب الخليج فى المستقبل .

ولحسن الحظ استمرت الحرب لفترة قصيرة ، وتمكنت أمريكا من اعلان الانتصار الكامل وكانت الخسائر البشرية الأمريكية ضئيلة . ولو كان الحال قد اختلف فقد كان من المحتمل ان تضار العلاقة بين واشنطن وحلفائها بدرجة سيئة ، ان تصبح قضية اقتسام العبء قضية اساسية وعاطفية بدرجة أكبر . فمن الآن وربما تكون عاصفة الصحراء قد عجلت بحدوث مواجهة بين الحلفاء كانت ستقع حتما . وفى حالة ألمانيا ، كان من الضرورة ان تضيع حجج أقتسام العبء فى قضايا أكثر تعقيدا عما إذا كانت القوات الأمريكية ستبقى فى أوروبا أصلا وما إذا كانت حلف شمال الاطلنطى سيظل يواصل عمله وتحت أى ظروف ستوافق أى ادارة أو كونجرس أمريكيين على المخاطرة بالأرواح الأمريكية من اجل مشكلات

يمكن لأوروبا نفسها ان تحلها – مثل التدخل فى الحروب الأهلية فى أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفيتى السابق .

وبالنسبة لليابان ، لم يعد ممكنا الاستمرار التناقض الظاهر فى انفاق واشنطن مايقدر بخمسين مليار دولار سنويا لحماية امن منطقة آسيا التى تسيطر عليها اليابان اقتصاديا . وكتب كينيث بايل خبير شئون اليابان يقول : « ان اى مؤرخ يعيد النظر فى الثمانينات قد يتساءل عن السبب فى استمرار أكبر دولة مدينة فى العالم فى توفير الأمن العسكرى لأضخم دولة دائنة فى العالم ؟ فكيف استمرت الولايات المتحدة فى تخصيص خمسين ألف جندى للدفاع عن اليابان فى وقت تعتبر فيه القوة الاقتصادية لليابان خطرا أكبر من قوة أى دولة أخرى ؟ » .

لقد وضع الثلاثة الكبار بعد حرب الخليج غالبية القضايا العسكرية فى مؤخرة اهتماماتها ، على الأقل فيما يتعلق بكثافتها العاطفية . وحلت مخاوف جديدة حول انهيار النظام فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى المنهار محل الخلافات حول عاصفة الصحراء . إلا انه من المؤكد ان يعود إلى ظهور الخلاف حول اقتسام العبء العسكرى وبخاصة فى ظل عدم وجود اتفاق على مثل هذه القضايا الاساسية مثل : هل أمريكا مستعدة لأن تكون رجل شرطة العالم . وهل يتعين ان تظل ألمانيا واليابان « قوى مدنية » فقط ؟ وماهى صيغة اقتسام العبء العسكرى فى أوقات الأزمة ؟ .

ومن المشكوك فيه ان تشعر واشنطن بالرضا أيا كان ماتفعله برلين وطوكيو . فبعد ستة أشهر من حرب الخليج . ناقشت ألمانيا وفرنسا انشاء وحدة عسكرية مشتركة تكون نواة قوة دفاع تابعة للمجموعة الأوروبية . وقد تشعر واشنطن بالرضا بتحمل أوروبا الغربية أخيرا مسئولية الدفاع الخاص بها باستثناء انها قد تشعر بالقلق من ان يصبح حلفائها مستقلين أكثر من اللازم وان تفقد أمريكا قدرتها على التأثير على السياسة الأوروبية . وفى الوقت نفسه تكافح اليابان لاصدار قانون يسمح للقوات بالذهاب خارج الحدود فى مهام حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة . وهذه ايضا كانت خطوة فى الطريق الصحيح من وجهة نظر الولايات المتحدة إلا أن قلق واشنطن هنا مختلف فهى ترى أن اليابان لاتبذل الكثير من الجهد ، وأوضح رئيس الوزراء كيتشى ميازاوا لاعضاء البرلمان انه فى ظل القانون المقترح ، لن يكون للسكرتير العام للأمم المتحدة الحق فى أصدار الأوامر للقوات اليابانية باطلاق النار .

كما لن يكون فى وضع يسمح له بقيادتها ، كما لن يكون لقائد قوات الأمم المتحدة السلطة لاصدار الأوامر للجنود اليابانيين باطلاق النـار . وحتى فى ظل هذه الايضاحات فشلت اليابان فى اصدار القانـون الجديد حـتى نهايـة عـام ١٩٩١ (**ملحوظة** : صدر القانون فى عام ١٩٩٢) .

ومع مضى سنوات التسعينات ، ستتورط ميزانيات الدفاع الأمريكية المستقبلية فى مسألة اقتسام العبء . واحد العناصر الرئيسية فى قرار واشنطن لاجراء تخفضيات كبيرة فى ميزانية الدفاع سيكون مدى استعداد الدول الأخرى على المساهمة بقوات واسلحة تكتيكية لمنع أى صراعات نشبه النمط العراقى . وتفيد توقعات « معهد بردكينجز » فى واشنطن بان هذه الترتيبات المشتركة قد توفر لأمريكا نحو ثمانى مائة مليار دولار خلال العقد القادم على أساس تكهنات الانفاق الحالية . والمشكلة هى ان نفس البيئة الجغرافية السياسية التى ستؤدى لرغبة أمريكا فى تقليل الأنفاق على الدفاع لن تشجع أوروبا واليابان على تقديم المزيد فى هذا المجال .

أقتسام التكنولوجيا

وبالاضافة إلى الخلافات التقليدية حول اقتسام العبء العسكرى ، ظهرت على السطح مشكلة أخرى – وهى كيفية اقتسام التكنولوجيا المرتبطة بالناحية العسكرية ؟ وأحد الأمثلة الأولى على ذلك الخلاف الذى ظهر بين أمريكا واليابان حول الطائرة المقاتلة المتقدمة المسماة أف أس أكس . وفيما يلى ماحدث .

وافقت ادارة بوش فى عام ١٩٨٨ بعد سنوات من المفاوضات بين واشنطن وطوكيو على المشاركة فى انتاج المقاتلة أف أس أكس مع اليابان فى مشروع يتكلف ٧ مليارات دولار . وكان الاتفاق مثيرا للنزاع داخل الادارة والكونجرس وايضا داخل الحكومة اليابانية وخشى الجانب الأمريكى من ان تتطلع اليابان على احدث التكنولوجيا العسكرية الأمريكية (مثل مفتاح شفرة جهاز كمبيوتر الطائرة) وان يحصل المقاولون اليابانيون على نسبة ضخمة من وظائف التصنيع وألا يكون هناك تدفق تعويضى من التكنولوجيا من الجانب الآخر – من اليابان للولايات المتحدة . وفى طوكيو كان هناك فى المقام الأول استياء من وجود انتاج مشترك ، حيث يريد الكثير من اليابانيين انتاج طائرة خاصة بهم وتحقيق قدرة تصـنيع مستقلة .

وبرزت على السطح كل قضايا العلاقات الأمريكية – اليابانية تقريبا فى الجدل حول الطائرة أف أس أكس بما فى ذلك المخاوف الأمريكية من تحقيق اليابان التفوق فى أجهزة الكمبيوتر والاليكترونيات وانواع التكنولوجيا الحيوية الأخرى . وقال السيناتور جيف بنجامان اثناء رحلة لطوكيو « أنظر هنا مجال مازالنا نحن فيه الافضل . ولكن لم يبق الكثير من هذه المجالات » . وأشار أفرون للعجز التجارى الأمريكى المتزايد وتساءلوا لماذا لايكون فى وسع اليابان شراء الطائرات من أرفف العرض الأمريكية . وقال السيناتور آلان ديكسون « ان ما نتحدث عنه هنا قضية تجارية وليست عسكرية . ان الاتفاق الخاص بالطائرة أف أس اكس يسمح فقط لدولة مثل اليابان بصناعة التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لمجال القضاء والطيران » .

وشكا المسئولون اليابانيون من ان أمريكا تثير مصالح الأمن القومى فى الوقت التى تحاول فيه فى الواقع الاحتفاظ بميزة اقتصادية وأكثر ما أقلق طوكيو هو نبرة النقاش فى واشنطن التى كشفت عن حليف يفتقد بشكل متزايد للأمن والشعور بالثقة .

وفى النهاية تم تعديل اتفاق أف أس إكس واتمامه . ولكن العواقب كانت بعيدة المدى . فمن ناحية حاولت واشنطن ان توسع نطاق تحديدها التقليدى للأمن القومى كى يتضمن القدرة على المنافسة الاقتصادية . ومن الناحية الأخرى ، دعمت اليابان تصميمها على التحرر من الولايات المتحدة فى تطوير وتصنيع معدات التكنولوجيا العسكرية المتقدمة وبخاصة الطائرات . وسيظهر المزيد من القضايا . وفى أواخر عام ١٩٩١ ، على سبيل المثال ، كان لدى اليابان خطط لانتاج طائرة مراقبة هليكوبتر خفيفة وصاروخ أرض جو متوسط المدى . وظهر عناد الشركات الأمريكية للاشتراك فى هذه المشروعات ، وكانت تحظى بدعم واشنطن القوى ولكن ظهرت شكوك متزايدة فى طوكيو حيال السماح للشركات الأمريكية بالاشتراك فى المشروع . وبالاضافة إلى ذلك فان المسألة أصبحت مجرد مسألة وقت قبل ان تحذو حذوهم الشركات الأوروبية . ومع انسحاب القوات الأمريكية وأفول حلف شمال الاطلنطى وتشكيل قوة دفاع أوروبية من نوع ما ، ومع بدء المجموعة الأوروبية فى احكام قبضتها على السياسة الصناعية ، فان استقلالا أكبر فى مجال التكنولوجيا العسكرية يصبح أمرا حتميا .

أقسام العبء الاقتصادى

يمكن ايضا ان يطبق اقتسام العبء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وأوضح مثال هو اجتمعات القمة السنوية للدول الصناعية . وفى اجتماع تلو الآ]ر اقترحت الولايات المتحدة سياسة ماتتبعها كل دولة والمحصلة الاجمالية هى مجموعة من التوصيات للتحرك المنسق . وتم حث اليابان وألمانيا بشكل نموذجى على ان تسرعا الخطى وان تخفض أمريكا فى المقابل عجزها فى الميزانية وتجرى تغييرات أخرى مثل خفض استهلاك الطاقة وبالتالى تخفف الضغوط على امدادات البترول واسعاره العالمية . وبدت هذه الصيغة دائما جيدة ولكن نادرا مانجحت ، فكل دولة مضت فى طريقها . وظل اقتسام العبء الحقيقى مجرد مشاركة لفظية فى أحسن الأحوال .

وتعتبر الخلافات حول اسعار الفائدة بين الولايات المتحدة وألمانيا مثالا جيدا على سبب فشل اقتسام العبء الاقتصادى . فقد وافق المسئولون فى البلدين على المستوى العام على ضرورة تنسيق سياستهم المالية ولكن لم يتقرر كيفية ممارسة هذه المسئولية . وخاولت واشنطن ان تقنع ألمانيا بالنمو بدرجة اسرع ، حتى يشترى مستهلكوها المزيد من المنتجات الأمريكية . وهذا بدوره ، ترجم فى ضغوط على البنك المركزى الألمانى لخفض أسعار الفائدة الألمانية . ولكن كانت عملية لوى الذراع عديمة الجدوى ، فألمانيا لديها هدف أساسى هو قمع التضخم . ونتيجة لذلك ، تدير ألمانيا أسعار الفائدة دون ان تكون عينها على الصادرات الأمريكية أو حتى على ثروات الاقتصاديات الأوروبية الأخرى – فهي تنظر فى المقام الأول لظروفها الاقتصادية فى الداخل . وإذا كانت اسعار الفائدة العالية ضرورية لخفض التضخم فهذا هو مايفعله البنك المركزى حتى إذا كان هذا يعنى خفض معدل النمو وزيادة معدلات البطالة فى ألمانيا نفسها .

وتعكس ادارة سعر الفائدة الألمانى سلوكا متميزا حول كيفية عمل اقتصاد قومى والأسلوب الذى يجب ان يدار به التنسيق العالمى . وتؤمن برلين بانه إذا ادارت كل دولة اقتصادها بصورة جيدة ، فان النظام الدولى سيهتم بنفسه . فالنجاح فى خفض التضخم سيليه كل شئ – عملات قوية ومزيد من النمو والاستثمار وفرص العمل . وهذا توجه أحادى النظرة اكثر مما هو الحال فى الولايات المتحدة . فنظرا لانطلاقها من القوة المحورية فى أوروبا ، فإن الكلمات تتحدث عن صعوبات اقتسام العبء الاقتصادى .

والمثال الخاص بمحاولة تنسيق اسعار الفائدة هام لسبب أخر . فهو يوضح ان كثيرا من اقتسام العبء الاقتصادى اليوم هو مجرد محاولة من جانب دولة للغوص فى اعماق السياسة الداخلية لدولة أخرى . والقضية ليست ما إذا كانت دولة ستسير فى اتجاه معين ولكن كيف ستسير فى هذا الاتجاه . ففى الثمانينات على سبيل المثال كان الرئيس رونالد ريجان يريد ان يحفز الاقتصاد الأمريكى . واختار ان يدير عجزا ضخماً فى الميزانية . وجعل الاحتياطى الفيدرالى اسعار الفائدة مرتفعة للسيطرة على الأثر التضخمى المحتمل . وكان يمكن ان يكون هذا مناسبا إذا كان الاقتصاد الأمريكى مكتفيا ذاتيا . ولكن فى عالم يعتمد على بعضه البعض ، سبب هذا المزيج من السياسة المالية والنقدية مخاوف كبيرة فى الخارج . فقد شكت أوروبا ، على سبيل المثال ، من أن أسعار الفائدة الأمريكية المرتفعة تسببت فى هروب رأس المال من ألمانيا وفرنسا وغيرها من أوروبا إلى الولايات المتحدة وبالتالى حرمت القارة من استثمار هى فى حاجة ماسة له . وأجبر هذا الدول الأوروبية كل على حدة على رفع اسعار الفائدة بها لابقاء اموالها فى الداخل ، مع ماصاحب ذلك من تعريض النمو الاقتصادى للخطر . وأرادوا ان تطبق واشنطن خليطا أكثر توازنا من السياسات حافز أقل للميزانية ومعدلات فائدة أقل .

وأمرت ألمانيا أيضا ليس فقط بما يتعين عليها ان تقوم به ولكن ايضا كيف تقوم به . ففى الوقت الذى تكافح فيه ألمانيا من اجل المال اللازم لتمويل الوحدة ، على سبيل المثال ، تشعر دول اخرى بالقلق من انها اذا ادارت عجزا ضخم فى الميزانية فسوف تضطر لأن تقترض مبالغ ضخمة من السوق . ونتيجة لذلك سترتفع اسعار الفائدة بها وستفعل مافعله خبراء اقتصاد عهد ريجان – امتصاص رأس المال الذى تحتاجه الدول الأخرى . والحل الأفضل بالنسبة لأمريكا – وفرنسا وايطاليا والدول الأخرى فى المجموعة الأوروبية – هو ان تزيد ألمانيا الضرائب على مواطنيها وبذلك تحافظ على العجز تحت نطاق السيطرة . ومرة أخرى أصبح خليط السياسة قضية دولية ، ينطوى على خلافات أصبحت بشكل مكثف قضايا سياسية وليس فقط بين رؤساء الدول ولكن ايضا للسياسيين على جميع المستويات دون ذكر دوائرهم الانتخابية التى تدفع الضرائب .

ومن المؤكد بالنظر للسنوات القليلة القادمة ان تولى واشنطن وبرلين مسئوليات مضاعفة لليابان ، تنطوى جميعها على تغيير داخلى عميق . وسيصبح استمرار نمو اليابان وشراء مستهلكوها المزيد من السلع الأجنبية مسألة اقتسام العبء وسيتضمن

ذلك المزيد من اعادة التنظيم وتخفيضات على ضرائب الدخول المرتفعة والمزيد من الاتفاق الحكومى .وستعتمد امكانية اجراء هذه التغييرات من عدمه ليس فقط على موافقة اليابان من حيث المبدأ على انها فى الواقع سياسات مرغوب فيها ولكن ايضا على قوة النظام السياسى اليابانى فى تطبيق هذه التغييرات ذات الأثر بعيد المدى .

أقتسام أعباء حماية البيئة

على مدى المستقبل المنظور ستزدحم جداول الأعمال فى واشنطن وطوكيو وبرلين بشكل متزايد بالمخاوف تجاه الهواء النظيف النقى وارتفاع درجة حرارة الأرض والنفايات النووية والقضايا المماثلة .ومن المؤكد ان كلامن الثلاثة الكبار أصبح أكثر وعيا بالقضايا البيئية . والقضية فيما بينا ذات بعدين .

الأول : تواجه كل منها مجموعة مختلفة من القيود فى تعاملها مع هذه القضايا وتضع أولوية مختلفة لها .

الثانى : فى جين تتخذ كل دولة مجموعة واسعة من الاجراءات المحلية – تشريعات جديدة وتنظيمات ادارية جديدة وضرائب جديدة وقناعات اخلاقية – وفى الوقت الذى تتخذ فيه الشركات فى كل دولة خطوات تطوعية لتبنى سياسات « تحقيق الربح » ، فإنه يوجد قدر ضئيل من التعاون بين الدول الصناعية الرئيسية لضمان تحقيق كل منها أهدافها ، وان الاجراءات الوطنية المختلفة ملائمة وان حجم الجهود مناسبة للمشكلات البيئية الشاملة التى تزداد حدة بكل المقاييس يوميا .

وطوال العقدين الأخيرين توجه التعاون الدولى فى مجال البيئة بدرجة كبيرة نحو حضور المؤتمرات العالمية الكبيرة والنضال بالاجراءات الموجهة للجهود والاجتماعات وتحديد الأهداف . والآن تظهر مشكلة أخرى مثيرة للنزاع هى العلاقة بين حماية البيئة والتجارة . فمنذ زمن غير بعيد ، على سبيل المثال ، حظرت الولايات المتحدة استيراد التونة المكسيكية لاعتراضها على وسائل الصيد التى أدت لمقتل الدرافيل التى تسبح فوق اسراب التونة . وفى حالة أخرى ، رفضت ألمانيا فى عام ١٩٩٠ استيراد اللحم البقرى الأمريكى بسبب احتوائها على هرمونات معنية . وبعد ذلك بفترة قصيرة منعت صادرات الابقار والخنازير الأمريكية لأن الظروف فى المجازر الأمريكية تمثل خطرا صحيا على المستهلكين الأوروبيين . وفى أوائل عام ١٩٩٢ انتقدت « جات » السياسات الزراعية للولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية

علس السواء . ووجدت علاقة بين سياسات الحماية التى أسفرت عن فائض فى الانتاج والاستخدام المكثف للمخصبات الكيماوية . وسوف تتضاعف هذه النوعية من القضايا . وتتجه كاليفورنيا والولايات الأمريكية الأخرى نحو منع استيراد الخضروات المرشوشة بنوعيات معينة من المبيدات . وتضع المجموعة الأوروبية اعلانات بيئية على المنتجات التى تخضع لاختبارات معينة ، تتضمن كل نوعيات النزاعات حول طبيعة الاختبارات واحتمال ممارسة التفرقة ضد المنتجات الأجنبية . والواقع ان كل دولة ستستخدم وسائل مختلفة لحماية بيئتها مما سيكون ايضا مصدرا للخلاف التجارى . فعلى سبيل المثال ، تطالب الشركات الأمريكية التى يتعين عليها الاستثمار فى تكنولوجيا البيئة مثل أجهزة غسل الغاز بفرض تعريفات خاصة على منتجات الشركات الأجنبية التى لم تقوم باستثمارات مماثلة .

وتعطى القضايا البيئية ألمانيا – الدولة صاحبة أكبر التزام عاطفى بالقضايا البيئية – مبررا أخلاقيا يمكنها استغلاله للضغط على الأخرين ، بنفس القدر الذى تشن به أمريكا حملتها لحقوق الانسان والأسواق الحرة . وفى ألمانيا تلقى أول حزب سياسى للدفاع عن البيئة (هو حزب الخضر) قوة دافعة ، وفى ألمانيا يوجد ارتباط تاريخى وعاطفى بالغابات التى تدمرها الآن انبعاثات الكربون . وفى استطلاع للرأى اجرى فى يناير عام ١٩٩١ ؛ اعتبر ٨٧٪ من ألمانيا الغربية و ٨٢٪ من الألمان الشرقيين ان البيئة أحد أهم أولوليات الحكومة والصناعة واعتبر أغلبية الألمان الضرر البيئى كأهم مصدر يثير خوفهم لعام ألفين . وفى استطلاع أخر فى ربيع عام ١٩٩١ ؛ قال ١٧٪ من عينة الاستطلاع من الألمان ان حماية البيئة يجب أن تكون الأولولية رقم واحد للحكومة واعرب ٨٦٪ عن رغبتهم فى ان تبذل برلين المزيد من الجهد لتحقيق أهداف الوصول لدولة « نظيفة وخضراء » .

ونقلت الأولوليات الداخلية الألمانية إلى الساحة الدولية ، وانعكست على سبيل المثال ، فى تعهدها بخفض انبعاثات الأثر الصوبى بنسبة تتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥ ، فى حين تتحدث غالبية الدول الأخرى عن تثبيت المستوى الحالى . وقال المستشار كول فى هيوستن فى يوليو عام ١٩٩٠ : « يجب أن ننظر لخطر تغيير المناخ كتحد عالمى للجنس البشرى بأكمله » . ومضى هانز ديتريش جينشر لأبعد من ذلك بقوله : « هناك صلة غير منفصلة بين مفهومنا الاساسى للبيئة العالمية وأى ثقافة سياسية مبنية على الحرية » .

وبالإضافة إلى ذلك ، تواجه ألمانيا منذ الوحدة تحديا ضخما لتطهير التلوث البيئى لولاياتها الشرقية ، وهى مهمة جبارة لن تكون مكلفة فحسب ولكنها من المؤكد ان تزيد من ادراك الشعب الألمانى لكل جوانب القائمة البيئية العالمية . ومن المحتمل ان تتعرض ألمانيا لضغوط لتسديد فاتورة بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ايضا وتشير التقديرات إلى أن التكلفة قد تصل لنحو مائتى مليار دولار .

وتمضى السياسات البيئية فى الولايات المتحدة واليابان بسرعة أقل من ألمانيا . وتتردد أمريكا باجوائها الواسعة المفتوحة واعتمادها على السيارات وتوجهاتها للسوق الحر ، فى فرض تغييرات فى أساليب الحياة الأمريكية . وبالمقارنة بالدولتين الأخريين ، فان الولايات المتحدة تعانى من مزيد من التلوث وتستخدم وسائل طاقة أقل فعالية وبالتالى ستتحمل عبئا أكبر فى الالتزام بالمستويات والأهداف الجديدة المترتبة على ذلك . كما توجد قضية الميزانيات والأولوليات . فالصناديق المالية الأمريكية هزيلة وتواجه مقايضات تجارية بين تخصيص الاعتمادات للبيئة أو التعليم أو الحد من الجريمة مثلا ، أكثر من اليابان وألمانيا . وبدت الحكومة مع بداية التسعينات على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات والمحليات انها تؤجل المخاوف البيئية حين تعلق الأمر بتخصيص مزيد من الأراضى الفيدرالية لاستخراج البترول والسماح بالمزيد من عمليات الاستكشاف البحرية . وأكد الرئيس بوش على الانتاج أكثر من الصيانة فى مبادرته الوحيدة الكبيرة بشأن الطاقة بعد حرب الخليج . وبالفعل فان أمريكا ظلت أكثر الدول تمردا بين الدول الكبرى فى مؤتمرات بيئية عديدة ، وتطالب بمزيد من الدراسات العلمية وترفض الالتزام بالقيود فى انبعاثات ثانى أوكسيد الكربون وترفض إلاّ تحت ضغط شديد ، المساهمة باعتمادات مالية فى الجهود الدولية مثل المعونة البيئية للعالم الثالث . وفيأوائل عام ١٩٩٢ تراجعت الولايات المتحدة فى احدى القضايا . ففيرد فعله على دلائل جديدة ومقنعة على ان كيماويات صناعية معينة تلحق الضرر بطبقة الأوزون الحامية للأرض ، وافق الرئيس بوش على وقف انتاج الكلوروفلوكربون بحلول عام ١٩٩٥ ، حسب جدول زمنى للتخلص من هذه المنتجات يتفق مع ألمانيا .

كما ان صورة اليابان هى الاخرى لاتبدو جيدة . فقد جذب ترددها فى الانضمام لجهود دولية لحماية بعض الحيوانات المهددة بالانقراض مثل الحيتان واستغلالها للغابات الاستوائية فى جنوب شوق آسيا ، جذب اهتماما خاصا . وفى حين تعمل الشركات اليابانية فى دولة اتخذت اجراءات بعيدة المدى ، فإن طوكيو

على المستوى الدولى ظلت أقرب للسياسات المحافظة الخاصة بواشنطن أكثر من الالتزامات الكاملة لبرلين . وتدور داخل اليابان مناقشات شرسة بين الوكالة البيئية الحكومية والمهتمة بسياسات البيئة ووزارة الصناعة والتجارة الدولية التى تركز بدرجة أكبر على النمو الاقتصادى ، إلا أن وزارة الصناعة والتجارة الدولية أقوى إلى مالانهاية . ورؤية اليابان للسياسات البيئية مشروطة بعاملين لايوجد مثيل لهما فى أمريكا وألمانيا . فبصفتهما دولة جزيرة لم تتأثر اليابان بعد بالتلوث من الدول المجاورة ، كما توجد فى اليابان جماعات ضغط بيئية وجماعات ضغط خاصة بالمستهلكين ولكنها تتسم بالضعف الشديد .

الرؤى الألمانية واليابانية للمسئوليات الأمريكية

تتصادم عادة أراء أمريكا بشأن مسئوليات حلفائها مع آرائهم الخاصة بنفسهم والولايات المتحدة . وقد تشكو واشنطن من سياسات برلين ، على سبيل المثال ، إلا ان ألمانيا تجادل بان مساهمتها فى الاقتصاد العالمى ضخمة بالفعل . وتؤمن بان مهمتها العالمية الأولى هى نفسها فى الداخل . اقتصاد قومى سليم . وبخلاف ذلك ، تؤمن برلين ان دعمها القومى لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق هو دليل واضح على استعدادها للمساهمة فى استقرار الاقتصاد العالمى وان الوقت قد حان لان يبذل الأخرون المزيد من الجهد . وقالوزير الاقتصاد الالمانى يورجن موليمان : « يجب ان تكون المعونة المقدمة من الغرب يمثل ضخامة المعونة التى قدمتها ألمانيا حتى الآن » . وقال المستشار كول بعد محاولة الانقلاب الفاشلة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ : « لقد وصلنا نحن الألمان بالفعل إلى الحد الأقصى من قدراتنا » .

وتطرح اليابان ، ايضا ، رؤية مختلفة لاقتسام العبء عن الرؤية الأمريكية . ففى الوقت الذى تضغط فيه واشنطن على طوكيو لتقديم المزيد ، فان مفهوم كثير من اليابانيين يرى ان طوكيو قدمت دفعة حيوية للاقتصاد الأمريكى المثقل بالديون خلال الثمانينيات . وساهمت فى رفع قيمة الدولار حين بدا أنه على وشك الانهيار ووفرت استثمارات ضخمة سمحت لأمريكا بمواصلة بنائها العسكرى بدون رفع اسعار الفائدة . كما تعتقد اليابان انها استحقت اعتراف أكبر بالدور الذى لعبته فى تثبيت اسواق الأوراق المالية العالمية بعد الانهيار عام ١٩٨٧ بتشجيعها لكبريات مؤسساتها المالية على مواصلة الشراء . وتشعر طوكيو بضيق متزايد من عدم

الاعتراف لها بفضل سياسى أكبر بشأن الزيادات الضخمة فى المعونة الأجنبية التى قامت بها استجابة للنداءات الأمريكية .

وبالإضافة إلى ذلك تتقاسم ألمانيا واليابان رؤية خاصة تجاه الولايات المتحدة ، ترى ان الوقت قد حان لاعادة تنظيم البيت وان تتوقف عن محاولة نقل الاعباء الاقتصادية للخارج . كما يوجد نفاذ صبر متزايد فى برلين وطوكيو تجاه مبادرات واشنطن من جانب واحد وعمليات لوى الذراع . وتؤمن ألمانيا واليابان بان الولايات المتحدة تعوق الاقتصاد العالمى فى مجالين على الأقل : السياسة المالية والطاقة . وتشكر طوكيو وبرلين من ان العجز الضخم فى الميزانية يمتص رأس المال من الدول الأجنبية التى تحتاج إليه بشده فى العالم الثالث أو أوروبا الشرقية . وتشعران بالقلق من عدم استعداد واشنطن وعلى مايبدو وعجزها عن الحد من الزيادات فى استهلاك الطاقة وماينتج عن ذلك من ضغوط على اسعار البترول العالمية ويزيد من أهمية الموردين فى الخليج المتقلبين . ونظرا لأنهما لم تعودا مدينتين للفضل لأمريكا فيما يتعلق بامنهما وشعورهما بانهما يقومان بنصيبهما فى المجلات الأخرى انتقلت ألمانيا واليابان من مرحلة التابعين المترددين إلى المعارضة الصريحة .

وسوف تناقش مسألة اقتسام الأعباء فى المال والتجارة والمعونة الخارجية وحماية البيئة ومجموعة من القضايا الأخرى بالفعل فى كل اجتماع هام للثلاثة الكبار . ولكن أصبحت هذه القضايا مثيرة للنزاع بدرجة كبيرة بسبب عدم الاتفاق على مجموعة من أكثر التصورات أهمية . ففى أى المجالات يجب اقتسام الاعباء ؟ وكيف يتحدد دور كل طرف ؟ وماهى العقوبة على من يرفض المضى فى هذا الطريق ؟ لم يقترب أحد من الاجابة على هذه الأسئلة .

التجارة والعملة والكتل السياسية العملاقة

يوجد بالاضافة عملية اقتسام الاعباء مجموعة من التطورات تثير الانقسام بين الثلاثة الكبار وهى ظهور الكتل الاقليمية العملاقة . فبداية من منتصف الثمانينات بنت كل من الثلاثة الكبار امبراطوريتها الخاصة فى فنائها الخلفى ويبدو بشكل ما اننا نعود بالزمن للوراء . فلدى البريطانيون الكومنولث ، والفرنسيون يهيمنون على غرب أفريقيا والهند الصينية . وكان لدى أمريكا « مبدأ مونرو » الذى يحذر الاخرين بالبقاء خارج نصف الكرة الغربى . ومضت ألمانيا واليابان لاجراءات متطرفة هائلة فى تنمية امبراطوريتهما خلال الاربعينات .

وتمثل أحد أهم أهداف السياسة الأمريكية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية فى تحطيم الكتل المترابطة بقوة التى ظلت تحيى نظاما سياسيا قديما سئ السمعة والتى شعرت أمريكا انها عقبات امام التجارة الأمريكية فى الخارج . وضغطت الولايات المتحدة كى يحل مفهوم أكثر عالمية للتجارة الحرة محل هذه الأنظمة الاستعمارية المغلقة ، ولذلك وضعت أمريكا نصب عينيها هدفا خاصا فى أواخر الاربعينات فى الاميراطورية البريطانية وطالبت بان تزيل لندن اجراءات الافضلية الاقتصادية الخاصة القائمة بينها وبين المستعمرات الخاضعة لها . وبالتالى ايضا ظهر للوجود صندوق النقد الودلى والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ، وهى منظمات عالمية مخططة وفقا للرؤية الأمريكية لاقتصاد عالمى موحد .

وتظهر الآن ثلاث كتل عملاقة ، واحدة فى أمريكا الشمالية والثانية فى أوروبا والثالثة فى شرق آسيا . وتتردد أسماؤهم المزعجة بتكرار متزايد وهى منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والمسكونة من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وأوروبا عام ١٩٩٢ التى تضم الدول الاثنى عشر الاعضاء فى المجموعة الاوروبية والمجموعة الاقتصادية لشرق آسيا وهو مفهوم يصف العلاقات الوثيقة الدائمة بين الدول الواقعة على حافة آسيا . وتختلف هذه الكتل عن كتل الماضى فى انها لم تتكون بواسطة الجيوش الغازية أو التهديدات العسكرية .كما انها ليست منظمة على أسس استعمارية . ومع ذلك تنمو فى كل حالة ترتيبات مالية وتجارية مع نمو المؤسسات السياسية التى تديرها .

الأمبراطورية الأمريكية الجديدة

وقد ظلت امبراطورية أمريكية فى نصف الكرة الغربى والتى تسيطر عليها الولايات المتحدة ، قائمة لفترة من الوقت . فمنذ أوائل القرن الحالى ، ارتبطت اقتصاديات كندا والمكسيك بشكل وثيق بالولايات المتحدة وظلت أمريكا دائما المستورد والمصدر المهيمن على المنطقة .

وظل الاحتياطى الفيدرالى ، بالامر الواقع هو البنك المركزى للمنطقة الواقعة بين أوتاوا ومكسيكو سيتى ، وظل الدولار الأمريكى هو عملة هذا النصف من الكرة الأرضية . وظلت الولايات المتحدة جنة اللاجئين من الحدود الجنوبية والعمال غير المسجلين .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، أزدادت أهمية هذه الأمبراطورية الأمريكية وازدادت تنظيماتها ، وأبرمت الولايات المتحدة وكندا فى أواخر الثمانينات اتفاقية للتجارة الحرة أدت فى النهاية إلى إزالة كل الحواجز التجارية وحواجز الاستثمار الرسمية بالفعل بين البلدين وتندمج الدولتان ، بحكم الأمر الواقع فى سوق واحدة . وتعمل واشنطن ومكسيكو من اجل ترتيب مماثل . والمفاوضات بطيئة ولكن ستصبح المكسيك فى النهاية امتداداً للقاعدة الصناعية الأمريكية . ويتم حاليا بالفعل انتاج غسالات « وريل جول » وأوناش « كاتربيلر » بالفعل ، على سبيل المثال ، جنوب ريو جراندى بالاضافة إلى اجزاء « سونى » و « فولكس فاجن » التى تذهب إلى الولايات المتحدة . وأعلنت شركات مثل زينيث والفرع الأمريكى لهيتاشى انها تنقل العديد من منشآتها إلى المكسيك . وسيتناول الاتفاق الأمريكى – المكسيكى مجموعة كبيرة من القضايا الشائكة . وليس فقط التجارة بل ايضا الطاقة والهجرة ومكافحة المخدرات وحماية البيئة .ومن المرجح ان يصبح البترول بصفة خاصة رابطة اساسية بين البلدين حيث تحتاج أمريكا لامدادات من خارج منطقة الخليج فيحين تحتاج المكسيك الاستثمار لتوسع فى عمليات الاستكشاف والتطوير والتحديد لمنشآت التكرير .

وتمثل منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة أكثر من مجرد برامج خفض التعريفات وإلغاء الحصص .وإذا كان الاطار التأسيسى ليس واضحا مثل نظيره فى أوروبا إلا انه ينمو مع ذلك فى مجالات بعينها مثل مراقبة قطاع السيارات وتنظيم الأمور البيئية وحل النزاعات التجارية . ويوجد ايضا بعد اجتماعى قوى مثل الدفعة التى تعطيها النقابات العمالية الأمريكية للمكسيك لتحسين الظروف زيادة الأجور للعمال بها حتى لا تتدفق المنتجات الرخيصة على السوق الأمريكى .

الأمبراطورية الألمانية

خلال التسعينات ستكون ألمانيا مرة أخرى محور الارتكاز الذى يدور حوله كل شئ فى أوروبا – غربا وشرقا – وستكون المجموعة الأوروبية هى البعد الأول لامبراطوريتها حيث تعد حركة الدول لتشكيل مجموعة واحدة أكثرها تقدما ، وستظهر خلال السنوات القليلة القادمة سوق موحدة تضم ٣٢٠ مليون نسمة وتصبح أضخم كتلة تجارية فى العالم . وقد ظلت المجموعة الأوروبية تتمتع بسياسات موحدة للتجارة والزراعة لسنوات طويلة . وتملك بناء مؤسسات متطورة

إلى أقصى حد يتضمن مجلس وزراء لاداء المهام التنفيذية ولجنة دائمة مسئولة عن الادارة وبرلمان أوروبى ومحكمة عدل أوروبية . وبنهاية عام ١٩٩٢ تطبق سياسات موحدة بدرجة أكبر للخدمات المالية والنقل والمنافسة التجارية والانتقال الداخلى . وهى فى طريقها لانشاء بنك مركزى موحد وعملة موحدة . وتهدف لتحقيق تعاون أوثق فى مجالى السياسة الخارجية والدفاع .

وظل دور ألمانيا فى المجموعة الأوربية محل جدل كبير . فلا يشعر أى شخص خارج ألمانيا بالارتياح تجاه الهيمنة الألمانية ، ويشعر الكثيرون داخل ألمانيا بنفس الشئ . وقد يعترض بعض المراقبين على تعبير « الأمبراطورية الألمانية » ويقولون انه لن توجد أى دولة فى أوروبا تبرز بهذا الوضوح فى هذا المجال . ولكن التوجهات واضحة . وسوفق تسيطر ألمانيا على السياسة النقدية التى تعنى اسعار الفائدة والنمو الاقتصادى . وسوف تكون لألمانيا الكلمة الرئيسية بشأن المشكلات الكبرى التى تواجه المجموعة الأوروبية – مايجب فعله تجاه الدول الواقعة إلى الشرق التى تدق على الباب من أجل السماح لها بالدخول . وسوف تتمتع برلين بقوة معوقة فى كل شئ ذى أهمية – بداية من السياسة التجارية وحتى تشكيل قوة دفاع أوروبية .

وسيكون الدور الألمانى فى شرق أوروبا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق دقيقا فى السنوات القادمة . وخلال الثمانينات كان يمكن وصف الأمبراطورية الألمانية بأنها مجموعة أوروبية أكثر توحدا مكونة من اثنى عشرة أو أربع عشرة دولة من أوروبا الغربية . وبنهاية التسعينات ، من المرجح ان تتضمن هذه الامبراطورية بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا . وسيوسيع ضم هذه الدول من أوروبا الشرقية نطاق المجموعة الأوروبية ويبطئ من عملية التكامل حيث سيكون من المستحيل على العديد من الدول ذات التقاليد السياسية الختلفة والامكانات الاقتصادية المتباينة ان تنسق سياستها الاقتصادية والاجتماعية أو الأمنية لسنوات طويلة ، وفى عباءتهم الفضفاضة ، سيزداد النفوذ الألمانى . ولن يقتضى الأمر على ذلك ولكن بالتاريخ والثقافة ، تعد ألمانيا أكثر الدول ملاءمة لمساعدة الدول الشرقية على الاندماج مع الغرب .. وفى الماضى كان رجال الأعمال الألمان يشعرون بأنهم فى وطنهم فى براغ وبودابست أكثر من احساسهم بذلك فى روما وباريس . وتضم ألمانيا اليوم ١٦ مليون نسمة فى جزئها الشرقى الذى ظل لعشرات السنوات مرتبطا بالدول الأخرى خلف الستار الحديدى القديم .

وقد تكون جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق جزءا من الامبراطورية الألمانية الجديدة أولا تكون ولكن العلاقات مع العديد من أهم الدول الجديدة ستكون رغم ذلك وثيقة . لقد أصاب التهديد المفترض « للكتلة التنتوتية » المكونة من علاقة ألمانيا وكرواتيا والمجر وجمهوريات البلطيق وجمهوريات أخرى منتقاه ، اصاب دول كفرنسا والدنمارك ودولا أوروبية غربية أخرى بالقلق . ولم لا ؟ فمنذ عهد بطرس الأكبر نظرت روسيا لألمانيا من اجل المساعدة فى التكنولوجيا والادارة الصناعية من مصانع مثل كروب وسمينز وساهم كلاهما روسيا فى عملية التصنيع . وظهرت اتصالات اجتماعية بين الاريستوقراطيات الألمانية والروسية فى عيون الاستشفاء والصالونات فى أوروبا وتخطت علاقتهما الثقافية حربين عالميتين والعديد من الخيانات والمؤامرات والحروب الايديولوجية . وهاجر آلاف من الأمان إلى روسيا خلال عهد كاترين العظمى . وعكس ماركس وانجلز وباسترناك وتولستوى مزيجا من التجارب الألمانية والروسية . وقد بدأت ألمانيا وروسيا بهدوء فى بناء علاقات أوثق منذ عشرين عاما .

وبالاضافة إلى ذلك كانت ألمانيا قبل انهيار الاتحاد السوفيتى هى الشريك التجارى الرئيسى للاتحاد السوفيتى فى الغرب . وأصبحت برلين المورد الرئيسى للمال لموسكو حيث قدمت عشرات المليارات من الدولارات فى شكل قروض تجارية وضمانات استثمار ، ودعم للاسكان . ووافق المستشار كول فى اطار عملية الوحدة على تمويل انسحاب القوات السوفيتية من ألمانيا الشرقية وتنفيذ جميع الالتزامات التجارية لألمانيا الشرقية تجاه الاتحاد السوفيتى . ووافقت برلين وموسكو على ابرام معاهدة لدعم التعاون العلمى والتكنولوجى والتجارى وعندما حان الوقت للاتفاق على الشروط النهائية للوحدة الألمانية فى عام ١٩٩٠ ، أبرمت الصفقة بين الرئيس جورباتشوف والمستشار كول دون وجود أى رئيس دولة آخر . ومع اختفاء الامبراطورية السوفيتية ، أصبح من المؤكد ان تكون ألمانيا هى مصدر الدعم الرئيسى وعلى الارجح أكثر دول الغرب نفوذا فى المنطقة . وقد توفر روسيا وأوكرانيا والدول المستقلة حديثا منافسة تجارية ضخمة للشركات الألمانية التى تتمتع بميزات ثقافية ملحوظة على منافسيها اليابانيين وبميزات ايضا على الشركات الأمريكية وذلك بفضل مصادرها المالية وقربها المكانى .

الامبراطورية اليابانية

كان الهدف الأساسى لليابان قبل الحرب العالمية الثانية هو انشاء « كيان أكبر لشرق آسيا يتمتع بالرخاء المشترك » ،ويضم مجموعة من دول المنطقة تحت الهيمنة اليابانية . وأصبح من الصيغ المكررة القول بانه منذ الحرب حققت اليابان هدفها بدون جيوش . وهذا حقيقى سواء بدت تلك عبارة مكررة أم لا .

وظهرت العلاقات التى تربط بين دول شرق آسيا اليوم من التأثير الاقتصادى لطوكيو التى تتغلب ببطء على الاستياء والشك اللذين مازالت العديد من الدول فى المنطقة تحملهما تجاه اليابان نتيجة للحرب العالمية الثانية . وعلس عكس أوروبا ، يوجد عدد قليل من المؤسسات أو السياسات فى المنطقة وعلى عكس أمريكا الشمالية يوجد قوة دفع محدودة نحو التحرر التجارى الرسمى بين دول شرق آسيا نفسها . ومع ذلك فالتكامل مستمر .

وأصبح النمو اليابانى الذى يمثل ظاهرة مركز جذب . وخلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٨ زادت الواردات اليابانية من المنطقة باكثر من ٢٠٠ ٪ وبنهاية الثمانينات تخطت التجارة اليابانية مع هذه الدول التجارة بين الولايات المتحدة وآسيا للمرة الأولى فى فترة مابعد الحرب . وفى هذه الفترة ، زاد الاستثمار اليابانى فى المنطقة بأكثر من عشرين ضعفا . وفى عام ١٩٨٠ ، علـى سـبيل المثال ، استثمرت المؤسسات اليابانية ١,٢ مليار دولار فى شرق آسيا واستثمرت ضعف هذا المبلغ فى هونج كونج وحدها فى عام ١٩٨٩ ، وتنشئ شركات كتويوتا وكانون مصانع فى انحاء المنطقة وتنسق منشآت الانتاج والتجميع والتوزيع مستخدمة دولا معينة للتخصص فى مكونات ومهام معينة ، وتنتقل سلسلة المتاجر الكبرى مثل ياوهان وسيبو إلى القارة بقوة بهدف الهيمنة على تجارة التجزئة . وتهيمن سوميتومو بنك ونومورا للسندات والمؤسسات المالية اليابانية الأخرى على سوق المال . ومن الصعب قياس حجم تواجد الشركات اليابانية على هذا النطاق فى منطقة شرق آسيا ولكن الامر المرجح هو الاتجاه للتهوين من أثرها . وفور وجود انتاج يابانى ، على سبيل المثال ، فسوف تظهر حاجة لقطع غيار يابانية ومقاييس جودة يابانية وقنوات توزيع يابانية . ويبدو الأثر محسوسا فى اضطرار الشركات غير اليابانية إلى تسيير عملياتها وفقا للنظام اليابانى .

وفى حين تقود الشركات اليابانية عملية دمج أقتصاد شرق آسيا لاتغيب يد الجهاز البيروقراطى اليابانى . وتعمل الحكومة اليابانية والصناعية مع الجماعات المحلية كبناء الطرق والموانى والبنية الاساسية الضرورية الأخرى .وبالاضافة إلى ذلك يوجد لدى المسئولين اليابانيين استراتيجية للتنمية الصناعية لكل دولة . وهناك مفهوم موجه للآمر لنوعية البنية الاساسية التى تحتاجها كل دولة والمنتجات التى يجب ان تنتجها واسلوب التنمية الذى يجب ان تتبعه . وعلى سبيل المثال ، فى خطتهم الشاملة ، قد تركز تايلاند على الاثاث ولعب الاطفال وماليزيا على أجهزة التلفزيون والصناعات الخفيفة واندونيسا على المنسوجات ومنتجات الغابات . ويمارس نفوذ طوكيو عبر المعونة للبنية الاساسية والقروض المضمونة للمشروعات المشتركة والافضليات المنتقاة للواردات من اليابان وهى « نعمة ادارية » لبعض الشركات اليابانية متعددة الجنسيات من اجل الاستثمار فى مناطق معينة . وانشئت مراكز التدريب المتخصصة فى كل دولة . وبدأ بنك اليابان يجتمع مع البنوك المركزية الأخرى فى المنطقة لمناقشة أهداف سياسة مشتركة وعرض المعونة الفنية .

وتحاول طوكيو ان تصبح أكثر ايجابية على الجبهة السياسية ايضا وتقوم كوسيط فى محادثات السلام الكمبودية وتحاول تحقيق نوع من المصالحة بين كوريا الشمالية والجنوبية . وحتى فى مجال الأمن بدأت اليابان تؤكد نفسها ، فخلال صيف عام ١٩٩١ اقترح وزير الخارجية اليابانى على الدول الأسيوية الأخرى اجراء حوار مكثف حول الاهتمامات الأمنية والسياسية للمنطقة بما فى ذلك الدور العسكرى اليابانى فى المستقبل .

ويعد افتقار اليابان لايديولوجية سوق حر وتعاملها البراجماتى فيما يتعلق بالتعاون بين الحكومة ومؤسسات الاعمال واستعدادها لدراسة سياسة صناعية متروية ، ميزات كبيرة فى شرق آسيا . وتشعر غالبية دول المنطقة بالارتياح تجاه العديد من عناصر الفلسفة اليابانية للتنمية الاقتصادية . وطرح لى كون يى ، الوزير الكبير فى سنغافورة وأحد حلفاء أمريكا الأقوياء الامر على هذا النحو . فهو لم يكن لديه أدنى شك حين قال : « إن هذا مجتمع يتمتع بقيم اجتماعية تتقدم من خلالها مصالح المجتمع على مصالح الفرد وهو أفضل من الروح الفردية لأمريكا » .

وتتسم العلاقات اليابانية – الصينية التى يعود تاريخها إلى مائتى عام بأهمية خاصة . ومظاهرها الأخيرة تعد انعكاسا هاما لكيفية تغير العالم وكيف أنه من

المرجح أن تتصرف اليابان فى المستقبل . فطوال ثلاثة عقود بعد عام ١٩٤٥ لم يكن أمام طوكيو خيار سوى اتباع الريادة الأمريكية حتى فترة رئاسة ريتشارد نيكسون التى استهدفت معاملة الصين كجزء من العدو الشيوعى الواحد . وحين غيرت الولايات المتحدة مسارها فى أوائل السبعينات ، لم تقم حتى بابلاغ اليابان مما اصاب طوكيو بحرج شديد . ومع ذلك تحركت واشنطن وطوكيو طوال الخمسة عشر عاما التالية فى خطوات وثيقة وقدمت برامج تعاون مكثفة للصين . ولكن فى عام ١٩٩٠ لم تسأل طوكيو الولايات المتحدة عما إذا كان يمكنها التحرك بمفردها واكتفت بابلاغ واشنطن بان المعونة اليابانية للصين ستستمر . واعترف الرئيس بوش علنا بانه لايمكنه القيام باى شئ لمنع ذلك .

وفى يوليو عام ١٩٩١ مضت اليابان لأبعد من ذلك حين أصبح رئيس الوزراء كايفو أول رئيس لدولة كبرى يزور بكين مما أعطى اشارة بان العلاقة بين اليابان والصين تم تطبيعها تماما . ومهد الطريق لتقديم معونة ضخمة ودخل فى نقاش مع القيادة الصينية حول التجارة ومبيعات الأسلحة وحقوق الانسان . وبدا التناقض بين علاقات اليابان مع الصين من ناحية وعلاقات واشنطن مع بكين من ناحية أخرى ، قويا ففى نفس هذا الوقت كان الكونجرس الأمريكى الذى يشعر بالقلق العميق تجاه ممارسات الصين التجارية غير العادلة ومبيعاتها من الاسلحة لسوريا وايران ودعمها للانظمة الفاشية فى آسيا وسجلها الخاص بحقوق الانسان ، كان يناقش ماإذا كان يتعين على الولايات المتحدة ان تفرض عقوبات تجارية على الصادرات الصينية للولايات المتحدة . وألمح العديد من صانعى السياسة الأمريكيين ان حدوث تدهور شديد فى العلاقات الصينية – الأمريكية محتمل وقد يتخطى العقوبات التجارية .

ويحيط جدل بالدلالة الحقيقية للكتل العملاقة . ويشير بعض الاقتصاديين لاحصاءات تفيد بنمو التجارة بين المناطق المختلفة بنفس قدر نموها بين اعضائها ولذلك فهم يستنتجون ان الكتل ليست كتلا على الاطلاق وترى نظرية أخرى انه فى حين تخلق التجارة والاستثمار داخل المناطق الثلاث روابط اقتصادية غير مسبوقة فى هذه المناطق ، فان هذا التطور ماهو إلا خطوة نحو مزيد من التكامل الاقتصادى العالمى المكثف . ويقول أخرون ان الشخصية السياسية للكتل الثلاث مختلفة لدرجة انه يكون من الافراط فى تبسيط الأمور ان نصفها بانها امبراطوريات متنافسة .

ويسقط كل هذا النقطة الاساسية . فليس من الضرورى ان نقلب صفحات التاريخ لنتذكر ان كثيرا مما حدث فى الحرب العالمية الثانية كان بسبب التنافس على السلطة والنفوذ الاقليميين من جانب ألمانيا واليابان لان أحدا لايتحدث عن مواجهة عسكرية جديدة بين الثلاثة الكبار . ولكن فى التسعينات ومابعدها ستتنافس أمريكا واليابان وألمانيا على مستويات مختلفة وستدعم العوالم الاقليمية هذه المنافسة ، ويساوى التهوين من دلالة هذه الكتل رسم صورة وردية للعالم لاتضع فى الاعتبار تماما كل القوى التى بدأت تنطلق الآن فى فترة مابعد الحرب الباردة . وعلى امتداد فترة زمنية طويلة ، قد لا تتجه الكتل لاجراءات الحماية ، ولكن من الحتمى ان تشعر الشركات الأمريكية واليابانية والألمانية للفترة المتبقية من العقد الحالى بمزيد من الاهتمام بتعميق علاقاتها فى أفنيتها الخلفية أكثر من اى وقت سابق ، وأيا كان ماتوضحه معلومات التجارة والاستثمار فى الماضى فمن المؤكد ان تتزايد التوجهات داخل الاقليم . وتلوح المكسيك بدرجة أكبر يوميا في المستقبل الأمريكى وتزداد معدلات الهجرة كما زادات ثلاثة اضعاف الواردات الأمريكية من المسكيك فى الثمانينات وتضاعفت الصادرات الأمريكية للمكسيك فى نفس الفترة . والتماسك فى المجموعة الأوروبية يحشد قواه هناك ، ايضا ، وتستجيب المعاملات داخل المنطقة بايجابية لازالة العوائق التجارية وامكانية اصدار عملة موحدة . ويزداد اهتمام اليابان بشرق آسيا كثافة ويدعم الظروف الاقتصادية من سول إلى جاكرتا ولايترك خطر اجراءات الحماية فى الولايات المتحدة وأوروبا لطوكيو خيارا سوى اعادة توجيه أولوياتها تجاه آسيا . وتعنى حقيقة تنظيم الكتل على نحو مختلف انها تعكس الانظمة المتميزة للثلاثة الكبار وانها ستكون نماذج للرأسمالية المتنافسة على نطاق الكتل التى ستيمز بشكل متزايد العلاقات التجارية والصناعية فى السنوات القادمة .

وتملك الكتل العملاقة امكانية تقسيم العالم إلى ثلاثة مناطق نقدية ايضا ، منطقة الدولار ومنطقة المارك (أو أى اسم آخر لانقاذ ماء وجه أوروبا) مثل وحدة النقد الاوروبية ، ومنطقة الين . وسيكون هذا تحولا ماليا طبيعيا ولكنه تحول ذو دلالة ضخمة . فأمريكا حققت مكاسب ضخمة من استمرارهاكأقوى عملة فى العالم .ويمكنها طبع الدولارات دون تقيد كبير بالكميات حيث تعرف ان الميع سيرغبون فى حيازة العملة الخضراء . وفى وسع أمريكا دائما ان تقترض بعملتها وبالتالى لاتقلق تجاه تغييرات اسعار الصرف التى قد تكون قد خدمت ديننا الخارجى

أعلى تكلفة . وكانت هناك ميزة سياسية ايضا ، فالدولار يمثل ما هو أكثر من المال – فهو رمز القوة الأمريكية – وحين تقع أزمة فى أى مكان – مواجهة حول الصواريخ أو حظر بترولى – ترتفع قيمة الدولار لأن المواطنين يعتبروه جنة آمنه فى أى عاصفة سياسية .

ومع التوسع فى استخدام المارك والين فى أوروبا وآسيا ، يمكن ان تتوقع أمريكا تغييرات كبيرة . فمن الوهلة الأولى ، سوف يكون لدى المستثمرين الاجانب مزيدا من الخيارات ، وهذا يعنى انهم سيبيعون ويشترون الدولار بثقة أكبر فى وجود بدائل أخرى متوفرة . وهذا قد يؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار للعملة ، وستتمثل أحد المعانى الضمنية الأخرى فى ظهور حاجة أكبر لواشنطن فى ان تتبع سياسات اقتصادية معقولة من اجل المحافظة على الثقة العالمية فى عملتها ، لأنه حين يفقد الاجانب الثقة فى السياسات الأمريكية سيكون استبدال الدولار بالمارك والين أكثر سهولة . ومن المعانى الضمنية ايضا ان وضع الدولار كجنة آمنة سينتهى مع مايمثله هذا من ظهور نبرات سياسية معاكسة لأمريكا .

وبخلاف هذا ستكسب ألمانيا واليابان مزيداً من النفوذ نتيجة تمتعهما بعملة مهيمنة كل فى منطقته . وسيتعين على الدول الأخرى فى الكتلتين ان تراقب البنك المركزى الألمانى وبنك اليابان فيما يتعلق بالتغييرات فى اسعار الفائدة ، وتأثيرها على قيمة المارك والين . وسوف تحتاج ان تخفض أو ترفع اسعارها من اجل الابقاء على العلاقات وثيقة بين عملاتها والين أو المارك وإلا فإن تجارتها قد تتعرض لضرر شديد . ولذلك سوف تسيطر ألمانيا واليابان على كل شئ بداية من التجارة إلى أسعار الرهونات كل فى منطقته .

كما ستكون الكتل العملاقة سببا للتمزق بسبب تأثيرها على الاسلوب الذى ترى به كل من الثلاثة الكبار العالم . وستضطر كل منها لتخصيص الوقت والجهد لمنطقتها وبالتالى اعطاء قدر أقل من الاهتمام للمسائل العالمية . وقد خصص الرئيس بوش جهدا سياسيا ضخماً من اجل اقناع الكونجرس للموافقة على بدء مفاوضات تجارية مع المكسيك فى وقت كانت فيه جولة أورجواى تنهار . ومن المؤكد ان ألمانيا أكثر انشغالا بالاحداث فى التجارة أكثر من أى شئ آخر . فقد امتنعت على سبيل المثال ، من الاشتراك فى مجاولة بناء قطاع خاص فى أمريكا اللاتينية وهى المحاولة التى تحظى بأولوية كبيرة من جانب واشنطن . أما اليابان التى

تشعر بالقلق من ضغوط الحماية فى الولايات المتحدة وأوروبا فانها ترى شرق آسيا منطقة أكثر تجانسا للتجارة والاستثمار . كما سيكون لهذه الكتل معانى عسكرية ، كأمثلة المبادرة الألمانية – الفرنسية لتشكيل قوة دفاع للمجموعة الاوروبية أو المبادرة اليابانية لاجراء مناقشات للدفاع الاقليمى .

فهل يظهر عالم منسجم بلا حدود ؟ ليس الآن ، وليس على المدى البعيد .

أرض معركة عالمية ثالثة

المؤسسات الدولية

سوف تنعكس الخلافات حول اقتسام العبء والتوترات الاقليمية بين الثلاثة الكبار فى المؤسسات الاقتصادية العالمية . وسوف تتحول هذه المؤسسات إلى مسرح للمعركة بدلا من كونها أطارات لحل المشكلات بسبب الدرجة التى وصلت اليها المصالح والضغوط المتبانية بين الثلاثة الكبار .

وقد نظمت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى هذه المنظمات بعد الحرب لتنمية التجارة والاستثمار فى العالم ومنع أى انهيار فى التعاون الدولى .يشبه ماحدث بين الحربين العالميتين . وبكل المقاييس لعب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتفاقية « جات » دورا رئيسيا فى الرخاء الاقتصادى العام التى ظهر فى الخمسينيات والستينات والسبعينات .

وتعانى كل من هذه المؤسسات الآن من أوقات عصيبة للتكيف مع مطالب التسعينات . فهى مضطربة فيما يتعلق بأهدافها ومهامها . فعلى سبيل المثال ، يرى صندوق النقد الدولى نفسه كسلطة نقدية عالمية ، تنظم اسعار الصرف العالمية إلا أنه فى الواقع لايضم أى من الثلاثة الكبار الصندوق فى أهم مشاوراتها وأصبحت المنظمة بالفعل بنكا للعالم الثالث وأوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة .

أما البنك الدولى فلديه تركيز ضبابى وجهاز بيروقراطى متضخم . ويفترض ان اتفاقية « جات » هى المؤسسة المركزية التى تتعامل مع التجارة العالمية ، ومع ذلك لم تعد غالبية القضايا التجارية تندرج تحت سلطتها القانونية ويتم ابرام المزيد من الاتفاقيات التجارية الهامة بدون مشاركة « جات » وتقوض الكتل الاقتصادية

الاقليمية فكرة المؤسسة التجارية العالمية الواحدة . وتتعرض المؤسسات الثلاث لضغوط ضخمة فى تعاملها مع هذا الكم المتنوع من المشكلات المتسعة التى لم يسبق لها مثيل ، بداية من دين أمريكا اللاتينية حتى استقرار شرق أوروبا إلى تطهير البيئة .

إلا أنه ستزداد بدرجة كبيرة أهمية وجود مؤسسات تمارس عملها بصورة فى التعامل مع المشكلات العالمية . وأصبح تبنى توجهات مشتركة تجاه العملات والتجارة والاستثمار والعمليات البنكية وأسواق رأس المال وتنمية العالم الثالث وحماية البيئة والاتصالات اللاسلكية والتعريفات والمخدرات والهجرة ، أصبحت أمرا حيويا . والأمر الثانى ذو أهمية هو ايجاد السبل لتدعيم هذه التوجهات .

وطوال فترة الحرب الباردة تقريبا ، كان فى وسع أمريكا فرض إجماع وتراه ايضا مطبقا . وكانت الولايات المتحدة قادرة على الهيمنة على المنظمات الدولية وفرض فلسفتها وسياستها الخارجية الخاصة . وفى منتصف التسعينات ومابعدها سوف تصبح ألمانيا واليابان عقبتين أمام استمرار هذا التوجه . وسوف يكون لديهما أفكارهما عن ادارة الاقتصاد العالمى . وستدعمان قوة التصويت فى المنظمات الدولية المنبثقة من مساهماتها المالية المتزايدة . ونظرا لنفوذهما المتزايد فى مناطقهما الجغرافية ، فسوف تتمكنان من حشد التأييد من الدول المجاورة . وفى الواقع ، فسوف تنظر إليهما جارتهما لتولى مصالح معينة ، وسوف تكون اليابان المتحدث بحكم الأمر الواقع ، عن تايلاند وماليزيا وسنغافورة فى حين سيكون لبرلين الكلمة العليا بالنسبة لبولندا وتيشكوسلوفاكيا والمجر ودول أخرى فى الشرق .

وبالاضافة إلى ذلك ، اتخذت أمكانية تدخل المنظمات الدولية وثبة عملاقة . وقد تكون العقوبات ضد العراق خلال الحرب وبعدها ، وارسال قوات الأمم المتحدة إلى العراق لحماية الأكراد ودعوة موسكو للانضمام لصندوق النقد الدولى ومطالبة أخرون بالنصيحة فيمايتعلق بجميع الاصلاحات الاقتصادية ، قد تكون مجرد البداية لمستوى اعلى من التورط فى الشئون الداخلية من جانب المؤسسات الدولية . وقد نشهد ايضامزيدا من التدخل فى النزعات الحدودية والصراعات العرقية ، التى من المرجح ان تتزايد كلاها بشكل ملحوظ فى السنوات القادمة . وقد نشهد مزيدا من التدخل حين يصل الامر إلى انتهاكات حقوق الانسان والارهاب والحد من الاسلحة النووية وجرائم البيئة فى انحاء العالم . وسوف تجعل الأنظمة المختلفة لثلاثة

الكبار وتوجهاتها وأهدافها المتباينة عملية محاولة التوصل لاجماع دولى حول كيفية تناول هذه المهام الحساسة أمرا مثار خلاف إلى اقصى حد .

وسوف تقع صراعات حول مستوى المساهمات المالية للمنظمات الدولية . ولن ينفى أى شخص ان متطلبات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق والعالم الثالث من رأس المال ستكون ضخمة وسيتضح فى منتصف التسعينات ان البنوك الخاصة والمستثمرين من القطاع الخاص – الذين خدعوا فى أمريكا اللاتينية خلال الثمانينات – من غير المرجح ان تتحمل مخاطر تجارية ضخمة . وسيضع هذا اعباء اضافية على عاتق الاعتمادات العامة التى تتدفق عبر المؤسسات الدولية . ولكن من اين ستأتى الأموال ؟ ان الخزائن الأمريكية خاوية وسترغب فى ان يتحمل الاخرون العبء الأكبر . فحين اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام ١٩٩١ ، على سبيل المثال ، افادت الانباء بان الولايات المتحدة مقصرة فى سداد حصص قيمتها ٣٤٤,٥ مليون دولار تمثل أكثر من ٣٠٪ من متأخرات جميع الاعضاء . ولم يتضمن هذا ١٧٣ مليون دولار أخرى تدين بها واشنطن لعمليات حفظ السلام . وقد ترغب ألمانيا ، التى تقف فى خط المواجهة الأول للمشكلات فى الشرق فى تخطى المؤسسات الدولية من أجل مواجهة المشكلات العاجلة وذلك إذا لم تمض الأمور كما تريد ، وستكون اليابان فى أقوى موضع لدفع اعتمادات جديدة ، ولكنها ستعارض القيام بذلك على نحو غير متكافئ أو دون الحصول على مكاسب ملائمة كتعريض مناسب . كما ستصبح العلاقة بين المساهمات المالية وسلطة التصويت مثار نزاع . وسيكون من مصلحة أمريكا ان تفصل بين الأمرين حتى تحتفظ بوضعها الحالى فى حين ستريد اليابان وألمانيا أن ترتبط الأموال الجديدة بسلطات جديدة للاعتراض من اجل التأثير على السياسة .

وستقع صراعات حول الأولويات . وسترغب أمريكا فى ان توجه المؤسسات المال مباشرة للقطاع الخاص فى الدول المتلقية له فى حين لن تفضل سياسة السوق الحر الخالصة تلك ألمانيا واليابان . وستضغط أمريكا من اجل مزيد من اعادة التنظيم فى حين سترغب اليابان وألمانيا فى ان تمضى العملية بشكل أبطأ . وستطور طوكيو مفهوما للتنمية . يؤكد على التعاون بين الحكومة والصناعة وهو نظام نجح تماما فى اليابان ومن المرجح ألا تلقى هذه الفكرة الترحيب فى واشنطن .

ومنذ سقوط سور برلين ، ظهرت نذر واضحة لهذه الأشكال من الصراعات .وكان أول مؤسسة عالمية جديدة تنشأ بعد الحرب الباردة هى البنك الأوروبى للتنمية والتعمير ويوجد مقره فى لندن وباريس . وبدا ابناء غرب أوروبا حريصين على انشاء بنك دولى جديد يركز على أوروبا الشرقية ولكن ايضا كى يكون لهم مزيد من التأثير أكثر مما لديهم الان فى البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى . واثناء تشكيل البنك كانت واشنطن على خلاف مع ألمانيا وفى الواقع مع كل الراعين الآخرين له وذلك باصرارها على ذهاب اقراض البنك مباشرة للمؤسسات الخاصة وليس للكيانات المملوكة للدولة . وظهر فى عام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ خلاف مماثل فى اطار جمع الاعتمادات الجديدة فى ظل عملية مشتركة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى حيث هددت أمريكا بوقف مساهماتها حتى يتم الاتفاق على ذهاب نسبة أكبر من الاقراض إلى القطاع الخاص فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية . وكان موقف الولايات المتحدة على خلاف مع الآراء الأقل تمسكا بالنظريات لألمانيا واليابان والدول الأخرى حيث يوجد الخط الفاصل بين المصالح العامة والخاصة أكثر ضبابية وحيث اعتادت الحكومات ومؤسسات الأعمال على مستوى أعلى من التعاون .

وبخلاف هذه المشكلات المحددة هناك ايضا مشكلة أكبر – هى القوى السياسية الطاردة فى الثلاثة الكبار التى تقوض التأييد العام للمنظمات الدولية عمـوما . ففى أمريكا ، لم يتسم التأييد للمؤسسات متعددة الجنسيات ، بقوة خاصة . وكان تخلفها فى الانضمام لعصبة الأمم هو الذى اضعف هذه المنظمة بدرجة كان المستحيل اصلاحها . وكان الكونجرس الأمريكى هو الذى نسف منظمة التجـارة الدوليـة المقترحـة فى أواخـر الاربعيـنات وتـرك بدلا منها منظمة « جات » الأضعف . وتمكنت واشنطن من حشد التأييد لصندوق النقد الدولى والمنظمات الأخرى طالما كانت تسيطر عليها وطالما كان فى وسع الكونجرس ان يفكر فيها بصفتها امتدادا للسياسة الأمريكية . ولن يكون الوضع كذلك فى التسعينات . فالقضية فى ألمانيا هى هل ستترك المهام الجسيمة فى الداخل وفى المناطق الأخرى فى أوروبا ، وقتا للتركيز على المنظمات الدولية وعلى اليابان . وإذا فتر الحماس فى أمريكا وأوروبا تجاه المنظمات الدولية فسوف تحذو طوكـيو حـذوهما . وفى حين ستظل تستخدم شعارات التعاون متعدد الجنسيات ستشعر بقدر أكبر من الارتياح تجاه التعامل على المستوى الثنائى .

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
ومجموعة السبعة

وترتبط مشكلة خاصة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . فحين انشئت الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ لم يسمح لألمانيا أو اليابان بالانضمام لعضويتها . وحين انضمت اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية للجمعية العامة ، لم يتم ضمهما لمجلس الأمن . وخلال الحرب الباردة ، حين عكس المجلس بشكل معتاد الصراعات الأمريكية – السوفيتية لم تكن قضية العضوية تشغل تفكير بون أو طوكيو .

ومع ذلك فسوف يكون لمجلس الأمن شرعية محدودة فى المستقبل بدون ألمانيا واليابان . فماذا يعنى ان يكون هناك أعلى مجلس للأمم المتحدة بدون ثانى وثالث أقوى واهم دولتين فى العالم . وكيف يمكن تبرير استبعاد اليابان حين تتخطى مساهماتها فى الأمم المتحدة مساهمات بريطانيا وفرنسا معا ؟ وكيف يبرر استبعاد ألمانيا حين تكون الدولة الاجنبية التى تحدد أكثر من اى دولة أخرى مصير المنطقة الممتدة من بولندا إلى سيبيريا ؟ وكيف يتم الزام طوكيو وبرلين بتحمل المزيد من المسئوليات تجاه السلام العالمى حين لايكونان على المائدة حين تتخذ القرارات ؟ ولكن تغيير تشكيل المجلس يواجه صعوبة شديدة . وسيتطلب فتح الميثاق الاصلى لاجراء تغييرات واسعة النطاق قد تؤدى إلى عقد زمنى ملئ بالجدل وتصيب الأمم المتحدة نفسها بالشك . فعلى سبيل المثال ، ستظهر مطالبمن الدول النامية كالبرازيل أو الهند بالحصول على العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ايضا . وقد تظهر مطالب من العالم الثالث ايضا لانهاء قدرة أى عضو واحد من مجلس الأمن على استخدام الفيتو القوى ضد قرارات المجلس – وهو أمر ستعارضه بالتأكيد الولايات المتحدة .

وفى الواقع يبدو أن قضية مجلس الأمن قد يغطى عليها تشكيل تجمع جديد من (مجموعة السبعة) التى تضم أمريكا واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا والتى يشكل فيها الثلاثة الكبار النادى الداخلى المحورى لها . وهذه هى الدول التى يعقد رؤساء دولها اجتماعات سنوية . وحين بدأت هذه التجمعات فى منتصف السبعينات كان هدفها مواجهة قضايا التجارة والعملات ونقص الطاقة والقضايا الاقتصادية الأخرى . وتدريجيا مع ذلك توسع جدول الاعمال ليضم منع

الانتشار النووى وحقوق الانسان ومبيعات السلع والاستقرار فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق .

وتوجد مضامين هامة فى أمريكا وألمانيا واليابان لتحول ميزان القوى لمجموعة السبعة . ففى هذا التجمع – الذى لايوجد به فريق للعاملين وقواعد أو اجراءات مكتوبة – سيتم اتخاذ أو تجنب القرارات الضخمة الخاصة بالادارة الاقتصادية والاجتماعية العالمية . ومن هنا تخرج سياسة العصا والجزرة الاقتصادية القوية لاخضاع الدول الأخرى على التصرف بطرق معينة . وهنا يتعامل الثلاثة الكبار ندا لند . فعلى عكس الحال فى مجلس الأمن فان شرعيات الحرب العالمية الثانية والسلام الأمريكى تم التخلى عنها فى مجموعة السبعة وكشف النقاب بوضوح عن أهمية مكانة الهيمنة الاقتصادية فى الدبلوماسية العالمية .

وهناك قضايا أخرى ستختبر الثلاثة الكبار ، قضايا تمضى فى ثنايا تلك التى نوقشت . وأهم هذه القضايا التوترات المحتملة التى من المرجح ان تصاحب السياسات المختلفة تجاه الاتحاد السوفيتى السابق .

وإذا واصلت الجمهوريات الجديدة ، كما هو مرجح ، تراجعها الاقتصادى فإن قضايا المعونة والتخفيف من عبء الدين والاستثمار وحقوق الانسان واللاجئين والتدخل الغربى فى الحروب الأهلية .. إلخ . ستثار معا . وقد تتوتر بدرجة خطيرة العلاقات بين الثلاثة الكبار بالخلافات حول من يتحمل المسئوليات المختلفة ، وأيا منهم تعد مساهماته المالية غير كافية والسياسة التى يجب اتباعها تجاه الدول الشرقية . وقد تكون المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هى الساحات التى تقع فيها تلك الخلافات . وإذا حققت التوترات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى ، كما يبدو محتملا بدرجة كبيرة ، التحول للديمقراطية الحقيقية والرأسمالية أمرا مستحيلا ، على الاقل فيما تبقى من التسعينات ، فان العلاقات بين الثلاثة الكبار ستزداد تدهورا . وفى هذه الحالة ، قد تتخلص أمريكا من الأوهام وتمنع معوناتها وقد تجد اليابان ، التى لم تتحمس مطلقا لتقديم المعونة للاتحاد السوفيتى السابق ، عذرا مناسبا لتحذو حذو واشنطن . وستترك ألمانيا التى لايوجد أمامها خيار سوى التعامل مع الأزمة التى تقف على بابها ، تكافح بمفردها . وقد يصبح مدى تحلل الاتحاد السوفيتى ضخما وعواقبه وخيمة لدرجة انه قد تتمزق عرى العلاقات بين الثلاثة الكبار فى سلسلة من القضايا الأخرى .

الفصل السابع

فـراغ الزعـامـة

الفصل السابع

فـراغ الزعـامـة

يعتمد تجنب « السلام البارد » على ماإذا كان بوسع الثلاثة الكبار ان تتغلب على القوى التى تدفعها فى اتجاهات منفصلة كما ان التصادمات والفوضى حتمية مالم يسيطر أحد على الموقف . وهذا هو الدرس من الفترة بين الحربين حين ضعفت كما كتب البروفيسور تشارلز كيندلبرجر ببلاغة ، الزعامة البريطانية للنظام العالمى ولم يتقدم أحد بما فى ذلك الولايات المتحدة ليتولى المسئولية ونتيجة لذلك أصبحت كل دولة كبرى مهمومة بشئونها وتشبعت اجراءات الحماية وتباطأت سرعة الأقراض الدولى ، ولم يتحمل أحد مسئولية الحكم فى قوى طاردة . وبدأت ألمانيا واليابان بنائهما العسكرى الضخم ، والتزمت انجلترا وأمريكا الصمت واكتفيتا بالمراقبة . ولم يكن الأمر كما لو كان أحد لايرى الخطر . فقد عقدت اجتماعات نزع السلاح فى منطقة المحيط الهادى وعقدت المؤتمرات الاقتصادية لابعاد شبح الحروب التجارية . ولكن لم تكن هناك أىَ دولة تتولى المسئولية ، كما لم تكن هناك اية دولة لتضع مجموعة من القواعد العالمية أو تفرض تطبيقها .

وسيكون من الخطأ القول بان التسعينات ستشبه تماما الثلاثينات أو أن دروس التاريخ تتطلب ان تتحمل دولة واحدة وواحدة فقط مسئولية الزعامة الآن . فقد اصبح العالم أكثر تعقيدا . فالاعتماد الاقتصادى المتبادل يتزايد وتم ابطال مفعول القوة ، وزادت قيمة الاقتصاد على قيمة الجيوش . إلا أنه إذا كان يتعين ان توجد الزعامة فى النهاية ، فان دولة من الثلاثة الكبار « ومن المحتمل اثنتان » سيتعين عليها ان تتمتع بنظرة واسعة وبعيدة المدى لمصالحهما . ويجب ان تأخذ السياسات الخاصة بالتجارة والمال فى الاعتبار كيف ستتأثر الدول الأخرى . وسيتعين التوصل لحلول وسط حقيقية بشأن اقتسام العبء العسكرى والادارة الاقتصادية العالمية والتجارة وتبادل التكنولوجيا وتنسيق سياسات اللاجئين وحماية البيئة ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر . وسيكون من الضرورى بذل جهد مدروس لتجنب المصادمات بين الكتل الاقليمية ودعم صندوق النقد الدولى والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى . فهل ترتفع أمريكا واليابان وألمانيا بمفردها أو بنوع من

المشاركة بمستوى المسئولية والحدث ؟ إذا استمرت التوجهات الحالية فان الظروف ضد ان يتحقق ذلك .

ويأخذ المتفائلون الأمل من افتراض يرى ان الثلاثة الكبار ليسوا غافلين عن التحديات التى يواجهوها . ويقولون ان هذه الدول الثلاث تذكر الدروس المريرة للاخفاقات الماضية للعمل معا وتعترف بضرورة تحقيق مزيد من التعاون فى أقتصاد اليوم العالمى الاكثر تشابكا وترابطا . ويشيرون إلى المؤتمرات اللانهائية والمفاوضات التى تعقد للتعامل مع المشكلات العامة – كل شئ بداية من الهواء النظيف إلى أسواق الأوراق المالية . ولذلك فان الحجة تستمر ، وانه من المرجح ان يتوصل الثلاثة الكبار لاشياء فيما بينهم ان لم تكن كاملة فانها ستكون ملائمة .

ويمكن فهم هذا التفاؤل ولكنه مضلل . فالزعامة تتطلب أكثر من احساس بالتاريخ والنوايا الطيبة أو حتى اعتراف بالمشكلات التى تواجهها .

الزعامة فى الماضى

ولقد اندرجت الزعامة الدولية ، تاريخيا ، تحت ثلاثة أنماط على الاقل . الأول هى حيث هيمنت دولة واحدة بمفردها على امبراطوريات ضخمة . وتلائم روما القديمة وبريطانيا العظمى فى اوائل القرن العشرين هذا الطراز ، حيث مارست كل منهما هيمنة مطلقة على مناطق شاسعة . والنمط الثانى هو نمط ترتيبات توازن القوى الكلاسيكى الذى تعمل من خلاله ثلاث أو أربع قوى متساوية تقريبا فى القوة للمحافظة على الوضع القائم – كأوروبا فى القرن التاسع عشر على سبيل المثال ، التى كانت تضم فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى والنمسا وروسيا بين موازين القوى . والثالث هو ترتيب القطبين – فترة مابين عام ١٩٤٥ ، ١٩٨٨ ، حين برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من بين كل الدول الاخرى بجيوشهما الضخمة واقتصادياتها الكبيرة وايديولوجياتهما المتباعدة ولم تكتفيا بالتنافس مع بعضهما البعض بل قادت كتلا متخاصمة من الدول .

ولايناسب أى من هذه الانماط الوضع اليوم . وعقب انتهاء الحرب الباردة ، أصبحت أمريكا القوة العظمى السياسية والعسكرية الوحيدة . ولكنها لاتحكم أى امبراطورية ولاتقف بأى حال فى موقف يسمح بفرض ارادتها فى الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحيوية . والسبب : انها تواجه فى المجالات غير

العسكرية اليابان وألمانيا اللتان تزداد قوة قدرتهما على تبنى طريقا آخر أو على الاقل رفض المضى فى نفس الطريق .

وتوازن القوى ليس ايضا الوصف المناسب للتسعينات . ففى الماضى كانت هذه الترتيبات تستهدف حماية الوضع القائم بين دول رئيسية وبخاصة فى المجال العسكرى . ومع ذلك فان العديد من المنافسات ، فى التسعينات ، اقتصادية . وفى ضوء طبيعة المنافسة الرأسمالية فانه من الحماقة التفكير فى المحافظة على الوضع القائم . فهل نجمد اشكال التجارة والاستثمار على ماهى عليه الآن ؟ .

كما لايوجد اليوم أى موقف ذو قطبين . فقد تكون ألمانيا واليابان خصمين قويين فى الأسواق العالمية وفى مناطقهما الجغرافية ، ومن المرجح ان تصبحا أكثر قوة ايضا . ولكن الاعتقاد بان ايا من الدولتين ، خلال التسعينات ستصبح منافسا عسكريا للولايات المتحدة ، يعد أمرا بعيد الاحتمال .

ولذلك فان التاريخ لم يعدد دليلا جيدا حول كيفية كشف الزعامة عن نفسها فى المستقبل . ويجب ان نتطلع لشئ جديد . فهل تبرز أمريكا كنوع جديد من الدولة الأولى بين متساويين ، كوسيط ، وسمسار – كدولة ذات تأثير عالمى ضخم بما تتمتع به من ميزة المصادر المالية والتكنولوجية وجاذبيتها الايديولوجية ومشاركتها الدولية المتسعة ودبلوماسيتها التى تتسم بالكفاءة ؟ وهل تحفز ألمانيا واليابان ديناميكيتهما الاقتصادية وتستخدمان صيغهما الفريدة لمزج النمو والرفاهية الاجتماعية والقدرة على المنافسة كنموذج للدول الأخرى وتبرزان كزعماء جدد ؟ أم هل يظهر نوع جديد من الترتيب الجماعى مثل مجلس للثلاثة الكبار – يوفر القيادة الضرورية للمستقبل ؟ .

من غير المرجح ان تبرز أى من هذه النماذج . ويمكننا تصور وضع أكثر فوضوية ، بدون انماط واضحة ويتنقل بين النظام والفوضى وبين التعاون والصراع . وإذا سادت الانماط الحالية فان التسعينات قد تتميز بافتقارها للزعامة . وسوف يكون النظام العالمى الجديد ، فى الواقع ، عالما بلا نظام .

صفات الزعيم

ماذا يشكل أسس الزعامة ؟

يجب ان يتمتع أى زعيم دولى بالتأثير على الآخرين بفضيلة القوة – الجيوش والأسلحة ، والهيمنة المالية ، والشركات ذات القدرة العالية على المنافسة ، ولايتعين ان تكون قدرتها العسكرية كاسحة ولكن يجب ان تكون مستعدة لنشر القوات والطائرات والسفن والصواريخ من اجل فرض قوانين النظام كما فعلت الولايات المتحدة فى دحر صدام حسين . ويجب ان تكون قوتها الاقتصادية متوفرة لضمان رخائها بالاضافة إلى ممارسة نفوذ قوى على دنيا المال والتجارة العالميين .

ويجب ان يتمتع الزعيم بالمرونة الداخلية الكافية لممارسة سياسة العصا والجزرة . ويتطلب هذا ان تملك كميات كبيرة من المال للاقراض أو الاستثمار فى انحاء العالم ، وألا تعانى من اعباء مشكلاتها الداخلية – مثل نسب التضخم المرتفعة والعملة المتدهورة وقوة العمل ذات الاداء السئ أو الاضطرابات الاجتماعية . وليس فى الامكان ان يكون الزعيم معرضا لأخطار تحركات الآخرين التى يخشاها ، مثل الاجراءات التجارية الانتقامية أو توقف الاقراض من الخارج وبذلك يدفعها للتصرف بحرص زائد واسلوب دفاعى .

وأى دولة زعيمة يجب ان تكون اكثر من مجرد دولة ثرية ويجب ان تقدم أكثر من المال . ويجب النظر لمؤسساتها ومجتمعها على أساس انها لها بعض الصلة بالدول الأخرى . فقد فرضت الامبراطورية الفارسية قواعدها على الدول الأخرى وتوسطت فى النزاعات . وأعطت روما منطقة البحر المتوسط قواعد قانونية . ونشرت فرنسا فى وقت ما ثقافتها على نطاق واسع ولمناطق بعيدة . وسلمت بريطانيا العظمى بفلسفة ديمقراطية . وقادت أمريكا فى الخمسة والعشرين عاما التالية للحرب العالمية الثانية الطريق نحو نظام اقتصادى عالمى ليبرالى حيث توضع الديمقراطية وحقوق الانسان ومبادئ السوق الحر كمثل عليا .

ويجب ان يحدد أى زعيم أهدافه على مدى زمنى بعيد . ويجب ان تفهم مثل هذه الدولة ان لديها نصيبا كبيرا بما يكفى فى السياسات العالمية والاقتصاد لدفع قيمة المحافظة على النظام العام . وهذا يعنى من الناحية العسكرية الاستعداد للاحتفاظ بقوات ضخمة والتدخل حين لاتكون أراضى الدولة نفهسا مهددة كما

فعلت أمريكا فى كوريا وفيتنام والعراق . ومن الناحية الاقتصادية يعنى دفع الثمن ان تحافظ الدولة على سوقها مفتوحة حين يغلقها الآخرون للسماح للتجارة العالمية بان تظل منتعشة وان تقدم القروض العاجلة للسماح للدول الأخرى بان تتغلب على المصاعب الطارئة وتمنع اى انكماش للتجارة العالمية ، وان تسمح بتداول العملة الوطنية فى السوق المالية والاستثمار فى انحاء العالم بحرية حتى اذا كان ذلك يعنى التخلى عن بعض السيطرة على السياسة النقدية القومية . وخلال الفترة من عام ١٩٤٥ حتى أواخر الستينات لم تكن أمريكا قادرة فقط على القيام بكل هذه الاشياء ولكنها اعتبرت القيام بها مصلحة قومية خاصة .

وكى تكون دولة زعيمة ، يجب ان يتبعها الأخرون ، وفى بعض الحالات يجب ألا يكون لديهم خيار ،أما لأنهم يحتاجون الحماية العسكرية أو المساعدة القتصادية . وفى حالات أخرى قد يكون الحافز أكثر ايجابية – فقد تجذبهم الثقة فى وجود دولة زعيمة من خلال سياساتها التى تتسم بالحسم ونوعية المجتمع الذى طورته فى الداخل . وبالطبع فان الأمريكيين أكثر صعوبة فى اتباع دولة منقسمة بالخلافات الداخلية السياسية . وعلى سبيل المثال تقلص موقف الزعامة الأمريكية العالمية حين انقسمت البلاد بشدة حول حرب فيتنام .

وتحتاج الدولة الزعيمة لأهداف واضحة يمكن ان يفهمها مواطنوها واتباعها الخارجيين ويؤمنون بها . وقد تمتعت أمريكا فى فترة مابعد الحرب بهذه السياسة « احتواء الشيوعية » . وكهدف كان هذا يساوى تأييد الخيار الحر الفردى والانتخابات الديمقراطية الحرة والأسواق الحرة ، وحتى أواخر الستينات بررت مناهضة الشيوعية ولاءاً قوما خاصا كان عاملا موازيا للتوجهات الفردية القوية لأمريكا . وأصبح منطق للامتياز فى التعليم وأعمال الابحاث والتطوير المكثفة المرتبطة بالشئون العسكرية ، وذلك كمثال ، ودون الاشارة إلى الدعامة للتجنيد العسكرى القومى . وادرك الجميع داخل الولايات المتحدة وخارجها ماذا يوجه السياسة الخارجية لواشنطن . وقد لايكونون موافقين عليها ولكنهم ادركوا حقيقة مانقوم به ولماذا نقوم به .

ولم يكن أى من الثلاثة الكبار خلال السنوات العشر الماضية وحتى أمريكا زعيما حقيقيا بالمعنى الذى كانت عليه الولايات المتحدة فى الفترة من عام ١٩٤٥ ١٩٦٥ .

وعلى سبيل المثال مضت أمريكا خلال الجزء الأكبر من الثمانينيات فى طريقها الخاص بواسطة الريجانية . وهنا ظهرت مجموعة من السياسات تهدف إلى دعم النمو الأمريكى بدون أى تفكير فى العواقب بعيدة المدى على أمريكا نفسها أو أثر ذلك فى الخارج . وتم خفض الضرائب وزداد بضخامة الانفاق العسكرى ، وترك أمريكا بعجز ضخم وديون ثقيلة . وأدى الانفاق غير المقيد إلى زيادة الواردات وضغوط حماية جديدة . وكان رد واشنطن هو الضغط المستمر على اليابان وأوروبا من أجل فتح اسواقهما والتهديد بالانتقام اذا رفضتا ذلك . ومع ذلك ، اتخذت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه سلسلة من الاجراءات لحماية اسواقها فى مجالات الصلب والآلات والسيارات وأشباه الموصلات – مما جعل ريجان أكثر الرؤساء تمسكا بالحماية منذ هربرت هوفر . وتحدثت أمريكا عن تدعيم النظام التجارى المتعدد الجنسيات ، إلا أنها أصدرت تشريعا جديدا للاجراءات الانتقامية من خلال سياسة تجارية أحادية . ولم تتمكن من اتخاذ قرار عما إذا كان يتعين ان يرتفع سعر الدولار أو ينخفض بشدة وحاولت أرهاب الأخرين لمساندة السياسة التى توضع على اساس شهرى . وفشلت فى محاولتها ان تجعل أوروبا الغربية تلغى عقدى الغاز الطبيعى مع الاتحاد السوفيتى ، حتى مع تخلى أمريكا عن أى ادعاء تجاه سياسة الطاقة الداخلية وبالتالى ساهمت فى امكانية ارتفاع اسعار البترول فى المستقبل واضطراب الامدادات . وقاومت واشنطن الاعتراف بشدة أزمة الدين فى أمريكا اللاتينية ، وجرت أذيالها حتى أصبح النظام المصرفى نفسه مهددا .

ولم تلعب اليابان بالتأكيد دورا قياديا . وركزت على مصالحها الضيقة وتوسعت فى الصادرات ونمت استثماراتها فى الدول الأجنبية . ولم تتخذ مبادرة ايجابية من تلقاء نفسها وتصرفت فقط حين بلغت الضغوط الأمريكية درجة من الشدة لم تترك لها خيارا سوى الخضوع . فعلى سبيل المثال ، حين طالبت واشنطن طوكيو بزيادة مساهماتها فى المعونة الخارجية فعلت طوكيو هذا تماما ، ووصفتها خطة ناكاسونى لاعادة التشغيل وكانت تأمل فى ان ترفع أمريكا بدها عنها لفترة .

كما ركزت ألمانيا على اقتصادها وزادت صادراتها وتوسعت فى موقفها الاستثمارى فى أوروبا الغربية وأبقت على التضخم منخفضا . وأصبحت أكثر حيوية على الساحة العالمية فقط خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ فى وسط عملية الوحدة وانفتاح أوروبا الشرقية ، كما أيدت بدرجة أكثر فعالية دعم المجموعة الأوروبية

واتخذت موقف الزعامة فى تنظيم عملية الاغاثة الاقتصادية لأوروبا الشرقية . وتقاسمت ألمانيا واليابان فى الماضى بعض جوانب الاعاقة والتى مازالت جميعها قائمة . فالدولتان مسئولتان عن مآسى ضخمة فى هذا القرن وجرائمهما وأفعالهما مازالت فى الذاكرة وبخاصة فى المناطق التى تقعان فيها . ففى آسيا لاتشعر أى دولة حقا بالارتياح لاحتفاظ طوكيو بدور أكثر تأثيرا مما تتمتع به حقا فى الصين وكوريا وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا بصفة خاصة ، ومازالت ذكرى وحشية اليابان اثناء الحرب عالقة بالاذهان ،وفى أوروبا ومن لندن وحتى موسكو هناك قلق عظيم بالا تتبع ألمانيا مسارا مستقلا أكثر مما يجب .

ولاتتمتع أى من اليابان أو ألمانيا بتاريخ زعامة سلمية وبناءة حتى قبل الحرب العالمية الثانية . وفى حين أظهرت الدولتان مواهب خاصة فى الخروج من دمار الحرب والتمتع بوضع القوى العظمى اقتصاديا فقد كان لديهما الحرية فى ان تكونا قادرتين على نسخ الاسواق الأمريكية الضخمة والتكنولوجيا الخاصة بها دون ان يتعين عليهما تحمل نفس نوعية الاعباء العسكرية التى تحملتها الولايات المتحـدة .

ولاتملك أى من الدولتين الهيكل الاقتصادى أو الفكر السياسى لان تكون زعيمة عالمية . ومجتمعاتهما من المتعذر اختراقها بالتأثير الخارجى وهى مشغولة للغاية بالنظام الداخلى . واليابان وألمانيا آلتين قويتين للمال والتجارة العالمية . ولكنهما لابد ان مسئوليتهما تتخطى الاهتمام برخائهما الخاص كما لايظهران أى دليل على توليهما مسئوليات المحافظة على أمن عالمى أو نظام اقتصادى أكبر .

وسيتعين أن تتمتع ألمانيا واليابان برؤى واضحة لهويتهما ومايريدان القيام به كى تصبحا زعيمتين عالميتين . ولم يكن تحديد هدفهما فى العالم مشكلة خلال الحرب الباردة لأنه كان لكل منهما دور محدد تحت المظلة الأمريكية – وكان يتعين عليهما ان يبقيا قواتهما فى الداخل ويركزا على السياسة الاقتصادية وتأييد المبادرات الأمريكية سياسيا وماليا . وأدركتا القواعد وانتعشتا باتباعها . ولكن الآن تحطم النظام القديم وستظل الدولتان فى وضع حرج لفترة قادمة .

ووسط كل هذا ، فلن تعول اليابان وألمانيا على أمريكا لتحديدالطريق كما فعلت يوما ما . وفى المقام الأول ، أصبحتا أكثر تصميما فيما يتعلق بمصالحهما ، وفى المقام الثانى ترى حساباتهم ان أمريكا لم تعد مستعدة لأن تلعب دورا قويا كما

فعلت يوما ما . ولذلك فانه يوجد بالنسبة لليابان وألمانيا فراغ ضخم يجب شغله بغياب الهيمنة الأمريكية ،. ولكن حتى الان لاتوجد استراتيجية سياسية واقتصادية من جانبهما كما لايجب ان نتوقع ، فى ظل عمق التغيير وتدفقه فى البلدين ، ظهور مثل هذه الاستراتيجية فى السنوات القادمة .

وتاريخيا تمتعت ألمانيا واليابان بسياسات خارجية جلفة وخرقاء . ولم تدركا عادة وجهات نظر الأخرين وشكيتا بشكل مزمن من اساءة فهم اغراضهما . ومن الصعب تصور اليابان أو ألمانيا كزعيمتان تتصرفان بارتياح تجاه جماعات الدول المنافسة أو المعارضة وبخاصة فى مواقف الازمات المرتبطة بالمسائل العسكرية أو التراجعات الاقتصادية الضخمة .

وأخيرا فانه من غير المرجح ان تتمتع اليابان وألمانيا بنفوذ كبير على بعضهما . والعودة إلى التاريخ توضح ان السنوات التى ظهر فيها أكبر قدر من الاحترام المتبادل كانت فى أواخر القرن التاسع عشر حين قدمت ألمانيا مساهمات فكرية وثقافية ضخمة للمجتمع اليابانى . فحتى عام ١٩٠٠ ، على سبيل المثال ، كان الاطباء الألمان يتولون التدريس فى غالبية كليات الطب اليابانية وساهم الجنود الألمان فى تدريب القوات الامبراطورية وأثرت الأفكار الألمانية عن التعليم ، التى تؤكد على الكرامة الوطنية والالتزام والتضحية والتى تخضع الفرد للسياسة القومية ، على النظام اليابانى . ولكن منذ ذلك الحين ، ظلت العلاقات متباعدة أو جامدة . وعارضت ألمانيا التوسع اليابانى قبل عام ١٩١٤ وحاربت اليابان ضد ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى . ولم يحقق تحالف المحور فائدة كبيرة لكلاهما ، فقد تكون المعاهدة وفرت دعما نفسيا متبادلا ، إلا أنه لم يظهر تنسيق كبير فيما يتعلق بالاستراتيجية أو عمليات الامداد والتموين . وطوال الحرب الباردة لم تكن أى من الدولتين تمثل أهمية خاصة للأخرى .

وتوضح نظرة أدق لكل من الثلاثة الكبار كيف تعانى كل منها من مجموعة مختلفة من المشكلات التى تؤثر بعمق على مجال المناورة الذى تتمتع به .

المشكلات الأمريكية

تمتلك أمريكا بالمقارنة بالدولتين الاخريين مصادر زعامة واسعة النطاق – عسكرية واقتصادية وعلمية – ولديها مفهوم ايديولوجى أكثر من اليابان وألمانيا وذلك اضافة إلى نظرة دولية عامة واستعداد لطرح مبادرات وحشد التأييد العالمى لها . ولكن هذا حكم نسبى فهو لايعنى ان القدرة الأمريكية على ممارسة الزعامة مناسبة لاحتياجات العقد القادم .

ومازال من المؤكد انه سيكون فى الامكان خلال التسعينات ، كما كان الحال خلال الثمانينات ، استدعاء الولايات المتحدة كلما اندلعت أزمة عسكرية ضخمة . ولكن هيمنتها فى مجال الدفاع الاستراتيجى لن تطبق فى المناطق الأخرى حين لاتكون الدول التى تحتاج أمريكا لتعاونها معرضة لتهديد مباشر . وفى حرب الخليج ، على سبيل المثال ، أمنت الولايات المتحدة امدادات البترول لليابان وألمانيا . وعرضت قواتها للخطر وكشفت عن مستوى من تكنولوجيا السلاح حجبتها حتى عن أقرب حلفائها . ولكن إلى أين أخذ هذا واشنطن ؟ ففى اعقاب النصر ، ضغطت أمريكا على اليابان وألمانيا من اجل خفض اسعار الفائدة وتنمية النمو فى انحاء العالم . وفى الوقت نفسه ، أوضحت فى مفاوضات جولة أورجواى ان خفض القيود الأوروبية واليابانية على التجارة فى مجال الزراعة هو اهم أولوياتها الاقتصادية الدولية . وفى كلا الحالتين لم تجبر طوكيو وبرلين على الخضوع .

ويتسم وضع أمريكا القيادى فى بقية العقد الحالى بالغموض وبخاصة لاسباب داخلية . فتحديات أمريكا الداخلية أكثر جسامة بالمقارنة باليابان وألمانيا . وتهدد بان تشغل الادارة والكونجرس والناخبين طوال ماتبقى من العقد الحالى – على الأقل – .

وكان فى الإمكان ادارة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا فى العصر الذهبى للقوة الأمريكية . وحتى الستينات توفرت الأموال للسياسة الخارجية والدفاع القومى وتوفر المال لتشييد الطرق والتوسع فى الخدمات الحضرية وتحسين التعليم كما كان يوجد باختصار مقايضات محددة ضرورية بين السلاح والخبز وبنفس القدر من الأهمية ، تمتع الزعماء السياسيون بالوقت والطاقة لأن يضعوا كلا القضيتين على قمة جدول اعمالهم وكل هذا أصبح أمرا غير مرجح الآن .

وقال فريق من معهد بروكينجز عام ١٩٩٠ « مع بدء العقد الجديد لم يعد فى وسع الانجازات الباعثة على الفخر للعقود الاربعة السابقة ان تخفى احساسا متزايدا بان الولايات المتحدة تتداعى فى الداخل والخارج .. ورغم امتلاكها لأضخم وأعمق رصيد من رأس المال فى العالم فإن معدل الادخار بها أقل من أى دولة متقدمة أخرى .. وبعد استفادتها لعشرات السنوات من نظام التجارة الحرة ، فانها تنهار الآن أمام المنافسة الاقتصادية .. ورغم انها رائدة تدريس العلاقات العامة فان اداء طلابها الآن أسوأ من كل الدول (الصناعية) بالفعل . على الرغم من أنها ضامنة أغلى نظام للرعاية الصحية فانها تترك ٣١ مليون نسمة دون الضمان الصحى .. ورغم انها أغنى من أى وقت سابق ، فلم تجد سبيلا لخفض نسبة الفقراء بين مواطنيها .. ورغم انها الطرف المنتصر فى الحرب الباردة فان استجابتها لنداءات دول شرق أوروبا وأمريكا الوسطى للحصول على المساعدة فى اعادة بناء اقتصادياتها التى دمرها المخططون المركزيون ، تناضل من اجل تحويل مسارات المال فى داخل ميزانية للمعونة الخارجية تقلصت بالفعل » .

وأمريكا ليست فقيرة بكل المقاييس . ولكنها تضعف نفسيا وسياسيا . وهناك اتفاق متزايد على طبيعة معوقات أمريكا ولكن لايوجد أجماع حول كيفية مواجهتها .

فقد خرجت السياسة المالية وهى أحد الوسائل الاولى لأى حكومة لتوجيه الاقتصاد ، خارج نطاق السيطرة . ومن المرجح ان استمرار نمو عجز الميزانية أقل أهمية فى ضوء المأزق الأمريكى من حقيقة ان السياسيين بعد سنوات من الجدل ، اثبتوا عدم قدرتهم على مواجهة المشكلة . وطوال الجزء الأكبر من الثمانينات أظهرت واشنطن فى الوطن وفى العالم عدم قدرتها على الحكم . وفى اعتراف صريح بفقدان كل السيطرة على عملية الميزانية – سواء كانت الميزانية نفسها أو تحديد الاولويات القومية – منح الكونجرس تفويضا باجراء تخفيضات عامة إذا لم تتحقق اهدافا معينة . ثم ، مع اقتراب انتهاء المهلة المحددة ، تلاعبت فى الارقام حتى لاتطبق التخفيضات . ولم يتضح ماهو المشهد – الأكثر تعاسة : تنازل الكونجرس عن مسئوليته أو حقيقة ان الرأى العام الأمريكى أصبح معتادا على التكرار السنوى لهذه الخطط .

ومع بدء التسعينات توصلت الادارة والكونجرس لاتفاق ميزانية آخر . وبدا ايضا انه اجراء مؤقت . ولم يوفر الاتفاق أى عقوبة فورية على عدم تحقيق الاهداف ولم يتضمن تكلفة الفارق بين الايداعات والقروض والتكلفة الاضافية للخدمات الاجتماعية اثناء الركود . ولم يكد الحبر يجف حتى أوضحت التوقعات لعام ١٩٩١ ومابعد استمرار العجز المتزايد وتخطيه مبلغ ٣٠٠ مليار دولار سنويا . وفى أوائل عام ١٩٩٢ وضعت الادارة تصورا للعجز المالى لعام ١٩٩٢ يبلغ ٣٩٩,١ مليار دولار وهو ما يبلغ نسبة ٦,٨ ٪ من اجمالى الناتج القومى ليحطم الرقم القياسى المسجل فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٨٣ . كما قدرا العجز فى السنة المالية ١٩٩٣ بمبلغ ٣٥١,٩ مليار دولار . وفى الواقع تم التخلى عن كل ادعاء للتعامل مع العجز فى الميزانية . والأمر المؤكد ان النظام السياسى سيتورط لسنوات قادمة فى نضاله ضد الضرائب والتقلبات ومخصصات الدفاع ومجموعة المشكلات العاجلة التى تتطلب التمويل . ولن تقتصر هذه المعارك على المستوى الفيدرالى حيث سيؤثر العجز المالى على حكومات الولايات والاقاليم والمدن ايضا مما يؤدى لعمليات استغناء واسعة النطاق وتخفيضات حادة فى الخدمات العامة وتقليص الاستثمارات للمشروعات الحيوية للبنية الاساسية .

وتضيف مبالغ العجز الفيدرالى المتتالى للدين القومى الذى يتخطى الآن ٣,٥ تريليون دولار ويزيد بواقع مليار دولار يوميا . والمقترضين الكبار رهائن للاحتواء فى الخارج . والتهديد الحقيقى لايتمثل فى توقف المقرضين الاجانب عمدا عن تقديم القروض للولايات المتحدة ولكن يتمثل فى وقف استثماراتهم . وهذا مايحدث بالفعل ، حيث تبدأ اليابان وألمانيا فى استخدام المزيد من رأس مالهما فى الداخل أو فى المناطق الجغرافية التى تمثل الفناء الخلفى لكل منهما ، وقل المال الذى يأتى للولايات المتحدة . ولم تكن المشكلة ظاهرة فى عام ١٩٩٠ أو عام ١٩٩١ لأن الدولة كانت فى حالة ركود والحاجة لرأس المال كانت أقل من الحاجة إليه فى اقتصاد نامى . إلا انه إذا كان الانتعاش قويا ، فان الاستثمارات الجديدة الضخمة ستكون مطلوبة وسيكون التمويل الضرورى أكثر ندرة وأكثر تكلفة . وقد أجبرت مبالغ العجز المالى الضخم الحكومة ايضا على ممارسة سياسات تحريك الاقتصاد التى ساعدت أمريكا على انهاء حالات الركود السابقة . وبدلا من ذلك ، ظل التركيز على خفض اسعار الفائدة التى اسفرت عن نتائج مخيبة للآمال .

فما هى نوعية الدولة الزعيمة التى تكون مدينة بهذا القدر الضخم للمستثمرين والبنوك الأجنبية ؟ وماهو شكل الزعامة التى ستكون عليها الولايات المتحدة ، إذا كانت تفتقر لكل المحركات التى تملكها الدول عادة لادارة الاقتصاد ؟

ان الضعف فى النظام المصرفى الأمريكى يعد معوقا خطيرا . فقد فشلت البنوك بمعدلات لم تحدث منذ الثلاثنيات . وسيظل دافعوا الضرائب يشيرون إلى الاخفاق التام للمدخرات والقروض لسنوات قادمة وهناك احتمال ان يدعموا ميزان الادخار والاقراض فى البنوك التجارية ايضا . وبدأت العديد من شركات السندات الكبرى تتداعى وتحتاج لاعادة هيكلة شاملة . وقد تصبح صناعة التأمين الكارثة المالية الضخمة القادمة . وقال هنرى كوفمان الخبير الاقتصادى فى وول ستريت : « لقد مرت أمريكا بكوارث ائتمانية من قبل ولكن لم تكن بهذا القدر من الظلم أو تتضمن هذا الكم الواسع من الاطراف المشاركة فيها منذ الثلاثينات » .

وظل موقف البنوك الأمريكية فى مجال المنافسة الدولية يتدهور بدرجة مثيرة . وفى حين سيطرت المؤسسات المالية الأمريكية على دنيا المال فى العالم خلال السبعينات ، ومع نهاية الثمانينات لم يكن بين أكبر عشر بنوك عالمية ، التى تصنف وفقا لاصولها أى بنك أمريكى . إلا أن الحجم ليس هو المؤشر الهام الوحيد ، فقد تراجعت المؤسسات الأمريكية من مجال الاقراض الدولى واعادت تركيز انشطتها فى الداخل . وانسحبت مؤسسة تلو الأخرى من الانشطة الخارجية إلى الحد انه لم يبق فقط سوى اثنين أو ثلاثة يمكن ان نطلق عليها حقا لفظ مؤسسات دولية . وفى الوقت نفسه ، بدأت البنوك الأجنبية تكتسب حصة فى الولايات المتحدة .

وفى عالم تحكمه مثل حركة المال تلك ، فما هى نوعية الزعامة التى ستكون عليها الولايات المتحدة بالمؤسسات المالية العرجاء ؟ .

ويعد الاستثمار الجديد أمرا أساسيا للاقتصاد الأمريكى ، فاذا كان على الولايات المتحدة ألا تصبح أكثر اعتمادا على الأموال من الخارج ، فانه يجب زيادة نسبة المدخرات المحلية . إلا أن الاتجاه ظل سائرا فى الطريق العكسى على الدوام ، بغض النظر عن كيفية قياسه . فطوال فترة مابعد الحرب ظلت أمريكا تدخر نسبة من اجمالى ناتجها القومى أقل من أوروبا واليابان . وبالاضافة إلى ذلك ظلت معدلات الادخار فى الثمانينات أقل من أى فترة مقارنة فى تاريخها ، فعلى سبيل

المثال ، بلغ الادخار الصافى خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧ نسبة ٣,٧ ٪ من اجمالى الناتج القومى فى مقابل نسبة ٩,١ ٪ فى أوروبا الغربية ونسبة ١٧,٦ ٪ فى اليابان . ومنذ عام ١٩٨٧ ، حظيت الولايات المتحدة بالاضافة إلى ذلك بتميزها بانفاق قدر على المصانع والمعدات من اجمالى الناتج القومى يقل عن أى اقتصاد صناعى كبير .. وانخفضت الاستثمارات العامة ايضا . حيث بلغت نسبتها من اجمالى الناتج القومى خلال الثمانينات نصف ما كانت عليه فى السبعينات وثلث ماكانت عليه فى الستينات . وبالاضافة إلى ذلك تراوحت الاستثمارات العامة فى البنية الاساسية فى أمريكا فى النصف الثانى من الثمانينات حول ١,٥ ٪ من اجمالى الناتج القومى مقابل ٥ ٪ فى اليابان و٢,٣ ٪ فى ألمانيا .

ويمكن رؤية اثر هذه التوجهات فى عدد من المجالات . وتوضح ان البنية الاساسية للبلاد ، حيث تعد نسبة ٤٠ ٪ من الجسور البالغ عددها مائتى ألف تعانى من عيوب فنية ، تحتاج اصلاحات تصل قيمتها إلى ٥١ مليار دولار وحيث تحتاج ٦٢ ٪ من الطرق السريعة اصلاحات تصل تكاليفها المتصورة إلى مئات المليارات .

فهل يمكن لدولة تفشل على هذا النحو البائس فى الادخار والاستثمار من اجل المستقبل ان تكون زعيمة عالمية ؟ .

لقد كتب الكثير عن تآكل القاعدة الصناعية الأمريكية ودقت اجراس انذار تكاد تكون متشابهة ممثلة فى عشرات من الكتب والدراسات جميعها وضعها جماعات أو مؤلفون يحظون بقدر كبير من الاحترام بعضهم من القطاع الخاص وبعضهم فى الحكومة . ويسهب جميعهم بشكل فعلى فى نفس دراسات الحالة – انخفاض الحصة المحلية من عدد الالات والصلب والسيارات وأجهزة الكمبيوتر وأشباه الموصلات وآلات النسخ . ويزداد التآكل الدرامى فى شركات التكنولوجيا المتقدمة الأمريكية مثل معدات الانسان الآلى والمواد المتطورة مثل السيراميك وتصنيع الدوائر المتداخلة ومعدات الاختبار والبصريات وألواح الدوائر المطبوعة ومعدات العرض الاليكترونى والمحركات الاقتصادية والمعدات الطبية . ودرست بعض هذه الدراسات الصناعة الأمريكية من اسفل لأعلى ، بداية من المتجر إلى المعمل وغرفة الادارة وغرفة الدراسة . وركزت أخرى على المقارنات مع الدول الأخرى . وأيا كانت الوسيلة فان النتائج والتوصيات تشابهت على نطاق واسع – وهو ان مجالا واسعا من النقائص فى السياسة تساهم فى خلق المشاكل لأمريكا . وتتضمن هذه الافتقار للسياسات الحكومية المترابطة منطقيا والعداء بين الحكومة والصناعة والعمال

وضعف حركة الادخار والاستثمار والابعاد المالية القصيرة الاجل والتدريب غير الملائم لقوة العمل والتعليم الثانوى المتوسط المستوى وتقلص عمليات الابحاث والتطوير غير العسكرية وسياسات مكافحة الاحتكار التى عفا عليها الزمن . وفى الواقع أصبحت مناقشة البنية الأساسية الصناعية والتكنولوجية الضعيفة للولايات المتحدة تكاد تكون الشغل الشاغل لأمريكا . ولكن لم تتخذ بالفعل أى اجراءات جديدة لمواجهة المشكلات المعترف بها جيدا .

فهل تكون دولة تراقب بعجرفة تدهور قاعدتها الصناعية والتكنولوجية زعيمة للعالم ؟ .

وتمثل الطاقة مشكلة مزمنة أخرى لأمريكا ففى عام ١٩٩١ ، أقترحت الادارة فى اعقاب حرب الخليج سياسة طاقة جديدة . وكان الهدف هو زيادة الانتاج المحلى . ولم يكن الحد من الطلب يحظى بالأولوية حتى على الرغم من ارتفاع نسبة الصادرات بالمقارنة بالاستهلاك المحلى من ٣١٪ عام ١٩٨٥ إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٠ على الرغم من ان البترول كان سببا رئيسيا فى ارسال نصف مليون جندى إلى السعودية وعلى الرغم من ان جميع الخبراء اتفقوا على انه من المؤكد ان يزداد الاعتماد الأمريكى على بترول الخليج . وتدفع اليابان وألمانيا ثمنا للجازولين يزيد بنحو أربعة أضعاف مايدفعه الأمريكيون ، ولكن لم تكن الحكومة أو الكونجرس مستعدان لدراسة الضرائب على الجازولين . وبدت الولايات المتحدة فى طريقها لأزمة طاقة رابعة فى وقت لاحق من التسعينات .

فهل تملك دولة فشلت فى التقاط التحذيرات التى وجهتها ثلاث أزمات طاقة خلال العقدين الماضيين ، وهى أزمات أثرت سلبيا على جميع جوانب حياتنا مايجعلها تقود الدول الأخرى فى المستقبل ؟ .

فى ضوء العجز الأمريكى عن السيطرة على مصيرها الاقتصادى ، فانه لايكون من قبيل المفاجأة ان تمد يدها للمعونة من الخارج وليس فقط من اجل الاقتسام المشروع للاعباء . وحين كان « بنك أوف أمريكا » يترنح فى أواخر الثمانينات قدمت مجموعة من المقرضين اليابانيين قرضا عاجلا . وحين بدأت شركة هانوفر للصناعات تضعف هرع بنك ديالتش كانجيو لانقاذها . وفى أوائل عام ١٩٩٠ تقدمت كاليفورنيا ونيويورك وويست فرجينيا وألاسكا واركانساس وميسيسبى ولويزيانا بطلبات للحصول على قروض بفائدة منخفضة من بنك التصدير والاستيراد اليابانى ، وهى مؤسسة تقدم القروض أساسا لمؤسسات العالم الثالث .

وحين أصبحت واشنطن متحمسة لانتاج مصادم ضخم فائق التوصيل عملاق طالب كبار المسئولين أولا اليابان بتقديم ٢,٦ مليار دولار للمساعدة فى المشروع . ومع بدء عام ١٩٩٠ اقترحت وزارة التجارة الأمريكية ووزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية خطة تساهم اليابان بمقتضاها فى انعاش صناعة معدات الآلات الأمريكية بتدريب المهندسين الأمريكيين ونقل التكنولوجيا للولايات المتحدة وزيادة وارداتها . ومؤخرا عرضت شركات انتاج السيارات اليابانية مساعدة الموردين الأمريكيين على البقاء من خلال دورات مكثفة فى وسائل الانتاج الجديدة . ويحتاج بالفعل جميع كبار المنتجين الأمريكيين للرقائق الدقيقة وجميع منتجى الصلب الكبار لشركاء يابانيين . ومع بداية عام ١٩٩٢ ألمح مسئولو الادارة إلى أن الركود الاقتصادى الأمريكى يرجع جزئيا إلى القيود التجارية اليابانية ووجه رئيس الوزراء كيتشى ميازاوا نداءا بمناسبة العام الجديد لليابان بالتصرف فى جو من التراحم وتقديم المساعدة لشركة جنرال موتورز . وقد يكون هذا مجرد دليل على التدويل المتزايد للاقتصاد الأمريكى . ولكنه يثير شعورا بان نذر أكثر سوءا تلوح فى الأفق .

ويعد تدهور البناء الاجتماعى الأمريكى أمرا أكثر خطورة من كل هذه المشكلات . فرغم رؤية الرئيس بوش لأمريكا الأكثر نبلا وحنانا ، فان الولايات المتحدة تتحول إلى دولة اكثر وضاعة وقسوة . ومن وجهة النظر الخاصة بقدرة أمريكا على القيادة فان الانطباع الضمنى يفيد بان النموذج الاقتصادى الاجتماعى الذى كان جذابا لبقية العالم ينهار . وكانت الشعوب فى الدول الأخرى تنظر باعجاب لما تمثله الولايات المتحدة . فهل مازال فى الإمكان ترديد هذا القول ؟ .

لقد أصبحت الولايات المتحدة مجتمعا عنيفا بدرجة غير عادية حيث كان يقتل شخص كل خمسة وعشرين دقيقة فى عام ١٩٨٨ . وفى عام ١٩٩٠ زادت نسبة القتل فى الولايات المتحدة فى جميع انحاء البلاد بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ٥٠٪ بالمقارنة بالعام السابق ، ويرجع ذلك إلى المشاجرات بسبب المخدرات والاسلحة القاتلة وبدء الشباب لحياتهم بسلوك اجرامى . وحطم معدل الجريمة كل الارقام القياسية حيث بلغ ١٠,٥ حالة لكل مائة ألف نسمة وهو مايزيد عشرة أضعاف المعدل فى اليابان وألمانيا . وفى الثمانينات زاد الانفاق الأمريكى على القضايا الجنائية أربعة أضعاف الزيادة فى ميزانية التعليم وبمقدار الضعفين بالمقارنة بالانفاق على الصحة والمستشفيات . وخلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٠ إزداد بمقدار ثلاث أضعاف عدد السجناء الأمريكيين حيث أصبحت أمريكا صاحبة أكبر

عدد من السجناء بالمقارنة بعدد السكان . وبالاضافة إلى ذلك ، بدأ سباق تسلح جديد . ومع ذلك لم يكن هذه المرة مع دولة أخرى ولكن بين أقسام الشرطة فى المدن والمجرمين الأمريكيين . ولايتضمن المسدسات والبنادق ولكن الاسلحة نصف الآلية .

ويعانى نظام التعليم من الخمول رغم ماأعلن مؤخرا عن تحسن المستويات القومية . وفى الوقت الذى مازالت تتمتع فيه الكليات والجامعات بدرجة عالية غير عادية من الاحترام فى العالم فان معدل التسرب من المدارس الثانوية يبلغ ٢٥٪ (وهو يزيد كثيرا بين السود وذوى الاصول الاسبانية) دون أى تدريب معنى يدعم هؤلاء . ويعانى أكثر من نصف المتسربين من البطالة أو يحصلون على اعانات اجتماعية ويمثلون نحو ٦٠٪ من نزلاء السجون و٨٧٪ من المراهقات الحوامل . وتشير التقديرات إلى أن ١٣٪ من الأمريكيين البالغين من العمر ١٧ عاما يعجزون عن القراءة والكتابة والجمع والطرح ويزيد عدد الجهلة الفعليين بين البالغين على هذه النسبة كثيرا (وأثار رئيس البرلمان فى اليابان ثورة غضب فى الولايات المتحدة بقوله ان ٣٠٪ من العمال الأمريكيين عاجزون عن القراءة ولم يكن يبعد هذا الرقم كثيرا عن الرقم الحقيقى) ويكاد المستوى الأمريكى يصل للقاع فى جميع مستويات حل المشكلة وسعة الاطلاع بالمقارنة بالطلبة فى أوروبا واليابان . وتهدد المشكلة بان تكون أكثر سوءا مع ماتتطلبه فرص العمل فى المستقبل من المزيد من المهارات المتطورة ومع قدوم أكثر من نصف الوافدين الجدد لقوة العمل من الأقليات والمهاجرين – وهى الجماعات التى تقف فى المؤخرة بالفعل – طرحت الادارة فى أواخر عام ١٩٩١ أول تقرير قومى أمريكى حول كيفية تطور نظام التعليم الثانوى . ومن بين النتائج انه لن تكون هناك بحلول عام ألفين أى فرصة لتحقيق الأهداف التى وضعت منذ سنوات قليلة فقط : وأضاف الاتحاد القومى للمنتجين مذكرة محبطة أخرى . ذكرت انه سيحتاج نحو ثلاثين مليون عامل موجودين بالفعل فى قوة العمل عملية اعادة تدريب شاملة لمواكبة متطلبات العمل المتغيرة .

وتمثل الثقة فى الشعب التى تعتمد إلى حد بعيد على مستوى معيشته مكونا أخر للزعامة . وباعتراف الجميع ، تغير تحديد مايشكل الفقر ولكن الاتجاه واضح . فقد كان يوجد فى الولايات المتحدة شخص من بين سبعة يعيش تحت خط الفقر فى عام ١٩٧٠ وواحد من بين ستة فى عام ١٩٨٠ ، وواحد من بين خمسة فى عام ١٩٩٠ ، ويتوقع ان تصل النسبة إلى واحد من بين اربعة اشخاص

فى عام ألفين . وفى عام ١٩٩٠ قدر مكتب التعداد ان عدد الفقراء الأمريكيين زاد بواقع ٢,١ مليون بالمقارنة بعام ١٩٨٩ .

وتتعلق مشكلة كبيرة أخرى بالشباب الأمريكى ، حيث يعيش حاليا طفل من بين كل خمسة أطفال فى حالة فقر وهى زيادة تدعو للصدمة بالمقارنة بالثمانينات . وتشير التقديرات إلى ان نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠٪ من جميع الاطفال قد يحتاجون لشكل من الاعانة الاجتماعية قبل سن السابعة عشرة . وفى الوقت نفسه تزداد حالات الحمل بين المراهقات من الطبقات الفقيرة ، بما يتضمنه ذلك من أثار على الهياكل الاسرية والصحة الشخصية التى قد تعانى من التدهور . وكل هذا يأتى على قمة حقيقة واقعة تفيد بان أمريكا تحتل المرتبة العشرين فى العالم بالنسبة لمعدلات الوفيات بين الرضع ، حيث يتمتع طفل اسود بفرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة فى ترينداد أو جاميكا عن فرصة قرينه فى واشنطن دى سى . وذكرت لجنة قومية فى عام ١٩٩٠ أنه « لم يحدث مطلقا ان كان هناك جيل واحد من الاطفال الأمريكيين أقل من الناحية الصحية وأقل تمتعا بالرعاية أو اقل استعدادا للحياة من ابائهم حين كانوا فى نفس عمرهم » .

وليس من المستغرب مع تجمع هذه المشكلات ، ان يتراجع ايضا معدل الانتاجية الأمريكى الذى يمثل انتاج كل عامل . وقد يكون هذا هو أهم مكون فردى فى قدرة البلاد على رفع مستويات المعيشة والمنافسة فى الاقتصاد العالمى . والصورة كئيبة . ففى الخمسينات والستينات كان متوسط الزيادة السنوية فى انتاجية الفرد ٢,٨٪ . ومنذ عام ١٩٧٠ أصبحت ١,٢٪ وهو أقل من نصف النسبة فى سنوات الانتعاش ونصف متوسط النسبة خلال الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٧٠ وأوضح تقرير أصدرته وزارة العمل الأمريكية فى أوائل عام ١٩٩٢ مع ذلك انه منذ الستينات ظلت انتاجية الفرد الأمريكى فى الصناعة تزيد بمعدل أبطأ من مثيلاتها فى اليابان وألمانيا .

ويقف وراء كل هذا الانهيار البطئ لغالبية الآمال الأمريكية . فقد كانت الثمانينات عقدا تجمد فيه متوسط دخل الاسرة . وكان عهدا أصبح فيه الثرى أكثر ثراءا والفقير أكثر فقرا . على عكس ثلاثين عاما من المساواة النامية . وكان أول عقد منذ الثلاثينات يعانى فيه عدد ضخم من الأمريكيين من انخفاضات ضخمة فى مستويات المعيشة . وبدت الكثير من هذه التوجهات تزداد تدهورا خلال عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ فى ظل حالة الركود الطويلة .

ومايظهر فى أمريكا الآن هو مجتمع يعانى بكثافة من الاستقطاب . ففى ظل انخفاض مستويات المعيشة لعدد ضخم من المواطنين ، من المرجح ان تصبح القضايا الخاصة بما يتعين ان تقوم به الحكومة أو مايتعين ان تدفعه للخدمات الاساسية وقضايا العداءات الاقليمية والعرقية والجنسية وحتى العداءات بين الاجيال ، قضايا متفجرة . وإذا استمرت التوجهات الحالية ، فقد تجد أمريكا نفسها منقسمة بالنزاعات ومنشغلة تماما بالانقسامات الداخلية . فكيف يمكن لدولة تعانى من هذه القيود أن تكون زعيمة دولية ذات فعالية ؟ .

ويوجد فى الواقع خطر حقيقى من إن يفسر الضعف الاقتصادى والاجتماعى لأمريكا وتعرضها للخطر بشكل متزايد بسبب الاحداث الخارجية عن مزاج يدعو لتقليص مشاركتها العالمية . والضغوط قائمة كما توجد قوة التاريخ . وقال جورج كينان الدبلوماسى الأمريكى السابق والباحث القدير أنه يبدو ان الأمريكيين متأرجحين بين الفرار من بقية العالم واحاطته بعاطفة متحمسة أكثر مما ينبغى . وهناك سلوك اخلاقى قومى مدفوع اما للانسحاب من « الاشياء الغريبة » أو تغييرها ، فلا يمكنه الحياة بارتياح دائما بجوارها .

وفى الواقع ارتفع بشكل متزايد صوت النداءات التى تطالب الرئيس بمواجهة جدول الاعمال الخاص بالقضايا الداخلية ، مع دخول أمريكا حقبة التسعينات وذلك قبل عامين على بدء حملة انتخابات الرئاسة وذكرت مجلة تايم حين اختارت الرئيس بوش رجل العالم فى عام ١٩٩٠ « تمثلت سياسته الداخلية ، إذا كان يملك هذه السياسة أصلا ، فى ترك الأمور كما هى حتى لم يعد يمكنه تجنب اتخاذ اجراء ما . وتلقى هذه الاستراتيجية المتعمدة لتجاهل الاعباء على كاهل الأمة بمجموعة من المشكلات التى أصبحت أسوأ حالا خلال العقد الأخير : كالمخدرات والمشردين والعداءات العرقية والتعليم والبيئة . وعلى النقيض الكامل مع سياسته الخارجية ، أثر بوش بالتأكيد على الاحداث الداخلية لدفعها إلى الأسوأ » . وألمح ويليام هايلاند ، رئيس تحرير مجلة الشئون الخارجية وأحد الأعضاء المهمين فى مؤسسة السياسة الخارجية التقليدية ، ألمح بعد عدة أشهر إلى كيفية إمكانية حل التوتر بين الأولويات الخارجية والداخلية . وكتب يقول « ان أمريكا فى حاجة إلى البدء فى التحرر من الاعباء الخارجية بشكل انتقائى لتوفير الموارد واقتناص الفرصة التى لاتضاهى من اجل ترتيب البيت . فالعدو ليس على الابواب ولكنه قد يكون بالداخل بالفعل » .

اليـابـان

فى الوقت التى تعد معوقات أمريكا اساسا نتاجا لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المتفيحة ، فان النقائص اليابانية ترتبط بدرجة أكبر بهيكل الحكومة والتكوين الفكرى التاريخى للأمة .

وليس فى وسع أحد ان يتهم المسئولين اليابانيين بعدم الاعتراف بضرورة القيام بدور زعامى . وحول الصراع فى الخليج قال نائب وزير الخارجية تاكا كازو : « أصبح القول بأن اليابان مسئولة فقط عن نفسها فكرة بلا أساس » . ولكن إذا نحينا الكلمات جانبا ، فهل يمكن لليابان ان تكون زعيما حقيقيا ؟ وهل يمكنها ان تكون أكثر من مجرد قوة اقتصادية تحاول ارضاء مصالحها الداخلية الضيقة المحددة ؟ وهل يمكنها حتى ان تقترب من لعب دور قامت به بريطانيا العظمى وبعد ذلك الولايات المتحدة خلال فترات مختلفة من القرن الحالى ؟ ان الاجابة هى « لا » بالتأكيد .

فتاريخيا ظلت اليابان تابعا . وفى أواخر القرن التاسع عشر شيدت دولة صناعية حديثة بعد ان مضت أوروبا وأمريكا أولا فى هذا الاتجاه . وفى أوائل القرن العشرين أصبحت قوة أمبريالية تسعى وراء المستعمرات وقلدت مرة أخرى النمط الذى ساد فى الغرب . وبعد الحرب العالمية الأولى شهدت فترة قصيرة من الديمقراطية والتوجهات الدولية حين كانت هذه الحركات تتمتع بشعبية فى كل مكان . وفى الثلاثينات انجذبت لنوع من الفاشية المستبدة التى كانت تجتاح ألمانيا وإيطاليا وعلى الرغم من تصرفها بعدوانية . التقطت نماذج الدور الأوروبى لتقوم بتقليدها .

وفى فترة مابعد الحرب ، ظلت اليابان تابعا ايضا . فقد رفعت سياستها الخارجية اهدافا مثل الاستفادة من الاسواق والمصادر الطبيعية . كما تميزت برغبة عاتية فى البقاء بالقرب من الولايات المتحدة ، الدولة الوحيدة التى أصبحت قريبة لدرجة ان تعتبر حليفا موثوقا به . وقال اتسويوكى ساسا المسئول السابق في مجلس الوزراء الذى كان يتولى الشئون الأمنية « ان الانتظار للمطالب من الأمريكيين والاستجابة لها فيما بعد .. هو الهدف الاساسى الذى استمر فى العلاقات الخارجية اليابانية طوال فترة مابعد الحرب » .

وبالاضافة إلى انها ظلت تابعا ، فان الهيكل السياسى اليابانى لايلائم جيدا الزعامة الدولية . فمنذ عام ١٩٥٥ ، استمر حزب واحد هو الحزب الليبرالى الديمقراطى فى السلطة بشكل مستمر . وفى الوقت الذى منح هذا اليابان استقرارا سياسيا عاما فان الهيكل السياسى الفريد للحزب الليبرالى الديمقراطى يجعل تبنى سياسة دولية واسعة يكاد يكون امرا غير متصورا .

وتمثل قدرة كل دائرة انتخابية على انتخاب عدة ممثلين ، تمثل نقطة البدء لفهم العملية السياسية اليابانية . ويتنافس اعضاء الحزب الواحد ضد بعضهم البعض لشغل المنصب القومى ممثلين لجماعات مصالح محلية صغيرة . والمعنى الضمنى هو ان السياسيين انفسهم ينزعون للاهتمام فقط بالقضايا الضيقة للغاية . وبخلاف ذلك ، فان الحزب الليبرالى الديمقراطى منظم فى اجنحة قوية يتنافس كل منها مع الآخر . ونتيجة لذلك ، فان الحزب يعانى من الانقسام بدرجة كبيرة ، ومايحرك السياسة ليس القضايا القومية (أو الدولية) بقدر ماتحركها المنافسات الحزبية . ويتم اختيار رئيس الوزراء لا نتيجة فوز حزبه ولكن لان حزبه يفوز دائما . كما انه لايختار بسبب أرائه تجاه القضايا المختلفة لأن الانتخابات لاتدور حول أى قضايا . وبدلا من ذلك فانه يتم اختياره فى « الغرفة الخلفية » نتيجة صفقة بين الاجنحة المتنافسة فى الحزب الليبرالى الديمقراطى . وهو مرشح الحل الوسط ، بكل ماتعنيه الكلمة ، ونتاج التوازن السياسى الدقيق بين الاجنحة . وفور ان يتخذ مواقفا تخل بالتوازن ، فمن الأرجح ألا يستمر فى منصبه أكثر من المدة المحددة لذلك وهى عامين . ولذلك لايوجد مسئول تنفيذى قوى .

وتوجد السلطة الحقيقية إلى حد بعيد فى الوزارات التى يشغلها بيروقراطيون محترفون على مستوى عال . وكل وزارة وحدها مسئولة عن ادارة شئونها الخاصة ولكن عادة ماتدعو السياسات الدولية إلى تنسيق سياسى بين وزارة الصناعة والتجارة الدولية ووزارة المالية ووزارة الشئون الخارجية ووزارت أخرى . وتكون هذه عادة عملية بطيئة ومؤلمة حيث يتعين تشكيل اجماع بين المصالح المختلفة . ويزيد الجهد المجرد الذى ينطوى عليه ذلك على الارجح ، من تصرف الحكومة بشكل اكثر فعالية تجاه مطالب دولة أخرى ومبادراتها السياسية من طرح مقترحات خاصة بها ذات أثر بعيد المدى . وبالاضافة إلى ذلك ، فى حين يكون المواطنون الحكوميون ممتازين فى تبنى أهدافا ملموسة ، مثل تحقيق نمو لاجمالى الناتج القومى أو المعونة الخارجية أو تطبيق سياسة طاقة أو تشجيع الشركات على الاستثمار فى مشروع

معين ، فانهم غير مزودين بما يسمح باجراء تغيير فى الاتجاه الشامل للسياسة . ولم تكن هذه مطلقا ، مهمتهم .

كما تعد الثقافة اليابانية مقيدة . ويساهم تجانس الشعب اليابانى فى الاحساس بعدم الارتياح فى التعامل مع تنوع أى شعب فى الخارج . ويعوق هذا نوعية الاتصال مع الدول الأخرى الذى عادة مايعتبر قضية مسلما بها فى الغرب . ويؤمن كثير من اليابانيين بان ثقافتهم ليس لها علاقة دولية وان غير اليابانيين لايمكنهم فهمها تماما وان التأثير الأجنبى سيؤدى فقط إلى اضعاف المجتمع اليابانى ولذلك يجب تقييده بشدة . وقضية الهجرة التى نوقشت سلفا حالة جيدة فى هذا الصدد .

والتناول اليابانى للمشكلات السياسية يتسم باقصى قدر من البراجماتية . ومن الصعب تبين مجموعة متماسكة من القيم الفلسفية باستثناء الاولوية التى يتمتع بها التلاحم على مستوى العائلة والقرية والشركة أو الامة . ويفضل اليابانيون حل كل مشكلة على اساس كل حالة على حدة ، واعادة تنظيم أى قواعد أو اجراءات قد تكون قائمة كل تلائم موقفا معينا . وقال مسئول كبير فى وزارة الخارجية اليابانية فى أواخر عام ١٩٩٠ « لايوجد أى أمثلة فى تاريخنا اليابانى تمثل قيمة ضد أخرى » وقال دبلوماسى يابانى آخر : « على عكس الأمريكيين ، فان اليابانيين لايربطون هويتهم باى ايمان أو قناعات » . ويجعل هذا الاسلوب فى التفكير غير ملائم بصفة خاصة للزعامة فى التسعينات ، حين تحتل القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بداية من الاختلافات الحرة وحتى تقرير المصير وحقوق الانسان واولوية متقدمة فى الأجندة العالمية .

وسوف تنشغل اليابان خلال التسعينات ، مثل الولايات المتحدة ، بجدول اعمالها الخاص بها ولن يتبق لها الوقت أو الطاقة الكبيرين اللذين يسمحان لها بمتابعة ادارة النظام العالمى كما فعلت أمريكا فى يوم ما .

فسوف يتعين ، فى المقام الأول ، ان تركز اليابان على مشكلة مزمنة بتفشى الفضيحة السياسية فى أعلى مستوى من الحكومة . والواقع ان كل ادارة بعد الأخرى تنشغل الآن بالدفاع عن نفسها ضد اتهامات الرشوة والفساد ، وهو شكل يجعل اصدار التشريعات الضرورية مستحيلا ، ناهيك عن اكتساب أية مكانة أو احترام على الساحة الدولية . ويبدو انه فور تولى رئيس وزراء جديد للمنصب

ينشغل فى جدل داخلى شديد حول ماذا كانت ولايته ستستمر اكثر من عدة أشهر . وهذا نموذج لايلائم حتى دولة أفريقية فقيرة ، ناهيك عن قوة عظمى يعتمد عليها العالم .

كما ستقع اليابان فى مشكلات داخلية تمثل تهديدات لمجتمعها ذى النسيج المتين . تلك أقل شدة بكثير من التوترات فى أمريكا ولكنها قنابل موقوتة فى الأطار اليابانى للأمور . فعلى سبيل المثال ، اثرت الزيادة السريعة فى الثروة القومية اليابانية قطاعا من المواطنين ولكن بشكل عام لم تنسحب على القطاعات الدنيا . وظلت مستويات المعيشة أقل بكثير من مثيلاتها فى الدول الصناعية ، بداية من أعمال السمكرة والسباكة حتى الرعاية الصحية والحدائق . وتظهر التوترات فى مجتمع يفخر بنفسه على اساس انه مكون بالكامل من الطبقة المتوسطة .

وتأتى مجموعة أخرى من الضغوط من اعادة تنظيم النظام المالى اليابانى . وكان من المعتاد ان تكون لوزارة المالية السيطرة الكاملة على من يتلقى القروض وباى سعر ، لذلك تتمتع بهيمنة قوية على شكل التنمية الاقتصادية فى اليابان . ولكن فى أواخر الثمانينات بدأ تحرير القوانين المالية . ولايقتصر ذلك على استجابة معدلات الفائدة لقوى السوق بل أصبحت الشركات اليابانية اليوم تتمتع بالقدرة على اقتراض المال من الخارج إذا تمكنت من الحصول على شروط أفضل ، وبالمثل أصبح فى امكان المستثمرين الاستفادة من الفرص الاجنبية المريحة . وعلى الرغم من انه لم تحدث بعد الاضطرابات التى حدثت فى النظام المالى الأمريكى ، فان المشكلات تتزايد . وتتعرض البنوك ، كما هو الحال فى أمريكا ، للضغوط فيما يتعلق ببناء أساس رأسمالها ، وتواصل ربحية شركات الأوراق المالية انخفاضها ويكافح المشرعون من اجل ملاحقة التغييرات فى السوق ، وتتفجر الفضائح فى كل ركن من اركان النظام . وإذا كان التاريخ دليلا باى حال ، فان البيروقراطية اليابانية ذات الكفاءةبالاشتراك مع العلاقات المتداخلة بين الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية ، ستمنع وقوع أزمة على النمط الأمريكى . إلا أن اليابان ستكون مشغولة فى منتصف التسعينات باعادة بناء نظامها المالى لدرجة لم تحدث منذ الاحتلال العسكرى الأمريكى . وقد يترجم هذا بدوره إلى أداء عالمى متردد ومصاب بالحساسية من جانب أكبر دولة مانحة للقروض فى العالم .

كما تعانى جميع جوانب العلاقات الخارجية لليابان من حالة سيولة . والتغيير فى حد ذاته دائما مايكون غير مريح وبخاصة بالنسبة لليابان إلا أن الألم يزداد سوءا ، فى ظل الحقيقة التى تفيد بان اليابان ، وفقا لمقاييسها تمتعت بالرخاء فى ظل نظامها القديم . والتحولات الكبيرة تتم دائما بتردد كبير ، ويكون السؤال ، بعد كل شئ هو « لماذا نغير استراتيجية فائزة مالم نجبر تماما على القيام بذلك ؟ » .

وطوال الجزء الأكبر من فترة مابعد الحرب ، ظلت اليابان صديقة وحليفة للولايات المتحدة . ولم يكن لها بالفعل أى علاقات بأوروبا . ولم تقم باى دور نشط فى المنظمات الدولية ولم يحتل مواطنوها أى مناصب بارزة باستثناء حالات قليلة فى منظمة الصحة العالمية وبنك التنمية الاسيوى ومؤخرا فى لجنة اللاجئين التابعة للامم المتحدة . وبعد ذلك بدأ كل هذا يتغير فى منتصف الثمانينات . وبدأت العلاقات مع الولايات المتحدة ، رغم انها ظلت هى السائدة بشكل ساحق ، تشهد توترات عميقة وبدأت الاستثمارات تنمو فى أوروبا . وأخذ الوجود اليابانى فى المنتديات الدولية يأخذ دلالة جديدة .

وتزامن البروز النامى لليابان فى الشئون الدولية مع لضغوط التى تعرضت لها طوكيو لتغيير سلوكها . واليوم فان اليابان محاصرة من جميع الجهات . فيوجد مع الأمريكيين توترات مستمرة فيما يتعلق بالتجارة ، إلا أنه كما اثير سلفا ، تخطو واشنطن خطوات أكبر وتطالب باجراء تغييرات اساسية فى الاسلوب الذى تمارس به اليابان العمل بشكل عام ، فى توجهها الخاص بالاستثمار والادخار وفى العلاقة المتينة بين الشركات اليابانية ، وفى نظام التوزيع فى تجارة التجزئة وفى الاسلوب الذى تطبق به قوانين مكافحة الاحتكار . وبالاضافة إلى ذلك تضغط الولايات المتحدة على طوكيو لزيادة جهودها لتوفير التمويل لدول العالم الثالث وأوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والمؤسسات المالية الدولية . وعلى جبهة الدفاع ، تطالب اليابان بان تتحمل مزيدا من المسئولية بشأن امنها والمشاركة فى قوات حفظ السلام . وقد أبلغ جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى (السابق) مجموعة من مضيفيه فى اليابان بان « دبلوماسية دفتر الشيكات الخاصة بكم » مثلها مثل « دبلوماسية الدولار » الخاصة بعهد مضى ، اثبتت انها سياسية ضيقة للغاية ، وأضاف « يجب ان تتقدم اليابان كزعيم يتصدى للقضايا العالمية » . ولاتعتبر قائمة المطالب التى قدمتها الدول الأوروبية بنفس القدر من الكثافة ولكنها أخذه فى الازدياد . وتتوجه بعثة تجارية أوروبية تلو الأخرى إلى اليابان لاعداد

المنضدة لميزان تجارى أفضل ، وتقف المجموعة الأوروبية بقوة وراء الولايات المتحدة فى الضغط على اليابان فى قضايا مثل فرض تشريعات مصرفية أكثر تحررا وتقديم مزيد من المعونة لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق .

والنتيجة هى وضع طوكيو بدرجة كبيرة فى وضع الدفاع ، واضطرابها بسبب اضطرارها للرد على مجموعة من الضغوط الخارجية تلو الأخرى . ومع ذلك تستمر اليابان فى رؤية الساحة الدولية من خلال الابعاد التقليدية . ففى طرف توجد اليابان وفى الطرف الأخر يوجد بقية العالم . وحين يتحدث الكثير من اليابانيين عن المساهمة فى السلام أو التقدم الاقتصادى فى الخارج ، فان الأمر عادة مايكون كما لو لم يكونوا جزءا من النظام العالمى الأوسع ولكنهم يقومون بخدمة جليلة كى يتجنبواالانتقاد الشديد من الاجانب وبخاصة الولايات المتحدة . ولسنا فى حاجة للقول ، انه من الصعب ان يكون هذا موقف دولة ستكون زعيمة على المسرح الدولى .

ومع ذلك يجب ألا يستبعد ذلك التصميم اليابانى فى بعض المناطق المنتقاة ، كما هو الحال فى شرق آسيا حيث يختلف مفهوم الهيمنة عن فكرة الزعامة العالمية .

ولايوجد دليل ، مع ذلك ، مطلقا يفيد بان اليابان راغبة فى تحمل العبء أو المسئولية عن المحافظة على النظام القائم أو المبادرة بالتغيير ، ولاتوجد مؤشرات بانها تريد أى قيود على تبنيها التقليدى لمصلحتها الشخصية الضيقة . ويكرر مسئول يابانى بعد الأخر نفس الرسالة : انهم يفضلون ان يروا الولايات المتحدة القوية فى الصدارة ، ويريدون ان تكون اليابان شريكا هاما يتم استشارته بانتظام . وقال كويتشى كاتو ، وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدفاع السابق : « نحن نريد ان نكون أفضل دولة تحتل المرتبة الثانية فى العالم » .

الزعامة الألمانية

على النقيض مع اليابان ، شهدت ألمانيا مابعد الحرب العالمية الثانية سلسلة من الزعماء العالميين ، كونراد اديناور ، لودفيج ارهارد ، فيلى برانت ، هيلموت شميت ، وهيلموت كول ، وأقامت علاقات دولية أكثر عمقا . وتمتعت ألمانيا بعلاقة وثيقة ليس فقط مع الولايات المتحدة كما فعلت اليابان ولكن ايضا مع

فرنسا وبريطانيا العظمى ، وايطاليا وبلجيكا وهولندا واسبانيا والبرتغال ودول أخرى ، وقامت بدور نشط فى المنظمات الدولية وخدم الألمان فى مناصب السكرتير العام لحلف شمال الاطلنطى ، والمدير التنفيذى لمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى والمدير التنفيذى لوكالة الطاقة الدولية . ووزير الشئون الصناعية فى المجموعة الأوروبية .

ومع ذلك حافظت ألمانيا على حضور غير ظاهر ، واختفت وراء حلف شمال الاطلنطى والمجموعة الأوروبية . وقبل انهيار سور برلين ، لم يثر سوى القليلون ، حتى قضية الزعامة العالمية لألمانيا ، فقد كانت ألمانيا الغربية بحكم الأمر الواقع دولة ذات سيادة منقوصة ، وتستضيف مئات الآلاف من القوات الاجنبية وتخشى من المواجهة بين الشرق والغرب على اراضيها ، ومهمومة بمشكلاتها مثل أى دولة صناعية كبرى .

وفى الواقع ، فان أى نقاش حول الزعامة كان سيعد مجرد حديث أجوف حتى بداية التسعينات . فقد تفتت سياسات ألمانيا الغربية واستمر انخفاض شعبية المستشار كول . وانتخب عدد صغير من السياسيين اليمنيين فى برلين وفى ولاية هيسن . وظهر قلق متزايد من ان تؤدى حركتهم القومية المناهضة للأجانب إلى ماهو أكبر من ذلك . وفى صفوف اليسار ، كان حزب الخضر يعارض السياسات الوسيطة الألمانية . وظهر حديث عن « ائتلاف قوس قزح » الذى اعتقد الكثيرون انه وصفة ستصل بالسياسة الألمانية الداخلية لطريق مسدود وسيمثل مشكلة ضخمة لقدرة ألمانيا على المناورة على الساحة العالمية .

وفى ظل الاثارة وقوة الدفع المصاحبة للوحدة ، تغير المناخ بشكل جذرى ، وبدا ان الاحزاب الثانوية تقلصت أو اختفت تماما . وأصبح المستشار كول زعيما قويا وقال فى اشارة لدوره الجديد « يجب ألا يقتصر اهتمامنا على مشكلاتنا . فنحن نقع فى وسط أوروبا وكل ما نفعله يؤثر على بقية أوروبا ، وبالتالى العالم » وهذا يبدو أمرا طيبا ، ولكن ماذا يعنى ذلك ؟ .

ان أية قراءة للزعامة الألمانية المحتملة خلال السنوات القادمة يجب ان يأخذ فى الاعتبار عدة مشكلات أساسية .

فعلى الرغم من ان ألمانيا دولة أفرزت العديد من الشعراء والكتاب والموسيقيين والعلماء العظام ، فان لديها فلسفة معلنة تجذب اعجاب جيرانها . فلم يكن لألمانيا مطلقا مهمة ضخمة أو قضية لم تكن مقصورة على اهتماماتها الخاصة فقط . وفى حين منحت انجلترا العالم مفهوم الحرية الانسانية فى القرن السابع عشر ودعت فرنسا فى القرن الثامن عشر لقوة العقل فى الشئون الانسانية ، قدمت ألمانيا أساسا فكرة قوة الدولة وتمجيد الذات .

والنظام السياسى الألمانى لايلائم بدرجة كبيرة الزعامة فالأحزاب مكونة اساسا من مسئولى الدولة والبيروقراطيين والمدرسين ، وأصبحت معزولة وبليدة . وكان هذا الوضع يلائم الحرب الباردة ، حيث لم تكن المبادرات الدولية متوقعة من ألمانيا فى هذا الوقت ، وكان التركيز للداخل عن عمد . ولكن هل يمكن ان يتغير النظام واذا حدث ذلك فكم يستغرق من الوقت ؟ .

ان النظام الفيدرالى الألمانى القوى بدرجة غير عادية يساهم فى حالة العزلة ، وعادة ماتحدد مواقف الاحزاب من القضايا القومية نتيجة الانتخابات المحلية . ونتيجة لذلك ، نادرا ماتبتعد المواقف الحزبية القومية عن الجذور . وهذا يضمن المصداقية الديمقراطية ولكنه ايضا يعطى وزنا غير عادى لاهتمامات ضيقة . واذا اضيف إلى ذلك مواطنو القطاع الشرقى المهمومون بالبطالة المتفشية ومشكلات البيئة واللاجئين ، فانه من المؤكد ان تصبح الفيدرالية الألمانية أكثر بطئا وأكثر تركيزا على الاهتمامات الداخلية .

وبالطبع فان ظهور مستشارين ذوى شخصيات زعامية أمر محتمل بدرجة أكبر من اليابان . ولكن لاسباب تاريخية وجيهة يخشى جيران ألمانيا والكثير من الألمان أنفسهم من السياسات الداخلية التى تدور حول شخصيات قوية .

وهناك سمة فريدة لوضع ألمانيا ، فهى تقع فى شرك عملية اتخاذ القرار فى المجموعة الأوروبية . وفى يوم ما من المؤكد ان تفرض ألمانيا هيمنتها على عملية التنسيق فى بروكسل ، ولكن فى الوقت الحالى ستقلص آلية البيروقراطية المطلقة للحكومة متعددة الجنسيات من قدرة برلين على المناورة . ومن وجهة النظر الألمانية ، فإن عملية صنع السياسة وتطبيقها ستزداد تعقيدا حيث سيتعين ان تمر أصغر القرارات عبر المستويات المحلية ثم الولاية والمستوى الفيدرالى وأخيرا مستوى حكومة المجموعة الأوروبية . وفى الوقت نفسه تعطى المجموعة الأوروبية ألمانيا عذرا

لعدم قيامها بشئ لاتريد القيام به أو القاء اللائمة عن أى افعال دولية تفتقر للشعبية على الحاجة للمحافظة على إجماع داخلى أوروبى .

وهناك سمة أخرى خاصة لوضع ألمانيا قد تمنعها من الزعامة . فقد كتب مارك فيشر من صحيفة واشنطن بوست يقول : « ان ألمانيا دولة تعلم شعبها ان اباءهم واجدادهم ارتكبوا أسوأ جرائم عرفها الانسان ، وان أسلافهم جروا العالم بفطرتهم إلى صراع مدمر . والاستعارة المتواترة هى الطفل الذى يتمتع بالحماية الذى يتعين عليه ألا يواجه العالم الحقيقى » . ومن المتوقع ان يترجم الاضطراب الفعلى إلى تحرك دفاعى ، أو بعبارة أخرى فان ألمانيا ستكون معقمة بالتصميم حين تبدو مصالحها الاساسية مهددة ، كعدم استقرار حدودها الشرقية على سبيل المثال .

وسوف تكون الاهتمامات المحلية مروعة فى ألمانيا كما هو الحال فى أمريكا واليابان .وكتب ريتشارد شميث فى صحيفة انترناشونال هيرالدتريبيون يقول : « لقد ظل الاقتصاد الألمانى الغربى قوة هائلة ثابتة ومصقولة طوال العقد الأخير لدرجة ان كثيراً من الخبراء يشكون فى انه حتى الوحدة ستلحق به ضررا كبيرا . وهم مخطئون فى ذلك . فالمؤكد ان كل جوانب الحياة الألمانية الغربية تقريبا ستتأثر .. العمالة وظروف الاسكان والتعليم والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . ومن المؤكد ان تؤثر التكاليف الباهظة لاعادة بناء ألمانيا الشرقية التى يقدرها البعض بما يتراوح بين ٦٠٠ مليار وحتى تريليون دولار خلال التسعينات ، على جميع جوانب الحياة الألمانية . ويتضمن ذلك اسعار الفائدة والضرائب والانسجام الاجتماعى » .

وتزداد المشكلات . ففى صيف عام ١٩٩١ ، حذرت شركة « ماكينزى اند كوربوريشن » من أن « مشكلات ألمانيا الشرقية ستدفع ألمانيا الغربية إلى التراجع الحاد » . وذكر مجلس المستشارين الاقتصاديين الألمانى فى نهاية عام ١٩٩١ ان البطالة قد تزيد لأكثر من ٣٠٪ فى عام ١٩٩٢ . وأعلن وزير العمل الألمانى نوربرت بلوم انه بدون الدعم سيزيد عدد العاطلين فى شرق ألمانيا والبالغ عددهم مليون عاطل بواقع ثلاثة ملايين أخرين إلى أربعة ملايين عاطل . ووصفت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى عادة ماتتسم بالحذر والرزانة ، فى تقريرها السنوى اقتصاد القطاع الشرقى بانه يشهد « انهيارا فعليا فى الانتاج والعمالة » . وبالاضافة إلى ذلك ، قد تصبح شرق ألمانيا مصدرا للشلل السياسى مما يخلق انقاسمات داخلية

لم تشهدها ألمانيا طوال سنوات مابعد الحرب . فعلى سبيل المثال انخفض الانتاج الصناعى لشرق ألمانيا خلال الفترة من يوليو عام ١٩٩٠ وحتى فبراير عام ١٩٩١ بنسبة ٤٣٪ فى حين زاد الانتاج فى غرب ألمانيا بأكثر من نسبة ٨٪ . وارتفعت معدلات البطالة فى القطاع الشرقى بين يوليو عام ١٩٩٠ ومايو عام ١٩٩١ فى حين انخفضت هذه المعدلات فى الغرب .

ومن الواضح الآن ان الجزء الأكبر من الاستثمار فى القطاع الشرقى للبلاد سيأتى من الحكومة وليس من الصناديق الخاصة . ويثير هذا شبح ارتفاع العجز فى الميزانية أو زيادة الضرائب أو كلاهما ، والضغوط التى تعانى منها برلين شرسة لدفع مرتبات لعمال ألمانيا الشرقية السابقة تساوى ماكان يحصل عليه العامل فى ألمانيا الغربية السابقة حتى وان لم تكن هذه المرتبات لها مايبررها من حيث انتاجية العمالة . ويخلق هذا وضعا معقدا فاسدا مكونا من التضخم وتردد رجال الاعمال من القطاع الخاص فى الاستثمار ومزيدا من الدعم الحكومى وزيادة الضرائب وتباطؤ معدلات النمو . وليست تلك وصفة للانسجام الاجتماعى أو الاقتصادى باى حال .

وتأتى الضغوط الناجمة عن الوحدة على قمة اسباب الانفجار الأخرى : بداية من تدفق اللاجئين من جميع انحاء أوروبا الشرقية وحتى تزايد المنافسة التجارية من جانب اليابان والدول الأخرى فى شرق أسيا . والاضافة إلى ذلك كان النصف الأخير من الثمانينات فترة طيبة لألمانيا بسبب النمو القوى لأسواق صادراتها . وغطى ذلك إلى حد كبير على المشكلات التى كانت تقلق ألمانيا قبل هذه الطفرة والتى مازالت غير ظاهرة على السطح وتتضمن قوانين العمل الصارمة وضرائب الشركات المرتفعة ، على سبيل المثال ، والتجديد الفنى الذى يتركز على اساس محدود من الصناعات . وتثير هذه الضغوط المستمرة قلق الكثير من الزعماء الألمان ومن المؤكد انها ستزيد احساسهم بعدم الأمان بدرجة أكبر مما تعتقد الدول الأخرى .

ومن المرجح ان تحسم ثلاث مجموعات من القضايا علاقات ألمانيا الخارجية ، وتدعم جميعها التركيز الألمانى المقصود على القارة الأوروبية . فأولا هناك ادارة عملية الاندماج الاسرع فى أوروبا الغربية وبصفة خاصة الوحدة النقدية والسياسية . وبصفتها أقوى عضو فى المجموعة الأوروبية فقد تصدرت ألمانيا المناقشات التى لم

يسبق لها مثيل حول ماإذا كان يجب التخلى عن السيطرة على العملات القومية لصالح عملة أوروبية موحدة ، ومأأذا كان يجب التخلى عن السلطة السياسية على قضايا السياسة الخارجية والأمن القومى من أجل بديل متخطى للحدود القومية لم يحدد بعد . كما كانت مركزا لكل هذه المناقشات . وتعتبر هذه القضايا اساسية للمجتمع الألمانى ويشبه الأمر كما لو ان أمريكا طولبت فى يوم ما بان تتقاسم السيادة على الدولار وقرارات الأمن القومى وتوفق القوانين المصرفية وقوانين السندات تنقيح تشريعاتها للأمن الاجتماعى والعمل حتى تصبح جميع هذه السياسات تقريبا مماثلة لسياسات شركائها التجاريين الكبار .

ويتمثل الاهتمام الثانى فى أوروبا الشرقية . فبرلين تدرك انها ستتحمل العبء الأكبر فى تكاليف اعادة البناء والتطوير . وقدرت مؤسسة « مورجان ستانلى اند كوربوريشن » فى تقدير كئيب فى نهاية عام ١٩٩٠ ان المنطقة ستحتاج استثمار يتراوح بين ٢٧٠ و ٣٧٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية لمنع الفوضى السياسية والاقتصادية . وبعد عام واحد ، أصدرت لجنة خاصة بأوروبا تابعة للأمم المتحدة تقريرا أكثر كآبة ، اشار إلى التراجع المستمر فى الناتج الاقتصادى للمنطقة الذى بلغ ٣٥٪ خلال السنوات الثلاث السابقة . وعلى عكس الحال بالنسبة للولايات المتحدة واليابان فان برلين لن تتمكن من ادارة ظهرها لهـذا الوضع . فألمانيا سيتعين عليها ان تبذل مافى وسعها للمحافظة على المنطقة فى حالة استقرار نسبى – بما فى ذلك ابرام معاهدات اقتصادية ثنائية وتقديم معونة فنية ومالية ضخمة والضغط على المجموعة الأوروبية لتقديم مزيد من المعونة وتقديم تنازلات تجارية للشرق . ومع ذلك فان الأمر الواضح انه ليس بوسعها ان تتحمل أى فشل .

ويمثل الاتحاد السوفيتى السابق مشكلة ثالثة . وهذا أخرج الوضع عن نطاق السيطرة لدرجة ان أية ارقام لن تفيد كثيرا فى توضيح عمق المشكلة . وبداية هناك تضخم يتخطى نسبة ٣٠٠٪ ولاتوجد عملة موثوق بها ويوجد نقص حاد فى المواد الغذائية والوقود والسلع الاستهلاكية ونظام توزيع منهار تماما وتراجع الانتاج بنسبة ١٥٪ سنويا . وفى ظل تزامن الثورات على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، وفى ظل حجم وتعقيد العملية الاقتصادية ، فلا توجد سابقة للازمة المتفشية – ولو حتى فى حالة ألمانيا واليابان بعد الحرب ، أو المكسيك أو شيلى فى ذروة أزمة الدين فى الثمانينات . وستكون ألمانيا هى جنة اللاجئين السوفيت الأولى ، أكثر من أى

دولة أخرى ، وسوف تعاني ألمانيا من التأخيرات فى سداد الديون ومن المردودات الاقتصادية التى تحدث فى أوروبا الشرقية مع امتداد حالة الفوضى السائدة فى الاتحاد السوفيتى السابق إلى تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ، وستصبح حالات عدم الاستقرار فى الجمهوريات مشكلة مستمرة وهائلة للزعماء الألمان .

ولقد ظهر التركيز الأقليمى لألمانيا ، على عكس نظرتها العالمية ، بوضوح في التوجهات المختلفة التى تبنتها فى أزمتى الخليج ويوغوسلافيا . ففى الحالة الأولى ، لم تكن تريد التورط . وفى الثانية تحدث الجميع ، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والسكرتير العام للأمم المتحدة وكانت أول من اعترف بالجمهوريات المنشقة . ويمكننا ان نتوقع المزيد من التركيز على القضايا القريبة منها . وقد قال وزير الخارجية هانز ديتريش جينشر بعد فترة قصيرة من انتهاء حرب الخليج : « ان ألمانيا تتحمل عبئا أكبر من نصيبها العادل من مسئولية اقامة عالم يسوده السلام » . وفى اشارة إلى الاعباء المتزايدة على دافعى الضرائب الألمان ، طرح اوتو لامبسدورف زعيم الحزب الحر الديمقراطى المشارك فى الائتلاف الحاكـم ، الأمر على النحو التالى : « لقد وصلنا إلى نهاية الخيط » .

القيادة الجماعية

هل هناك بديل للاسلوب الذى مورست به الزعامة فى الماضى ؟ وهل يمكن ان يكون هناك نوع من القيادة الجماعية ، مجلس ادارة من الثلاثة البار بدلا من قوة واحدة مسيطرة ؟ .

وتبدو القيادة المشتركة ملائمة لفترة لاتتمتع فيها أى دولة باحتكار القوة وفى ظل وجود مشكلات كثيرة يتعين مواجهتها بشكل تعاونى . ونظرا لأن أمريكا واليابان وألمانيا ظلت لفترة طويلة حلفاء ، فان الادارة الجماعية رغم انها قد لاتكون افضل الحلول فانها قد لاتكون مستحيلة وقد تنجح فى مواقف واحداث معينة . ومع ذلك فانه توجد اسباب عديدة تجعل من المرجح ألا ينجح أى جهد مشترك ، على الاقل إلى الحد الضرورى للتغلب على الكثير من المشكلات التى تلوح فى الافق .

واذا نحيت جانبا الملاحظات التافهة بشأن التعاون ، فان مصالح الثلاثة، الكبار ليست متطابقة فى العديد من المواقف الحاسمة . فعلى سبيل المثال هناك

فرق بين الاشارة إلى انه لكل منها مصلحة فى استقرار العملة ولكن أى دولة ستقبل ان تزداد عملتها قوة واى دولة ستقبل تخفيض قيمة عملتها من أجل استمرار العلاقات بصورة طيبة ؟ وهناك فرق بين الاعتراف بضرورة حماية البيئة ومايجب القيام به اذا كان للأهداف المشتركة آثار مختلفة تماما على كل دولة ؟ .

وهناك أمر جوهرى بدرجة أكبر فالثلاثة الكبار غرماء اقتصاديين شرسين . وسوف يتنافسون على نفس الاسواق بما فى ذلك اسواقهم الداخلية . كما سيتنافسون على رأس المال . وسيحاولون الهيمنة على نفس صناعات التكنولوجيا المتقدمة . وسيقومون بكل هذا انطلاقا من قواعد اقتصادية مختلفة ، ومستخدمين نماذج مختلفة من الرأسمالية . وقد يتحدث الخبراء الاقتصاديون عما سيجنيه الجميع من تزايد التجارة والاستثمار ولفترة من الزمن قد يكونون على صواب ، ولكن خلال السنوات القادمة من المؤكد ان ينظر السياسيون وغالبية المواطنين فى الثلاثة الكبار إلى هذه المنافسة الشرسة الشاملة بمنطق الفائز والمهزوم .

وهناك ايضا قضية مثيرة تتعلق بالقدرات العسكرية المختلفة وتأتى فى قمة المنافسة الاقتصادية . وحتى إذا كانت القوات والصواريخ أقل أهمية عما كانت عليه خلال الحرب الباردة ، فانها لن تكون غير ذات صلة بالموضوع ، وسوف تضيف ، على ادنى تقدير ، للتوترات التى تنطوى عليها الادارة العالمية المشتركة . ومن الحتمى ان تحاول أمريكا ان توازن مشكلاتها المرتبطة بالمنافسة الاقتصادية باستعراض العضلات على المستوى السياسى ، ومن الحتمى ان تخلق مثل هذه المحاولات أحيانا استياءاً كبيراً من جانب اليابان وألمانيا مما يؤدى إلى شكل من المقاومة ورد الفعل .

وبالاضافة إلى ذلك فانه يتعين ان تكون كل دولة مستعدة لتقدم مساهمات متوازية إلى حد ما من أجل اقامة نظام ادارة جماعى حقيقى . ومن غير المرجح ان يحدث ذلك خلال التسعينات . فكما قال الرئيس بوش فان امريكا تملك « من الاستعداد أكثر مما تملك من المال » وتقف اليابان فى الوضع المعاكس ، وخاصة مع استمرار نمو فائضها المالى . وفى ظل مهمتها فى الشرق فان ألمانيا قد تكون مفتقدة لكلا الأمرين ، على الاقل فى خارج فنائها الخلفى . وبعبارات أخرى ، فان المواقف المختلفة شديدة التعقيد بما يعوق أقامة توازن فعال فيما بينها . وقد تزيد الادارة الجماعية من حدة التورترات بدلا من تخفيفها .

وأخيرا ، لاتوجد سابقة لمشاركة السلطة بين عدد من الدول . فتاريخيا يتميز الأنا القومية والتوجهات الوطنية بالقوة الشديدة وحين يتم تقاسم المسئولية ، لن يملكها أى طرف . وهناك عدم استقرار دائم حين يكون هناك أكثر من زعيمين : حيث يقف البعض مع البعض الأخر مما يخلق الشكوك والتحالفات . وفيما يلى عينة مما قد يحدث :

واشنطن وبرلين ضد طوكيو . ويمكن ان تتكون « عصابة » أمريكية – أوروبية ضد اليابان بسهولة مع مقاومة طوكيو النداءات لفتح اقتصادها سريعا وإلى اقصى حد كما يطالب الأخرون . ولم تكثف أمريكا وأوروبا الضغط حتى الآن على اليابان إلا على المستوى العام واللفظى . والآن يمكن ان ينسقا استراتيجاتهما .

وبالاضافة إلى ذلك ، سيكون لبعض الشركات الأوروبية الكبيرة المرتبطة بصناعات التكنولوجيا المتقدمة ، مصلحة قوية فى تشكيل تحالفات مع الشركات الأمريكية لحماية نفسها من المنافسة اليابانية . وتتضاعف هذه الاحتمالات مع تدفق النتائج الكاملة للاستثمارات غير التقليدية فى التصنيع والتوزيع فى منتصف التسعينات . وبالطبع فسوف يبرم الأوروبيون تحالفات مع الشركات اليابانية ايضا . ولكن لاسباب ثقافية ، ونظرا للروابط القائمة منذ فترة أطول ، فانه من المؤكد انها ستفضل الشركات الأمريكية .

فيكف سيكون رد فعل الشركات الأمريكية ؟ ان الاجابة صعبة فى ظل الاعتماد الواقعى على اليابان بالفعل . ولكن مع نمو اعتماد الشركات الأمريكية على اليابانية ، فان نوعا جديدا من التنوع قد يحتل أولوية متقدمة . فعلى سبيل المثال ، فإن ارتباط « أى . بى . إم » مع سمينز مصدرا أخر لرقائق الذاكرة ويقلل من اعتمادها على شركات كهيتاشى أو توشيبا التى لاتعد منافسين فى مجال صناعة الرقائق فقط ولكنها تنافسها ايضا فى قطاع الاليكترونيات والكومبيوتر الكامل .

وقد تقف واشنطن وطوكيو ضد برلين . فسوف تراقب أمريكا التزامها المعلن تجاه المجموعة الأوروبية على ان تظل مفتوحة امام التجارة والاستثمار الدوليين . ولكن اذا جرت السوق الأوروبية قدمها ، فان واشنطن ستحاول ان تمارس ضغطا ضخما على برلين . ومن المؤكد ان تنظم إليها طوكيو ، التى تشعر بالعصبية بالفعل تجاه اجراءات الحماية الأوروبية المحتملة .

ومن المرجح ان تظهر مشكلة أخرى مع أوروبا مع استمرار اختراق الصناعة اليابانية للولايات المتحدة . فسوف تصدر أمريكا منتجات الشركات التى يملكها اليابانيون ، ولكنها مندمجة تماما فى أمريكا وتضم أطقم عمل أمريكية . فعلى سبيل المثال ، بدأت الولايات المتحدة تصبح مرة أخرى مصدرة للسيارات . ولكنها ليست سيارات بويك أو ميركورى ولكنها هوندا وتويوتا . وستصدر أمريكا لليابان آلات الفاكس وأجهزة الطباعة التى تعمل بالليزر التى تنتجها شركات مثل كانون وريكوه . وسوف يخلق أى رد فعل أوروبى ضد هذا الهجين اليابانى – الأمريكى عاصفة نارية فى واشنطن .

وبالاضافة إلى ذلك ، فانه من المفهوم الأوروبى يوجد مصدران للشك فيما يتعلق بالعلاقة الأمريكية – اليابانية . الأول هو ان الاعتماد المتبادل للدولتين مستمر بلا توقف ، وسوف يدفعهما لعلاقة أوثق . ويمكن للأوربيين ان يشيروا إلى العدد الضخم من عمليات الشراء اليابانية للشركات الأمريكية ، والعدد الكبير من المشاريع والتحالفات الاستراتيجية الأمريكية – اليابانية . والسبب الثانى فى قلق المجموعة الأوروبية يتمثل فى التنوع المحتمل فى الصفقات التجارية الثنائية بين واشنطن وطوكيو الذى قد يؤدى لاستبعاد أوروبا . وبالإضافة إلى ذلك يشعر كثير من الأوروبين بالقلق من اعتزام الولايات المتحدة واليابان بالأنفراد وبالهيمنة على منطقة المحيط الهادئ المفعمة بالحيوية .

ويمكن ان تنضم طوكيو إلى برلين ضد واشنطن ، فاليابان وألمانيا ظلتا المساندين الماليين الرئيسيين لانكل سام (على الرغم من تقلص الدور الألمانى مؤقتا مع التهام عملية الوحدة لمبالغ مالية ضخمة) . وفى المستقبل قد يكون للدولتين ماتقولانه لواشنطن فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية ، كما يفعل أى مسئول مصرفى أخر . وقد تهاجمان مبالغ العجز فى الميزانية الأمريكية وتتجاهلان الدولار ، وقد ينتقدا المشكلات الاجتماعية الداخلية مثل نظام التعليم . وفى الماضى كانتا تترددا فى التصرف بشكل منسق ولكنهما قد تفعلان ذلك فى المستقبل . والمنطق فى وجود جهد منسق بين طوكيو وبرلين مبنى على اساس ان أياً منهما بمفردها لن تشعر بالارتياح فى مواجهة الولايات المتحدة بنفس القدر الذى ستشعر به إذا تصرفتا معا .

وقد بدأت التحالفات الاستراتيجية بين الشركات الألمانية واليابانية تظهر للمرة الأولى منذ أجيال خلال السنوات الأخيرة . وابرمت ديملر بنز وميتسوبيشى اتفاقا واسعا للتعاون فى مجال الفضاء وانتاج السيارات . وتنسق شركة ماتسوشيتا للصناعات الكهربائية وسيمنز استراتيجياتهما فى مجال انتاج وتوزيع أجهزة الكمبيوتر الشخصى فى السوق الأوروبية . وأتفقت « سى ايتوه اند كوربوريشن » و « كلوكنر - ويورك » على اتفاقية واسعة النطاق تتضمن عمليات الصلب والآلات والكيماويات . ويمثل مزج المهارات الهندسية والاهتمام بالنوعية والاستفادة من رأس المال الذى تنطوى عليه هذه الروابط قوة جديدة محتملة ومرعبة فى الاقتصاد العالمى - قوة منافسة مباشرة للصناعة الأمريكية .

وفى النهاية ستظهر حالات محددة سيقرر الثلاثة الكبار فيها معا كيفية التعامل مع أى مشكلة وتبنى مسارا واحدا . وقد تستدعى أزمة اقتصادية ضخمة مثل انهيار سوق الاسهم فى عام ١٩٨٧ أو انهيار اقتصاد دولة كبولندا ، مثل هذه الجهود . ولكن ، يجب ألاتتعرض للخداع إذا نظرنا للتحديات الأوسع : فلايوجد بديل لدولة أو دولتين لديهما ليس فقط الرغبة فى ان تتحملا المسئولية ولكنهما ايضا تتمتعان بوضع قوى وموثوق به للقيام بذلك .

وحتى الآن لايوجد مرشحون كبار . وقد تكون هذه هى أكبر مشكلة على الاطلاق فى ظل تحديات التسعينات . والعالم مع ذلك لايثبت على حال على الاطلاق ، ومن المحتمل ان يبرز طرف كنتيجة لتغييرات فى السياسة والسلوك لاتبدو محتمله اليوم . وإذا كان هناك طرف سيبرز فسوف يكون الولايات المتحدة ، حيث ان المعوقات فى اليابان وألمانيا ،التى تمنعهما من ان تكونا زعيمتين عالميتين محتملتين ، عميقة الجذور وكما رأينا ، فإن العقبات التى تواجه أمريكا نفسها صعبة بدرجة غير عادية . ولكن يجب ألا يمنعنا ذلك من التساؤل عما يجب القيام به للتغلب عليها .

الفصل الثامن

أمريكا فى العقل الأمريكى

الفصل الثامن

أمريكا فى العقل الأمريكى

مع انتهاء الحرب الباردة أختفت الخطوط العامة التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية . وكانت كل مقدماتنا المنطقية الراسخة عن التحالفات السياسية ، والحرب والسلام ، وعن الزعامة العسكرية والاقتصادية ، وعن القواعد الاساسية للتجارة والاستثمار كلها كانت مبنية على اساس وجود المنافسة الأمريكية – السوفيتية . ومع تحلل هذا النظام الدولى لم يعد فى الامكان اعتبار جميع المفاهيم القديمة تقريبا كأمور مسلم بها .

وبالطبع ، فانه رغم الحوادث الدرامية التى شهدتها السنوات القليلة الماضية ، فسوف تظل هناك استمرارية لبعض الاهداف الاساسية للسياسية الخارجية الأمريكية فسوف نظل بعيدين عن الشعور بالارتياح تجاه صعود أى قوة فى آسيا أو أوروبا بدرجة غير مناسبة ، وبصفة خاصة اليابان وألمانيا . وسوف تستمر رغبتنا فى ان يتبنى العالم أفكار توماس جيفرسون وآدم سميث ، وسوف يستمر اهتمامنا الثابت بوجود اقتصاد عالمى مفتوح لانتاجنا من الحبوب ومعداتنا الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وبنوكنا . وسوف نشعر بالقلق تجاه التهديدات لأمننا القومى من الارهاب والانتشار النووى . وسنحاول حماية المواطنين الأمريكيين والشركات الأمريكية التى يساء معاملتها فى الخارج ، وسوف نحتج ايضا على انتهاكات حقوق الانسان التى يتعرض لها غير الأمريكيين . ولكن الساحة الدولية ستكون مختلفة تماما عما كنا نعرفها وستتطلب السياسات الفعالة تركيزا ذهنيا أمريكيا مختلفا للغاية .

وسيكون ايجاد مفاهيم جديدة فى الداخل والخارج أكبر تحدٍ لأمريكا مع اقترابنا من القرن الجديد . والأمر ليس فقط قضية تحديد مايجب علينا القيام به ولكن ايضا اعادة تقييم مانحن عليه بالفعل . ولن تكون التغييرات الاضافية كافية . ولن يكفى ان نخرج انفسنا فقط من حالة الركود هذه ، أو القيام ببعض الخطوات تجاه اقامة نظام رعاية صحية أفضل أو تحويل الاعتمادات من ميزانية الدفاع إلى البرامج الاجتماعية . نقول انه – رغم أهمية كل ذلك – فاننا فى حاجة لثورة ، ولاشئ اقل من ذلك ، فى الأسلوب الذى نرى به انفسنا ومشاركتنا فى العالم .

ويجب ان نتحرك سريعا كى نلملم شتات انفسنا ونلحق بالنظام العالمى المتغير ، لأن الزمن ليس فى صالحنا . وبالمقارنة باليابان وألمانيا ، فان امكاناتنا الاقتصادية فقيرة وتأثيرنا السياسى يضعف . بينما أسهمهما الاقتصادية ، ومن حيث التوجهات فى الاستثمار ، والانتاجية ، ونصيبهما فى السوق من التكنولوجيا المتقدمة ، والتعليم والتدريب ، أقوى . كما أن بنوكهما وصناعتهما فى وضع أفضل ، ومشكلاتهما الاجتماعية أقل حدة بكثير من مشكلاتنا . وفى الوقت نفسه ، فقد ظهر فراغ الزعامة حيث تغير بشكل جذرى دورا واشنطن وموسكو ، وذلك مع ظهور كتل اقتصادية اقليمية بزعامة ألمانيا واليابان ، تتحدى رؤيتنا المستمرة منذ أمد طويل لاقتصاد عالمى موحد يدار وفقا للمفاهيم الأمريكية وتعززه البنوك الأمريكية والشركات الأمريكية والدولار الأمريكى . ومن المحتمل إلى حد بعيد ان تطيح هذه المسارات المختلفة بين الثلاثة الكبار بالعلاقات السياسية والاقتصادية القائمة إلى نقطة اللاعودة ، وهذا على الاقل مايعلمنا اياه التاريخ بشأن مايحدث حين تنتقل القوة بشكل مفاجئ مثير بين الدول . ويتمثل الخطر الحقيقى فى تكرار ماحدث فى العشرينات والثلاثينيات حين ساد التفكك والفوضى ، حين فشلت دولة واحدة فى تحمل تحدى الزعامة وحين تغلبت المنافسة والمواجهة على قدرة الدول على العمل معا .

وحتى الآن تكاد أمريكا ألا تكون قد بدأت فى عملية اعادة التوجيه التى يجب القيام بها . بينما نحن منهمكون فى الأمور اليومية ومستقطبون حول قضايا مثل الاجهاض والحد من انتشار الاسلحة النارية أو التحرك الايجابى . وتقوم وسائل اعلامنا بتحليلها السياسى على اساس احداث ضوضاء بلا مضمون ، ويضع سياسيونا استراتيجياتهم وفقا لذلك . كما تحظى الحياة الجنسية لمسئولينا بقدر من الاهتمام أكبر من التحلل المثير للنسيج الاجتماعى الأمريكى . ويتم تماما تجاهل حل المشكلات القديمة الحيوية لمستقبلنا – مثل قضايا البنية الاساسية المادية والتعليم والتدريب المهنى لمواطنينا وقضايا المنافسة التكنولوجية ونمو معدلات الفقر وتزايد التفاوتات فى الدخول . كما لا تحظى علاقتنا باليابان وألمانيا التى لايمكن فصلها عما يسمى بالقضايا الداخلية سوى باهتمام ضئيل . والسؤال الكبير يتمثل فيما إذا كانت أمريكا ستنحرف عن المسار الصحيح أو ما إذا كانت ستحشد الإرادة والطاقة اللازمين لمواجهة الحقائق الجديدة .

تعريف المشكلة

من الضرورى ان نعرف التحدى الذى نواجهه بصورة صحيحة . ويجب ان نبدأ بالاتفاق على مالا تعنيه المشكلة . ولايتمثل الأمر فى افتقاد الولايات المتحدة للقدرة على المنافسة بنجاح مع الدول الأخرى ، فلا يوجد أحد ينفى حقا المصادر المادية الضخمة الأمريكية ، وحيوية شعبها والطبيعة المجددة لأسواق المال بها والقوة الكامنة فى اقتصاد متنوع يصل حجمه إلى ستة تريليون دولار . والقضية ليست اننا غافلون عن المشكلات الخاصة بقدرتنا على المنافسة . فبخلاف الزيادة الضخمة فى عدد المنتجات الأجنبية التى نستخدمها ، هناك اجماع بين غالبية الخبراء على ان أمريكا تفقد أرضا فى العديد من الصناعات الهامة مثل السيارات والصناعة الاليكترونية الاستهلاكية ، وهناك ايضا اجماع على تلك الصناعات التى نحتاج فيها إلى دعم قدرتنا على المنافسة ، مثل برامج الكمبيوتر ومعدات الاتصالات وآلات القياس والمواد المتقدمة والفضاء والطيران والتكنولوجيا الحيوية . ولاتكمن المشكلة فى تحقيق اليابان وألمانيا النجاح بالتحايل على القوانين ، فالقليلون سيوجهون مثل هذا الاتهام لألمانيا ، وحتى مخالفات اليابان للقانون التجارى المقبول بشكل عام يعد مشكلة صغيرة بالمقارنة بالحقيقة المتمثلة فى ان هيكل نظامها الاقتصادى مختلف للغاية عن هيكل نظامنا الاقتصادى . وليس الأمر ان اليابان وألمانيا مدينتان لأمريكا بأى شئ بسبب كرمها فى الماضى وانهما عاجزتان عن سداد هذا الدين ، فهذا هو الوقت المناسب كى نضع الماضى خلف ظهرنا . وقد تكون كل هذه الاتهامات اعذارا ملائمة لكنها تغفل الحقيقة : فأمريكا تسير فى الطريق الخطأ ، ليس بدرجة هامشية ولكن على نحو أساسى . وببساطة ، فإن المشكلة تكمن بداخلنا ، وتتمثل فى الفشل فى التكيف كأفراد وكدولة مع العالم الذى يتشكل حاليا . وقد فشلنا فى تشخيص مشكلتنا بصورة صحيحة ، والاعتراف بالمسافة الشاسعة التى يتعين علينا ان نقطعها حتى فى اعادة تنشيط مجتمعنا .

وقد ظل أكبر مصدر للقوة الأمريكية دائما هو الحلم الأمريكى : النمو الاقتصادى ، والفرصة المتساوية والحركة الصاعدة لأعلى . وكان هذا الحل ، وتحقيقه بعد ذلك ، هو الذى أعطى هذه الأمة حيويتها وثقتها بنفسها وقوتها بشكل متكرر . وكان هذا الحلم هو الذى مكننا من ان نخرج منتصرين فى عام ١٩٤٥ ، وان نرعى اليابان وألمانيا طوال عقود كاملة من اعادة التأهيل المادى والسياسى ومساعدة الكثير من دول العالم الثالث على النمو وقيادة الغرب وغالبية

دول شرق آسيا فى المعركة ضد الشيوعية . ومالم يوجد تصميم قومى على اصلاح مجموعة السياسات الداخلية بأكملها التى ضلت ودمرت هذا الحلم ، بداية من الفساد المالى حتى جمود دخول الطبقة المتوسطة ومن تدهور مدارسنا العامة إلى نظامنا للرعاية الصحية الذى يعد فضيحة كاملة ومن فشلنا فى القيام باستثمارات طويلة الأجل حتى نمو مناطق الجرائم المسلحة فى المدن ، مالم يمكننا تحويل دفة هذه التوجهات ، فإن الأمر المرجح يتمثل فى حدوث الانحطاط فى اسلوب حياتنا الباقى فى الاذهان ، هذا دون ذكر ما سوف يلحق بالقوة والنفوذ الأمريكيين فى العالم .

والحقيقة اننا لسنا مؤهلين كما يجب للقيام بالتغييرات الضرورية . فقدر كبير من هويتنا الذاتية مبنى على اساس مبادئ عفا عليها الزمن . ومازال قدر كبير من تفكيرنا وموهبتنا ومصادرنا محشود من أجل الصراع العسكرى . ويهدف قدر كبير من سياستنا الاقتصادية لارضاء الاستهلاك قصير المدى . وفى العهد الجديد ، كما كتب الخبير الاستراتيجى العالمى ادوارد لوتوارك « سيحل استثمار رأس المال الصبور محل قوة النيران وستحل عملية تطوير المنتجات المدنية محل التجديد والتطوير العسكرى ، وستحل عمليات اختراق الاسواق الاجنبية محل وجود الحاميات على التراب الأجنبى » . وبنفس القدر من الصدق فان الفجوة التعليمية التى تفصل أمريكا عن اليابان وألمانيا هى على نفس القدر من الخطورة كالخلل العسكرى فى حالة الحرب ، وتمثل مشكلات التفتت الاجتماعى الأمريكى ضررا على أهدافنا الاقتصادية العالمية لايقل عن الضرر الذى تحدثه الاسلحة الفاسدة فى المعركة .

تغيير نظرتنا لانفسنا

كيف يتعين علينا ان نتغير ؟ لقد ظل الأمريكيون مشربين باحساس بان التقدم حتمى –وان كل شئ سيسير دائما إلى الافضل . ولقد ظللنا دائما واثقين من ان المزيج المكون من مصادرنا الطبيعية الغنية واراضينا الشاسعة الممتدة وحكومتنا التى لا تتدخل فى أى شئ ، نسبيا سيضمن نمو دخولنا وفرصنا . واعتبرنا ان تلقى اطفالنا تعليما أفضل مما تلقيناه وانه سيتاح لهم مجال اختيار أوسع لما سيقومون به وانهم بالتأكيد سيكونون اكثر احساسا بالامان ، ماديا وماليا ونفسيا ، كلها أمور مسلم بها . وكتب لويس لاخام رئيس تحرير « هاربيرز » يقول : « لقد كنا دائما

نفكر فيما سيحدث وليس فيما هو حادث ، نفكر فى امكانات المستقبل وليس فى ميراث الماضى » .

ولم تعد أى من هذه الافتراضات ذات قيمة اليوم . فلم يعد التقدم الحالى امتيازا ينبئ بمولد جديد للأمريكيين . وساء تم قياس هذا التقدم بالنمو الاقتصادى أو الانتاجية أو متوسط الدخل الحقيقى للأسرة أو القضاء على الفقر ، أو فى الواقع باى شئ تقريبا غير دخل الاثرياء ثراءا فاحشا ، فسوف يتضح ان قطار النمو تباطأ بدرجة مثيرة . وان توقعاتنا تتراجع يوميا حول وجهته ، حيث نشعر ان قدرتنا على المنافسة تتجمد أو تنكمش وانه حتى أصعب تحديات المنافسة مازالت تلوح فى الافق . وكما توضح أرقام العجز الضخمة على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات والمقاطعات ، فان الطلب على المصادر الطبيعية لامتنا يفوق العرض ويتعين علينا بشكل متزايد ان نعيش بقدر أقل من هذه المصادر . وقد اعتدنا على التعايش مع مزيد من الضغوط ومزيد من انعدام الثقة ومع المزيد من الشركات العاجزة على التصدى للمنافسة الاجنبية والمزيد من الطرق والجسور التى تعانى من حالة متدهورة والمزيد من التقارير حول فشل مدارسنا العامة ومزيد من الجريمة والمزيد من المشردين بلا مأوى . وفى الوقت الذى تحاول فيه واشنطن الوفاء بالاحتياجات فقد اعتدنا على الاقتراض من انفسنا ومن اطفالنا وذلك دون الاشارة للاقتراض من طوكيو وبرلين . ولايوجد قانون يقول ان مثل هذه الظروف لايمكن تغييرها ، ولكن لايوجد سبب للاعتقاد بانها ستتغير فى ظل السياسات الحالية . والأمر يعود إلينا من اجل وقف قبول حتمية حدوث المزيد من التدهور .

ومن المفاهيم الأخرى التى عفى عليها الزمن بشأن صورتنا التى رسمناها لأنفسنا ؛ المفهوم الذى يربط الهوية الأمريكية بالتخوم وبالفردية القاسية التى تضمنتها . فحين كانت التخوم تعنى التوسع عبر الولايات المتحدة كقارة أو حتى عبر المحيط الهادئ كانت الدروس والمعارف المكتسبة عوامل محركة هامة للشعب الأمريكى . وحين كانت التخوم تعنى بعد الحرب العالمية الثانية ، امتداد القوة والنفوذ الأمريكيين إلى كل ركن من العالم الحر ، أو حين كانت تعنى اكتشاف الفضاء الخارجى . فقد كان هذا ايضا ينطوى على معنى حقيقى لحياتنا . ولكن زيادة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب اعادة تحديد ماهية أبعد لحدود اليوم ، وهى ليست الهدف الرئيسى من اجل الوصول للمريخ وليس اطلاق سراح الجمهوريات السوفيتية السابقة . فالتخوم التى يجب غزوها تتمثل فى التحدى

الذى نواجهه لتحسين حياتنا فى الداخل ، بما فى ذلك تعليم أطفالنا وانقاذهم من الفقر ، وتطبيق خبرتنا العلمية لمواجهة السرطان والايدز وترجمة تطوراتنا إلى تكنولوجيا تجارية نافعة ، والتكيف مع التعددية العرقية والعنصرية . وهذه التحديات ليست جديدة فى حد ذاتها ، ولكنها اليوم فى حاجة لان يتم مواجهتها كأهم الاولويات وبجهد مكثف أضفاه الأمريكيون تاريخيا لأكثر مهامهم القومية أهمية .

ونحن فى حاجة لأعادة تقييم عالمية قيمنا – والتقليل من ولعنا لحمل « الرسالة الأمريكية » للخارج واستخدام « المدينة الفاضلة التى شيدناها على قمة الجبل » كنموذج للجنس البشرى . فعلى امتداد تاريخنا تناوبنا بين التشجيع الضخم لاسلوب حياتنا فى الخارج ، وبين تحولنا لنموذج سلبى لايشجع الأخرين على تقليده . وطوال فترة الحرب الباردة أخترنا الطريق الذى ينطوى على قدر أكبر من الفعالية .

ومرة أخرى حان الوقت لكى نصيغ مؤسساتنا قبل ان يملأنا الحماس لتصدير افكارنا . ولايعنى الأمر انه يتعين علينا التوقف عن تشجيع تبنى قيمنا فى الخارج للأبد . ولكن كيف يمكننا طرح النموذج الأمريكى للأخرين حين يكون فاسدا فى الداخل ؟ .

ومازال جزء من الرؤية بالشخصية الأمريكية التى عفا عليها الزمن مرتبطا بذكرى السلام الأمريكى ، وهو عصر القدرة الكلية الذى ظل سائدا طوال عشرين عاما بعد الحرب العالمية الثانية . وكان هذا عصر ساده رخاء ليس له مثيل ، حين كانت المنافسة الاقتصادية الاجنبية غير معروفة على الاطلاق بالفعل ، وحين كان الدولار هو الملك ، وحين كان فى امكاننا تحمل نمط استهلاك غير مقيد لأننا كنا مازلنا نستثمر فى المستقبل ، وحين كانت البراعة العسكرية هى أهم شئ وكان فى امكان مجمع الصناعات العسكرية نفسه ان يضخ اعتمادات مالية لدفع الاقتصاد فى اوقات التراجع الاقتصادى . وكانت تلك سنوات خاصة للغاية فى التجربة الأمريكية ، يتم تذكرها وحتى التعلق بها باعزاز . ولكن بالنظر إلى الوراء ، فانها كانت مرحلة انتقالية بين الانهيار الكامل لليابان وألمانيا وعودتهما للحياة واحتلال مكانة فى عالم تسوده المساواة بطاقتهما ومواهبهما وطموحاتهما التاريخية . ونحن فى حاجة لايجاد سبيل لوضع هذه السنوات وماتمثله خلفنا ، فى الوقت نفسه ألا نكون انهزاميين أو شاعرين بخيبة الأمل إلى الحد الذى يجعلنا نفشل فى فهم امكاناتنا الضخمة للمستقبل .

رؤية انفسنا فى العالم

يجب علينا حين يصل بنا الامر لرؤية انفسنا فى اطار عالمى جديد ان نركز ليس فقط عما يبدو ، بطريق الخطأ ، اهتمامات داخلية صرفة ولكن ايضا نركز على طوكيو وبرلين . وطوال الخمسة والاربعين عاما الماضية كنا نقيم انفسنا فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وخلال الاجيال القادمة ستكون اليابان وألمانيا هما المعيارين المعتمدين . وفى الواقع ، يجب ان نكون مستعدين للحقيقة التى تفيد بان الحقبة التاريخية القادمة ستشهد عودة هاتين الدولتين كعنصرين محوريين على الساحة العالمية ، مع تغير الدور الأمريكى كثيرا عما كان عليه من قبل .

لقد أضافت مواجهتنا مع السوفيت إلى ولعنا برؤية الأمور . أما بيضاء إو سوداء . فقد كان يوجد العالم الحر والكتلة الشيوعية ، الاخيار والاشرار . وكان هناك كل شئ أولا شئ وخلال العقود القادمة ستكون التصنيفات اكثر غموضا . فبالطبع ستظل اليابان وألمانيا صديقتين لنا فى مجالات عديدة ولكنهما ستكونان ايضا أشرس منافسينا . وسيتعين على زعمائنا السياسيين ان يصفوا النظام العالمى الجديد بطرق تتخطى القياس التقليدى لرعاة البقر والهنود الحمر . وتلك ليست مهمة سهلة فى ضوء عمليات تبسيط الأمور التى اعتدنا عليها . والخطر من اخفاء خلافاتنا مع اليابان وألمانيا سيتمثل فى نمو الاستياء فى الولايات المتحدة ولن يكون الأمريكيون معبأين بصورة ملائمة وسيلى ذلك فى النهاية ردود افعال حادة . إلا انه يكمن ايضا خطر فى وصف طوكيو وبرلين بالعدوين . فسوف ينمى ذلك الاستياء فى الخارج ويخلق شعورا فى هاتين الدولتين باننا أعداء لهما وبالتالى يدمر أى فرصة للقيام بتعاون وثيق فى اكثر الأمور أهمية بالنسبة لنا . ويجب ان نجد طريقا وسطا ، ونصيغ ماسوف يكون الاختيار الحقيقى لرئيسنا ومستشاريه وزعامة الكونجرس .

ويعنى تعلم الحياة فى عالم أكثر تعقيدا بالاضافة لاشياء أخرى ، ان ننحى جانبا الاختيار الكاذب بين المشاركة الايجابية فى العالم ومحاولة خفض مشاركتنا . والقضية التى نواجهها ليست السياسة الخارجية فى مواجهة السياسة الداخلية ، ولكن كيفية تحقيق التوازن الصحيح . وفى ظل نمو التجارة والاستثمار وسوق العملة والدين الخارجى والعلاقات التكنولوجية وانظمة النقل والاتصالات العالمية ، لايمكننا الانسلاخ من العالم ، وأمريكا لايمكنها « العودة للوطن » . فالاعتماد

المتبادل أصبح حقيقة لايمكن التراجع عنها ، سواء يتم قياس ذلك بنسبة مبيعات السلع المصنعة التى تبيعها الشركات الأجنبية فى الولايات المتحدة وتبلغ ١٠ ٪ أو نسبة القروض التى يحصل عليها الأمريكيون من البنوك الأجنبية وتبلغ ٢٠ ٪ أو نسبة سندات الخزانة الأمريكية التى يشتريها الأجانب وتبلغ ٣٠ ٪ أو العجز التجارى الأمريكى المستمر . وتتمثل القضية الوحيدة فى كيفية ادارة هذه العملية المتبادلة . وأى مدى يحب ان نسمح بان يصل إليه ديننا الخارجى قبل ان نتحكم فى مبالغ العجز فى الميزانية ؟ وماهى اشكال التكنولوجيا التى يتعين ان نبقى عليها فى ايدى أمريكية لمصلحة الاستقلال والأمن القومى ؟ وماهى القواعد التى ستكون مطلوبة لخلق بيئة أكثر عدلا للاستثمار الأجنبى في الولايات المتحدة وفى الخارج ؟ يتعين ان تكون مثل هذه الاسئلة محور اهتمام الأمريكيين ، ويتطلب التعامل معها فعاليه متزايدة للسياسة الخارجية وليس تخفيض هذه الفعالية ، ولو كان ذلك عن طريق قوة دافعة مختلفة تماما عن تلك التى كانت سائدة خلال سنوات مابعد الحرب .

وكثيرا مايدور النقاش فى أمريكا بين أولئك الذين يقولون انه يتعين علينا ان نكون أكثر تماثلا مع منافسينا وبين أولئك الذين يقولون فى حججهم اننا يجب ان نجعلهم يشبهوننا بدرجة أكبر . ويتمثل جزء من الرؤية الأمريكية الواقعية لليابان وألمانيا فى رسم خط دقيق بين المحافظة على تقاليدنا والتعلم من نجاحاتهم . ويجب ألا يدعو احد إلى تخلى أمريكا عن تركيزها التاريخى على الفردية ، ولكن يتعين ايضا ألا ينفى أحد وجود مظاهر فى المجتمعين اليابانى والألمانى يتعين علينا ان نطبقها بصورة مفيدة .

وتتضمن بعض هذه المقومات على المستوى الأساسى التعلم من الاسلوب الذى يمزجان به بين الاعتبارات الاقتصادية التنافسية وبين سياساتهم الخارجية ، وتركيزهما على تطوير مصادرهما البشرية كما توجد دروس عملية لأمريكا فى ترتيبات العمل التعاونى فى اليابان وألمانيا بين الحكومة ومؤسسات الأعمال والعمال ، وحوافزهما المالية لتشجيع الادخار وبرامجهما لخفض الفقر الواسع النطاق والمشكلات الاجتماعية الملازمة له ، وانظمتهما التعليمية والتدريبية وتقنياتهما الصناعية المتقدمة . ويجب ألا نشعر بالزهو أو الغرور إلى الحد الذى يمنعنا من الاعتراف باننا نتخلف فى هذه المجالات كثيرا عن أهم حليفين وغريمين لنا .

ونحن فى حاجة لأن نفهم ان القوة فى هذا العالم الأكثر تعقيدا لن تكمن فقط فى القوة الاقتصادية والتناغم الاجتماعى ولكنها ستكون ايضا ذات صلة بطوكيو وبرلين . ولن تكون معدلات التخضم فى وطننا وأشكال الاستثمار وتكلفة رأس المال ومعدلات الأمية لدينا ذات معنى كبير مالم تقارن بغريمينا الرئيسيين على الدوام . وقال بول كنيدى ، المؤرخ الأخبارى الأمريكى الشهير لصعود وسقوط الأمم : « حين ندرك كيفية قياسنا للقوة الوطنية ، فمن الأهمية ان ندرك مايحدث للأخرين ، وللمجتمعات الأخرى والشعوب الأخرى والشركات الأخرى ، وان مايحدث خارج هذا البلد هو على نفس القدر من الأهمية لما يحدث لنا » .

ونحن فى حاجة للاعتراف بان أساس الهيمنة الأمريكية فى العالم أخذ يتلاشى . وأصبح الحديث عن اننا القوى العظمى الوحيدة مجرد لغو فارغ ، لأنه حتى إذا كان هذا صحيحا ، فانه يغطى على المأزق الذى نواجهه ، ويبالغ فى قدراتنا الحقيقية . وتلك ليست فقط مشكلة نفسية أو نتاجا لسياسات خاطئة . فان انهيار الشيوعية يعنى انتهاء ضرورة قيام أمريكا بحماية اليابان وألمانيا عسكريا ، مع انتهاء كل النفوذ الذى كان ينطوى عليه ذلك . وبالاضافة إلى ذلك فانه مع انتهاء القرن ، ستكون المناطق التجارية الرئيسية فى العالم وهى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا ، بنفس الحجم تقريبا فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى . ولم يعد هناك اساس اقتصادى أو سياسى للهيمنة الأمريكية وفى المستقبل سيتعين علينا ان نمارس سياسيات دولية بين أطراف متساوية نسبيا وهو أمر نادرا ما أضطررنا للقيام به فى النصف قرن الأخير .

فعلى سبيل المثال ، سيتعين على أمريكا ان تكون أكثر خبرة ، لأن تساند أحدى القوتين فى مواجهة الآخرى ، بان تقف فى صف اليابان ضد ألمانيا أو العكس ، وأن تكون جزءا من تحالف يضم دولا أخرى ضد برلين وطوكيو معا . ايضا سيتعين علينا ان نتوقع الأمر غير المتوقع والمتمثل فى امكانية قيام ألمانيا أو اليابان أو كلاهما بممارسة نفوذ حقيقى علينا ، كدائنين ومصدرين للتكنولوجيا الحيوية وكشركاء من الصعب أرضائهما بالدرجة التى تراها واشنطن هامة بشكل غير عادى . وحتى الآن لم يحدث هذا التدخل السافر فى الشئون الأمريكية ، ولكن مع تراجع هيمنتنا فى هذه المجالات الأكثر أهمية ، فقد يحدث ذلك . فعادة لا تتفق مصالح الدائنين مع مصالح المدينين ، وقد يكون للقوى الأقليمية اهتمامات أمنية مختلفة عن دولة لديها مصالح عبر الاطلنطى وفى المحيط الهادى والشرق

الأوسط . والتحدى الذى سنواجهه سيكون من المؤكد محاولة تجنب أى نوع من التكتل ضدنا . ولكننا سنحتاج ايضا ممارسة الضغوط فى ظل منظور الوضع الجديد للسياسة بما فى ذلك حقيقة تؤكد انه فى احيان كثيرة سيتعين على الولايات المتحدة ان تتحالف مع اليابان أو ألمانيا ضد الدولة الأخرى .

وخلال الحرب الباردة ، ربطنا كل أزمة بمنافستنا مع الاتحاد السوفيتى . وشوهدت الحرب الأهلية اليونانية والحرب الكورية وأزمة الصواريخ الكورية وڤيتنام ونيكاراجوا وافغانستان كجزء من من صراع عالمى ضد الشيوعية . ونحن لسنا فى حاجة ، الآن ، بالطبع لأن تفكر بهذا الاسلوب . فللمرة الأولى منذ أربعين عاما تتمتع أمريكا بترف السماح لأكثر النزاعات محلية بان تبحث فى المناطق التى تحدث فيها وان تسمح لها بان تمضى فى مسارها بدون أى التزام أمريكى لتقديم المال أو الرجال . وأصبح فى وسع واشنطن الآن تخصيص المزيد من الوقت والموارد للمشكلات الداخلية . وهذه ليست وصفة لعدم المشاركة ، فيجب ألا نلزم الصمت إذا كان الأمر يتعلق بالسلاح النووى ، أو حين تكون امداداتنا الحيوية من الطاقة مهددة ، أو إذا أسئ معاملة مواطنينا . كما ان هذا لايعنى الانسحاب من العالم ، فأمريكا تملك وسائل كثيرة يمكنها استخدامها لممارسة الضغط بخلاف التورط العسكرى ، تتضمن أساليب الثواب والعقاب الاقتصادى واستخدام أكبر للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى متعددة الجنسيات . وسيتعين علينا خلال السنوات القادمة تطوير سياساتنا فى هذه المجالات ولكن يجب فى النهاية ، أيا كانت الوسائل ، ان نواصل الضغط على اليابان وألمانيا كى تتحملا مزيدا من المسئوليات حتى إذا كان هذا يعنى بوضوح ان يكون لهما دورا أكبر فى عملية صنع القرار . فما هو الخطأ ، على أى حال ، من مطالبتهما بتحمل مزيد من الاعباء فى المناطق التى تمثل فنائيهما الخلفيين ؟ ولماذا يتعين ان يتمتعا بترف تخصيص كل اهتمامهما ومصادرهما فقط للقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر الاساس للقوة والنفوذ الوطنيين ؟ .

ومن المؤكد انه ليس من مصلحة الولايات المتحدة ان يتم تشجيع اليابانيين أو الألمان عمدا على الانفصال عن السياسات الأمريكية . ولكن يجب ألا نخضع لوهم باننا أصحاب نفوذ ضخم للغاية فى كل الأحوال ففى ظل غياب عدو مشترك ، تعتمد أفضل فرصة لأمريكا في الابقاء على هذه الدول متحالفة معنا بشكل منطقى ، على نجاح أمرين : الأول هو بناء القوة فى الداخل ، وهذا

سيمنحنا أدوات القوة – المنتجات القادرة على المنافسة والعملة القوية والموارد اللازمة لتقديم المعونة الخارجية – ويمنحنا النفوذ . كما سيعطينا ذلك سلاحا آخر يتمثل فى مجتمع يرغب الأخرون فى تقليده يسبب لطوكيو واليابان لأن تريد مانريده نحن وبالتالى تتبنيان سياسات مماثلة بشكل عام لسياساتنا . والأمر الثانى يتمثل فى بناء فعاليتنا فى المنظمات الدولية التى يمكن للكثير منها ان تمارس تأثيرا كابحا لجماح ألمانيا واليابان . وستكون الدبلوماسية متعددة الجنسيات أكثر صعوبة لواشنطن فى ظل غياب القدرة على الهيمنة كما كان الحال فى يوم ما . إلا أن طوكيو وبرلين تتميزان بقدر كبير من الحساسية تجاه الرأى العام العالمى، وتخشيان من العزلة . وتشعر كل دول العالم بشكل فعلى بالقلق من امكانية اتخاذ اليابان وألمانيا مسارات خاصة بهما . وبالتالى ، فان أمريكا لديها فرصة كبيرة لبناء تحالف قوى يؤيد أهدافها مكون من دول مثل بريطانيا وفرنسا وكندا والبرازيل والهند واندونيسيا ودول أخرى كثيرة تمارس نفوذا على الساحة العالمية .

التفكير فى السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

كشئ واحد

ان جزءاً من التحدى الذى يواجه أمريكا هو النظر للعلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية فى شكل جديد . ففى عالم تسوده المنافسة العسكرية ، من الممكن فصل التجارة وأسعار الفائدة والمنجزات التعليمية ، على سبيل المثال – حيث كانت جذور السياسة محلية بشكل واضح – عن القوات الاستراتيجية ونشر الصواريخ والتحالفات العسكرية التى كانت قضايا سياسة خارجية تقليدية . ولكن توجد اسباب كثيرة فى ان هذا الاختلاف بين السياسات الداخلية والخارجية لم يعد له اى معنى . فلم يعد بوسعنا القول : « ان السياسة تقف عند حافة الماء » .

وتزداد الحاجة لدمج السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية بسبب التغييرات المثيرة فى العالم خلال العقود القليلة الماضية . وفى أوج القوة الأمريكية ، رأينا أنفسنا كاقتصاد مكتفى ذاتيا يمكن الوفاء بغالبية متطلباته داخل حدودنا . ولم يكن الأمر اننا نتجاهل بقية العالم ، ولكننا كنا نشعر فى اذهاننا اننا لم نكن نعتمد على بقية العالم بصورة حيوية . ونحن نعلم جميعا ان هذا الوضع لم يعد حقيقيا ،

ولكن القليلين منا يتفهمون مدى الاختلاف الشديد التى أصبحت عليه الاحتياجات الأمريكية الآن .

ففى المقام الأول ، نحن فى حاجة اليوم لتعاون الدول الأخرى من اجل تحقيق أكبر قدر من اهدافنا السياسية . ومع تزايد الواردات بنسبة ٨٪ سنويا تقريبا خلال السنوات الخمس الماضية ، وهو مايزيد باكثر من ضعف معدل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة خلال نفس الفترة ، فلا توجد ضرورة للسخرية من اعتمادنا المتزايد على المنتجات الأجنبية فى كل جوانب حياتنا ، أو من اعتماد الاقتصاد على الواردات لتوفير القدرة على المنافسة التى تحتاجها بشدة الشركات الأمريكية . ومن المرجح انه لاتوجد ضرورة لتجاهل حقيقة تفيد بان الصادرات ، التى كانت ترفا فى يوم ما ، أخذت تزيد بنسبة ٩٪ سنويا وأنها أصبحت عاملا حيويا للنمو الاقتصادى الأمريكى ، وبخاصة فى وقت اصيبت فيه السياسة المالية بالشلل وبدا فيه النظام المالى الضعيف عاجزا عن الاستفادة من اسعار الفائدة الأقل . وبالاضافة إلى ذلك ، فنحن جميعا نعلم ، ان نسباً ضخمة من العجز المالى الأمريكى تمول من الخارج . ومع ذلك فانه بخلاف الشئون التجارية والمالية التقليدية ، توجد ضرورة للحصول على مساعدة خارجية لتطبيق القوانين الأمريكية الخاصة بعمليات التزوير فى البنوك والسندات ومنع تعاطى المخدرات وقضايا الاحتكار ، كما توجد بخلاف ذلك الحاجة لتنظيم متطلبات رأس المال للبنوك التى تعمل على نطاق عالمى ، وابتكار القواعد الخاصة بحماية البيئة وما إلى ذلك .

ومع ذلك فان السبب الثانى لضرورة المزج بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية يتمثل فى سيطرة قضايا ضاربة الجذور فى الداخل فى قائمة السياسة الخارجية . وكبداية تتمثل هذه القضايا فى التجارة والاستثمار والعملات والتعاون التكنولوجى . ولايوجد سبيل لأن تمارس أمريكا هيمنة حقيقة فى هذه المجالات مالم تملك قوة عمل ذات كفاءة عالية وقابلة للتكيف ، وشركات صناعية قادرة على المنافسة عالميا ، ونظاما مصرفيا صحيا وشعبا واثقا من نفسه لديه الارادة للاستثمار فى المستقبل بدلا من الخنوع ومحاولة التمسك بمكاسب الماضى فقط . وقد رأينا بالفعل إلى أى مدى ابتعدت أمريكا عن هذه الظروف خلال العقدين الأخيرين .

وفى عالم تمتزج فيه السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية ، يجب ألا تكون هناك مجتمعات منفصلة لصناع السياسات ،حيث يهتم أحدها بالأمن القومى والأخر يهتم بالتجارة والاستثمار والاسكان والرعاية الصحية . ويتعين ان تهتم الجماعتين بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية فى العالم وسيتعين عليهما ان تتحركا فى اطار تعاون مشترك . وسوف يتعين على الذين يضعون السياسة الخارجية تقليديا ان يفكروا فى الخيارات التجارية بين تقديم المعونة للاتحاد السوفيتى السابق وتمويل عمليات الابحاث والتطوير المحلية على سبيل المثال . وستيعين على الذين يؤيدون آليا توفير الأمن الاجتماعى للجميع ان يدرسوا الاحتمالات البديلة مثل مساعدة المسكيك على وقف تدفق المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين للشمال . ونظرا لأن حكام الولايات والعمد يعدون أمرا حيويا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة لأولئك المرتبطين بالسياسة الخارجية ، فانهم سيكونون فى حاجة للتنظيم والتعليم لتطبيق توجه أكثر تماسكا للسياسات الدولية الأمريكية . وسيكون كبار رجال الأعمال فى حاجة لزيادة مشاركتهم فى صنع السياسة والحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والموارد اللازمة لوضع الأمة فى العالم ، وقال بيتر بيترسون ، رئيس مجلس العلاقات الخارجية : « فى الوقت الذى يظل فيه العالم مكانا خطرا يتطلب منا ان نحافظ على قوتنا العسكرية ، فان فشلنا فى الاستثمار فى القدرة الانتاجية ، والابحاث والتطوير والبنية الاساسية وأزمة التعليم الأمريكى ، والطبقة الدنيا المتفجرة والمشكلات الداخلية الأخرى قد يكون لها أثر مباشر على الولايات المتحدة كمجتمع حر أكبر من التهديدات الخارجية .. وبالاضافة إلى ذلك فان الفشل المستمر فى مواجهة هذه الاولويات الداخلية قد يعقبه خسارة مستفحلة للارادة السياسة والقدرة الاقتصادية على اتخاذ الخطوات فى الخارج لتحقيق مصالح الأمن القومى الحقيقية الخاصة بنا » .

وحين تكون السياسة الخارجية والداخلية كل لايتجزأ ، فانه يجب النظر للاقتصاد فى أطر استراتيجية . ونظرية آدم سميث الخاصة باليد غير المنظورة ، كوسيلة وكفاية ، ليست كافية . وطالما ان القيادة الأمريكية مشغولة تماما بما إذا كان الوضع المالى فى الأشهر الثلاثة الحالية أفضل من وضعها فى الثلاثة أشهر التالية ، وما إذا كانت إمكانات أى . بى . إم على المدى القصير جيدة أو سيئة ، وما إذا كان العجز الفيدرالى فى العام التالى أكبر قليلا أو أقل قليلا ، فلا يوجد أمل فى اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التى تعترف بالعلاقة

الحقيقة بين جدول الاعمال الداخلى والأمن القومى . ويجب ان يكون للولايات المتحدة أهدافا مالية حقيقية بعيدة المدى وسياسات موثوق بها لدعمها ، ويجب ان نقرر ماهية التكنولوجيا الصناعية التى يتعين ابقاءها فى الايدى الأمريكية وان نبذل كل ماهو ضرورى لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى هذه المجالات ، ويجب ان نضع أهدافا تعليمية تدعمها التزامات سياسية وتمويل ملائم ، ويجب ان نجمد اعتمادنا الخطر على بترول الخليج الفارسى بسياسات متشددة فى الداخل . وكل هذا على سبيل المثال وليس الحصر .

ولم يعد يكفى ان نفكر فى العلاقة بين الشئون الداخلية والخارجية كما لو كنا نضع جوانب سياسة فى حاجة فقط لربطهما ببعضهما البعض . وكانت السياسة الداخلية والخارجية مرتبطتين احيانا فى التاريخ الأمريكى ، كما حدث حين استولت أمريكا على أراضى فى قارتها للوفاء بالاحتياجات الخاصة بشعب متنامى أو حين حاول العديد من الرؤساء ان يفتحوا الاسواق الأجنبية للمساعدة فى توسع المعاملات الأمريكية . إلا أن الحاجة مختلفة بصورة اساسية اليوم ، ولايعنى الأمر اتباع نفس المسار الداخلى الذى نسير فيه ووضع خطة المسار الخارجى . والأمر لايشبه ماكان حادثا فى الخمسينات حين كان بوسعنا ان نفترض ان الأخرين سيحذون حذو أمريكا . والأمر يتطلب تغييرا اساسيا فى الكثير من سياساتنا الداخلية من أجل التعامل مع العالم الذى يتشكل حاليا . ويتطلب اعادة تحديد اهدافنا واعادة بناء مؤسساتنا فى ضوء التغييرات فى طبيعة المنافسة العالمية والتوزيع المتغير للسلطة .

وبالطبع ، فان العلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية يمكن اساءة استعمالها بسهولة ايضا . وكانت رحلة الرئيس بوش لليابان فى يناير عام ١٩٩٢ مثالا جيدا على ذلك . فعند بدء الزيارة ، كان المسئولون الأمريكيون يلومون اليابان بسبب حالة الركود الأمريكية وكان الرئيس يقول للأمة ان مهتمه هى من اجل خلق « فرص العمل » . وفى محاولة لأن يظهر أنه يحمل فى قلبه لتحقيق المصالح التجارية الأمريكية الداخلية ، مضى إلى حد انه أصطحب معه كبار المسئولين التنفيذيين فى شركات صناعة السيارات الأمريكية المتداعية . وظهرت العديد من المشكلات بسبب هذا التوجه ، ولكن أحدها كانت انها محاولة مكشوفة لتقديم كبش فداء أجنبى لمشكلات الصناعة الأمريكية ، التى تظهر نتيجة للسياسات الاقتصادية السيئة حتى بالنسبة للسيارات غير القادرة على المنافسة . وقد يكون هذا الربط بين السياسة الخارجية والداخلية هو التوصية التى قدمها المستشارون فى عام

الانتخابات ولكنه نموذج مشين لما يجب ان تكون عليه السياسة الأمريكية فى المستقبل .

أحساس جديد بالمجتمع

سوف تنجح أمريكا فى الربط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية فقط إذا أمكنها استعادة بعض الاحساس بقيم المجتمع . ففى عالم تتنافس فيه الأمم أساسا فى المجال الاقتصادى ، توجد ضرورة كبيرة لوجود مستوى عال من الانسجام الاجتماعى . وسوف تعتمد القدرة على المنافسة إلى حد كبير على قدرة الحكومة ومؤسسات الاعمال والعمال على العمل كفريق ، وحرص مختلف الطبقات والطوائف العرقية فى المجتمع على تجنب المواجهة على حساب الانتاجية . وكانت الاستجابة لحرب الخليج دليلا على وجود احساس قوى بروح المجتمع فى أمريكا ، تنتظر اطلاق العنان لها . وبعد هزيمة صدام حسين كتب جورج ويل كاتب العمود الشهير يقول : « من الواضح ان هذه الأمة ، رغم انغماسها فى الفردية الشديدة التى تميز أقصى حدود الحرية ، لديها اشتياق للاحساس بالمجتمع الذى يأتى من المواقف الجماعية .. والسؤال هو ما إذا كان يمكن لأى مشروع خلاف الحرب ان يفجر هذه الرغبة » .

وسوف يتطلب أحساس قوى بالمجتمع أولا توجه جديد للسياسة على المستوى القومى ، توجه يستهدف حل المشكلات المعروفة بدلا من استقطاب الناخبين ، فقد سئمنا من النظام السياسى الذى يستمر فى وضع الاغنياء فى مواجهة الفقراء والسود فى مواجهة البيض ، المدينة فى مواجهة الضاحية والشباب فى مواجهة كبار السن ونحن نتوق الآن لزعماء فى البيت الأبيض والكونجرس يتمثل جدول أعمالهم فى محاولة حل مشكلاتنا بدلا من اشعالها . وكتب أى . جى ديون الابن مؤلف حقبة الثمانينيات يقول : « نظرا لقصر النظر الخاص لليسار واليمين ، فقد تورطت السياسة الأمريكية فى سلسلة من المعارك الايديولوجية الضيقة فى وقت كانت قضايا أكبر بكثير محك أختبار . ففى الوقت الذى دخل فيه الأمريكيون حربا حول الحقوق الدينية ، فاز رجال الصناعة الألمان واليابانيون بانصبة أكبر من السوق الأمريكى . وفى حين دخل اليسار واليمين جدلا حول الحصص العرقية . تجمد متوسط الأجور لجميع الأمريكيين . وفى الوقت الذى ناقش فيه مايكل دوكاكيس وجورج بوش ، ناقشا ويلى هورتون فى مدى تعهد الدولة ،

سارت صناعة الاقراض والمدخرات بقوة نحو الانهيار .. إلا أن الطبقة المتوسطة الأمريكية المتململة ضاقت بسياسة المواجهة التى يبدو انها لاتفعل الكثير تجاه شكوكها بشأن الدور الذى ستلعبه فى عالم بلا شيوعية » .

وسيتبع احساس بالمجتمع ظهور روح قومية جديدة ، روح مختلفة عن تلك التى عرفناها . فطوال الخمسين عاما الماضية استهدفت القومية الأمريكية أولا اليابان وألمانيا فى الحرب العالمية الثانية ثم الاتحاد السوفيتى بعد ذلك . ولسنوات طويلة ، كان يمكن التطلع بفخر للانتصار العسكرى فى أوروبا وآسيا أو توهج الانجازات العلمية فى برنامج الفضاء . ومؤخرا ، ازدادت الروح القومية بعد طرد صدام حسين من الكويت .

ومع ذلك فإن الشئ الذى لم نحوزه هو سمة لقومية اقتصادية تهدف مواجهة تحدى السوق العالمى – نوعا من القومية واضح تاريخيا فى اليابان وألمانيا ، ومن المرجح ان ينمو بشكل أقوى فى البلدين مع اشتداد حدة شراسة المنافسة العالمية ، والاسباب واضحة : فطوال الجزء الأكبر من الحرب الباردة ، كنا قادرين على ممارسة الهيمنة بدون بذل جهد كبير ، وتاريخيا كانت القدرة على المنافسة قضية خاصة بالشركات والافراد ، وليست ميدان السياسة العامة . والقومية الاقتصادية والاحساس المتزايد بالمجتمع هما وجهين لنفس العملة ، مع ذلك ، وتحتاج أمريكا إلى ان تضع صيغة تكون هجومية ولكن لاتفرض اجراءات الحماية فى نفس الوقت . وهذا ترتيب طويل ولكنه دقيق فى نفس الوقت . وفى ظل العجز التجارى الضخم لأمريكا والضغوط المستمرة من جانب أوروبا واليابان ومناطق أخرى فى آسيا ، فمن الحتمى ان تتميز الساحة الأمريكية فى السنوات القادمة ببعض اجراءات الحماية . والقضية الحساسة تتعلق بما قد يحدث أيضا فى نفس الوقت ، فهل سيتم تكثيف عملية تدريب العامل الأمريكى والاسراع بها أم سيزداد تراجع قدرات العامل الأمريكى خلف منافسيه ؟ وهل ستوضع برامج لضخ اعتمادات مالية فى عمليات تحديث المصانع ، آم ستستخدم الارباح فى تعويض المسئولين التنفيذيين بغض النظر عن الاداء أو لاعادة شراء اسهم الشركات لزيادة حصص الاسهم على المدى القصير ؟ ان الحماية مقبولة اذا ارتبطت بتغيير حقيقى فى اداء تلك المصانع التى يتم حمايتها ، وإذا كانت مختارة ومؤقتة وانتقالية ، وفى الواقع هذه ليست اجراءات حماية كما اعتدنا عليها ولكنها اسلوب واقعى لادارة التجارة فى عصر تتوسع فيه سريعا وتؤدى لاضطرابات كثيرة فى حياة المواطنين . إلا أن أية

محاولة لاغلاق الباب امام المنافسة بشكل دائم ، أو الاقتصار على التودد لجماعة مصالح خاصة قوى قوية الضرر بأمريكا ، مباشرة من خلال ارتفاع الاسعار وبشكل أوسع من خلال تقويض النظام التجارى العالمى الذى تعتمد عليه .

العناصر الأخرى للتفكير الجديد

فى روح القومية الاقتصادية يجب ان يتغير المفهوم الأمريكى لما يجعل الاقتصاد يتسم بالقوة . ويجب ان نعترف بان المنافسة الدولية ليست ببساطة مسألة شركات فردية تمارسها بعنف فى الساحة العالمية . وقد يكون هذا صحيحا منذ سنوات ، وقد نكون راغبين فى ان يكون كذلك اليوم إلا ان الحقيقة تؤكد ان الدول تتنافس وان الحكومات فى اليابان وألمانيا وكل مكان تعمل بكل أشكل فعالية بما تقوم به واشنطن للاسراع بعملية النمو الاقتصادى القومى . وهذه ليست قضية اشتراكية أو سيطرة الدولة . ولكنها مسألة تتعلق بأشكال أخرى من الرأسمالية تعمل بدرجة جيدة إلى أقصى حد . والأمر الأساسى لأمريكا هو ألا تقلد نظام أى طرف آخر أو ان تتبع بشكل أعمى ايديولوجيتنا المناهضة للحكومة التى لم تعد تخدم مصالحنا . وانما يتعين على ثورة الفكرة التى يجب ان تجتاح هذه الدولة ان تتضمن الاعتراف بان كم المصالح الخاصة لايمثل بالضرورة المصلحة العامة . وتعتبر قدرة الحكومة على التعامل مع مؤسسات الاعمال والعمال والمدارس وكيف يمكنها رؤية مسئوليتها عن اعادة بناء البنية الاساسية الكاملة لأمريكا بما فى ذلك انتاجية الفرد ، أمرا حيويا . وقد كتب كاتب العمود روبرت هيلبرونر يقول : « أن أى أمة تتخلف عن توفير البنية الاساسية لايمكنها الاعتماد على ضغوط أو وسائل السوق لرفع مستوى الاداء الاقتصادى لمستوى الدول الأكثر نجاحا .. وينطبق كل هذا بقوة خاصة على الولايات المتحدة التى تتخلف عن غيرها فيما يتعلق بقوة ومرونة الاساس العام الذى يعمل فى ظله الاقتصاد الخاص » .

وفى الواقع علينا ان نعترف باننا دخلنا ثورة صناعية جديدة تختلف فيها فرص المنافسة عما كانت عليه خلال المائة عام الأخيرة . فعلى سبيل المثال بداية من أواخر القرن التاسع عشر ، كانت أمريكا مؤهلة بشكل رائع لبداية النموذج الاقتصادى القادم وهو الانتاج بالجملة ذو المستوى القياسى .

وكان لدينا سوق تجارى خالٍ من العداءات العرقية والطبقية والدينية والسياسية التى ابتليت بها مجتمعات أخرى . وكان لدينا عرض مستمر من العمالة من المهاجرين الجدد الذين كان فى الامكان تدريبهم للانتاج المبتكر الذى يحتاج لقدرات تكنولوجية محدودة وفلسفة ادارة انه يمكن تغيير عامل بآخر ، مثل أى اجزاء قياسية فى أى خط تجميع ، ان مورد للعمالة يشبه أى مورد أخر باستثناء السعر الذى يقدمه مقابل خدماته . وفى ظل النموذج القديم ، كانت الادارة والعمال عددين طبيعيين ، وشعر مسئولو الادارة بانه يمكن تغيير العمال بسهولة وشعر العمال بانه يتعين ان يضموا الصفوف للحصول على ادنى قدر من المكاسب من الشركة . وبالطبع كانت الحكومة عاملا هاما ولكن لم يفكر أى شخص فى واشنطن كشريك ، خارج مجال الصناعات المرتبطة بالدفاع .

ولسوء حظ أمريكا ، تغيرت الآن قواعد اللعبة . ونماذج الانتاج الخاصة بالمستقبل هى تلك المنتمية للرأسمالية التعاونية التى تمارسها اليابان وألمانيا والتى تنظر بعين الاحترام لقوة عمل ذات مهارة عالية ودافع كبير وموردين مخلصين يراهنون على التجديد والقدرة على الاعتماد عليهم وحكومة تساهم فى تكلفة اعمال الابحاث والتطوير التى تنطوى على قدر كبير من المخاطرة . ومن المؤكد ان الصناعة الأمريكية تتغير فى هذا الاتجاه ولكن ليس بالسرعة الكافية . وفى الواقع انه مع مطالبة المستهلكين بمنتجات ذات درجات متزايدة من التطور والقدرة على الاعتماد عليها ، مع توجه صناعات المستقبل نحو الاليكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيويةوغيرهما بدرجة أعمق فان نموذج الانتاج يتقدم بشكل يومى تجاه مهارات أرفع واقامة علاقات أوثق بين المنتجين والموردين وعلاقةأكثر انسجاما بين الشركات وحكومات دولها .

ومن النقائص الأمريكية الكبيرة هذا الاتجاه النامى لرؤية الحل لجميع مشكلاتنا بالتراجع والأنكماش . ففى المجال المالى ، على سبيل المثال ، بدأت التخفيضات فى الانفاق على كل مستويات الحكومة تؤثر على الخدمات الاساسية التى تعد جزءا من أى اتفاق بين الحكومة ومواطنيها الأقل حظا . وبالاضافة إلى ذلك ، يدعو الكثيرون ، فى الجدل العقيم حول كيفية انفاق العائد السلمى الناجم عن خفض ميزانية الدفاع ، إلى عدم اعادة توجيه المدخرات إلى برامج أخرى ولكنهم يطالبون بدلا من ذلك بخفض العجز الضخم فى الميزانية . وليس فى وسع أحد ان ينفى الحاجة الملحة لاستعادة قدر من التوازن المالى ، ولكن هناك حاجة

أكبر لاقامة استثمارات لتحويل مسار البلاد المتجه نحو التراجع - وعمليا ، بالطبع فسوف تحدث عمليات خفض فى الانفاق واستثمارات جديدة ، إلا انه يتعين علينا اجراء هذه العملية التبادلية بنسبة صحيحة .

كما يبدو جزء كبير من القطاع الخاص مصمما على التراجع لتعويض الاسراف الذى حدث فى الثمانينات . والتعبير المخفف لما يفعلوه هو « اعادة الهيكلة » وهى كلمة تعطى عادة زيادة قصيرة الاجل لاسهم الشركة . ففى غضون عدة أشهر منذ أواخر عام ١٩٩١ وأوائل عام ١٩٩٢ أعلنت بعض من أفضل الشركات الأمريكية خططا لاعادة الهيكلة . فقد اعلنت جنرال موتورز انها سوف تستغنى عن ٧٤ ألف شخص وأعلنت « أى . بى . إم » انها ستخفض عدد العاملين بواقع عشرين ألفا . وحذا حذوهما شركات أخرى ، مثل « يونايتد تيكنولوجيز » التى اعلنت الاستغناء عن ١٣ لف و ٩٠٠ عامل ، و « بيثليهيم » بعدد ٦٥٠٠ عامل ، و « الايد سيجنال » بخمسة آلاف عامل ، و « تينيكو » التى اعلنت الاستغناء عن أربعة آلاف عامل . ومرة أخرى قد يتفق الجميع على انه يتعين اظهار مثل هذه العمليات ، إلا أن تلك ليست الصورة الكاملة . فهل يصاحب هذا التقليص استثمار جديد يجعل هذه الشركات قادرة على المنافسة ؟ وماهو الأثر التراكمى لهذه التخفيضات الكثيرة على البيئة القومية ، على طلب المستهلكين وثقة المستهلك ونسيج مجتمعاتنا ؟ .

وتعد السياسة الأمريكية تجاه الدولار مثالا ثالثا على عقلية الانكماش هذه . فمنذ منتصف الثمانينات رأت واشنطن ان خفض سعر الدولار إلى أقصى حد هو الاجابة على مشكلات البلاد فيما يتعلق بقدرتها على المنافسة . وتقول الحجة ان انخفاض سعر الدولار فى مقابل المارك والين سيخفض اسعار المنتجات الأمريكية المرتفعة السعر فى الاسواق العالمية ويؤدى إلى خفض مشترياتنا من الواردات التى تصبح أعلى سعرا . وقد تكون هذه مقولة اقتصادية صحيحة نظريا على الورق ، ولكن يجب ألا يخدع أحد بما يحدث حقيقة . فان خفض سعر الدولار يعنى انخفاض مستوى المعيشة فى أمريكا ، وببساطة فاننا نحصل على اجور أقل لشراء منتجاتنا ، ولأننا نعتمد بشدة على الواردات ، فسوف ندفع أسعارا أعلى مقابل السيارات الأجنبية وأجهزة الانسان الآلى أو شاشات الكمبيوتر المتقدمة بدلا من الاستغناء عنها .

وبالاضافة إلى ذلك ، قد نلقى نظرة على اليابان وألمانيا ونتساءل لماذا يؤيدان استمرار عملتيهما قويتين ويواصلا النجاح فى هذا الاطار . وعلى الاقل فان أحد الاسباب هو انه فى ظل الاقتصاد العالمى اليوم ترتبط العملة القوية بدول تتفهم متطلبات توفير أجور أعلى ومستويات معيشة أعلى لشعوبها . وتتفهم ايضا انه اذا انتجت منتجات ذات تكنولوجيات متطورة وبنوعية لاتضاهى فانك لست فى حاجة لأن تجعل المنافسة السعرية هى استراتيجيتك الاساسية من اجل التسويق كما كان عليه الحال فى ايام انتاج الجملة للغسالات أو أجهزة التليفزيون التى لاتختلف عن غيرها من منتجات الشركات الأخرى . وتتصرف أمريكا بشكل أكبر مثل كوريا الجنوبية أو الارجنتين ، حيث تعد الميزات النسبية هى أجهزة الكمبيوتر غير المتطورة أو فول الصويا ، وحيث تعد المنافسة السعرية هى كل شئ ، ولاتتصرف واشنطن مثل أكبر منافسيها . وكما هو الحال فى ظل اهتمامنا المطلق بخفض العجز فى الميزانية وخفض اعداد العاملين فان انخفاض سعر الدولار يعنى تقليص مستقبل امريكا وليس التوسع فيه . وأيا كانت العواقب الأخرى ، فان احدها ستكون الصراعات الاجتماعية حول تقسيم الكعكة الصغيرة .

وأخيرا ، هناك ضرورة لاعادة تقييم التوجهات التقليدية للسياسات التجارية الدولية المختلفة ، وتمثل التجارة أفضل مثال . فالسياسة الخارجية الأمريكية تتجه صوب المواجهة مع عشرات الدول حول التجارة ولكن اطار تفكيرنا أصبح عتيقا تماما . فمن خلال فرض التعريفات ونظام الحصص على المنتجات الأجنبية وصراخنا حول الممارسات غير العادلة من جانب الشركات والدول الأجنبية ، وبالبحث عن طرق جديدة « لشراء السلعة الأمريكية » فاننا نحتفظ باذهاننا بنفس المفاهيم التى وضعها آدم سميث فى القرن الثامن عشر . فهذا عالم تتنافس فيه الشركات الصغيرة بحرية مع بعضها البعض فى انحاء العالم ، عالم تحتفظ فيه الشركات ومنتجاتها بجنسيات متباعدة وتنطلق فيه الميزة النسبية من المصادر الطبيعية أو حجم السوق . وعلى الرغم من ان كل هذا لم يعد بعد عديم الصلة بالنظرية التجارية الحديثة فان جزءاً كبيراً منه أصبح كذلك بالفعل . ونحن ندرك ان الشركات العملاقة تسيطر على جزء كبير من التجارة العالمية ، وان دخول أى شركاء جدد أمر غير مرجح فى ظل التكاليف الكبيرة ، ونحن ندرك ان أى زيادة فى حجم التجارة العالمية لايتم بين شركات من جنسيات مختلفة ولكن داخل نفس الشركة متعددة الجنسيات التى تقع مقارها فى دول عديدة ، ونحن ندرك انه من

الصعب ان نقول ما إذا كانت سيارة مازدا مصنعة فى أمريكا منتج أمريكى أقل من سيارة بونتياك يتم تجميعها من أجزاء مستوردة ، ونتساءل لماذا حققت دول مثل اليابان وألمانيا وتايوان أو كوريا الجنوبية هذا النجاح رغم انها تستورد تقريبا كل ماتحتاجه من المواد الخام ، إذا كانت المصادر الطبيعية توفر ميزة نسبية .

كما اننا نعتقد ان المصالح التجارية للولايات المتحدة هى نفس مصالح الشركات التى تحمل اسماء أمريكا وتوجد مقارها فى الولايات المتحدة . ولكن مع ازدياد عدد الشركات الأمريكية التى تصنع منتجاتها فى الخارج لبيعها فى الخارج (مثل ماتقوم به شركة « أى . بى . إم » فى سنغافورة بالبيع « لأى . بى . إم » فى اليابان على سبيل المثال) . أو مع تزايد عدد الشركات الأمريكية فى الولايات المتحدة التى تستورد الاجزاء من الخارج فقط لتجميع المنتج النهائى فى الولايات المتحدة (كما تفعل شركة سميث كورونا) مما يضيف للعجز التجارى ، فانه يتعين علينا ان نتساءل عما اذا كان التأكيد الذى تقوم به واشنطن حاليا على حماية مصالح الشركات الأمريكية هو الخيار الصحيح .

والنقطة الاساسية هى : ان السياسة التجارية مثلها مثل كل جوانب السياسة الخارجية الأمريكية الأخرى ، تتطلب عملية اعادة تقييم اساسية ، تتخطى مجرد تشديد القوانين القائمة ومطالبة الأخرين بخفض فائضهم التجارى وفقا لصيغ صارمة والتهديد برد انتقامى يشبه الحرب .

مؤسسات جديدة

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ،أقامت أمريكا مؤسسات جديدة للتعامل مع النظام العالمى الذى شاهدته فى الأفق . وتضمنت هذه المؤسسات مجلس الأمن القومى ، ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية . والآن حان الوقت لموجة أخرى من هذا التجديد ، فى الوقت الحالى لمواجهة مجموعة مختلفة من التحديات .

ويمكننا ان تبدأ باشارة إلى ما يفترض ان يقوم به الرئيس . فنحن فى حاجة لزعيم لايخشى الحديث عن مشكلات البلاد ذات الجذور العميقة ، وليس الدعاية لتفاؤل مضلل . ونحن فى حاجة لشخص يمكنه مساعدتنا على اعادة تحديد العلاقة بين المصالح العامة والخاصة بعيدا عن العداء المدمر القائم حاليا ويقودنا لمزج أكبر للمصالح . ونحن فى حاجة لشخص يؤكد على الاولوية التى تمثلها

السياسات الداخلية القوية لحياتنا فى الداخل وموقعنا فى العالم ، وليس شخصا يبدو مستعدا للتخلى عن ادارة التعليم أو الصحة أو النظام المصرفى لمستشاريه ، ولكن فى نفس الوقت شخص يفهم العلاقة بين هذه الاهداف وسياستنا الخارجية . كما اننا فى حاجة لشخص تثور ثائرته بسبب الممارسات التى تضعف مجتمعنا داخليا وخارجيا ، متمثلة فى مشهد كبار المسئولين فى الشركات الذين يكسبون الملايين من الدولارات كمكافآت فى الوقت الذى تتخلف فيه شركاتهم عن المنافسة مع الشركات الأجنبية ، وأولئك الذين يضاربون فى اسواقنا المالية بسلوك غير قانونى والقوانين التى تسمح لأى شخص بان يشترى سلاحا ناريا ويثير الرعب فى مجتمعاتنا ونظام الرعاية الصحية الذى يترك قطاعات ضخمة من شعبنا دون ضمان صحى وتعيش فى ظل الخوف من التعرض للافلاس بسبب تكاليف العلاج . ولايوجد بديل عن رئيس يستخدم سلطة منصبه لاحداث تغيير من داخل الشعب الأمريكى .

ثانيا ، نحن فى حاجة لهياكل مؤسساتية جديدة تستهدف اجبار الزعماء على اتخاذ القرارات العنيفة التى ظل الأمريكيون يتجنبونها لفترة طويلة – بشأن الضرائب والانفاق والمؤهلات الاوتوماتيكية للمتقاعدين فى خانات الدخل المرتفع ،الرعاية الصحية والتعليم واصلاح البنية الاساسية ، القرارات الخاصة بتنمية الطاقة وحماية البيئة ومجموعة من القرارات الأخرى التى نحّتها الادارة والكونجرس جانبا لفترة طويلة .

ويتمثل أحد الاحتمالات فى اعادة تنظيم مجلس الأمن القومى المخصص بشكل شبه كامل حاليا لقضايا السياسة الخارجية التقليدية . وتهيمن وزارتا الدفاع والخارجية على عضوية مجلس الأمن القومى . ويمكن الآن توسيع نطاق العضوية لتشمل الوزارات الاساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، بما فى ذلك وزارة الخزانة ووزارة العمل ووزارة التعليم ووزارة التجارة – ليس فقط لأن القضايا التى تواجهها هذه الوزارات أصبحت قضايا أمن قومى ، ولكن أيضا لأننا نحتاج آلية سياسية مركزية للقيام بالعمليات التبادلية وأولويات تحقيق التوازن . والآن فان أقرب هذه المؤسسات هى مكتب الادارة والميزانية والرئيس وفريق المعاونين المباشرين له . ومع ذلك فانها جميعا غير كافية . فمكتب الادارة والتنمية يركز على النتائج المالية أكثر من تركيزه على السياسة الشاملة .

ومن المؤكد ان مهمة اعادة استغلال الموارد المحلية والأجنبية ووضع الاولويات لذلك ضخمة . بحيث يعجز فرد واحد وفريق صغير من المعاونين على القيام بها . وبالاضافة إلى ذلك فانه بالاضافة إلى توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن القومى فانه يتعين على واشنطن ان تدرس السبل اللازمة لجذب كبار رجال الاعمال الذين تتفوق خبرتهم المباشرة فى اسواق المال أو تطوير التكنولوجيا على أى خبرة تضمها الحكومة . وعلى سبيل المثال ، يجب ان يكون فى الإمكان ، تشكيل هيكل لجنة فرعية تابعة لمجلس الأمن القومى يضم اعضاءا من القطاع الخاص يتم تعيينهم لفترة محدودة . وهنا سيكون نوع من المزج بين العام والخاص على غرار ما قامت به اليابان وألمانيا . كل على طريقتها الخاصة بها .

وفيا يلى توضيح لنوعية القضايا التى يتعين ان يناقشها مجلس الأمن القومى بعد اعادة تشكيله :

ماذا يمكننا ان نفعله كى نحسن التعليم والتدريب لقوة العمل الأمريكية ، التى سنصبح بدونها ، من المؤكد ، قوة من الدرجة الثانية ؟ وفى الماضى من المحتمل ان تلك كانت مهمة وزارتى التعليم والعمل ، على الرغم من انهما على الارجح لم تتعاونا بشكل جيد فى هذا المشروع . ولكن فى ضوء المراهنة على رفاهية الأمة ، فمن الضرورى ان نضع فى الصورة وزارة التجارة ووزارة الدفاع ، مع وزارات أخرى : فوزارة التجارة تقوم بتحليل عوامل المنافسة العالمية ووزارة الدفاع تضع فى الاعتبار ليس فقط احتياجات الأمن القومى انما ايضا آلاف المستخدمين الخاضعين لسلطتها القضائية ، بما فى ذلك الاعداد الضخمة من ذوى المهارات المتميزة .

وتعد المدخرات والاستثمار قضية ثانية لمجلس الأمن القومى الجديد . فاجمالا ، تحتاج حكومتنا ان تتبنى رؤية مدعمة طويلة الأجل حول هذه القضية الحيوية . وبخلاف الملاحظات الهامشية مثل المبادرات لتغيير حسابات التقاعد الفردية أو المكاسب المحدودة للتلاعب فى الضريبة على مكاسب رأس المال تبرز الأسئلة الكبيرة حول احتياجات الاستثمار الضخم الذى لاتملك هذه الأمة أدنى أمل للوفاء بها إذا سادت السياسات الحالية – فى الوقت الذى لايواجه فيه ،كما رأينا ، منافسونا الكبار نفس هذه القيود .

ويتمثل المثال الثالث لجدول أعمال مجلس الأمن القومى فى التعامل مع التخفيضات فى ميزانية الدفاع – حجم الخفض وسرعته وكيفية توزيع المدخرات . وهذا هو أكبر تغير فى السياسة المالية . كما تعد القرارات حيوية للطوائف المختلفة فى الأمة التى تعانى من اغلاق القواعد العسكرية ونضوب العقود العسكرية . وتوجد بخلاف ذلك قضايا على غرار اعادة تدريب واعادة تشغيل الأعداد الضخمة من أفراد الاحتياط وذوى الخبرة العلمية العاملين فى المجمع الصناعى العسكرى . ومن غير المرضى ان نترك هذه القضايا الحيوية لوزارة الدفاع وحدها ، أو ان نسمح لمزيج من الأسواق « الداروينية » والمعارك بين الطبقات العليا فى لجان الكونجرس والسياسات قصيرة الاجل بان تحسم النتيجة كما هو حادث الآن . وفى النهاية سوف تتسم العملية الانتقالية بالفوضوية بالطبع ، ولكن من المؤكد ان الادارة ستحدد مدى الجدل حول بعض الخطط الاستراتيجية . فاى مكان أفضل من مجلس أمن قومى معاد تشكيله يمكن ان تناقش فيه مثل هذه المشكلة .

كما توجد ضرورة لاعادة التفكير فى تقسيم المسئولية بين الحكومة الاتحادية والولايات . فقد أصبحت الخطوط متداخلة فى مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية مما خلق حالة من الفوضى وانعدام الفاعلية لدرجة كبيرة والعناد المتبادل . وبالاضافة إلى ذلك ، سوف يزداد انشغال الادارة والكونجرس فى السنوات القادمة بالابقاء على أمريكا قوية فى عالم معقد ، وسيحتاجان مساعدة الولايات المتحدة فى قضايا لن يكون لديهما ببساطة الوقت أو الخبرة الكافيين للتعامل معها . وبالمثل فان الولايات والحكومات المحلية لن يكون لديها المال الكافى لمواجهة المزيد من الضغوط الدولية التى ستتعرض لها . وان التوصل لاسلوب لاعادة رسم الخطوط أمر يستحق أجراء مناقشة قومية ضخمة ويجب ان تجرى مثل هذه المناقشة بالفعل . وسوف تذهب التغييرات لقلب نظامنا السياسى وليس فى الامكان ان تصبح المراهنات أكبر من ذلك .

وسيتعين على أى تقسيم جديد للمسئوليات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات فى الولايات ان تتعامل مع من سيحمل المسئولية القيادية فى دعم عمليات الابحاث والتطوير غير العسكرية ، ومن سيقوم باعادة تدريب قوة العمل الأمريكية ، ومن سيوفر الرعاية الصحية الضرورية لرفاهية الأمة ، وبالتالى انتاجية الكثير من الأمريكيين ، وسيتعين ايضا ان يتعامل مع أليات التمويل لمواجهة هذه المسئوليات . وباعتراف الجميع ، فان الجدل حول الفيدرالية قديم قدم الدولة ،

ونأمل ألا ينتهى على الاطلاق . ولكن لم نشهد مطلقا نقاشا فى اطار الضغوط والتحديات العالمية الجديدة ، والآن حان الوقت لذلك .

وهناك حاجة لاعادة تقييم أفضل استغلال لطاقاتنا البشرية فى الساحة الدولية . فخلال الفترة بين ربيع وخريف عام ١٩٩١ قام وزير الخارجية بيكر بثمانى رحلات على الأقل للشرق الأوسط لجمع الاطراف الرئيسية للجلوس على مائدة المفاوضات . وفى الوقت نفسه تعثرت فى چنيف جولة أورجواى من المفاوضات التجارية المستمرة منذ أربع سنوات على الأقل والتى يصفها الرئيس بوش وزعماء العالم الأخرين مرارا . بانها أولى الأولويات الاقتصادية الدولية . فهل من المحتمل ان يكون ذلك هو الترتيب الصحيح لابرع المفاوضين الأمريكيين ؟ .

وبالاضافة إلى ذلك فانه لن يكون فى وسع شخص واحد فى المستقبل ان يتعامل مع جميع المفاوضات المتعددة الجنسيات التى سيكون للولايات المتحدة مصلحة حيوية فيها ، بخاصة حيث ستتطلب قضايا التجارة والمال والبيئة واللاجئين قدرا من التوفيق فيما يتعلق بالمصالح الداخلية مساوى لأى تقدم يحدث فى الساحة الخارجية . وفى العصور السابقة استغل الرؤساء الأمريكيون بصورة جيدة إلى أقصى حد المبعوثين ذوى المستوى الرفيع مثل سيروس فانس وسول لينوفيتش . وطوال السنوات العشر الأخيرة لم يتم سوى قدر ضيئل من الاستفادة من هؤلاء المبعوثين ، ويمكن بل يجب ان ينغمس المواطنون الأفراد فى القضية العامة بدرجة أكبر مما كان عليه الحال فى السنوات الماضية .

وبخلاف تجنيد المهارة المتوفرة ، توجد ضرورة لتطوير الافراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة لادارة سياسة قومية حقبة التسعينات ومابعدها – افراد يمكنهم العمل على ساحتى السياسة الداخلية والخارجية على السواء . فعلى سبيل المثال ، يجب على خبراء التجارة فى عالم اليوم ان يفهموا أكثر من مجرد التعريفات ونظام الحصص وان يمتد هذا الفهم للسمات المؤسساتية والثقافية عميقة الجذور بين الدول التى تكون الحواجز الجديدة للتجارة العالمية . ويجب ان يدركوا العلاقة بين التجارة وحماية البيئة أو التجارة وحركة اللاجئين . وفى الماضى كان منظمو الحركة المصرفية يقصرون اهتمامهم على الطبقة العليا المحلية ، وعليهم الآن ان يهتموا بمستويات رأس المال على المستوى الدولى وذلك بخلاف الانظمة المختلفة للتنظيم القومى التى تصطدم باعتبارات المنافسة والاستقرار المصرفى . ويمكن فى

مجال الصحة العامة أن يخصص المسئولون وخبراء علم الاجتماع المهتمون بادمان المخدرات وقتهم ليس فقط للمشكلات المحلية ، إذ سيتعين عليهم اليوم وغدا ان يطبقوا خبراتهم على طول الحدود الأمريكية – المكسيكية أو حتى فى دول مثل بيرو حيث تتسم العلاقات بين العرض والطلب الأمريكيين بالقوة . وكل هذا يتناقض بشدة مع الأيام التى كان يمكن للجنرالات وخبراء الاستراتيجية النووية ان يهيمنوا على السياسة الخارجية الأمريكية ، فى الوقت الذى كانت الأفرع الأخرى تعتبر ذات أهمية على الساحة الداخلية فقط . إلا أن تدريب الأفراد على العمل فى هذا العالم المعقد سيتطلب أكثر من مجرد الاعتراف بالحاجة لذلك ، وسيعنى تغييراً كاملاً فى نظامنا التعليمى .

وسيتعين ان يبذل الكونجرس ايضا مزيدا من الجهد أكثر من مجرد مناقشة التغييرات التى قد يقوم بها الجناح التنفيذى . فنظام لجانه المفككة حول قضايا مثل التجارة والتكنولوجيا والاصلاح المالى ليس مجرد غير فعال وانما يصيب كل شئ بالشلل .ويمكن للكونجرس ان يعيد تشكيل مجموعات على غرار اللجنة المشتركة للطاقة الذرية القديمة التى شكلت فى الخمسينات لمراقبة المصلحة القومية الحيوية التى تمتد عبر سلطة العديد من اللجان الأخرى ، فلماذا لاتكون لجنة مشتركة فى الكونجرس لشئون الأمن القومى تكون موازية لمجلس الأمن القومى الذى سيعاد تشكيله وتتقاسم معه اهتمامه الجديد بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ؟ .

وبالطبع يجب ألا تقتصر التغييرات المؤسساتية على الحكومة الفيدرالية . فنحن فى حاجة للتغيير فى نظامنا بأكمله – فى حكومات الولايات حيث يحمل التعاون والتنسيق بين مؤسسات الاعمال والتعليم ومؤسسات الابحاث أمالا كبار ، وفى اتحادات الأعمال حيث من الضرورى ان تكون أكثر من مجرد يد ممدودة للحكومة ، وفى النقابات العمالية حيث يوجد نقص فى الافكار الجديدة حول تحسين فعالية قوة العمل فى مواجهة الجهود الرامية لضمان وظائفهم ومكاسبهم .

ونحن فى حاجة ايضا إلى التفكير فى مؤسسات تخلق احساسا بالمجتمع القومى فى وجه قوى التفتيت العديدة . فطوال فترة طويلة من الحرب الباردة ، قامت الخدمة العسكرية الاجبارية بجزء من هذه المهمة . وجمع التجنيد الالزامى شبابا من جميع انحاء البلاد ومن كل خلفية متصورة معا بما فى ذلك الجنس

والدين ودخل الاسرة . وأصبح فيلق السلام الذى شكله الرئيس جون كنيدى شكلا مختلفا عمليا ومثاليا لهذا الهدف . فهل فى وسعنا بعث الخدمة القومية الالزامية ، للرجال والنساء الشباب الآن ، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى الداخل والخارج ؟ هناك الكثير الذى يمكن القيام به – سواء كان من خلال التسجيل ضمن صفوف القوات المسلحة أو التدريس فى المناطق الفقيرة والخدمة فى الشرطة ومساعدة المسنين ودعم مراكز الرعاية .

ويتعين ان تدرس واشنطن ايضا أصدار بطاقة للتقرير القومى التى تقيس أمريكا فى مواجهة اليابان وألمانيا بسبل عديدة : التجارة والمدخرات والاستثمار والتعليم والفقر . وهذه الاحصاءات موجودة بالفعل ، بالطبع ، ولكنها لم تصبح جزءا من العقل الأمريكى بالشكل المناسب للمنافسة الشرسة التى نواجهها .

ويمكن ان تصدر مثل هذه البطاقة كجزء من خطاب حالة الاتحاد السنوى الذى يلقيه الرئيس . ويمكن ان تكون محور الاهتمام حين يبدأ الكونجرس جلساته السنوية . وقد تصبح محور اهتمام وسائل الاعلام واستجابة الرأى العام .

وقد تبدو بطاقة التقرير كوسيلة للتحايل ، ولكن يجب النظر إليها فى اطار الحاجة لادارة رئاسية لتعليم الأمريكيين الحقائق التى نواجهها . واليوم ، فان جهود واشنطن فى هذا الصدد مروعة . ففى أوائل السبعينات ، نشرت ادارة نيكسون سلسلة من التقارير السنوية تحت عنوان « التقرير الاقتصادى الدولى للرئيس » . وكان وثيقة من السهل قراءتها ، وتحتوى على خرائط للأداء الأمريكى وأداء منافسينا . ولكن هذه المحاولة لم يتم المحافظة عليها ، والآن فان ماتنشره الحكومة حول هذه الأمور أما مركز على نحو ضيق أو فنى أكثر من اللازم أو ذو نبرة سياسية لامداد المواطنين الأمريكيين بالبدائل التى يحتاجونها .ولكن يكون أى جهد حكومى معزز لتوفير مثل هذه المعلومات بديلا عن تحليل من مصادر خاصة متعددة ولكن حكومتنا الفيدرالية وحدها من بين الثلاثة الكبار تخلت عن الدور المتمثل حتى فى مجرد محاولة وضع اطار لفهم موقف أمتها من حيث القدرة على المنافسة فى العالم .

ومن بين المتطلبات الجديدة بذل جهد ضخم من اجل بناء اجماع محلى بشأن الدور الجديد لأمريكا فى العالم . فحتى الآن لدينا خطب الرئيس التى تتضمن مقدارا كبيرا من البلاغة عن النظام العالمى الجديد .إلا أننا نقف عند نفس الخط

الفاصل الذى كنا نقف عنده فى عام ١٩٤٥ ، حين كان العالم مجرد انقاض ، أو فى عام ١٩٤٧ حين أصبح واضحا انه بدأت تبرز حرب باردة بين قطبين . فأين هى اللجان رفيعة المستوى التى طالب الرئيس والكونجرس بتشكيلها لادارة الخيارات المختلفة ؟ وأين هى المناقشات حامية الوطيس فى الكونجرس حول الدور الأمريكى فى العالم ، وإذا ظل المسار الحالى سائدا ، فان القرارات الخاصة بالحالة العسكرية ستعتمد على السياسات الخاصة بالميزانية أكثر من اعتمادها على استراتيجية دفاعية منطقية ، وسوف تتقرر مسألة تقديم المعونة لروسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى فى جلسات لمؤتمرات قمة مجموعة السبعة تمارس خلالها الضغوط وليس عبر تحليل شاق لما إذا كانت ستحدث تغييرا حقيقيا ، أو من خلال دراسات حادة لماهية مصدر العملية التبادلية . وسيصبح مستقبل السياسة التجارية الأمريكية فى ايدى جماعات مصالح خاصة وليس فى ايدى صانعو السياسة الذين يفكرون فى استراتيجية بعيدة المدى ، وسيصبح محور التعليم والتدريب يتمتع بمجرد علاقة عرضية بالسياسة الخارجية والأمن القومى . وتزداد أهمية الحاجة لدرجة أكبر من المشاركة العامة أكثر من أى وقت سابق حيث أصبح للشئون الخارجية تأثير مباشر على حياتنا – وعادة مايقال ان أمريكا تحتاج سياسة خارجية منبثقة من الحزبين ، والمعنى الضمنى يقضى بضرورة حفظ الخلافات السياسية للقضايا الداخلية فقط . وقد انتهت ايام ممارسة مثل هذه الاحتمالات ذات المسارين . فإذا لم يكن هناك أجماع فى الداخل ، فلن يكون هناك هذا الاجماع حين يتعلق الأمر بسياستنا فى الخارج . وهى لعبة مختلفة تماما عن الأيام التى كان يمكن لطائفة مختارة فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية والبنتاجون ان تدير دفة السياسة الخارجية وحين كان من الممكن الفصل بين القضايا الداخلية والخارجية .

وبخلاف عملية بناء المؤسسات فى الداخل ، سيتعين علينا ان نعطى مزيدا من الثقل لهيكل المنظمات العالمية القائمة وهدفها . ولايختلف الأطار المؤسساتى اليوم كثيرا عما كان قائما فى أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات ،وهو اليوم فى حاجة ليس فقط لدم جديد ولكن لتعديل ضخم ايضا . ومن المؤسف ان الهياكل متعددة الجنسيات لحفظ السلام والبيئة واللاجئين والاستثمار الدولى وحقوق الانسان غير ملائمة . ومن مصلحة أمريكا ان تقوم بدور الصدارة فى تنمية هذه المنظمات ، والدعوة موجهة للقدرة الابداعية الأمريكية ايضا لتنظيمها . ويتعين ان تكون هناك وسيلة للامتناع عن الاستجداء لقوات حفظ السلام حين تنشب كل

أزمة ، فلماذا لاتشكل وحدات دائمة ذات مهام محددة سلفا فى مختلف الدول ، بما فى ذلك اليابان وألمانيا ، يمكن ان يستدعيها السكرتير العام للأمم المتحدة ؟ . وفيما يتعلق بقضايا البيئة ، حيث تظهر أدلة علمية يوميا ، يجب ايجاد سبيل لصياغة معاهدات دولية مرنة بما يكفى لاستيعاب التغيير المستمر فى مستوى المعرفة . ولاتوجد قواعد متفق عليها للاستثمار العالمى – فلا توجد مستويات لعمليات الدمج والشراء ومكافحة الاحتكارات وقواعد التشغيل المحلى والاعلام المالى – ونحن فى حاجة ماسة للغاية لهذه القواعد . وحين يتعلق الأمر بحقوق الانسان ، يجب ان يصبح اليوم الذى يمكن للافراد أو الجماعات العرقية التى تشعر بانها مضطهدة بان توجه التماسها فقط لنفس الحكومات التى تضطهدها ، شئ ينتمى للماضى البعيد . فلماذا لا تنشأ محكمة لحقوق الانسان تابعة للأمم المتحدة يمكن ان تلجأ إليها الجماعات المنفردة ؟ وأيا كان مايتم عمله فمن مصلحة أمريكا ان يتم ذلك الآن ، حيث مازالت الهيمنة الأمريكية فى مواجهة اليابان وألمانيا أكبر مما قد تكون عليه فى أواخر التسعينات

وهذه المقترحات هى مجرد أمثلة توضيحية ، ولكنها تشير إلى مدى ما كنا نتمتع به من جمود وانعدام فاعلية وسيحقق امساكنا بزمام المبادرة الآن عدة أهداف : فسوف يركز على اعادة توازن بين المصادر والأولويات بين القضايا الداخلية والخارجية ودمجها معا ، وسيساعدنا على اجراء عملية التبادل وطرح الخيارات ، وسيساعدنا على المنافسة فى الاقتصاد العالمى والاستفادة إلى أقصى حد من طوكيو وبرلين مع تحجيم القوى المتطاردة بين الثلاثة الكبار . وسيمنح أمريكا سياسة دولية نشطة لاتعتمد فقط على القدرة العسكرية أو المصادر المالية الضخمة .

وحتى الآن لم يحدث حدث واحد قادر على دفع الشعب الأمريكى للقيام بعملية واسعة لاعادة تقييم الذات التى اقترحها وهو أمر حيوى . ولكن سواء اردنا الاعتراف بالحقيقة أم لا ، فان الأمة فى مجتمعنا على وشك الانفجار الكامل . ويمكننا ان نقيس انفسنا فى مواجهة ماكنا عليه كأمه فى يوم ما . ويمكننا ان نقيس انفسنا فى مواجهة ماأصبحت عليه اليابان وألمانيا . وأيا كان المحك ، فان النتيجة واحدة . فبالنسبة لأمريكا يجب ان يبدأ النظام العالمى الجديدة ليس فى الخليج أو الجات وليس فى استجابتها لمأساة أوروبا الشرقية أو روسيا ولا فى حلف شمال الاطلنطى ، ولكنه يجب ان يبدأ بتقييم واقعى شامل لتحديد هويتنا والدور الذى نستطيع القيام به فى نظام عالمى تغير بصورة جذرية .

لقد مر نحو قرن كامل حين شاهدت أمريكا لأول مرة صعود اليابان وألمانيا . وحينئذ كان هناك نوع من القلق ليس فقط تجاه صعود قوى عسكرية جديدة ولكن ايضا عن التحدى الذى سيواجهه اسلوب حياتنا . لقد قال تيودور روزفلت فى عام ١٨٩٩ : « اننى ابشركم بان بلادنا تدعو ليس لحياة سهلة ولكن لحياة السعى المتقد . ويلوح القرن العشرين أمامنا كبيرا حاملا معه مصير دول عديدة . وإذا وقفنا مكاننا وقد اعترانا الكسل .. وإذا ابتعدنا عن المنافسة الشاقة .. فإن الشعوب الأقوى والأكثر جراءة ستتخطانا » .

واليوم فان التحدى لايقل عن ذلك التحدى . ففى نهاية القرن الماضى ، كان اسلافنا على مستوى المسئولية ، فهل سنصبح نحن كذلك ايضا ؟ .

رقم الإيداع ٥٢٤٦ / ٩٣
I.S.B.N
977 - 5 / 93 - 22 - 2

هـذا الكتـاب

هذا الكتاب ليس كتابا تقليديا عن السياسة الخارجية الأمريكية كما أنه ليس برنامج عمل لما يجب أن تفعله أمريكا مع انتهاء الحرب الباردة والصراع التقليدى بين الشرق والغرب . كما أنه ليس كتابا عن الإقتصاد العالمى أو العلاقة بين القوى الكبرى فى عالم اليوم .. الولايات المتحدة واليابان وألمانيا .

لقد أخذ المؤلف چيفرى المسئول السابق فى وزارة الخارجية الأمريكية والمدير الإدارى لمجموعة « بلاكستون » المنافسة القومية الكبرى بين القوى الثلاث كنقطة بداية . وهو يتخطى على نحو بعيد الحجج التقليدية ليوضح الحقائق الجديدة البارزة فى النظام العالمى الجديد .

ويحاول المؤلف تتبع الشرعيات التاريخية للدول الثلاث وشخصياتها المتميزة وعلاقاتها فى المائة عام الأخيرة . كما يناقش إمكانيات التعاون والصراع فيما يتعلق بالقضايا المستقبلية الرئيسية . وإستخدام اليابان وألمانيا لتقديم التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة على جميع الأصعدة الإقتصادية والأمنية والنفسية .

وأيا كان شكل عالم الغد فمن المؤكد أنه سيعتمد بصفة رئيسية على العلاقة بين واشنطن وطوكيو وبرلين . فاليابان أصبحت نموذجا يحتذى فيما يتعلق باستراتيجية الإنتاج وأسلوب الإدارة وهى القوى الدافعة وراء الإقتصاد العالمى الذى تدفعه اتكنولوچيا لتخطى الحدود . أما ألمانيا فهى القوة الرئيسية التى تقود الحركة الإقتصادية فى أوربا ، وبخاصة بعد إنهيار سور برلين وتحقيق الوحدة بين الشطرين الشرقى والغربى . ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب .

حسـن صـبرى
القاهرة فى سنة ١٩٩٤